

الكتاب الكبير في معرفة الأسماء

من كتب في علم التفسير على ما لم ينطق به كتاب من كتب الأسماء من غير أن يشبهها في نظام



أفضل الجليل والعالم البليل المولود في سنة ١٢٩٢ هـ في مدينة حلب

في سنة ١٢٩٢ هـ في مدينة حلب



بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف الخامل المتوازي صدوق بن حسن بن علي القنوجي البخاري ختم الله له سني
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامين وعلى آله الطاهرين وصحبه الراشدين وبعد
فهذه الآيات التي يحتاج الى معرفتها راغب في معرفة الاحكام الشرعية القرآنية وقد قيل انها خمسمائة آية
وما صح ذلك وانما هي بآياتها او قريب من ذلك وان عدلنا عنه وجعلنا الآية كل جملة مفيدة ليصح ان
تسمى كلاما في عرف النخاعة كان اكثر من خمسمائة آية وهذا القرآن من شك فيه فليعدو ولا اعلم ان احد العلماء
اوجب حفظها غيبا بل شرط ان يعرف مواضعها حتى يتمكن عند الحاجة من الرجوع اليها فمن نقلها الى
كراسه وافرد بها كفاه ذلك ولم ينقص فيها نوعين من آيات الاحكام احدهما ما دلوله بالضرورة كقوله
سبحانه وتعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة للامان من جهله الا ان شئيل الآية من ذلك على ما لا يعلم بالضرورة
بل بالاستدلال فاذا ذكر بالاجل القسم الاستدلال منها كآية الوضوء واليتيم وثانيهما ما اختلف المجتهدون
في صحة الاحتجاج فيه على امر معين وليس ايقاع الدلالة ولا وضوحها فانه لا يجب على من لا يعتقده فيه دلالة
ان يعرفه اذ لا ثمة لا يجب معرفة الاستدلال به وذلك كالاستدلال على حرمة لحم الخيل بقوله تعالى
لتكبروا به وزينة وهذا لا يجب معرفته الا على من يحتج به من المجتهدين اذ لا يسل الى حصر كلامي لظن او يجوز فيه
استنباط الاحكام من خفي معانيه ولا طريق الى ذلك الا عدم الوجدان وهي من اضعف الطرق عند
علماء البرهان وليس المقصد الا ذكر ما يدل على الاحكام دلالة واضحة لتكون عناية طالب الاحكام
به اكثر والا فليس يحسن من طالب العلم ان يميل النظر في جميع كتاب الله تعالى مقدما للحنانية فيه متابلا
للطائفة معانية مستنبطا للاحكام والآداب من ظواهره وخوافيه فانه الامان من الضلال والعمى

قال القرطبي مدينة نزلت في مدح شتى وقيل هي اول سورة نزلت بالمدينة الا قوله تعالى اتقوا يوم تخرجون فيه
الى اسد فانها آية نزلت من السماء ونزلت يوم لم يخرج في حجة الوداع مبنى وآيات الربا ايضا من اواخرها
من القرآن انتهى وقد ورد في فضلها احاديث الآيات الاولى هي هو الذي خلق لكل قال ابن
كيسان اى من اجلكم وفيه دليل على ان الاصل في الاشياء المخلوقة الاباحة حتى يقوم دليل يدل على النقل
عن هذا الاصل والافرق بين الحيوانات وغيرها مما يتفجع به من غير ضرر وفي تأكيد ما في الارض بقوله جميعا
اقوى دلالة على هذا وقد استدل بهذه الآية على تحريم اكل الطين لانه تعالى خلق لنا ما في الارض دون
نفس الارض وقال الرازي في تفسيره ان تعائل ان يقول ان في جملة الارض ما يطلق عليه
في الارض فيكون جامعا للوصفين ولا شك ان المعادن داخلة في ذلك وكذلك عروق الارض
وما يجري مجرى البعض اخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما داه انتهى وقد ذكر صاحب الكتب
ما هو اوضح من هذا فقال قول من زعم ان المعنى خلق لكم الارض وما فيها وجه صحة قلت ان
بالارض البهائم السفلية دون سماء ويراود البهائم العلوية جاز ذلك فان الغبار وما فيها
واقعة في البهائم السفلية انتهى قار فتم القدير واما التراب فقد ورد في السنة تحريمه وهو ايضا
ضار فليس مما يتفجع به اكله ولكنه يتفجع به اخرى وليس المراد منفعة خاصة كمنفعة الاكل بل كلما ايد
عليه انه يتفجع به بوجه من الوجوه وقد اخرج عبد بن حميد وابن جرير عن قتادة في قوله تعالى هذا قال من خلكم
ما في الارض جميعا كرامته من اسد ونعمته لابن آدم وبلغته ومنفعة الى اهل الشامية وقولوا للناس حسنا

اي قولوا لهم قولوا احسنى فهو عذبة مصدر محذوف وهو مصدر كبشري وقر حمزة والكسائي حثنا لفتح الحاء
والسين وكذلك قر يزيد بن ثابت وابن مسعود وقال الاخفش بهما بمعنى واحد مثل النجمل
والنجمل والمرشد والمرشد والنظاران هذا القول الذي امرهم الله به لا يختص بنوع معين بل
كلما صدق عليه انه حسن شرعا كان من جملة ما يصدق عليه هذا الامر وقد قيل ان ذلك هو كلمة التوحيد
وقيل الصدق وقيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيل هو اللين في القول والعشرة وحسن الخلق
وقيل غير ذلك اخرج ابن جريز عن ابن عباس في قوله هذا قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وروى
البيهقي في الشعب عن علي عليه السلام في قوله قولوا للناس قال يعني الناس كلهم ومثله روى عبد بن حميد
وابن جريز عن عطاء الثالثة وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتننة فلا تكفروا
فيتعلمون منها ما يقرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من احد الا
بآذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم وقد علموا ان اشتراكه ماله في الاخرة
من خلاق السحر هو ما يفعل الساحر من ايجل والتحيلات التي يحصل سببها للسحر ما يحصل من الخوطر
الفاسدة الشبيهة بما يقع لمن يرى السراب فيظنه ماء وما يظنه راكب السفينة او الدابة من ان ايجل
تسير وقد اختلف بل له حقيقة ام لا قد هبت المعتزلة والوحيية الى انه خزع لا اصل له ولا حقيقة وروى
سن عداهم الى ان له حقيقة موثقة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحر سحره لبيد بن الراسم
اليهودي حتى كان يخيل اليه انه ياتي الشئ ولم يكن قد اتاه ثم شفاه الله سبحانه والكلام في ذلك
يطول قال الزجاج في قوله وما يعلمان من احد تعليم انذار من السحر لا تعليم دعاء اليه قال وهو الذي عليه
اكثر اهل اللغة والنظر ومعناه انهما يعلمان على النبي فيقولان لهم لا تفعلوا كذا ذين في قوله من احد انذار
للتوكيد وقد قيل ان قوله يعلمان من الاعلام لا من التعليم وقد جاز في كلام العرب تعلم بمعنى علم كما حكاه
ابن الانباري وابن الاعرابي وهو كثير في اشعارهم كقول كعب بن مالك تعلم رسول الله
انك مدركي وان وصيا منك كالاخذ باليد وقال القطامي تعلم ان يعدلني رشداه وان ذلك
الذي انقشاعا به وفي قوله فلا تكفرا بلغ انذار واعظم تحذير اي ان هذا ذنب يكون من فعله كافرا فلا تكفروا به بل
على ان تعلم السحر كفر وظاهره عدم الفرق بين المعتقد وغير المعتقد وبين من تعلم ان يكون ساحرا ومن تعلم ان يتقهر على فعله
وفي اسناد الكوفي الى السحرة جعل السحر سببا لذلك لعل على ان السحر يشترط في التلوث بالحب والبغض والجمع للفرقة والفرقة
والبعد وقد ذهب طائفة من العلماء الى ان الساحر لا يتقهر على اكثر مما يشترط فيه من الفرق لان الله تعالى ذكر ذلك
في سورة اذم السحرة بين ما هو الغاية في تعليمه فلو كان يتقهر على اكثر من ذلك لذكره وقالت طائفة اخرى ان ذلك
خرج مخزج الاغلب وان الساحر لا يتقهر على غير ذلك المنصوص عليه ايضا وقيل ليس للسحر تأثير في نفسه
اصلا لقوله وما هم بضارين به من احد الا باذن الله واتحق ان لا تنافي بين قوله فيتعلمون منها

ما يفرقون بين المردود وجه وبين قوله وما هم بضارين به من احد الا باذن الله فان استقوا من منيع مكان
 لم يفرقوا بين نفسه ولكنه لا يفرق بين الايمن اذن الله فيه وقد اجمع اهل العلم على ان له تاثيرا في نفسه
 بوجه ما جئت ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة وابوجه به ما تقدم وفي قوله يعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم نصريح
 بان السحر لا يعود على صاحبه بقاءة لا يجلب اليه من غير وجه من وجهه وخسران بحت قال ابو السعد وفي الحديث
 عما لا تؤمن غواياكم خير كعلم الفاسقة التي لا تؤمن بان الله في القواية انتهى والمراو بالشراؤها الاستبدال انتهى
 استبدال ما تملوا الشياطين على كتاب الله وآياته فييب عند اهل اللغة المراجعة والله المشرق والغرب
 فايما تولوا افترض وجه الله المشرق موضع المشرق والغرب موضع الغروب اي هما ملك الله
 ما بينهما من الجهات والخلوقات فيشمل الارض كلها وقوله فايما تولوا اي اتي جهة ليتقبلونها فمنها
 وجه الله اي المكان الذي يرضى لكم استقباله وذلك يكون عند القباس جهة القبلة التي امرنا بالتوجه
 اليها بقوله سبحانه قول وجبك شطر المسجد الحرام حيث ما كنتم فقولوا وجوبكم شطره قال في الكشاف
 والمعنى انكم اذا انتمتم ان تصلوا في المسجد الحرام وفي بيت المقدس فقد جعلت لكم الارض مسجدا فصلوا
 في اي بقعة شئتم بقاها وافعلوا التولية فيها فان التولية ممكنة في كل مكان لا يختص اماكنها في
 مسجد دون مسجد ولا في مكان دون مكان انتهى قال الشوكاني في فتح القدير وهذا تخصيص لا وجه
 فان اللفظ اوسع منه وان كان المقصود به بيان السبب فلا باس انتهى واخرج ابن المنذر وابن
 ابي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال اول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا والله
 شان القبلة قال الله تعالى والله المشرق والمغرب الآية فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 نحو بيت المقدس وترك البيت العتيق ثم صرفه الله الى البيت ونسخها فقال ومن حيث خرجت فول وجهك
 شطر المسجد الحرام واخرج ابن المنذر عن ابن مسعود ونحوه واخرج ابن ابي شيبة وعبد بن حميد ومسلم
 والنسائي وغيرهم عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحلته تطوعا انما توجهت
 ثم قرأ ابن عمر هذه الآية انما تولوا افترض وجه الله وقال في هذا اتركت هذه الآية واخرج نحوه عنه ابن جرير
 والدارقطني والحاكم في صحيح البخاري من حديث جابر وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وسلم انه كان يصلي المشرق فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل وأقبل القبلة يصلي
 وروي نحوه من حديث ابن جبرير وغيرهم عن عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وضعف وابن ماجة وابن جرير وغيرهم عن عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في ليلة سوداء مظلمة فتنزلنا منزلا فجعل الرجل يأخذ الاحجار فيعمل مسجدا فيصلي فيه فلما ان أصبحنا
 اذ نحن قد صلينا على غير القبلة فقلنا يا رسول الله لقد صلينا ليلتنا هذه لغير القبلة فاتزل الله
 والله المشرق والمغرب الآية فقال مضت صلاتكم واخرج الدارقطني وابن مردويه والبيهقي عن جابر

مرقوعا نحوه الا انه ذكر انهم خطوا وخطوطا واخرج نحو ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس مرقوعا واخرج نحوه ايضا سعيد بن منصور وابن المنذر عن عطاء بن ريفعه وهو مرسل واخرج ابن ابي حاتم عن ابن عباس فثم وجدنا قال قبله الله انما توجب شرعا او عموما واخرج ابن ابي شيبة والدارقطني والترمذي بنحوه وابن ناجية عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلته واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن ابن عمر مثله واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينال عهدى النظميين اختلاف في المراد بالعهود فقبل الامامة وقبل النبوة وقبل عهد الله امه وقبل الامان من عذاب الآخرة ورجح الزجاج والاول اظهر كما يفيد السياق وقد استدل بهذه الآية جماعة من اهل العلم على ان الامام لابد ان يكون من اهل العدل والعمل بالشرع كما ورد لانه اذا اذاع عن ذلك كان ظالما وكذا ان ينظر الى ما يصدق عليه اسم العهد وما يفيد الاضافة من العموم فيشمل جميع ذلك اعتبارا بعموم اللفظ من غير نظر الى السبب ولا الى السياق فيستدل به على اشتراط السلامة من وصف الظلم في كل من تعلق بالامامة الدينية وقد اختار ابن جرير ان هذه الآية وان كانت ظاهرة في الخبر انه لا ينال عهدى بالامامة ظالما فيهما اعلام من الله لابرارهم الخ ليل انه سيوجد من ذريته من هو ظالم لنفسه انتهى قال الشوكاني في فتح القدير ولا يخفاك انه لا جدوى لكلامه هذا فالاولى ان يقال ان هذا الخبر في معنى الامر لعباده ان لا يولوا امره الشرع ظالما وانما قلنا انه في معنى الامر لان اخباره تعالى لا يجوز ان يخلف وقد علمنا انه قد قال عهدى من الامامة وغيره لكثير من النظميين انتهى واخرج عبد بن حميد عن ابن عباس في قوله تعالى قل اني جاعلك للناس اماما يقتدى به دينك وهديك ومنتك قال ومن ذريتي اماما غير ذريتي قال لا ينال عهدى النظميين ان يقتدى به دينهم وهديتهم ومنتهم واخرج القرطبي وابن ابي حاتم عن قال الله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي فابي ان يفعل ثم قال لا ينال عهدى النظميين وخروج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير عن قتادة قال هذا عند الله يوم القيامة لا ينال عهدى ظالما فلما في الدنيا فقد نالوا عهدى فوارثوا به المسلمين وخاروجهم فكلما كان يوم القيامة قصر الله عهدى وكرامته على اوليائه واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد في تفسير الآية انه قال لا اجل اماما ظالما يقتدى به واخرج ابن ابي عمير وابن جرير وابن ابي حاتم عن ابن عباس في الآية قال خيره انه ان كان في ذريته ظالما لا ينال عهدى ولا ينبغي له ان يولي شيئا من امره واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عنه انه قال ليس لظالم عليك عهدى في وصيته الله وقد اخرج وكيع وابن مردويه بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا ينال عهدى النظميين قال لا طاعة الا في المعروف واخرج عبد بن حميد عن حديث عمران بن حصين سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا طاعة للمخلوق في معصية الله وانما ابن جرير عن ابن عباس انه قال في تفسير الآية ليس للنظميين عهد وان عاهدته فانقضه قال ابن كثير

يروى عن مجاهد وعطاء ومقاتل بن حبان نحوه السبا وسنه ولتخذوا من مقام ابراهيم مصل
قرى نافع وابن عامر ففتح الخلاء على انه فعل ماض وقرر الباقين على صيغة الامر والمقام في اللغة موضع
القيام واختلف في تعيين المقام على احوال اهل البحران في غير هذه الناس ويصلون عنده كغيرهم
وقيل للمقام الحج كله روى ذلك عن عطاء ومجاهد وقيل عرفه والمزولة روى عن عطاء ايضا وقال
احرم كله مقام ابراهيم وروى عن مجاهد واخرج البخاري وغيره من حديث انس عن عمر بن الخطاب
وافقت برئى في ثلاث ووافقت برئى في ثلاث قلنا يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصل
فنتزلت واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وقلت يا رسول الله ان نساك يدخل عليهن البر والفاجر
فلو امرت ان يجتنبن فنتزلت آية الحجاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغيرة فقلت من مصل
ان طلقن ان يبدلهن او اجازن منكن فنتزلت كذلك واخرجه مسلم وغيره مختصرا من حديث ابن عمر
واخرج مسلم وغيره من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة اشواط وشي اربع حتى اذا فرغ حمد الى مقام ابراهيم
وصلى خلفه كعتين ثم قرروا اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى واختلفوا في قوله مصلى فمن فسر المقام بشي
ومشاعره قال مصلى تدعى من الصلوة التي هي الدعاء ومن فسر المقام بالحجر قال معناه اتخذوا من مقام ابراهيم
قبلة لصلواتكم فامروا بالصلوة عنده ونذر ابو الصبح ثم العنذية تصدق بعبارة الاربعة والتخصيص
بكون المصلى خلفه انما استقيد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده رضي الله تعالى عنهم
وفي مقام ابراهيم احاديث كثيرة مستوفاة في الامارات وغيرها والاحاديث الصحيحة تدل على ان مقام
ابراهيم هو الحجر الذي كان ابراهيم يقوم عليه لبناء الكعبة لما ارتفع الجدار ثمانية سمعين ليقوم فوقه كما
في البخاري من حديث ابن عباس وهو الذي كان ملصقا بجدار الكعبة واول من نقله عمر بن الخطاب
كما اخرج عبد الرزاق والبيهقي باسناد صحيح وابن ابى حاتم وابن مردويه من طرق مختلفة واخرج ابن ابي عمير
من حديث جابر بن صفح بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما طاف النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر بن الخطاب قال نعم واخرج
نحوه ابن مردويه السابعة ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود المراد بالتميز
قيل من الاوثان قيل من المقات والريب قيل من الكفار وقول المزور والرجس وقيل من النجاسة
وطواف الجنب والحائض وكل خبيث وانطابره لا يختص بنوع من هذه الانواع وان كل ما يصدق عليه
سمى التطهير فهو تينا وله امانا ولا شموليا او بدليا والاضافة في قوله بيتي للتشريف والتكريم وقوله
وابن ابى اسحق واهل المدينة ومشام وخضعت بيتي بفتح الياء وقرروا الآخرون باسكانها والمراد بالبيت الكعبة
والطائف الذي يطوف به ويدرجوله قيل الغريب الطارى على مكة والعاكف المقيم وصل العكوف
في اللغة التروم والاقبال على الشيئ قيل هو الجادر دون المقيم من اهلها والمراد بقوله الركع السجود المصلون
وخلص هذين الركنين بالذكر لانها اشرف اركان الصلوة اخرج ابن ابى حاتم عن ابن عباس قال انما

فأما فهو من الطائفين وإذا كان جالسا فهو من العاكفين وإذا كان مصليا فهو من الركع السجود
 وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن عمرو بن الخطاب أنه سئل عن الذين ينامون في المسجد فقال
 هم العاكفون الثامنة قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا
 وجوهكم شطره المراد بالشطر هنا الناحية والجهة وهو منتصب على النظرية ومنه قول
 الشاعر **ع** اتول لام زنباع أيمى صدر العيس شطر بنى تيمم وقد يراد بالشطر النصف ومنه
 الموضوع شطر الايمان ويرد بمعنى البعض مطلقا ولا خلاف ان المراد بشطر المسجد هنا الكعبة وقد على
 القربى الاجماع على ان استقبال عين الكعبة فرض على المعايين وعلى ان غير المعايين يستقبل الناحية
 ويستدل على ذلك بما يمكن الاستدلال به وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن أبي حاتم
 قال شطر المسجد الحرام تلقاه وأخرج عبد بن حميد وأبو داود في ناسخه وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابى
 في قوله تعالى هذا قال قبله وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأحمد وصححه
 والبيهقي في سننه عن علي بن شريك وأبو داود في ناسخه وابن جرير والبيهقي عن ابن عباس قال شطره
 نحوه وأخرج ابن جرير عنه قال البيت كله قبله وقبله البيت الباب وأخرج البيهقي في سننه عنه مرفوعا
 قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض في مشارقها ومغربها
 انتهى التاسعة ان انصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح
 عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم اصل انصفا الحجر الاس
 وهو هنا علم لجبل من جبال مكة معروف وكذلك المروة علم لجبل بمكة معروف واصلهما في اللغة
 واحدة المروى وهى الحجارة الصغار التى فيها لبن وقيل التى فيها صلابة وقيل نعمر الجميع وقيل انها
 الحجارة البيض البراقة وقيل انها الحجارة السود والشعائر جمع شعيرة وهى العلامة من اعلام مناسك
 والمراد بها مواضع العبادة التى اشعر بها الله علما للناس من الموقف واسعى منى ومنى اشعار الله
 اى بالعلامه بغير جديدة فى سنانه وحج البيت فى اللغة قصده وفى الشرح الايتان بمناسك الحج التى شرعها الله
 سبحانه والعمرة فى اللغة الزيادة وفى الشرح الايتان بالنسك المعروف على الصفة الثابتة والجناح اصله من الجناح
 وهو الميل منه الجناح لا عوجا بها ورفع الجناح يدل على عدم الوجوب وبه قال ابو حنيفة وأصحابه والثوري وحكى
 الرخشي فى الكشاف عن ابي حنيفة انه يقول انه واجب وليس بركن وعلى تاركه دم وقد ذهب الى عدم الوجوب
 ابن عباس وابن الزبير والنس بن مالك وابن سيرين وما يقوى دلالة هذه الآية على عدم الوجوب قوله تعالى فى
 آخر الآية ومن تطوع خيرا فهو خير الي ان السعى واجب لنسك من حجة النساء ومنه قول عبد الله بن
 عمر وجابر وعائشة وبه قال الحسن واليه ذهب لشافعي ومالك واختاره الشوكاني وهو المراجح ويستدلوا
 بما اخرج به الشيخان وغيرهما عن عائشة ان عروة قال لما رايت ان قول الله تعالى ان انصفا والمروة

من شعائر الله فمن حج البيت او اتم فلام جناح عليه ان يطوف بها فما ارى على صاحبها ان يطوف بها فقالت عايشة بشما قلت يا ابن ابيها لو كانت على ما اولتها كانت فلام جناح عليه ان يطوف بها ولكنها انما انزلت في الانصار قبل ان يسلموا كانوا الملون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها وكان من اهل ما يخرج ان يطوف بالصفاء والمروة في الجاهلية فانزل لمدان الصفاء والمروة شعائر الله الآية قالت عايشة ثم قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بها فليس لاحد ان يبيع الطواف بها واخرج مسلم وغيره عنها انها قالت لعمرى ما اتم الله حج من لم يسبح بين الصفاء والمروة ولا عسرة لان الله تعالى قال ان الصفاء والمروة من شعائر الله واخرج الطبراني عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا واخرج احمد في مسنده والشافعي وابن سعد وابن المنذر وابن قانع والبيهقي عن جديدة بنت ابى تجرة قالت رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بين الصفاء والمروة والناس بين يديه وهو راحم يسبح حتى ارى ركبته من شدة السعي يدور به اراؤه وهو يقول اسعوا فان الله عز وجل كتب عليكم السعي وهو في مسند احمد بن طريق شيخه عبد الله بن النضر عن عطاء بن ابى رباح عن صفية بنت شيبة عنها ورواه من طريق اخرى عن عبد الرزاق اخبرنا معمر بن واصل مولى بن عيينة عن موسى بن عبيدة عن صفية بنت شيبة ان امرأة اخبرتها فذكرت وليفك حديث خذ واعني مناسككم العاشرة انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به الاغنياء فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه قراءة ابو جعفر حرّم على البناء للمغول وانما كلته موضوعا للحدوث ثبت ما تناول الخطاب وتبقى ما عداه وقد حصرت هنا التحريم في الامور المذكورة بعد ما والميتة ما فارقه الروح من غير ذكاة وقد خصص هذا العموم بمثل حديث اصل لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فالجراد والحوت واما الدمان فالطحال والكبد اخرج احمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم وابن مردويه عن ابن عمر مروي حديث جابر بن عبد الله الثابت في الصحيحين مع قول اصل لكم صيد البحر فالمراد بالميتة هنا ميتة البر لا ميتة البحر وقد ذهب اكثر اهل العلم الى جواز اكل جميع حيوانات البحر حية وميتة او قال بعض انه يحرم من حيوانات البحر ما يحرم شبهة في البر وتوقف ابن جبيب في خنزير الماء قال ابن القاسم وانا اتقيه ولا اراه حراما وقد اتفق العلماء على ان الدم حرام وفي الآية الاخرى او ما مسفوحا فيحل المطلق على التقيد لان ما خلط باللحم فهو محرم قال القرطبي بالاجماع وقد روت عايشة انها كانت تطبخ اللحم فتغسلوه بالصفاء على البرية من الدم فياكل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره وقوله لحم اخضر يرطاه هذه الآية والآية الاخرى اعني قوله قل لا اجد فيها اوحى الى محرّم على طاعم طبعه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير لان المحرم انما هو اللحم فقط وقد اجمعت الامة على تحريم لحم كسكاه القرطبي في تفسيره وقد ذكر جماعة من اهل العلم ان اللحم يدخل تحته الشحمة

وحكى القرطبي الاجماع ايضا على ان جملة المختصين بحرمة الا لشعر فانه يجوز اخراجه به وقيل اراد بالجميع
اجزائه وانما خص اللحم بالذكر لانه المقصود لثباته بالاكل والاهلال برفع الصوت يقال اهل بكذا اي فم
صوته ومنه لاهل الصبي والتمالة وهو صياحه عند ولادته والمراد منها ما ذكر عليه اسم غير اسم الكلال والغزى اذا كان
الذئب وشدا والار اذا كان الذئب مجوسيا والاختلاف في تحريم هذا واشاله قال الشوكاني في فتح القدير
وشله ما يقع من المعتقدين للاموات من الذبح على قبورهم فانه مما اهل به لغير الله ولا فرق بينه وبين
الذبح للموتى انتهى فقلت وشله ما يقع من المعتقدين للاموات من الذبح لهم فانه مما اهل به لغير الله وان لم
يذكر واسمهم عليه عند الذبح ولا فرق بينه وبين الذبح للظواغيت وقد اشترط العلم كل الكلام في هذه
المسئلة في توالييف منفردة لا تشتغل بذكر خشية الاطالة ومن اراد تفصيل ذلك فعليه بتفسيرنا
فتح البيان في مقاصد القرآن فقد اوردنا فيه جملة صالحة فيها غنية لطالب الحق وباسد التوفيق والمراد
من المضطر من صيره الجوع والعدم الى الاضطرار الى الميتة والمراد بالباغي من ياكل فوق حاجته والعاو
من ياكل هذه الحمرات وهو يحجب عنها مندوحة وقيل غير باغ على المسلمين وعاد عليهم فيدخل في الباغي
والعاوى قطاع الطريق والخروج على السلطان وقاطع الرحم ونحوهم وقيل المراد غير باغ على مضطر آخر
ولا عاود الجوع واخرج ابن ابي حاتم عن ابن عباس في قوله غير باغ ولا عاود يقول من اكل شيئا
من هذه وهو مضطر فلا حرج ومن اكله وهو غير مضطر فقد بغى واعتدى واخرج ابن المنذر وابن حاتم
عنه في قوله غير باغ قال في الميتة ولا عاود قال في الاكل واخرج سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد
بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم عن مجاهد في قوله غير باغ ولا عاود قال غير باغ على المسلمين ولا اعتدى
عليهم من خرج يقطع الرحم او يقطع السبيل او يفسد في الارض او مفارقا للجماعة والائمة او خرج في
معصية الله فاضطر الى الميتة لم تخل له واخرج ابن ابي حاتم والبيهقي عن ابي سعيد بن جبير قال
العاوى الذي يقطع الطريق وقوله فلا اثم عليه يعني في اكله ان الله غفور لمن اكل من احرام رحيم به
اذا حل احرام في الاضطرار احكاما وتية عشر قباها الذين آمنوا كتب عليهم
القصاص في القتل المحر بالحر والعبد بالعبد ولا نفي بكذا نفي فمن عفى له من
اخيه شئ فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان كتب عليكم معناه فرض عليكم ذوات
ومنه قول عمرو بن ربيعة كتب القتل والقتال علينا وعلى الغنائم جبر الذي يول
وهذا اخبار من الله سبحانه لعباده بانه شرع لهم ذلك وقيل ان كتب هذا اشارة الى ما جرى به القلم
في اللوح المحفوظ والقصاص اصله قص الاثر اي اتباعه ومنه القصاص لانه يتبع الاثر وقص الشعر
اتباع اثره فكان القاتل يسلك طريقا من القتل ليقص اثره فيها ومنه قوله تعالى فارتد على آثارا
قصا وقيل ان القصاص ما خوذ من القص وهو القطع يقال قصصت بابينهما اي قطعتهما

وقد استدلل بهذه الآية القائلون بأن الحر لا يقتل بالعبد وهم الجمهور وذوهم أبو حنيفة
 وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وداود إلى أنه يقتل به إذا كان غير سيده وأما سيده فلا يقتل
 به إجماعاً إلا ما روى عن النخعي فليس يذهب بجنيته ومن هو على الإطلاق ذكره الشوكاني في شرح المنقح
 قال القمطي وروى ذلك عن علي وابن مسعود وبه قال سعيد بن المسيب وأبو حنيفة والنخعي وقتادة
 وأحمد بن عتبة واستدلوا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وأجاب الأولون عن
 هذا الاستدلال بأن قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد يفسر لقوله تعالى النفس بالنفس وقالوا أيضاً
 إن قوله وكتبنا عليهم فيها يفيد أن ذلك حكاية عما شرع الله لنبي أسلم في التوراة ومن جملة ما
 استدلل به الآخرون قوله صلى الله عليه وسلم تتكافأ دماؤهم ويجاب عنه بأنه مجمل والآية مبنيّة ولكن يقال
 إن قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد إنما فاد بمنطوقه أن الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد وليس فيه
 ما يدل على أن الحر لا يقتل بالعبد إلا باعتبار المضموم فمن أخذ بمثل هذا المضموم لزمه القول به هنا
 ومن لم يأخذ بمثل هذا المضموم لم يلزمه القول به هنا والبحث في هذا محرز في علم الأصول وقد استدلل
 بهذه الآية القائلون بأن المسلم يقتل بالكافر وهم الكوفيون والثوري لأن الحر يتناول الكافر كما يتناول
 المسلم وكذا العبد والأنثى يتناولان الكافر كما يتناولان المسلم واستدلوا أيضاً بقوله تعالى أن
 النفس بالنفس لأن النفس تصدق على النفس الكافرة كما تصدق على النفس المسلمة وذوهم الجمهور إلى أنه
 لا يقتل المسلم بالكافر واستدلوا بما ورد من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بكافروهم وبين لما يرد
 في الآيتين والبحث في هذا يطول واستدل بهذه الآية القائلون بأن الذكر لا يقتل بالأنثى
 وقرروا الدلالة على ذلك بمثل ما سبق إلا أن أسلم وأولياء المرأة الزيادة على ديتها من دية الرجل به
 قال مالك والشافعي وأحمد وسحق والثوري وأبو ثور وذوهم الجمهور إلى أنه يقتل الرجل بالمرأة
 وللا زيادة وهو الحق قال الشوكاني وقد بسطنا البحث في شرح المنقح فليرجع إليه انتهى قلت وقد أوت
 المسئلة في مسك الختام شرح بلوغ المرام فليحول عليه قوله فمن غني له من أخيه شيء من هنا عبارة
 عن القاتل المراد بالآخ المققول أو الولي أو الشيء عبارة عن الدم والمعنى أن القاتل أو إجاباني أو غني له
 من جهة المجني عليه أو الولي دم أصابه منه على أن يأخذ منه شيئاً من الدية أو الارش فليتبع المجني عليه أو
 من عليه الدم فيما يأخذه منه من ذلك اتباعاً للمعروف وليود إجاباني ما لزمه من الدية والارش إلى
 المجني عليه أو الولي أو إباحسان وقيل إن من عبارة عن الولي والآخ يراد بالقاتل والشيء الدية وإ
 أن الولي إذا جئنا إلى العفو عن القصاص إلى مقابل الدية فإن القاتل مخير بين أن يعطها أو يسلم نفسه
 للقصاص كما روى عن مالك أنه يثبت الخيار للقاتل في ذلك وذوهم من عداه إلى أنه لا يخير بل
 إذا رضى الأولياء بالدية فلا خيار للقاتل فليتبع بالمعروف وقيل إن المراد بذلك أن من فضل له من الطائفتين

على الأخرى شيء من الديات فيكون عفي فعلى جميع التقادير فتكثير شيء للتقليل فتناول العفو
عن الشيء اليسير من الدية والعفو الصادق عن فرد من أفراد الورثة أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير
قال إن جنتين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الإسلام فليل فكان بينهم قتل بجراحات حتى قتلوا
العبيد والنساء ولم يأخذ بعضهم من بعض حتى أسلموا وكان أحداً يحسب يتطاول على الأخرى في العدة
والأموال فخلعوا أن لا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا المحرث منهم وبالمراة منا الرجل منهم فنزلت هذه الآية
وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الشعبي نحوه وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي
سننه عن ابن عباس قال كانوا لا يقتلون الرجل بالمراة ولكن يقتلون الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة
فأنزل الله تعالى النفس بالنفس فجعل الأحرار في القصاص سواء فيما بينهم في العمد جالهم ونساءهم في
النفس وفيما دون النفس جعل العبيد مستويين في العمد في النفس وفيما دون النفس جالهم ونساءهم
وأخرج ابن جرير وابن مردويه عن أبي مالك قال كان بين جدين من الأنصار قتال كان لأحدهما على الآخر
الطول فكانهم طلبوا الفضل فجاء البني صلح بينهم فنزلت هذه الآية المحر بالمرأة قال ابن عباس فنسختها
النفس بالنفس وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وأبو حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس عن عفي له
قال هو العمد رضى الله بالعفو فاتباع بالمعروف وأما الطالب وأما إليه باحسان من القاتل قال
يودى المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كان على بني السراة وأخرج البخاري وغيره عن
ابن عباس قال كان في بني السراة القصاص ولم تكن الدية فيهم فقال أسد الله كذب عليكم القصاص
في القتل إلى قوله فمن عفي له من أخيه شيء فاعفوا إن يقبل الدية في العمد فاتباع بالمعروف وأما إليه باحسان
مما كتب على من كان قبلكم فمن اعتدى بعد ذلك بآن قتل بعد قبول الدية فله عذاب اليم فقلت إن الله
شرح لهذه الآية العفو من غير عوض أو بعوض ولم يضيق عليهم كما ضيق على اليهود فأنه أوجب عليهم القصاص
ولا عفو وكما ضيق على النصارى فأنه أوجب عليهم العفو ولا دية وقد اختلف أهل العلم فيمن قتل القاتل
بعد أخذ الدية فقال جماعة منهم مالك والشافعي أنه كمن قتل ابتداءً ان شاء الولي قتله وإن شاء عذبه
وقال قتادة وعكرمة والسدي وغيرهم يقتل القاتل ولا يمكن الحاكم الولي من العفو وتال الحسن عذابه إن
الدية فقط ويبقى إثم إلى عذاب الآخرة وقال عمر بن عبد العزيز أمره إلى الإمام بضع ذبائح وأخرج ابن جرير
عن قتادة قال كان أهل التوراة إنما هو القصاص أو العفو ليس بينهما ريش وكان أهل الإنجيل إنما هو العفو
أمروا به وجعل الله لهذه الأمة القتل والعفو والدية ان شاء أهلها لهم ولم يكن لآلة تبليهم وأخرج عبد الرزاق
وابن أبي شيبة وأحمد وابن أبي حاتم والبيهقي عن أبي شريح الخزازي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أصيب بقتل
فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص وأما أن يعفو ولما ان يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه
ومن اعتدى بعد ذلك فله نار جهنم خالداً فيها أبداً ويستدل بالآية أيضاً على أن الكبيرة لا تخرج العبد من

من إيمانه فانه لا شك في كون قتل العمد والعمد وان من الكبار إجماعاً ومع هذا خاطب بعد القتل بالآية
 وسماه حالاً وجب عليه من القصاص مؤمناً وكذا اشتهر بينه وبين ولي الدم وانما اراد بذلك الاخرة
 الايمانية وكذا ندب الى العفو عنه وهذا لا يليق الا بغير
 منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخره
 فمن تطوع خيراً فهو خير له وان
 لا خلاف بين المسلمين جميعين ان صوم رمضان فرضته افترضها الله سبحانه على هذه الامة الصيام
 في اللغة اصلاً لا مساك وترك التنقل من حال الى حال وهو في الشرع الاساك عن المفطرات مع
 اقتتران النية من طلوع الفجر الى غروب الشمس قيل للمريض حالتان ان كان لا يطيق الصوم كان
 الانظار غريمة وان كان يطيقه مع تضرر مشقة كان رخصة وبهذا قال الجمهور واختلف اهل العلم في السفر
 المبيح للافطار فقليل مسافة قصر الصلاة والخلاف في قدرها معروف وبه قال الجمهور وقال غيرهم بقاؤه
 لا دليل عليها والحق ان ما صدق عليه سمي السفر فهو الذي يباح عنده الفطر وكذا ما صدق عليه سمي المرض
 فهو الذي يباح عنده الافطار وقد وقع الاجماع على القطر في سفر الطاعة ويختلفوا في الاسفار المسباحة
 والحق ان الرخصة ثابت فيها وكذا اختلفوا في سفر المعصية وليس في الآية معنى قوله فعدة من ايام اخر
 ما يدل على وجوب التتابع في القضاء وقد اختلف اهل العلم في هذه الآية يعني وعلى الذين يطيقونه هل يحكيه
 او ينسخه وانما كانت رخصة عند ابتداء فرض الصيام لانه شق عليهم وكان من اطعم كل يوم مسكيناً
 ترك الصوم وهو يطيقه ثم نسخ ذلك وهذا قول الجمهور وروى عن بعض اهل العلم انما لم ينسخ وانما رخصته
 للشيوخ والعجائز خاصة اذا كانوا لا يطيقون الصيام لا بمشقة وهذا يناسب قراءة التشديد ما يكلفونه
 والناسخ لهذه الآية عند الجمهور قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد اختلفوا في مقدار الفدية فقل
 كل يوم صاع من غير البر ونصف صاع منه قيل مد فقط وقال ابن شهاب معناه اى معنى قوله فمن تطوع
 خيراً من اراد الاطعام مع الصوم وقال مجاهد معناه من زاد في الاطعام على المد وقيل من اطعم
 مع المسكين مسكيناً آخر وان تصوموا خير لكم معناه ان الصيام خير لكم من الافطار مع الفدية وكان
 هذا قبل النسخ وقيل معناه وان تصوموا في السفر والمرض خير الشاق الثلاثة عشر من شهر
 منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
 بكم اليس ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتذكروا الله على ما هن لكم اى من حضر
 ولم يكن في سفر بل كان مقيماً قال جماعة من السلف واختلف ان من ادرك شهر رمضان مقيماً غير مسافر
 لم يصيامه سافر بعد ذلك او اقامه حتى لا يلهيه الاية وقال الجمهور انه اذا سافر افطر لان معنى الآية
 انه اذا حضر الشهر من اوله الى آخره لانه اذا حضر بعضه وسافر فانه لا يجتمع عليه الا الصوم باحضره وهذا هو الحق

وعليه كانت الاولوية للصحة من السنة وقد كان يخرج صلى الله عليه وسلم في رمضان فيفطر قوله يريد الله بكم
ولا يريد بكم البصير فيه ان هذا مقصود من مقامه هذا الرب سبحانه ومراؤن من رواياته في جميع امور الدين مثل
قوله تعالى ولا تجعل عليكم في الدين من حرج واثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرشد الى التيسير وتيسر
عن التيسير كقوله صلى الله عليه وسلم لا تقسروا ولا تشدوا ولا تنفروا وهو في الصحيح واليسر السهل الذي لا عسر
والمراد بالتيسير هنا هو قول القائل انك اكبر فان الجمهور ومعناه احض على التكبير في آخر رمضان
وقد وقع اختلاف في وقت فروى عن بعض السلف انهم كانوا يكبرون ليلة الفطر وقيل اذا اراد
بالحال شوال كبروا الى انقضاء الخطبة وقيل الى خروج اللام وقيل به التكبير يوم الفطر قال مالك هو
حين يخرج من داره الى ان يخرج الامام وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكبر في الاضحية ولا يكبر
في الفطر واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن ابن عباس في قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال هو تلاه
بالدار واخرج ابن جرير وابن ابى حاتم والبيهقي عن ابن عباس في قوله يريد الله بكم اليسر قال اليسر
في السفر والعسر الصوم في السفر وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صوموا لله ولداً وافطروا لله ولداً
فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلثين يوماً واخرج سعيد بن منصور وابن ابى شيبة عن ابن مسعود
كان يكبر الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر والله اعلم بالصواب ثم احل لكم ليلة الفصح
الرفث الى نسائككم من لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم فحشاء نون
انفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم فالات باشر وهن وابتغوا ما كتب الله لكم
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر شه
اتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المسااجد في قوله اطل لكم
ولالة على ان هذا الذي احله الله كان حراما عليهم وهكذا كان كما يفيد السبب لتناول الآية والرفث
كنية عن الجماع قال الزجاج الرفث كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من امرأته وعدى الرفث بالي تضمينه
معنى الافشاء وجعل النساء لباسا للرجال والرجال لباسا للنساء لا تتراجع كل واحد منهما بالآخر عند
الجماع كالاتراجع الذي يكون بين الثوب واللبس يقال خان واختان جمعني وهما من الخيات
وانما سماهم خائنين لان ضرر ذلك عائد عليهم وقوله فتاب عليكم يحتمل معنيين احدهما قبول التوبة
من خيانتهم لانفسهم والآخر التخفيف عنهم بالخصة والاباحة وهكذا قوله عفى عنكم يحتمل العفو من الذنب
وحتمل التوسعة والتسهيل وقوله ابتغوا قيل هو الولد اي ابتغوا بمباشرة نسائكم حصول ما هو معظم
من النكاح وهو حصول النسل وقيل ابتغوا القرآن بما ابيح لكم فيه قاله الزجاج وغيره وقيل الرخصة والتوسعة
وقيل الامار والزوجات وقيل غير ذلك مما لا يفيد النظم القرآني والاول عليه دليل والمراد بالخيط الابيض
هو المعترف في الافق لا الذي هو كذب لسرحان فانه الفجر الكذاب الذي لا يحل شيئا ولا يخرج

والمراو بالخيطة الاسود وسواد الليل واليتين انما هي
وقت الفجر وقوله ثم اتوا الصيام الى الليل امر بلوج
لورود الآية في بيانه ويدل على اباة الفطر من التنا
قال ارنيه فلقد أصبحت صائما فاكل وايضا فيه التنا
وادبار النهار من المغرب يفطر الصائم بحمل له
يشمل التقبيل واللمس ان كان بشهوة لا اذا كانا بغير شهوة مما جائز ان كما قال عطاء والشافعي وابن المنذر
وغیرهم وعلى هذا يحمل ما حكاه ابن عبد البر من الاجماع على ان المعتكف لا يباشر ولا يقبل فتكون هذه الحكمة
للاجماع مقيدة بان يكونا بشهوة والاعتكاف في اللغة الملازمة وفي الشرع ملازمته مخصوصة على شرط
مخصوص وقد وقع الاجماع على انه ليس بواجب وعلى انه لا يكون الا في المسجد وللاعتكاف احكام مستوفاة
في شروح الحديث وذكرنا طر فاسنها في شرح بلوغ المرام ورويت في بيان سبب نزول هذه الآية احاديث
عن جماعة من الصحابة ذكرها الشوكاني في فتح القدير فليرجع اليها انما مسته عشرة ولا تأكلوا

اموالكم بينكم بالباطل وتدلو بها الى الاحكام لتاكلوا فريقا من اموال الناس لا تشعروا
واستعملوا تعلمون هذا يحرم جميع الامنة وجميع الاموال لا يخرج عن ذلك الا ما ورد في الشرع بانه يجوز اخذه
فانه ما خوذ بالحق لا الباطل ما كول بالحل لا بالاثم وان كان صاحبه كاربيا كقضاء الدين اذا امتنع منه
هو عليه تسليم ما اوجبه الله من الزكاة ونحوها ونفقة من اوجب الشرع نفقته والحاصل ان ما لم يبح الشرع
اخذه من مالكة فهو ما كول بالباطل من ان طابت بنفسه ما كره البغي وحلوان الكاهن من ثمن الخمر والباطل
في اللغة الذاهب الزائل والمعنى انكم لا تجمعوا بين اكل الاموال الباطل وبين الادلاء بها الى الاحكام بالجمع الباطل
وفي هذه الآية دليل على ان حكم احكامكم لا يحلل الحرام ولا يحرم الحلال من غير فرق بين الاموال والفروج ممن حكم
له القاضى بشيئ مستند في حكمه الى شهادة زورا وبين فحور فلا يحل له اكله فان ذلك من اموال الناس لا لبال
وبهذا اذا ارتشاهم حكمكم لا يفرق بين اكل اموال الناس الباطل ولا خلاف بين اهل العلم ان حكم احكامكم اكل
الحرام ولا يحرم الحلال وقد روى عن ابي حنيفة ما يخالف ذلك وهو مروي في كتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلواته في حديث اسمعته قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولا تعلم ان يكون بعضكم احب من بعض
فاقضي له على نحو ما سمع من قضيت له من حق اخيه بشيئ فلا ياخذها فانما اقطع له قطعة من النار وهو في الصحيحين
وغيرهما وقوله فريقا اي قطعة او جزءا وطائفة وقد اخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن عباس
في قوله تعالى هذا قال هذا في الرجل يكون عليه مال وليس عليه بنية فيجوز المال من اموالكم وهو يعرف
ان الحق عليه وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن مجاهد قال معناه بالاختصاص وانما تعلم انك تعلم
واخرج ابن المنذر عن قتادة بن شبيب السبا وسنة عشرة يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت

لنناس والجم وليس البريان تا تو البيوت من ظهورها ولكن البرلين اتقى واتوا البيوت
 من ابوابها الآية جميع بلال وجميعها باعتبار بلال كل شهر او كل ليلة تتربلا باختلاف الاوقات منزلة جمل
 الذوات والامال اسم لما يبدو في اول الشهر وفي آخره وفيه بيان وجه الحكمة في زيادة الملل ونقصانه و
 ان ذلك لاجل بيان المواقيت التي يوقت الناس عباداتهم وملاطمتهم لها كالصوم والقطر والحج ودية الجمل
 والعدة والاجارات والايمان وغير ذلك ومثله قوله تعالى لتعلموا عدد السنين بحساب المواقيت جميع لم يبق
 وهو الوقت وقد جعل بعض علماء المعاني هذا الجواب اعني قوله قل هي مواقيت من الاسلوب الحكيم وهو تلقى النجاة
 بغير ما يرتقب نبيا على انه الاولى بالقصد وجه ذلك انهم سألوا عن اجرام الاله باعتماد زيادتها ونقصانها
 فاجيبوا بالحكمة التي كانت الزيادة والنقصان لاجلها لكون ذلك اولى ما يقصد السائل اجاب بان تطلع
 لعلمه ان الانصار كانوا اذا حجوا لا يدخلون من ابواب بيوتهم اذا حج احدهم الى بيته بعد احرامه قبل تمام حجه
 لانهم يعتقدون ان الحرم لا يجوز ان يحول بينه وبين اسماء حائل فكانوا يتشتمون ظهور بيوتهم وقال ابو بکر
 هذا ضرب البطل المعنى ليس البر ان تسألوا اجهال ولكن البر التقوى واسألوا العلماء كما نقول يا ليت هذا الامر
 من باب قیل یوشل فی جماع الناس وانهم امروا باياتنا من فی القبل لانی الدبر وقیل غیر ذلك السأ بقية عشرة
 وقالوا فی سبیل الله الذین یقاتلونکم ولا تعدوا وان الله لا یحب المعتدين لا خلاف بین
 اهل العلم ان القتال كان ممنوعا قبل الهجرة لقوله فاعف عنهم واصفح وقوله واهجرهم هجر اجميلا وقوله لست
 عليهم بصيط وقوله اوفع بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اترل بمكة فملك باجر الى المدينة امره الله سبحانه
 بالقتال ونزلت هذه الآية وقيل ان اول ما نزل قوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا فلبسوا
 الآية كان صلح يقاتل من قاتله ويكف عن كف عنه حتى نزل قوله اقاتلوا المشركين وقوله تعالى وقاتلوا الذين
 كافوا قيل انه نسخ بها سبعون آية وقال جماعة من السلف ان المراد بقوله الذين يقاتلونكم من عدو النساء
 والصبيان والريبان ونحوهم وجعلوا هذه الآية محكمة غير منسوخة والمراد بالاعتداء عند اهل القول الاول
 هو مقاتلة من لم يقاتل من الطوائف الكفرية والمراد على القول الثاني مجازة قتل من يستحق القتل الى قتل
 من لا يستحقه الثامنة عشرة واقتلوهم حيث تقفتموهم واخرجوهم من حيث
 اخرجوكم والفتنة اشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم
 فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين فان انتهوا فان الله غفور رحيم
 قال ابن جرير الخطاب للمهاجرين والضمير لكفار قريش انتهى وقد امتثل رسول الله صلى الله عليه وآله ما خرج من مكة
 من لم يسلم عند ان فتحها الله عليه وفي معنى الفتنة والمراد بها اقوال والظاهر ان المراد بالفتنة في الدين
 باي سبب كان وعلى اي صورة اتفق فانها اشد من القتل واختلف اهل العلم في قوله ولا تقاتلوهم عند
 المسجد الحرام فتدبر طائفة الى انها محكمة وانه لا يجوز القتال في الحرم الا بعد ان يتعدى متعد بالقتال

قيمة فانه يجوز دفعه بالمقاتلة له وهذا هو الحق وقالت طائفة ان هذه الآية منسوخة لقوله تعالى فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم ويجاب عن هذا الاسناد ^{١٨} بهذا الجمع يمكن بينا العام على الخاص
فيقتل المشرك حيث وجد الا بالحرم وما يوجب ذلك ^{١٩} بالمحل لاصد قبله وانها احلت له ساعة
من نهار وهو في الصحيح وقد اخرج القائلون بالنسبة لهذا ^{٢٠} ابن خطل وهو متعلق باستار الكعبة
ويجاب عنه بانه وقع في تلك الساعة التي اصل ^{٢١} صلحهم فان انتهوا عن قتالكم ودخلوا في
الاسلام **التاسعة عشرة** وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا
فلا عدوان الا على الظالمين في الامور بمقاتلة المشركين ولو في الحرم وان لم يتبدد حكم القتال فيه
الى غاية هي ان لا تكون له فتنة وان يكون الدين لله هو الدخول في الاسلام والخروج عن سائر
الاديان المخالفة له فمن دخل الاسلام واقلع عن الشرك لم يحل قتاله قيل المراد بالفتنة ههنا الشرك
والظواهر انها الفتنة في الدين على عمومها كما سلف والمراد لا تعتدوا الا على من ظلم وهو من لم يفتة ^{٢٢} الفتنة
ولم يدخل في الاسلام وانما سمى جزاء الظالمين عدوانا مشاكلة لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثله
قوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه **العشرين** الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات
قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم اى اذا قاتلوك
في الشهر الحرام وبتكوا حرمة قاتلتموهم في الشهر الحرام كفاية لهم ومجازاة على فعلهم واحرمات جمع حرمة
كالظلمات جمع ظلمة وانما جمع احرمات لانه اراد الشهر الحرام والبلد الحرام وحرمة الاحرام واحرمته ما منع ^{٢٣} الشيء
من انتهاكه والقصاص المساواة والمعنى ان كل حرمة يجزى فيها القصاص فمن هتك حرمة عليكم فلکم
ان تهتكوا حرمة عليه قصاصا قيل وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ بالقتال وقيل انه ثابت بين
امته محمد صلى الله عليه وسلم لم ينسخ فيجوز لمن اعتدى عليه في مال او بدن ان يتعدى بمثل ما تعدى عليه
وبهذا قال الشافعي وغيره وقال الآخرون ان امور القصاص متصورة على الاحكام وبهذا الاسوال
لقوله صلح اوالامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك اخرجه الدارقطني وغيره وبه قال ابو حنيفة
وجمهور المالكية وعطموه انحراساني والقول الاول اسجح وبه قال ابن المنذر واختاره ابن العربي والفقهاء
وحكامه الا ذراعى عن مالك ويؤيده انه صلح ابا حرام لامرأة ابى سفيان ان تاخذ من ماله ما يكفيها وولد لها
وهو في الصحيح ولا اصح واوضح من قوله تعالى في هذه الآية فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بل ما اعتد
عليكم وهذه الجملة في حكم تأكيد الجملة الاولى اعنى قوله واحرمات قصاص وانما سمى المحرمات اعتداء
مشاكلة كما تقدم وقد اخرج ابن جبر عن ابن عباس قال لما سار رسول الله صلعم معتمرا في سنة ست
من الهجرة وجبسه المشركون من الدخول والوصول الى البيت وصعدوه من مكة من المسلمين في ذي القعدة
وهو شهر حرام فاضا بهم على الدخول من قابل فدخلها في السنة الآتية هو ومن كان معه من المسلمين اقطعت

منهم ذلك في هذه الآية واخرج ابن جرير وابن ابى حاتم عن ابى العالية نحوه واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن
 مجاهد نحوه ايضا واخرج ايضا عن قتادة نحوه واخرج ابن جرير عن ابن جريح نحوه واخرج ابو داود في ناسخه
 وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله فمن اعتدى عليكم الآية
 وقوله وجزاء سيئة الآية وقوله ولمن انتصر بعد ظلمه الآية وقوله وان عاقبتم الآية قال هذا نحوه تركه للسلطان
 يؤمنه قليل ليس لهم سلطان يقهر المشركين فكذلك المشركون يتخاطونهم بالثمن والاذى فامر الله المسلمين
 من تجاوزى منهم ان يجازى بمثل ما اوتى اليه او يصبروا ويعفوا فلما اهاهم رسول الله صلعم الى المدينة
 واعز الله سلطانه امر المسلمين ان يتهووا في مظالمهم الى سلطانهم ولا يعيد بعضهم على بعض كاهل الجاهلية
 فقال من قتل من ظلموا فقد جعلنا لوليه سلطانا الآية يقول ينصره السلطان حتى ينصفه على من ظلمه ومن قهر
 لنفسه ون السلطان فهو حادير مسرف قد عمل بحجة الجاهلية ولم يرض بحكم الله انتهى واقول هذه الآية التي
 جعلها ابن عباس رضي الله عنه ناسخة مودعة لما تدل عليه الآيات التي جعلها منسوخة وموكدة له فان الظاهر
 من قوله فقد جعلنا لوليه سلطانا انه جعل السلطان له اي جعل له تسلطا يتسلط به على القاتل لهذا قال
 فلا يسرف في القتل ثم لو سلمنا ان معنى الآية كما قال لكان ذلك مخصصا للقتل من عموم الآيات المذكورة
 لانا نساخا لما قانه لم يفس في هذه الآية الاعلى القتل وحده وتلك الآيات شاملة له وبغيره وهذا معلوم من
 لغة العرب التي هي المرجع في تفسير كلام الله سبحانه **الحاوية والعشرون** وانفقوا في سبيل الله
 ولا تلقوا ابايديكم الى التهلكة واحسدوا ان الله يحب المحسنين في هذه الآية الامر بالانفاق
 في سبيل الله وهو الجهاد واللفظ يتناول غيره مما يصدق عليه انه من سبيل الله والباء في قوله بايدكم زائدة
 ومثله لم يعلم بان الله يري وقال البر بايدكم اي بانفسكم تغييرا لبعض عن الكل كقوله بما كسبت ايكم
 وقيل نهائش مضروب يقال فلان القى بيده في امر كذا اذا استسلم لان المستسلم في القتال يلقي سلاحه
 بيده فكذا لك فعل كل عاجز في اي فعل كان وقال قوم التقديروا لانفقوا انفسكم بايدكم والتملكة مصدر
 يملك يملك بلاك وبلاك وبهلكا وبهلكة اي لا تاخذوا فيما يملككم والسلف في معنى الآية اقوال سياتي بيانها
 وبيان سبب نزول الآية واتح ان الاعتبار لعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكل يصدق عليه انه تملكه
 في الدين او الدنيا فهو دخل في هذه وبه قال ابن جرير والطبري ومن جملة ما يدخل تحت الآية ان يقتحم الرجل
 في الحرب فخل على الجيوش مع عدم قدرته على التخلص وعدم تاثيره لاثني نفع المجاهدين ولا يمنع من دخول هذا
 تحت الآية انكار من انكره من الذين ردوا السبب فانهم ظنوا ان الآية لا يجاوز سببها وهو ظن تدفعه لغة آخر
 وقوله حسدوا اي في الانفاق في لطاعة حسدوا الظن بالله في اخلافه عليكم اخرج عبد بن حميد والنجاشي البيهقي
 في سننه عن حذيفة في قوله هذا قال تركت في النفقة واخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير المنذر
 وابن ابى حاتم عن في الآية قال هو ترك النفقة في سبيل الله مخافة العيلة واخرج عبد بن حميد والبيهقي

عن ابن عباس نحوه واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن جري عن الحسن نحوه
واخرج عبد بن حميد والبيهقي في الشعب عن ابن عباس واخرج ابن جرير وابن جري عن الحسن نحوه
في الآية قال كان حال نجر جوف في بعوث يهملون اسد صلح بغير ثقة فاما يقطع بهم واما كانوا اعيالا
فامرهم الله ان يتنفقوا مما تركهم الله ولا يلهيهم التملك والتملكة ان يملك رجال من الحجج والعترة
ومن المشي وقال ابن بدير فضل حسنوا ان الله يحب حسنين واخرج عبد بن حميد والبيهقي وابن جرير
والبغوي في مجمره وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن حبان وابن قانع والطبراني عن الضحاك بن ابى حبيب
ان الانصار كانوا ينفقون في سبيل الله ويتصدقون فاصابتهم سنة فساد ظنهم وامسكوا عن ذلك
فانزل الله الآية واخرج عبد بن حميد وابوداود والترمذي وصححه والنسائي وابو يعلى وابن جرير وابن
ابى حاتم والحاكم وصححه والطبراني وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابي سلمة بن عثمان قال كنا بالقسطنطينية
وعلى اهل مصر عقبته بن عامر وعلى اهل الشام فضالة بن عبيد فخرج صف عظيم من الروم فصفقنا لهم فحمل
جل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم فصالح الناس وقالوا سبحان الله يلقى بيده الى التملكه فقام
ابو ايوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس انكم تاولون هذا التاول مع انما انزلت فينا هذه الآية
معه الا انصارا انما اعز الله بينه وكشرا صوره قال بغضا لبعض سرادون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سوال
الناس قد ضاعت وان الله قد اعز الاسلام وكشرا صوره فلو اقمنا في اموالنا فاصلحنا ما ضاع هبتنا
فانزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلينا هذه الآية فكانت التملكه الاقامه في الاسوال واصلاحها وترك الغزو
واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وصححه والبيهقي عن البراء بن عازب قال سئلت
تفسير الآية الرجل يذنب الذنب فيلقى بيده فيقول لا يغفر الله لي ابدا واخرج عبد بن حميد وابن المنذر
وابن مردويه والطبراني والبيهقي في الشعب عن النعمان بن بشير نحوه واخرج عبد بن حميد وابن جرير
قال في تفسير الآية انه القنوط واخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن عباس قال التملكه عدا
واخرج ابن ابى حاتم عن عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث انه حاصروا دمشق فاسرع رجل الى العدو
وحده فغاب ذلك عليه المسلمون ورفع حديثه الى عمرو بن العاص فامر باليه قرره وقال قال الله ولا تلقوا
الآية واخرج ابن جرير عن رجل من الصحابة في قوله وسهوا قال ادوا الفرائض واخرج عبد بن حميد عن
ابى اسحق مثله واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عكرمة قال سهوا الظن بالثبات الثانية والعشرون
واتموا الحج والعمرة لله اختلف العلماء في المعنى المراد باتمام الحج والعمرة فقول اداؤها والاثان بهما
من دون ان يشوبها شيء مما هو مخطور ولا يخل بشرط ولا فرض كقوله تعالى فاتهمن وقوله ثم اتوا الصياح
الى الليل قال سفيان الثوري اتامهما ان يخرج لهما لا لغيرهما وقيل اتامهما ان يفرد كل واحد منهما من غير
ولا قران وبه قال ابن جبيب وقال اتامهما ان لا يتجلا فيهما مالا ينبغي لهما وقيل اتامهما ان يحرم لهما شربة

اليه قيل ان شقيق في سفرهما الحلال الطيب وقد اخرج ابن ابي حاتم وابو نعيم في الدلائل وابن عبد البر في التمهيد
عن يعلى بن امية قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة وعليه اثر خلوف فقال كيف تأمرني
يا رسول الله اني سمعت في عمرتي فاتزل الله واتقوا الحج والعمرة لله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان السائل
عن العمرة فقال يا انا ذا قال اخلع الحبيبة واغسل عنك اثر الخلق ثم ما كنت صانعا في حجب فاصنع في
عمرتك وقد اخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديثه ولكن فيما انزل عليه صلعم الوحي بن السوال و
لم يذكر اما هو الذي انزل عليه اخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس قال تمام الحج يوم النحر اذ اري
جمرة العقبة وذا البيت ففعل تمام العمرة اذ اطاف بالبيت وبالصفاء والمروة ففعل وقد ورد في فضائل
الحج والعمرة احاديث كثيرة ليس هذا موطن ذكرها قد اتفقت الامة على وجوب الحج على من استطاع السبيل
وقد استدلل بهذه الآية على وجوب العمرة لان الامر باتمامها امر بها وبذلك قال علي وابن عمر وابن عباس
وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن بن سيرين والشعبي وسعيد بن جبيرة وسفيان بن عيينة وعبد الله بن شاذان والشافعي
واحمد واسحق وابو عبيد وابن الجهم من المالكية وقال مالك والنخعي واصحاب الراعي كما حكاه ابن المنذر
عنهم انهم سئلت وحكي عن ابي حنيفة انه يقول بالوجوب من القائلين بانها سنة ابن مسعود وجابر بن عبد الله
ومن جملة ما استدلل به الاولون ما ثبت عنه صلعم في الصحيح انه قال للصحابيين كان معي في فليهل بالحج
وعمرة وثبت عنه ايضا في الصحيح انه قال فخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة واخرج الدارقطني والحاكم في
حديث زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الحج والعمرة فريضتان لا يفرض
بايما بدأت واستدل الآخرون بما اخرج الشافعي في الامم وعبد الرزاق وابن ابي شيبة وعبد بن حميد
عن ابي صالح الخنفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع واخرج ابن ماجه عن طلحة بن عبيد
مرفوعا مثله واخرج ابن ابي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وصححه عن جابر ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن العمرة واجبة هي قال لا وان تقمروا خير لكم واجابوا عن الآية والاحاديث المصرحة بانها واجبة فخرجه
بمحل فترك على انه قد وقع الدخول فيها وهي بعد الكسوة فيها واجبة بلا خلاف وبذا وان كان فيه بعد
لكن يجب المصير اليها جميعا بين الاداة ولا سيما بعد تصريح صلعم في حديث جابر من عدم الوجوب على من
يجل ودومانيه دلالة على وجوبها كما اخرج الشافعي في الامم ان في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم
لعمرو بن حرم ان الله عز وجل الاصح وكفى بيت ابن عمر عند النبي في الشعب قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اوضي فقال تعبد الله ولا تشرك شيئا وتقيم الصلوة وتاتي الزكاة وتقوم شهر رمضان وتحتج
وتقمر وتسمع وتطيع وعليك بالعلمانية واياك واسر واجلذا ينبغي حمل ما ورد من الاحاديث التي قر
فيها بين الحج والعمرة في انها من افضل الاعمال وانما كفاية لما بينهما وانما يريدان ما كان قبلهما
ونحو ذلك فان احصرهما احصر محبس قال ابو عبيدة وانكسائي واخيل ان يقال احصر بالمعنى

وحصر بالعدو وفي الجبل لابن الفارس العكس يقال احصه . . . وحصر بالمرض وحج الاول ابن العربي
وقال هو راي اكثر اهل اللغة وقال الزجاج انه كذا كذا . . . مع اهل اللغة وقال الفراء بما معني داء
في المرض والعدو ووافقه على ذلك ابو عمر واشيد . . . نصري الشيء وحصرني اي حبسني بسبب
هذا الاختلاف بين اهل اللغة اختلف المنة الفقه في الشيء الذي يقال له الحنفية المحصر من يصير ممنوعاً من
ملكه بعد الاحرام بمرض او عدو او غيره وقالت الشافعية واهل المدينة المراد بالاية حصر العدو وقد ذهب
جمهور العلماء الى ان المحصر بعد حبل حيث احصر ونحوه اذ كان ثم يدي ويحلق راسه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
هو واصحابه في الحديبية وخرج الشافعي في الامم وعبد الرزاق وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابن
جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن عباس قال لا يحصر الا حصر العدو فاما من اصابه بمرض او وجع
او ضلال فليس عليه شيء انما قال الله فاذا امنتم فلا يكون الا من الا من اخوف من اخراج ابن ابي شيبة
عن ابن عمر قال لا يحصر الا من العدو واخرج ايضا عن الزهري نحوه واخرج ايضا عن عطاء قال لا يحصر
الا من مرض او عدو او امر حابس اخرج ايضا عن عروة قال كل شيء حبس المحرم فهو احصار واخرج النجاشي
عن المسور بن مخرم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قبل ان يحلق وامر اصحابه بذلك واخرج ابن جرير وابن المنذر عن
ابن عباس في قوله فان احصرتم يقول من احرم حجة او عمرة ثم حبس عن البيت بمرض مجرده او عدو
يحبسه فعليه فحج باستيسر من المدي شاة فافوقها وان كانت حجة الاسلام فعليه قضاءها وان كانت
بعجج الفريضة فلا قضاء عليه واخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم عن
ابن مسعود في قوله فان احصرتم يقول الرجل اذا اهل بالحج فابل بعث بما استيسر من المدي فالحج
عجل قبل ان يبلغ المدي محله فحلق راسه او س طيبا او تداوى بدوا وكان عليه فدية من صيام هدية
او نكاح فالتصيام ثلثة ايام والصدقة ثلثة اصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والثلثة
شاة فاذا امنتم يقول فاذا برى فمضى من وجهه لك الى البيت احل من حجة بعمره وكان عليه الحج
من قابل فان هو رجع ولم يتم من وجهه ذلك الى البيت كان عليه حجة وعمرة فان هو رجع متمتعا
في اشهر الحج كان عليه ما استيسر من المدي شاة فان هو لم يجد فصيام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع
قال ابراهيم فذكرت هذا الى ريث لسعيد بن جبير فقال بهذا قال ابن عباس في هذا الحديث
فما استيسر من المدي وهو ما يهدي الى البيت من بدنة او غيره او ذهب الجمهور الى انه شاة
وقال ابن عمر وعائشة وابن الزبير جمل او بقرة وقال الحسن اعلى المدي بدنة واوسطه بقرة وادنا
شاة ولا تخلق وارثا سكم حتى يبلغ المدي محله هو خطاب لجميع الامة من غير فرق بين
محصر وغير محصر واليه ذهب جميع من اهل العلم وذهب طائفة الى انه خطاب للمحصرين خاصة لا لغيرهم
من الاحرام حتى تعلموا ان المدي الذي بعثتموه الى الحرم فبلغ محله وهو الموضع الذي يحل فيه وجه

واختلفوا في تعيينه فقال مالك والشافعي هو في موضع المحصر قد اذ ببول الله صلعم حيث اخضر في عام الحريية وقال ابو حنيفة هو الحرم لقوله تعالى ثم جعلنا من الماء حليفاً واجيب عن ذلك بان الحرم هو الآسن الذي يمكن الوصول الى البيت واجاء بالحنفية عن نحره صلعم في الحريية بان طرف الحريية الذي الى اسفل مكة هو من الحرم وروى بان المكان الذي وقع فيه النخل ليس هو من الحرم فمن كان منكم مريضاً او به اذى من دراسة ففدية من صيام او صدقة او نسك المراء بالمرض هنا ما يصدق عليه سمي المرض لغة وبالاذى من الراس ما فيه من قمل او جراح او نحو ذلك ومعنى الآية ان من كان مريضاً او به اذى من راسه فخلق فعليه فدية وقد أثبتت السنة ما اطلق هنا من الصيام والصدقة والنسك فثبت في الصحيح ان رسول الله صلعم راحي كعب بن عجرة وهو محرم وقمله يتساقط على وجهه فقال لليوزيك هو ام راسك فقال نعم فامره ان يحلق ويلطم ستة مساكين او يهدي شاة او يصوم ثلثة ايام وقد ذكر ابن عبد البر ان لاختلاف بين العلماء ان النسك هنا هو شاة وحكي عن الجمهور ان الصوم المذكور في الآية ثلثة ايام والاطعام ستة مساكين وروى عن الحسن وعكرمة ونافع انهم قالوا الصوم في فدية الاذعى شاة ايام والاطعام عشرة مساكين والحديث الصحيح المتقدم يروى عليهم ويطلب قولهم وقد ذهب مالك والشافعي وابو حنيفة واصحابه وداود الى ان الاطعام في ذلك ملان بدل النبي صلعم اي لكل مسكين وقال الثوري نصف صاع من براصاع من غيره وروى ذلك عن ابى حنيفة قال ابن المنذر هذا غلط لان في بعض اخبار كعب ان النبي صلعم قال له تصدق بثلاثة اصوع من تمر على ستة مساكين وخالفت الرواية عن احمد بن حنبل فروى عنه بمثل قول مالك والشافعي وروى عنه ان اطعم براء فهد لكل مسكين وان اطعم تمر نصف صاع واختلفوا في مكان هذه الفدية فقال عطاء ما كان من دم فبمكة وما كان من طعام او صيام فحيث يشاءونه قال اصحاب الراي وقال طاووس الشافعي الاطعام والدم لا يكونان الا بمكة والصوم حيث شاء وقال مالك ومجاهد حيث شار في الجميع قال في فتح القدير وهو الحق لعدم الدليل على تعيين المكان انتهى فاذا امتنع اي براء من المرض وقيل من خوفكم من العدو وعلى الخلاف السابق ولكن الآسن من العدو وان لم يكن احتمال منتم في ذهاب الارض فيكون مقويا لقول من قال ان قوله فان احصرتم المراء بالاحصار من العدو كما ان قوله فمن كان منكم مريضاً يقوى قول من قال بذلك لافراد عذر المرض بالذكر وقد وقع الخلاف بل الخطاب بهذا المخصوص من خاصة ام جميع الامة على حسب سلف فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدي المراء بالتمتع ان يحرم الرجل بعمره ثم يقيم حلالاً بمكة الى ان يحرم بالحج فقد استباح بذلك لا يحل للمحرم استباحته وهو معنى تمتع واستمتع ولا خلاف بين اهل العلم في جواز التمتع قال الشوكاني في فتح القدير بل هو عندني افضل انواع الحج كما حررت في شرحي على المنتقى انتهى وفي المختصر المسمى بالدرر البهية وشرحه الموسوم بالدرر المنيرة ايضا وتقدم الخلاف في معنى قوله

فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام بالجمعة وسبعة ايام اذا رجعت تلك عشرة
 كاملة اى من لم يجد الهدى اى عدم المال او عدم سباسب سبعة ايام في ايام الحج وهى عن عبد
 شروعه في الاحرام الى يوم النحر وقيل يصوم قبل يوم النحر يوم التروية ويوم عرفة وقيل ما بين ان
 يحرم بالحج الى يوم عرفة وقيل يصوم من اول عشرة شعبان الى ايام بكة وقيل انه يجوز ان يصوم الثلاثة
 قبل ان يحرم وقد جوز بعض اهل العلم صيام ايام التيسير من محيل الهدى ومنعه آخرون والمراوى بالجمعة
 هنا الرجوع الى الاوطان قال احمد واهل بيته يصوم في الطريق ولا يتضييق عليه الوجوب الا اذا وصل وطنه
 وبه قال الشافعى وقناه والربيع ومجاهد وعطاء وعكرمة والحسن وغيرهم وقال مالك اذا حج من بنى خلافا
 ان يصوم الاول اربع وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر انه قال صلتم فمن لم يجد فليصم ثلاثة ايام في
 وسبعة اذا حج الى ابله فبين صلتم ان الرجوع المذكور في الآية هو الرجوع الى الابل وثبت ايضا في الصحيح
 من حديث ابن عباس بلفظ وسبعة اذا حجتم الى اصهاركم وانما قال سبحانه تلك عشرة كاملة مع ان كل
 احد يعلم ان الثلاثة والسبعة عشرة لدفع ان يتوهم متوهم التحية بين الثلاثة الايام في الحج والسبعة اذا حج
 قال الزجاج وقال المبرود ذكر ذلك ليديل على انقضاء العدد لما يتوهم متوهم ان قد بقي منه شيء بعد ذلك
 وقيل هو توكيد وقد كانت العرب تاتي بمثل هذه القدح فيما دون هذا العدد كقول الشاعر
 اثنتين فمن خمس وسادس ميل الى شماسي وقوله كاملة توكيد آخر بعد القدر لزيادة التوضيح بها
 وان لا ينقص من عددها ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام الاشارة بقوله ذلك
 قيل هى راجعة الى التمتع فيدل على ان لا تمتنع الحاضري المسجد الحرام كما يقوله ابو حنيفة واصحابه قالوا
 من تمتع منهم تكون عليه دم وهو دم جنابة لا ياكل منه وقيل انها راجعة الى الحكم وهو وجوب الهدى لصيام
 فلا يجب ذلك على من كان حاضري المسجد الحرام كما يقوله الشافعى ومن وافقه والمراد من لم يكن ساكنا
 في الحرم او من لم يكن ساكنا في المواقيت فمادونها على الخلاف في ذلك بين الامتثال الثلاثة
 والعشرون الحج اشهر معلومات في حذف حرف الجر لا الرفع قال الفقهاء الا شهر رفع لان معناه
 التقدير الحج في شهر وفيه ان يلزم النصيب مع حذف حرف الجر لا الرفع قال الفقهاء الا شهر رفع لان معناه
 وقت الحج اشهر وقيل التقدير الحج حج شهر وقد اختلفت في الا شهر المعلومات فقال ابن سعود وابن عمر
 وعطاء والربيع ومجاهد والنهري هى شوال وذو القعدة وذو الحجة كله وبه قال مالك ومالك ابن عباس
 والسدى والشعبي والنخعي هى شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة وبه قال ابو حنيفة والشافعى واهل
 وغيرهم وقد روى ايضا عن مالك ويليها فائدة الخلاف فيما وقع من اهل الحج بعد يوم النحر فمن قال ان
 ذال الحجة كله من الوقت لم يلزمه التأخير ومن قال ليس الا العشرة منه قال يلزمه التأخير وقد استدل به
 الآية من قال انه لا يجوز الاحرام بالحج قبل شهر الحج وهو عطاء وطائوس ومجاهد والافرائي والشافعى ابو ثور

قالوا فمن احرم بالبحر قبلها اصل العمرة ولا يجزى عن احرام الحج لمن دخل في صلوة قبل وقتها فانه لا يجزى قال
احمد ابو حنيفة انه مكره فقط وروى نحوه عن ابي كلب والشهيد وعنه جواز الاحرام بالحج في جميع السنة من غير
كراهية وروى مثله عن ابي حنيفة وعلى هذا القول لا ينبغي ان ينظر في فائدة توقيت الحج بالاشهر المذكورة في الآية
وتدليل ان النص عليها الزيادة فضلها وقدره في القول بجواز الاحرام في جميع السنة عن اسحق بن ابي حنيفة
وابراهيم النخعي والثوري والليث بن سعد واجتهد لم يقوله تعالى يستلزم عن الالهة قال هي سوا قيت
للناس الحج فعمل الالهة كلها سوا قيت الحج ولم يخص الثلاثة الاشهر ويحجب بان تلك خاصة وبه الآية
عامية الخاص مقدم على العام ومن جملة ما احتجوا به القياس للحج على العمرة فكما يجوز الاحرام للعمرة في جميع
السنة كذلك يجوز الحج قال في فتح القدير ولا ينبغي ان هذا القياس مصادم للنص القرآني فهو باطل فالجواب
الاية الاولون ان كانت الاشهر المذكورة في قوله الحج اشهر مختصة بالثلاثة المذكورة بنص او اجماع فان لم يكن
كذلك فالاشهر جمع شهر وهو من مجموع القلة تيرد ما بين الثلاثة الى العشرة والثلاثة هي التيقنة فيجب ان
عندنا معنى قوله معلومات ان الحج في السنة مرة واحدة في اشهر معلومات من شهره باليس كالعمرة والمرا
معلومات بيان النبي صلعم او معلومات عند النحاطيين ولا يجوز التقديم عليها ولا التاخير عنها فمن فرض
فيهن الحج اصل الفرض في اللغة الجبر والقسط ومنه فرضه القوس والنهر والجبل ففرضية الحج لازمة للعبادة
كلزوم الجبر للقوس وقيل معنى فرض ابان وهو ايضا يرجع الى القسط لان من قطع شيئا فقد ابان عن غيره
والعنى في الآية فمن الزم نفسه فيمن الحج بالشرع فيه بالنية قصد باطنا وبالا حرام فعلا ظاهرا بالتلبية
فقطا سموها وقال ابو حنيفة ان الزمان نفسه يكون بالتلبية او بتقليد المدي وسوقه وقال الشافعي
كيفية النية في الاحرام بالحج فلا رقت قال ابن عباس وابن جبير والسدي وقطادة والحسن وعكرمة والزهري
ومجاهد ومالك هو الجماع وقال ابن عمر وطائوس وعطاء وغيرهم الرقت الافحاش في الكلام قال ابو
الرفث اللغاسن لكلام ولا فسوق وهو الخروج عن حدود الشرع وقيل هو الذبح للصنام وقيل التناثر
باللقاب وقيل السباب والظاهر انه لا يختص بمعصية متعينة وانما خصه من خصبه بما ذكر باعتبار انه قد اطلق
على ذلك الفروهم الفسوق كما قال سبحانه في الذبح للصنام او فسقا اهل غير الله وفي التناثر بفساد
الفسوق وقال صلعم في سباب سباب المسلم فسوق ولا يخفى على عارف ان اطلاق اسم الفسوق على فرد
من افراد المعاصي لا يوجب اختصاصه به ولا جدال في الجبر مشتق من الجدول وهو القتل المراد به هنا
المحاربة وقيل سباب وقيل الفخر بالآباء والظاهر الاول ومعنى النفي لهذه الامور التي عنها واشار النفي للغة
وتخصيص نفي الثلاثة بالحج مع لزوم اجتنابها في كل الازمان لكونها في الحج اقطع وما تفعلوا من خير
يعلم الله حيث على الخير بعد ذكر الشرع على الطاعة بعد ذكر المعصية وفيه ان كلما يفعلونه من ذلك فهو
معلوم عند الله لا يفوت منه شيء وتزودوا فيه الامر باتخاذ الزاد لان بعض العرب كانوا يقولون

كيف نخرج بيت ربنا ولا يلطمنا فكان يحجون بالليل ويقلون نحن متوكلون على الله سبحانه ثم يقدرسون
 فيسألون الناس ويكونون كلاء عليهم اخرج عبد بن حميد والبخاري والبوداودي والنسائي وغيرهم
 عن ابن عباس وقيل المعنى نزود والمعادكم من الاعمال الصالحة فان خير الزاد التقوى والاول
 اسحج كما يدل على ذلك سبيل النزول وفيه اخبار بان خير الزاد اتقا والتهيات فكانه قال التقوا الله
 في اتيان ما امركم به من الخروج بالزاد فان خير الزاد والتقوى وقيل المعنى فان خير الزاد ما اتقا اليأس
 من الملكة والحاجة الى السؤال والتكفف **الرابعة والعشرون** ليس عليكم جناح
 ان تبغوا فضلا من ربكم فيه الترخيص لمن حج في التجارة ونحوها من الاعمال التي يحصل بها شيء
 من الرزق وهو المراد بالفضل وهنا ومنه قوله فانتمشروا في الارض فاتبعوا من فضل الله اي لا اعلمكم
 في ان تبغوا فضلا من ربكم مع سفركم لتاديه بافتقره عليكم من الحج تزل ردوا كراهتهم ذلك الحق ان
 الاول في هذه التجارة جارية الرخص وتركها اولى فاذا افضت اي دفعت يقال فاض لان اذا
 امتلأ حتى ينصب من نواحيه وجل فياض اي مندفقة يداه بالعطاء ومعناه انضمت انفسكم فتركوا المفعول
 كما ترك في قولهم دفعوا من موضع كذا من عرفات اسم لتلك البقعة اي موضع الوقوف واستدل بالآية
 على وجوب الوقوف بعرفة لان الاضافة لا يكون الا بعدة فاذا ذكر الله عند المشعر المحرم المراد
 بذكر الله دعاءه ومنه التلبية والتكبير والدعاء عنده من شعائر الحج وقيل المراد بالذكر صلوة المغرب والعشاء
 بالزولفة جمعا وقد جمع اهل العلم على ان السنة ان يجمع الحاج بينهما والمشعر هو جبل قروح الذي يقف
 عليه الامام وقيل هو بابين جبلي الزولفة من بازمي عرفة الى وادي محسر واذكروه كما هدهم
 الكاف لغت مصدر مخدوف وما مصدرية او كافتة اي اذكروه ذكر احسانا كما هلكم بدائية حسنة وكرر الامر
 بالذكر تأكيد وقيل الاول امر بالذكر عند المشعر المحرم والثاني امر بالذكر على حكم الاخلاص وقيل المراد بالثاني
 تعديد النعمة عليهم وان في قوله وان كنتم من قبله تخفون كما يفيد دخول اللام في الخبر وقيل هي بمعنى قد
 اي قد كنتم والضمير في قوله عائد الى المدي وقيل الى القرآن لمن الضالين اي ابا بليين ثم افيضوا
 من حيث افاض الناس واستغفر الله ان الله غفور رحيم قيل الخطاب للنخس من قريش
 لانهم كانوا لا يقفون مع الناس بعرفات بل كانوا يقفون بالزولفة وهي من الحرم فامرهم بذلك
 وعلى هذا يكون ثم لعطف جملة على جملة للترتيب وقيل الخطاب لجميع الامة والمراد بالناس ابراهيم
 ثم افيضوا من حيث افاض ابراهيم عليه السلام فحصل ان يكون امرهم بالافاضة من عرفة ويحتل
 ان يكون افاضته اخرى وهي التي من الزولفة وعلى هذا يكون ثم على بابها اي للترتيب في الذكر لاني
 الزمان الواقع فيه الاعمال وقدرج هذا الاحتمال الاخير ابن جرير الطبري وهو الذي يقتضيه ظاهر القرآن
 وانما امروا بالاستغفار لانهم في مساقط الرحمة ومواطن القبول ومنظونات الاجابة وقيل ان المستغفر

للذي كان مخالفاً لنته ابراهيم وهو وقوفكم بالمرزوقه دون عرفة قيل فيه دليل على انه يقبل التوبين
عباده التائبين ويفر لهم فاذا قضيت مناسكتكم اى اعمال الحج ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
خذوا عني مناسكتكم اى فاذا فرغتم من اعمال الحج فاذكروا الله وقيل المراد بالمناسك الذبايح و
انما قال سبحانه كذلك كما آباءكم لان العرب كانوا اذا فرغوا من حجهم يقفون عند حجره
فيذكرون منفاخر آباؤهم ومناقب اسلافهم فامرهم الله بذكره مكان ذلك الذكر وبان يجعلونه
ذكرا مثل ذكرهم لا بائتهم واشد ذكرا اى من ذكرهم لا بائتهم لانه هو النعم الحقيقي عليهم وعلى ايام
الخامسة والعشرون واذكروا الله في ايام معدودات قال القرطبي لا خلا
بين العلماء ان الايام المعدودات في هذه الآية هي ايام منى وهي ايام التشريق وهي ايام رمى الجمار
وقال الشعبي قال ابراهيم في ايام المعدودات ايام العشر والايام المعلومات ايام النحر وروى عن
نكي قال القرطبي ولا يصح ما ذكرناه من الاجماع على ما نقله ابو عمرو بن عبد البر وغيره وروى الضحاك
عن ابى يوسف ان الايام المعلومات ايام النحر قال لقوله تعالى ويذكروا الله في ايام معلومات
على ما رزقتم من هيمته الانعام وحكى الكرخى عن محمد بن الحسن ان الايام المعلومات ايام النحر الثلاثة
يوم الاضحية ويومان بعده قال الكيا الطبري فعلى قول ابى يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات للعدا
لان المعدودات المذكورة في القرآن ايام التشريق بلا خلاف وروى عن مالك ان الايام المعدودات
والايام المعلومات جميعا اربعة ايام يوم النحر وثلاثة ايام بعده فيوم النحر معلوم غير معدود واليومان بعده
معلومات معدودات اليوم الرابع معدود لا معلوم وهو روى عن ابن عمر وقال ابن زيد الايام المعلومات
عشرون في الحجة وايام التشريق والمخاطب بهذا الخطاب المذكور في الآية اعني قوله فاذكروا الله هو الحاج
 وغيره كما ذهب اليه الجمهور وقيل هو خاص بالحاج وقد اختلف اهل العلم في وقته فقيل من صلوة الصبح يوم
عرفة الى العصر من آخر ايام التشريق وقيل من غداة عرفة الى صلوة العصر من آخر النحر وبه قال ابو حنيفة
وقيل من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة الصبح من آخر ايام التشريق وبه قال مالك والشافعي فمن تجمل
في يومين هما يوم ثاني النحر ويوم ثالثه فلا اشهر عليه ومن تاخر فلا اشهر عليه قال ابن عباس
والحسن عكرمة ومجاهد وقتادة والنخعي من اى في اليوم الثاني من الايام المعدودات فلاحج عليه ومن تاخر الى الثالث
فلاحج عليه معنى الآية بكل ذلك مباح وغيره بهذا التقسيم اهتماما وتأكيدا لان من العرب من كان يذم التجمل منهم من
كان يذم التأخير فتمثلت الآية رافعة للخج في كل ذلك قال علي وابن مسعود معنى الآية من يقبل فقد غفر له ومن تاخر
فقد غفر له والآية قد دلت على ان التجمل والتاخر مباحان وقوله لمن اتقى معناه ان التخيير ورفع الاثم ثابت للفقهاء
لان صاحب التقوى يخرج عن كل ما يريه فكان احق بتخصيصه بهذا الحكم قال الاخصس التقدير ذلك من اتقى وقيل
اتقى بعد النظر عن الحج عن جميع المعاصي قيل لمن اتقى قبل الصيد قيل معناه السلامة من اتقى وقيل من اتقى بالذكاء

لمن التقى في حجة لانه الحجاج في الحقيقة السادسة والعشرون يسألونك ماذا ينفقون
 السائلون هنا هم المؤمنون سألوا عن الشيء الذي ينفقونه ما هو اى ما قدره وما جنسه فاجيبوا بين
 المصروف الذي يصرفون فيه تبينها على انه الاولى بالقصد لان الشيء لا يعتد به الا اذا وضع في موضعه
 وصادف مصرفه وقيل انه قد تضمن قوله قل ما انفقتم خير بيان ما ينفقونه وهو كل خير وقيل انهم
 سألوا عن وجوه البر التي ينفقون فيها وهو خلاف الظاهر فللوالدين والاقربين واليتامى
 والمساكين وابن السبيل لكون رفع المال اليهم صدقة وصلة اذا كانوا فقراء وبهذا اليتامى الفقراء
 اولى بالصدقة من الفقراء الذين ليسوا بيتامى لعدم قدرتهم على اكتساب المسكين المسكين الى ما في
 ايدي الناس لكونه لا يجد شيئاً وابن السبيل المسافر المنقطع وجعل ابناً للسبيل للملازمة له اخرج ابن جرير
 وابن ابى حاتم عن السدي قال يوم نزلت هذه الآية لم تكن زكوة وهى النفقة ينفقها الرجل على ابيه
 والصدقة يتصدق بها فنسخها الزكوة وقال الحسن انها محكة وقال ابن زيد هذا في التطوع وهو ظاهر الآية
 فمن احب لتقرب الى الله تعالى بالانفاق فالاولى ان ينفق في الوجوه المذكورة واخرج ابن جرير وابن المنذر
 عن ابن جريح قال سأل المؤمنون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضعون اموالهم فنزلت فذلك النفقة في النكاح
 والزكوة سواء ذلك كله واخرج ابن المنذر عن عمرو بن الجهم قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ماذا تنفق من اموالنا
 وابن ابي عمير فنزلت السابعة والعشرون كن علىكم القتال وهو كونه لكم
 اى فرض القتال عليهم من جملة ما امتحنوا به والمراد قتال الكفار يستدل بالآية على اشتراطه وهو الاولى وقيل
 الجهاد تطوع والمراد هنا استحبابه فقط وبه قال الثوري والاذاعي والجمهور على انه فرض على الكفاية وقيل
 فرض عين ان دخلوا بلادنا وفرض كفاية ان كانوا في بلادهم واكره بالضم المشتقة وبالفتح ما اكرهت عليه يجوز
 الضم في معنى الفتح فيكونان لغتين وانما كان الجهاد كرهاً لان فيه اخراج المال ومفارقة الاهل والوطن والتعرض
 لذباب النفس وفي التعبير بالمصدر وهو كرهه بالغة ويحتمل ان يكون بمعنى المكروه كما في قوله لم ادر بهم ضرب
 اللامير واخرج ابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن شهاب في الآية قال الجهاد مكتوب على كل احد عدا او قعد
 فالقاعدان استعين بايمان وان استغنى به اغاث وان استغنى ففردان استغنى عنه قعد وقد ورد
 في وجوب الجهاد وفضل اجاديت كثيرة لا يتسع المقام لسطها الثامنة والعشرون يسألونك
 عن الشهر الحرام قتال فيه بدل القتال قاله سيوطي ووجه ان السؤال عن الشهر لم يكن الا باعتبار ما وقع
 فيه من القتال قال الزجاج المني يسألونك عن القتال في الشهر الحرام قل قتال فيه كبيرة امر
 مستنكر والشهر الحرام المراد به الجنس قد كانت العرب لا تشك فيه وما ولا تغير على عدو ولا شهر الحرام
 هي ذو القعدة وذو الحجة والحرم وجب ثلاثة اشهر سرور وواحد فرد وصد عن سبيل الله وكفر به
 والمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عند الله اى اعظم اثمًا واشد نهبًا من القتال في شهر الحرام

كذا قال المبرور وغيره ومعنى الآية على ما ذهب اليه جمهور الكفار قرش يستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام
 وما تفعلون انتم من الصد عن سبيل الله لمن اراد الاسلام ومن الكفر يا مدوس الصد عن المسجد الحرام ومن
 اخراج اهل الحرم منه اكبر مما عند الله والسبب يظهر من هذا المعنى في حديثه المراد فان السؤال منهم المذكور
 في هذه الآية سؤال انكار لما وقع من السرقة التي بعثها النبي صلى الله عليه وسلم والفتنة اكبر من القتل المراد بالفتنة
 هنا الكفر اي كفركم اكبر من القتل الواقع من السرقة التي بعثها النبي صلى الله عليه وسلم وقيل المراد بالفتنة الاخراج
 لاهل الحرم منه وقيل المراد بالفتنة هنا فتنتهم عن دينهم حتى يهلكوا اي فتنة المستضعفين من المؤمنين
 او نفس الفتنة التي الكفار عليها ونهاجهم من المؤمنين الاولين لان الكفر والاخراج سبق ذكرها ونها
 مع الصد اكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام ثم قيل ان الآية محكمة ولا يجوز الغزو في الشهر الحرام
 الا بطريق الدفع وعن ابن عباس وسفيان الثوري انها منسوخة بآية السيف وبه قال الجمهور وعلمهم
 تعالى التاسعة والعشرون يستلكن عن الخمر الميسر السائلون هم المؤمنون
 والخمر والعنب الذي غلا واشتد وقذف بالزبد وما خا من العقل من غيره فهو في حكمه كما ذهب اليه الجمهور
 وقال ابو حنيفة والثوري وابن ابي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة باسكركشيرة من غير خمر
 فهو حلال اي ما دون المسكر منه وذهب ابو حنيفة الى حل ما ذهب ثلثاه بالطبخ واختلف في ذلك مشهور
 وقد اطلت الكلام على الخمر في شرحي لميلوخ المرام واطال الكلام فيه ايضا لشوكان في شرحه للفتنة وكذا
 السيد العلامة محمد بن سعيد بن صلاح الاسير في سبيل السلام والمراد بالميسر في الآية قمار العرب بالازلاك
 قال جماعة من السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كل شيء فيه قمار من نرد او شطرنج او غيرها الميسر
 حتى لعب الصبيان بالجوز والكعاب الا ما ايج من الرهان في الخيل والقرعة في افراز الحقوق وقال مالك
 ميسر ان الله وميسر القمار فمن ميسر الله والنرد والشطرنج والملاهي كلها وميسر القمار ما يتخاطر الناس عليه
 وكلما تور به فهو ميسر قل فيهما اشركيو يعني في الخمر والميسر فاشتم الخمر اي اشتم تقاطعها بنشأ من فساد
 عقل مستعملها فيصدر عنه ما يصدر عن فساد العقل من النجاسة والمشاتمة وقول الفحش والزور وتوطيل الصلوات
 وسائر ما يجب عليه واما اشتم الميسر اي اشتم تقاطعها بنشأ من ذلك من الفقر وذهاب المال في غير طائل والعدا
 وابعاش الصدور ومنافع للناس اما منافع الخمر فريح التجارة فيها وقيل ما يصدر عنها من الطرب والنشاط
 وقوة القلب وثبات الجنان واصلاح المعدة وقوة الباه وقد اشار شعراء العرب الى شيء من ذلك
 وكذا شعراء الفرس بما لا يتسع المقام لمبسطه ومنافع الميسر صير الشيء الى الانسان بغير تعب لانه يحصل
 من السرور والارحية عند ان يصير له منها سهم صالح وسهام لميسر احد عشر ذكرها في فتح القدير واثمها
 اكبر من نفعها اخبر سحابة بان الخمر والميسر وان كان فيهما نفع فالاشم الذي يلحق متعاطيها اكثر من هذا النفع
 لانه لا خير لساوى فساد العقل يحصل بالخمر فانه ينشأ عنه من الشر ما لا ياتي عليه احصر وقد ذكر شرطها

الحافظ ابن القيم رحمه الله في كتابه حاوي الارواح وذكرته في كتابي الملخص منه المسمى بشير ساكن الغرام الى رحمة
دار السلام وكذلك لاخير في الميسر يساوي ما فيها من الخطة بالمال والتعرض للفقر وتجلباب لعدا
المغنية الى سفك الدماء وهتك الحرم وقرحة و الكسائي بالثلاثة والباقون بالباء الموحدة و ابني اقرب
وقد اخرج احمد وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن جرير وابن المنذر
وابن ابى حاتم والحاكم وصححه والضيافي المختارة عن عمرانه قال اللهم بين لنا في النمر بيانا شافيا فانها تمسك
بالمال العقل فنزلت ليسئلونك عن النمر واليسر يعني هذه الآية فدعى عمر فقرئت عليه فقال اللهم بين لنا
في النمر بيانا شافيا فنزلت التي في سورة النساء يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى كما
يكنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة ان لا يقرب من الصلوة سكران فدعى عمر فقرئت عليه فقال
اللهم بين لنا في النمر بيانا شافيا فنزلت الآية التي في المائدة فدعى عمر فقرئت عليه فلما بلغ نزل انتهم
قال عمر انتهم انتهمنا **الثلاثون** ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو العفو ما سهل وتيسر
ولم يشق على القلب والعنى الفقوا ما فضل عن حوايجكم ولم يهبط افيه انفسكم قيل هو ما فضل عن نفقة العيال
وقال جمهور العلماء هو نفقات التطوع قيل ان هذه الآية منسوخة بآية الزكوة المفروضة وقيل هي محكمة
وفي المال حق سوى الزكوة ايضا **الحاوية والثلاثون** ويسئلونك عن اليتامى هذه الآية
نزلت بعد نزول قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقوله ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما وقد ضاع
على الاولياء الامر فنزلت هذه الآية قل اصالح لهم خيرا المراد بالاصلاح من اخذ الطهارة على وجه الاصلا
لاموالهم فان ذلك اصح من مجانبهم وفي ذلك دليل على جواز التصرف في اموال اليتيم في سبله الاولياء
والاوصياء بالبيع والمضاربة والاجارة ونحو ذلك وان تخاطبهم فاخوانكم اختلف في تفسير
فقال ابو عبيدة مخالطة اليتامى ان يكون لاحد هم المال ويشق على كافلة ان يفروطعامه عنه ولا يجد
بدا من خلطة لبعاله فيأخذ من مال اليتيم ما يرى انه كافيه بالتحري فيجعله مع نفقة له وهذا قد وقع فيه الزيادة
والنقصان فدللت الآية على الرخصة وهي ناسخة لما قبلها وقيل المراد بالمخالطة المعاشرة لليتامى قيل
المراد بها المصاهرة لهم والاولى عدم قصر المخالطة على نوع خاص بل يشمل كل مخالطة كما يستفاد من الجملة
الشرطية وقوله فاخوانكم خبر مبتدأ محذوف اي نعم اخوانكم في الدين والله يعلم المفسد لاموالهم
بمخالطته من المصلحة لها تخدير للمال والى لا يخفى على الله من كل شيء فهو يجازي كل احد بعلمه من اصلاح
فلنفسه من افسد فحلي نفسه فغنيه وعذره وحيدا الان في تقدير المفسد مزيد تهديد وتوكيد للوعيد
الثانية والثلاثون ولا تكلوا المشركات حتى يومن في هذه الآية النهي عن كمال المشركا
وتزويج من قيل المراد بالمشركات الوثنيات وقيل انها تعم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون وقا
اليهود وعزير بن اسد وقالت النصارى المسيح بن اسد وقد اختلف اهل العلم في هذه الآية فقالت طائفة

ان اسد حرم نكاح المشركات فيها والكتابات من اجملة ثم جازت آية المائدة فخصت الكتابيات من
 هذا العموم وبهذا يحكى عن ابن عباس م مالك بن نويرة بن سعيد وعبد الرحمن بن عمرو والاذاعي نويرة
 طائفة الى ان هذه الآية ناسخة لآية المائدة وانه يحرم نكاح الكتابيات والمشركات وهذا احد قولي الشافعي
 وبه قال جماعة من اهل العلم ويجاب عن قولهم ان هذه الآية ناسخة لآية المائدة بان سورة البقرة من اول
 ما نزل وسورة المائدة من آخر ما نزل والقول الاول هو الراجح وقد قال به من تقدم عثمان بن
 عفان وطلحة وجابر وحذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن طائوس وعكرمة والشعبي
 والضحاك كما حكاه النحاس القبطي وقد حكاه ابن المنذر عن المذكورين وراى عمر بن الخطاب قال لا يصح
 عن احد من الاولين انه حرم ذلك وقال بعض اهل العلم ان لفظ المشرك لا يتناول اهل الكتاب بقوله تعالى
 ما يؤد الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خبير ربكم وقال لم يكن الذين
 كفروا من اهل الكتاب والمشركين وعلى فرض ان لفظ المشركين يعظم هذا العموم مخصوص بآية المائدة
 كما قد مر وكلامه مومنة خير من مشركة اى ولرقيقة مومنة وقيل المراد بالامانة الحرة لان
 الناس كلهم عبيد الله واماؤه والاولى اولى لما سياتى ولاننا الظاهر من اللفظ ولاننا بلغ فان تفضيل آية
 الرقيقة المومنة على الحرة المشركة يستفاد منه تفضيل الحرة المومنة على الحرة المشركة بالاولى اخرج الواحدي
 وابن عساكر عن طريق السدي عن ابي مالك عن ابن عباس قال نزلت في عبيد الله بن رواحة وكان
 لامته سوداء الحديث واخرج ابن ابي حاتم عن مقاتل بن حيان قال بلغنا انها كانت امته لى رقيقته
 سوداء فاعتقها ونزوها خديفة ولوا عجبكم اى المشركة من كونها ذات جمال ومال وشرف
 وهذه اجملة حاله ولا تنكحوا المشركين اى لا تزوجوهم بالمومنات حتى يؤمنوا قال القرطبي جمعت
 الامانة على ان المشرك لا يطهر المومنة بوجه لما فى ذلك من الفضاقة على الاسلام واجمع القراء على ضم التأني
 من تنكحوا ولعبد مومن خيرا من مشرك ولوا عجبكم الكلام فيه كالكلام فى قوله ولانته واليهج
 كما تريح **الثالثة والثلاثون** ويسالونك عن المحيض هو الحيض وهو مصدر وقيل الاسم
 وقيل المحيض عبارة عن الزمان والمكان وهو مجاز فيها واصل هذه الكلمة من السيلان والانفجار
 يقال حاض السيل وفاض منه الحوض لان الماء يحوض اليه السيل قل هو اذى اى شئ تياذى
 به اى برائحة والاذى هو كناية عن القذر ويلق على القول المكروه ومنه قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم
 بالذين والاذى ومنه قوله تعالى ووعاؤهم فاعتزوا النساء فى المحيض اى فاجتنبوهن فى
 زمان الحيض ان حمل الحيض على المصدر وفى محل الحيض ان حمل على الاسم والمراد من هذا الاعتزال
 ترك الجماع لا ترك الحبالته او الملاسة فان ذلك جائز بل يجوز استمتاعها بما عدا الفرج او بما دون
 الاشارة على خلاف فى ذلك واما ما يروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني انه يجب على الرجل

ان يعتزل فراش زوجته اذا احضت فليس في ذلك شيء ولا خلاف بين اهل العلم في تحريم وطئ الحائض وهو معلوم من ضرورة الدين ولا تقر به من حتى يظهر من الطهر انقطاع الحيض والتطهر الا لسبب اختلاف القراء اختلف اهل العلم فذهب الجمهور الى ان الحائض لا يحمل وطؤها لزوجها حتى يتطهر بالماء وقال محمد بن كعب القرظي ويحيى بن بكير اذا طهرت الحائض وتميت حيث لا مارحلت لزوجها وان لم تغتسل وقال مجاهد وعكرمة ان القطع الدم يحلها للزوجة ولكن تنوضار وقال ابو نيفة وابو يوسف ومحمد ان القطع وهو البعدضي عشرة ايام جازله ان يطاها قبل الغسل وان كان القطع قبل العشر لم يجز حتى تغتسل او يدخل عليها وقت صلوة وقدرج ابن جرير الطبري قراءة التشديد الشوكاني في فتح القدير والاولى ان يقال ان السجادة جعل للحمل غايتين كما تقتضيه القرآن احداها انقطاع الدم والاخرى التطهر منه والغاية الاخرى مشتملة على زيادة على الغاية الاولى فيجب اليها وقبول على ان الغاية الاخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك فاذا تطهرت فان ذلك يفيد ان المعتبر التطهر بالجمرة والنقطاع الدم وقد تقرر ان القرأتين بمنزلة الآيتين فكما انه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة احداها على زيادة العمل بتلك الزيادة كذلك يجب الجمع بين القرأتين انتهى فأتوهن من حيث امركم الله اى فجا معوهن وكفى عنه بالآتيان والمراد انهم يجا معوهن في الماتى الذى اباح الله وهو القبل قبل من حيث بمعنى فى حيث كما فى قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة وقوله ما ذ خلقوا من الارض اى فى الارض قيل ان المعنى من الوجه الذى ذكرناه لكم فيما من غير صوم واحرام واعتكاف وقيل ان المعنى من قبل الطهر لا من قبل الحيض وقيل من قبل الجمال لا من قبل الزنا ان الله يحب المتوازين ويجب المتطهرين قيل المراد التوازيون عن الذنوب والمتطهرون من الجنات والاحداث وقيل التوازيون من اتيان النساء فى اربابهن وقيل من اتيانهن فى الحيض الاول نظر المراجعة والثلاثون نسأؤكم حوث كنتم فأتوا حركتم اني شئتم لفظ المحرث يفيد ان الاياحة لم يقع الا فى الفرج الذى هو القبل خاصته اذ هو مزرع الذرية كما ان الحرث من زرع البنات فقد شئتم باليقى فى ارجاء من من النطف التى منها النسل بما يقى فى الارض من العبدو التى منها البنات بجامع ان كل واحد منهما مادة لما يحصل منه وهذه الجملة بيان للجملة الاولى اعنى قوله فاتوهن من حيث امركم الله وقوله اني شئتم اى من اى جهة شئتم من خلف وقدام وباركة وتسلية ومصلحة اذ كان فى موضع الحرث والنشدة انما الارحام ارضوان لنا محترثات فاعطينا الزرع فيها وعلى الله النباتات وانما عجز سجانة بقوله اتى لكونها اعلم فى اللغة من اين وكيف وتى واما تفسيره هنا فكيف وقد ذهب سلف والخلف من الصحابة والتابعين والائمة الى ما ذكرنا من تفسير الآية واتيان الزوجة فى دبرها حرام وروى عن سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد بن كعب القرظي وغيرهم

بن الماجشون انه يجوز ذلك حكاة عن القريظي في تفسيره قال وكل في ذلك عن مالك في كتاب له يسمي
 كتاب البستر وذاق اصحاب مالك ومشايعهم فيكون ذلك عن الكتاب ومالك اجل من ان يكون
 كتاب بستر ووقع هذا القول في العقبية وذكر ابن العربي ان ابن شعبان اسند جواز ذلك الى زمره
 كثيرة من الصحابة والتابعين والى مالك من روايات كثيرة في كتاب جامع النسوان واحكامهم
 وقال الطحاوي روى اصبح بن الفرج عن عبد الرحمن بن القاسم قال ما اذ كنت احدا اقتدى به في
 وني يشك في انه حلال يعني وطئ المرأة في دبرها ثم قرئنا ركن حث لكم ثم قال فأي شيء بين من هذا
 وقد روى الحاكم والدارقطني والخطيب البغدادي عن مالك من طرق ما يقتضيه اباحة ذلك
 وفي اسانيد باضعف وقد روى الطحاوي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم انه سمع الشافعي يقول
 ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس انه حلال وقد روى ذلك ابو بكر الخطيب قال
 ابن الصباغ كان الربيع يخلص بالثدي الذي لا اله الا هو لقد كذب بن عبد الحكم على الشافعي في ذلك
 فان الشافعي نص على تحريمه في ستة من كتبه وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في شرحنا لمباوغ
 المرام فليرجع اليه الحق هو التحريم وقد اخرج الشافعي في الامم وابن ابى شيبة واحمد والنسائي وابن جابر
 وابن المنذر والبيهقي في سننه من طريق خزيمة بن ثابت ان سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 النساء في ادبارهن فقال حلال ولا بأس فلما دلت دعاه فقال كيف قلت اسن دبرها في قبيلها ثم
 اسن دبرها في دبرها فلا ان الله لا ينجي من الحق لا تاووا النساء في ادبارهن وعن ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الله الى رجل اتى امراته في الدبر اخرج ابن ابى شيبة والترمذي وحسنه
 والنسائي وابن حبان وعن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال الذي ياتي امراته في دبرها هي اللوطية الصخرة
 اخرج احمد والبيهقي في سننه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امراته في دبرها اخرج
 احمد وابوداؤد والنسائي وقد ورد النهي عن ذلك من طرق كثيرة وقد ثبت نحو ذلك عن جماعة من الصحابة
 والتابعين مرفوعا موقوفا وقد روى القول بجل ذلك عن جماعة كما سلف قال الشوكاني في فتح القدير ليس
 اقوال هو لا حجة البتة ولا يجوز لاحد ان يحل على اقوالهم فانهم لم ياتوا بديل بل على الجواز فمنهم من
 من الآية فقد اخطأ في فهمه قد فسر بالناس رسول الله صلى الله عليه وسلم واكابر الصحابة بخلافه قاله هذا المخطئ في فكهنا من كان
 زعم منهم ان سبب دل هذه الآية ان جلا اتى امراته في دبرها فليس في هذا ما يدل على ان الآية احدث ذلك من عدم ذلك
 فقد اخطأ بل الذي تدل عليه الآية ان ذلك حرام فيكون ذلك هو السبب لا يستلزم ان يكون
 الآية نازلة في تحليله فان الآيات النازلة على اسباب تاتي تارة تجليل هذا وتارة تحريمه وقد روى
 عن ابن عباس انه فسر هذه الآية فقال معناها ان شئتم فاغزلوا وان شئتم فلا تغزلوا وذلك عن ابن ابي
 وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والضيافي المختارة وروى نحو ذلك عن ابن عمر اخرج ابن ابي

وعن سعيد بن المسيب اخرج ابن ابي شيبة وابن جرير انتهى النجاسة والثلاثون ولا تجعلوا
الله عرضة لايمانكم العرضة النصية قاله الجوهري وقيل من الشدة والقوة ومنه قولهم
للمرأة عرضة للنكاح اذا صلحت له وقويت عليه ولفلان عرضة اى قوة ويطلق على الهمّة ويقال
فلان عرضة للناس لايزالون يقعون فيه فعلى المعنى الاول يكون اسما لما تعرضه دون الشئ
اى لا تجعلوا الله حائزا ومانعا لما حلفتم عليه وذلك لان الرجل كان يحلف على بعض الخير سبيل
او احسان الى الغير او اصلاح بين الناس بان لا يفعل في ذلك ثم يمتنع من فعله معللا لذلك الاتصاف
بانه قد حلف ان لا يفعله وهذا المعنى هو الذى ذكره الجمهور في تفسير الآية فمنها هم اسدان يجلوه عرضة
لايمانهم اى حائزا لما حلفوا عليه ومانعا منه سمي المحلوف عليه مينا لتسببه باليمين وعلى هذا يكون قوله
ان تبرؤا وتتقوا وتصلحوا بين الناس عطف بيان لايمانكم اى لا تجعلوا الله مانعا منه للايمان التى
هى بركم وتقواكم واصلاحكم بين الناس ويتعلق قوله لايمانكم بقوله لا تجعلوا ويجوز ان يتعلق بعرضة
لا تجعلوا سببا معترضا بينكم وبين البر وما بعده وعلى المعنى الثانى وهو ان العرضة الشدة والقوة يكون
معنى الآية لا تجعلوا اليمين باسد قوة لانفسكم وعدة فى الامتناع من الخير ولا يصلح تفسير الآية على المعنى الثانى
وهو الهمّة واما على المعنى الرابع وهو فلان لايزال عرضة للناس فيكون معنى الآية لا تجعلوا الله معرضا
لايمانكم فتبتدونه بكثرة الحلف وبمنه وحفظوا ايمانكم وقد ذم الله المكثرين للحلف فقال ولا تقطع كل حلف
ممين وقد كانت العرب تتماح لبقاء الايمان وعلى هذا فيكون قوله ان تبرؤا علة للنهي اى لا تجعلوا الله
معرضا لايمانكم ارادة ان تبرؤا وتتقوا وتصلحوا لان من يكثّر الحلف باسد يجترى على الحنث ويغتر فى يمينه
وقد قيل فى تفسير الآية اقوال هى راجعة الى هذه الوجوه التى ذكرناها وهى مذكورة فى فتح القدير وغيره
السابعة والثلاثون لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت
قلوبكم اللغو مصدر لغا يلفو لغوا ولغى يلغى لغيا اذا اتى بما لا يحتاج اليه فى الكلام او بما لا خير منه وهو
الساقط الذى لا يعتد به فاللغو من اليمين هو الساقط الذى لا يعتد به فعنى الآية لا يعاقبكم الله بآسيا
من ايمانكم ولكن يعاقبكم بما كسبت قلوبكم اى اقترفتها بالقصد اليه وهو اليمين المعقود ومثله قوله تعالى
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ومثله قول الشاعر
دست بماخوذ بلفو تقوله اذ الم تعمد عاقبت
الغرائم وقد اختلف اهل العلم فى تفسير اللغو فذهب ابن عباس وعائشة وجمهور العلماء انما قول الرجل
لا والله وبلى والله فى حديثه وكلامه غير معتقد لليمين ولا مرد لما قال المروزي هذا معنى لغو اليمين الذى
اتفق عليه عامة العلماء وقال ابو هريرة جماعة من السلف هو ان يحلف الرجل على الشئ لا يظن الا انه
اتاه فاذا ليس هو ما ظنه والى هذا ذهب الحنفية وبه قال مالك فى الموطا وروى عن ابن عباس انه
قال لغو اليمين ان تحلف وانت غضبان وبه قال طاووس ومجمل مروي عن مالك وقيل ان اللغو من المعصية

قاله سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن الزبير واخوه عروة كالذي يقسم لبشر بن الخزرج
اولي قطع الرحم قيل لغو اليمين هو دعاء الرجل على نفسه كان يقول اعمى الله بصره اذهب الله ماله هو
يهودي هو مشرك قاله زيد بن اسلم وقال مجاهد لغو اليمين ان يتبايع الرجلان فيقول احدهما والله لا ابغيك
بكذا ويقول الآخر والله لا اشتريه بكذا وقال الضحاك لغو اليمين هي المكفرة اي اذا كفرت سقطت و
صارت لغوا والراجح القول الاول لمطابقة للمعنى اللغوي وللدلالة الاولى عليها **السابعة والثلاثون**
للذين يولون من نساءهم اى يحلفون وقد اختلف اهل العلم في الايلاء فقال الجمهور الايلاء هو
ان يحلف ان لا يوطأ امراته اكثر من اربعة اشهر فان حلف على اربعة اشهر فما دونها لم يكن مولىا و
كانت عندهم يمين خطأ وهذا قال مالك والشافعي واحمد وابو ثور وقال الثوري والكويتيون الايلاء
ان يحلف على اربعة اشهر فصاعدا وهو قول عطاء وروى عن ابن عباس انه لا يكون مولىا حتى يحلف
ان لا يمسه ابدا وقالت طائفة اذا حلف ان لا يقرب امراته يوما او اقل او اكثر ثم لم يوطأ اربعة اشهر نبت
منه بالايلاء وبه قال ابن مسعود والنسائي وابن ابي ليلى الى اكم وحماد بن ابي سليمان في فتاوة وسمعت قال ابن
واكرمه القول كثير من اهل العلم وقوله من نساءهم يشمل الحرائر والاماء اذا كن زوجات وكذلك يدخل تحت
قوله للذين يولون العبد اذا حلف من زوجته وبه قال احمد والشافعي وابو ثور قالوا وايلاءه كالحرق قال
مالك والزهرى وعطاء والوضيعة وسمعت ان اجلة شهران وقال الشعبي ايلاء الله نصف ايلاء الحر
تربص اربعة اشهر التربص الثاني والتاخر قال الشاعر تربص بهارب المنون لعلماء يطلق
يوما او يموت خيلها وثقت الله سبحانه بهذه المدة دفعا للضرار عن الزوجة وقد كان اهل الجاهلية يولون
السنه والسنتين واكثر من ذلك يقصدون بذلك ضرر النساء وقيل ان الاربعة الاشهر هي التي
لا تطبق المرأة الصبر عن زوجها زيادة عليها فان فاقها اى رجعا ومنه حتى يقينى الى امر الله اى ترجع ومنه
قيل للنظر بعد الزوال فنى لانه رجوع عن جانب المشرق الى المغرب قال ابن المنذر واجمع كل من يحفظ عنه لعلم
على ان يقينى الجماع لمن لا عذر له فان كان له عذر مرض او سجن فمضى امراته فاذا زال العذر فابى الوطى فرق
بينهما ان كانت المدة قد انقضت قاله مالك وقالت طائفة اذا شهد على فتيته بقلبه في حال العذر اخراه
وبه قال الحسن وعكرمة والنخعي والاوزاعي واحمد بن حنبل وقد اوجب الجمهور على المولى اذا فارق جماع امراته
الكفارة وقال الحسن والنخعي لا كفارة عليه فان الله غفور للزوج اذا تاب من ضارره امرته وحليم
بكل التائبين وان عزموا الغرم العقد على الشئ فمعنى غرموا الطلاق عقده واعليه قلوبهم والطلاق
حل عقد النكاح وفي ذلك دليل على انها لا تطلق بمعنى اربعة اشهر كما قال مالك ما لم يقع انشاء تطليق
بعد المدة وايضا فانه قال فان الله سميع والسماوي يقتضى مسموعا بعد المضي وقال ابو حنيفة سميح لا
عليه بعزمه لئلا يدل عليه مضي اربعة اشهر قال الشوكاني في فتح القدير وعلم ان اهل كل مذهب

قد فسرنا هذه الآية بما يطابق مذاهبهم وكلفوا بما لم يدل عليه لفظ ولا دليل آخر ومعناها ظاهر واضح هو
 ان الله جعل الاجل لمن يولي اى يحلف من امراته اربعة اشهر ثم قال مخبر العباد بحكم هذا المولى بعد هذه
 المدة فان فاؤا اى جبو الى بقا الزوجية واستدامته النكاح فان الله غفور رحيم اى لا يواخذهم بك
 البمين بل يغفر لهم ويحسمهم وان غرموا الطلاق الغرم منهم عليه والقصد له فان الله سميع لذلك منهم عليهم
 فهذا معنى الآية لا شك فيه ولا شبهة فمن حلف ان لا يطا امراته ولم يقيد بمدة او قيد بزيادة على اربعة
 اشهر كان علينا احواله اربعة اشهر فان مضت فهو بالخيار اما رجوع الى نكاح امراته وكانت زوجته بعد
 مضى المدة كما كانت زوجته قبلها او طلقها وكان له حكم المطلق امراته ابتداء واما اذا وقت بدون البعة
 اشهر فان اراد ان يبر في يمينه اعتزل امراته التي حلف منها حتى تنقضى المدة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين آلى من نساءه شهرا فانه اعتزلهن حتى مضى الشهر وان اراد ان يطا امراته قبل مضى تلك المدة التي
 هي دون اربعة اشهر حث في يمينه ولزمته الكفارة وكان ممثلا لما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله
 من حلف على شئ فرأى غيره خيرا منه فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه الى قوله وللسلف في الفئى
 اقوال مختلفة فينبغي الرجوع الى معنى الفئى لغة وقد بيناه وللصواب والتابعين في هذا قول مختلفة قضية
 والمتعين الرجوع الى ما في الآية الكريمة وهو ما عرفناك فاشد وعليه يدرك واخرج عبد الزراق عن عيسى
 قال ايلاء العبد شهران واخرج مالك عن ابن شهاب قال ايلاء العبد نحو ايلاء الحر الشا منه الثلثون
 والمطلقات يفضل تحت عموم المطلقة قبل الدخول ثم خصص بقوله تعالى فما لكم عليهن من عدة
 تعتدونها فوجب بقا العام على الخاص وخرجت من هذا العموم المطلقة قبل الدخول وكذلك خرجت
 الحامل بقوله واولات الاحمال جلمن ان يصفن وكذلك خرجت آلايت لقوله تعالى فواتن ثلثة اشهر
 يترصن بانفسهن التريص الانتظار قيل هو خبر في معنى الامراى ليرصن قصد باخراجه مخرج الخبر تأكيد
 وقوع وزادة تأكيد وقوع خبر المبتدأ قال ابن العربي وهذا باطل وانما هو خبر عن حكم الشرع فبان وجه
 سطلقة لا تترصن فليس ذلك من الشرع ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله سبحانه على خلاف مخبره
 ثلاثة قرو جمع قرر قال الجمهور وقال الاصمعى الواحد قرر وبضم القاف وتشديد الواو وقال الجوزي
 بالفتح وكلاهما قال اقررت المرأة حاضت واقرأت طهرت وقال الاخفش اقررت المرأة اذا صارت
 صاحبة حيض فاذا حاضت قلت قررت بلال الف وقال ابو عمرو بن العلاء من العرب من يسمى الحيض
 قرأ ومنهم من يسمى الطهر قرأ ومنهم من يجمعها جميعا فيسمى الحيض مع الطهر قرأ وينبغي ان يعلم ان القرء في لال
 الوقت يقال هبت الرياح لقرئها اى لوقتها فيقال للحيض قرء وللطهر قرء لان كل واحد منهما له وقت
 معلوم وقد اطلقت العرب تارة على الاطهار وتارة على الحيض فالماصل ان القرء في لغة العرب تشتركة
 بين الحيض والطهر والاجل هذا لا شراك في اختلاف اهل العلم في تعيين ما هو المراد بالقرء المذكورة في الآية

فقال اهل الكوفة هي الحيض وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابي موسى ومجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة
والسدي واحمد بن حنبل ورجل السيد محمد الامير في سبل السلام وذكرناه في مسك الختام وقال اهل الحجاز
هي الاطهار وهو قول عايشه وابن عمر وزيد بن ثابت والزهري وابان بن عثمان والشافعي
قال الشوكاني في فتح القدير وعلم انه قد وقع الاتفاق بينهم على ان القروا الوقت فصار معنى الآية
عند الجميع والمطلقات يترخص بالنفسك ثلثة اوقات فهي على هذا مفسرة في العدد ومجلة في المعدود
فوجب طلب البيان للمعدود من غير ما قال اهل القول الاول استدلووا على ان الراوي في هذه الآية اير
بقوله صلى الله عليه وسلم وعي الصلوة ايام اقرائك وبقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان بان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر يستدل اهل القول الثاني بقوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن ولا خلاف انه يوم بالطلاق وقت الطهر وبقوله صلى الله عليه وسلم فليدعيها ثم يسكنها
حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فتلك العدة التي امر الله بها النساء وذلك لان من الطهر هو الذي تطلق
فيه النساء قال ابو بكر بن عبد الرحمن ما ذكرنا احدا من فقهاءنا الا يقول الاقراء هي الاطهار فاذا طلق
الرجل في طهر لم يطأ فيه اعتدت بما بقي منه ولو ساعة ولو لحظة ثم استقبلت طهر ثانيا بعد حيضة فاذا
رأت الدم من الحيضة الثالثة خرجت من العدة انتهى وعند مني انه لا حاجة في بعض ما احتج به اهل القول
جميعا اما قول الاولين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وعي الصلوة ايام اقرائك فتعاني ما في هذا ان النبي صلى
الله عليه وسلم اطلق الاقراء على الحيض ولا نزاع في جواز ذلك كما هو شأن اللفظ المشترك بل يطلق تارة على هذا وتارة على
وانما النزاع في الاقراء المذكورة في هذه الآية واما قوله صلى الله عليه وسلم وعدتها حيضتان فهو حديث
اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث عايشه مرفوعا واخرجه
ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا ايضا ودلالة على ما قاله الاولون قوية واما قولهم ان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر فيجيب عنه بانها يتم لو لم يكن في هذه العدة
شي من الحيض على فرض تفسير الاقراء بالاطهار وليس كذلك بل هي شتملة على الحيض كما هي شتملة على
الاطهار واما استدلال اهل القول الثاني بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فيجيب بان النزاع
في اللام في قوله لعدتهن يصير ذلك محتملا ولا تقوم الحجة بمقتضى ما استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم فليدعيها
الحديث فهو في الصحيح ودلالة قوية على ما ذهبوا اليه ويمكن ان يقال انها تنقضي العدة بثلاثة اطهار وثلاث
حيض ولا مانع من ذلك فقد جزم من اهل العلم حمل المشترك على معنيته وبذلك يجمع بين الادلة ويرفع
الخلافا ويندفع النزاع وقد استشكل الزمخشري بتفسير الثلاثة بقوله قروا وهي جمع كثره دون اقراء
هي من جموع القلة واباب بانهم يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لا مشتركا
في اجمعيتهم ولا يحل لمن ادعى ان ما خلق الله في ارحامهم من قتل المراد به الحيض وقيل المحل وقيل

كلاهما وجه النبي عن الكتمان ما فيه في بعض الاحوال من الاضرار بالزوج واذا باب حقه فاذا قالت المرأة
 خضت ولم تخض ذهبت بحقه من الارتجاع واذا قالت هي لم تخض وهي قد حاضت الزينة من النفقة
 ما يلزمه فاضرت به وكذلك المحل بما تكتمه لتقطع حقه من الارتجاع وربما تدعيه لتوجب عليه النفقة ونحو ذلك
 من المقاصد المستلزمة للاضرار بالزوج وقد اختلفت الاقوال في المدة التي تصدق فيها المرأة اذا اذ
 القضاء عدتها وفي الآية دليل على قبول قول من في ذلك نفيا واشباتا وقوله ان كن يوم من ياديه
 واليوم الآخر فيه وعيد شديد للكتمان وبيان ان من كتمت ذلك منهن لم يستحق حمل الايمان ليعون
 جمع بعل وهو الزوج سمي بعل لعلوه على الزوجة لانهم يطلقونه على الرب ومنه قوله تعالى ادعون بعلآ
 ربا ويقال بعل وبعولة كما يقال في جمع الذكر ذكور وذكورة وهذه التاء تانيث الجمع وهو شاذ لا يقال
 عليه بل يعتبر فيه السماع والبعولة ايضا يكون مصدرا من بعل الرجل بعل مثل منع منع اى صار بعلآ وقوله
 الحق بمردهن اى برحبتهن والاثيان بصيغة التفصيل لا فادة ان الرجل اذا اراد الرجعة والمرأة تابا
 وجب ايثار قوله على قولها وليس معناه ان لها حق في الرجعة قاله ابو السعود وذلك لخبر من كان يجوز
 للزوج مراجعتها فيكون في حكم التخصيص لعموم قوله والمطلقات تير بص بانفسهن لانه يعيم المشتات
 وغيرهن في ذلك يعنى مدة التربص فاذا انقضت مدة التربص فبى الحق بنفسها ولا تحل له الانكاح مستا
 بولى وهو دهر جديد ولا خلاف في ذلك والرجعة تكون باللفظ وتكون بالوطى ولا يلزم المراجع شئ من
 احكام النكاح بالاخلاف ان ارادوا اصلاحا اى بالمراجعة اى اصلاح حاله معها وحالها معه فان
 قصد الاضرار بها فبى محرمه لقوله تعالى ولا تشكوهن ضرارا تعتدوا قبل اذا قصد بالرجعة الضرر فبى
 صحيحة وان ارتكب بذلك محرما وظلم نفسه وعلى هذا فيكون الشرط المذكور في الآية للبحث للزوج
 على قصد الصلاح والزجر لعم قصد الاضرار وليس المراد جعل قصد اصلاح شرط الصحة الشرعية
 التاسعة والثلاثون وطعن مثل الذى عليهم بما معروف اى لمن من حقوق الزوجة
 على الرجال مثل الرجال عليهم فحسب عشتريا بما هو معروف من عادة الناس انهم يفعلونه لنساءهم
 كذلك تحسب عشرة زوجا بما هو معروف من عادة النساء انهن يفعلنه لازواجهن من طاعة وتزني
 وتحبب نحو ذلك وللرجال عليهم درجة اى منزلة ليست لمن وهى قيامه عليها فى الانفا
 وكونه من اهل الجهاد والعقل والقوة وله من الميراث اكثر مما لها وكونه يحب عليها امتثال امره والوفو
 عند رضائه ولو لم يكن من فضيلة الرجال على النساء الا كونهم خلق من الرجال لما ثبت ان خلقت
 من ضلع آدم وقد اخرج اهل السنن عن عمرو بن الاخير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ان لكم على نساءكم
 حقوا وان لنساءكم عليكم حق اما حكمكم على نساءكم ان لا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا ياذن في بيوتكم من
 تكرهون الا حقن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وصحة الترفى واخرج احمد وابوداود

والنساء فی وابن ماجه وابن جریر والحاکم وصحیح البیہقی عن معاویة بن حیدرة القشیری انه قال انما یؤتی النکاح
ما حق المرأة علی الزوج قال ان تطعمها اذا اطعمت وتکسوها اذا اکتسیت ولا تضرب الوجه ولا تحجر الا
فی البیت وخرج عبد بن حمید وابن جریر عن مجاهد فی قوله وللرجال علیهن درجة قال فضل ما فضل الله
بعلیهما من الجهاد وفضل میراثه علی میراثها وکل ما فضل علیها الا لرجوع الطلاق ای عند الطلاق
الذي یثبت فیه الرجعة فالمرأة بالطلاق هنا هو الزوجی بلیل بالتقدم فی الآیة الاولى هو صریح ان
ای الطلقة الاولى والثانية او لا رجعة بعد الثالثة وانما قال سبحانه مرتان ولم یقل طلقان لانه شارة
الی انه ینبغي ان یمکن الطلاق مرة بعد مرة لا طلقان دفعة واحدة کذا اتفق جماعه من المفسرین
ولما لم یکن بعد الطلقة الثانیة الا احدا منین اما ایقاع الثالثة التي هی تبین الزوجة والامساك
لها واستداتة نکاحها وعدم ایقاع الثالثة علیها قال سبحانه فامساك بعد الرجعة لمن طلقها زوجا
طلقتین بمعروف ای بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة او تسريح باحسان
ای بایقاع طلقة ثالثة علیها من دون ضرر لها وقیل المراد امساك بمعروف ای برجعة بعد الطلقة
الثانية او تسريح باحسان ای تبرک الرجعة بعد الثانية حتی تنقضی عدتها والاول اظهر وقد اختلف
اهل العلم فی ارسال الثلاث دفعة واحدة بل یقع ثلاثا او واحدة فقط فذهب الی الاول الجمهور
وذهب الی الثاني من عداهم وهو الحق قال الشوکانی فی فتح القدر وقد قررته فی مولفاتی تقریرا
بالغا وفروته برسالة مستقلة انتهى قلت وهو الذي اختاره شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن عبد
بن تيمية الحراني وشيخ الحافظ الامام محمد بن ابی بكر بن القيم المجوزية الدمشقي وغيرهما جمع من الائمة
الاعلام قديما وحديثا وقد بسطت القول فيه فی شرحی لبلوغ المرام بالبلغ تقریر وافصح نظام الحداوية
والارجعون ولا یجوز لک ان تأخذ واحدا انیتموه من شئنا الخطاب للزوج ای
لا یجوز لهم ان یأخذوا محاد فعهو الی نساءهم من المهر شئنا علی وجه المضارة لمن وتکیر شئنا للتحقیق
شئنا نرا فضلا عن اکثر خص ما دفعوه الیه من بعد حل الاخذ منه مع کونه لا یجوز للزوج ان یأخذوا
شئنا من اموالهم التي یملکونها من غیر المهر لکون ذلك هو الذي یتعلق بنفس الزوج ویتطلع لآخذه
دون ما عده مما هو فی ملکها علی انه اذا کان اخذ ما دفعه الیه لا یجوز له کان ما عده ممنوعا منه بالاول
وقیل الخطاب للائمة والحکام لیطابق قوله فان خفتم فان الخطاب فیه للائمة والحکام وعلى هذا یمکن
اسناد الاخذ الیه لکونهم الامیرین بذلك والاول اولى لقوله ما انیتموه من فان اسناده الی غیر
الازواج بعید جدا لان ایتما للزوج لم یکن عن امرهم وقیل ان الثاني اولى لکلا یشوش النظم
الا ان یخافا ای لا یجوز لکم ان تأخذوا مما انیتموه من شئنا الا ان یخافا الا یقیما حد ود الله
ای عدم اقامته حد ود الله التي حد بالزوجین وادجب علیها الوفا بها من حسن العشرة والطاعة

فان خفتها لا يقيم احد ود الله اى اذا خاف الائمة والحكام او المتوسطون بين الزوجين وان لم
 يكونوا ائمة وحكام اعدم اقامته حد ووالد من الزوجين وهى ما اوجب عليها فلا جناح عليهما فيما
 افتدت به اى لا جناح على الرجل فى الاخذ ولا على المرأة فى الاعطاب ان تفتدى نفسها من
 ذلك النكاح ببذل شئ من المال يزضا به الزوج فيطلقها لاجله وبذا هو الخلع وقد ذهب الجمهور الى
 جواز ذلك للزوج وانما قيل له الاخذ مع ذلك الخوف وهو الذى صرح به القرآن وحكى ابن المنذر
 عن بعض اهل العلم انه لا يحل له ما اخذ ولا يحير على ده وهذا فى غاية السقوط وقرره حمزة الا نجا فاعلى
 للجمهور والفاعل مخدوف وهو الائمة والحكام واختاره ابو عبيد قال لقوله فان خفتهم فخل الزوج
 لغير الزوجين وقد احتج بذلك من جعل الخلع الى السلطان وهو سعيد بن جبير والحسين بن سيرين وقد
 التفتش اختيار ابى عبيد المذكور وقد حكى عن بكر بن عبد الله المزنى ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى
 فى سورة النساء وان اردتم استبدال زوج مكان زوج و آتمتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا
 تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً وهو قول خارج عن الاجماع ولا تنافى بين الآيتين وقد اختلف اهل العلم
 اذا اطلب الزوج من المرأة زيادة على ما دفعوا اليها من المهر وما يتبعه ورضيت بذلك المرأة هل يجوز الم
 وطأ به القرآن المجوز لعدم تقييده بمقدار معين وبهذا قال مالك والشافعى وابو ثور وروى مثل
 ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين وقال طائفة من عطاء والانسارى واحمد وابو حنيفة انه لا يجوز
 قد ورد فى ذم المختلعات احاديث منها حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امرأة سالت زوجها
 الطلاق من غير ما باس فحرام عليها ان تحبب الخبة اخرجه احمد وابوداؤد والترمذى وحسنه وابن ماجه والى
 صححه وقال المختلعات من المناققات رواه احمد وابوداؤد والترمذى وحسنه وابن ماجه وابو حنيفة
 والحاكم وصححه والبيهقى ايضا ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل
 المرأة زوجها الطلاق فى غير كنهه فتجرب الخبة وان ربحها التزوج من مسرة اربعين عاماً وقد اختلف
 اهل العلم فى عدة المختلعة والراجح انها تعتد بحبيضة لما اخرجه ابو داؤد والترمذى وحسنه والنسائي
 والحاكم وصححه عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم امر امرأة ثابت بن قيس ان تعتد بحبيضة وفى الباب
 احاديث ولم يرد ما يعارض بها من المرفوع بل ورد عن جماعة من الصحابة والتابعين ان عدة المختلعة
 كعدة الطلاق وبه قال الجمهور قال الترمذى وهو قول اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم يستدلون على
 ذلك بان الخبلة من جملة المطلقات فى داخلته تحت عموم القرآن والحق ما ذكرناه لان ما ورد عن النبى
 صلى الله عليه وسلم يخص عموم القرآن وتام للمبحث فى مسك الختام شرح بلوغ المرام فليرجع اليه وفى الباب ما
 فى ذم التحليل فاعلم الثانية والرابعون فان طلقها اى المطلقة الثالثة التى ذكرها
 سبحانه بقوله او تسريح باحسان اى فان وقع منه ذلك فقد حرمت عليه بالتثليث فلا تحل له

من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى حتى تزوج بزوج آخر وقد اخذ لظاهر الآية سعيد بن المسيب
 ومن وافقه قالوا يكفي مجرد العقد لانه المراد بقوله حتى تنكح زوجا غيره وذهب الجمهور من السلف والخلف
 الى انه لا بد مع العقد من الوطى لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من اعتباره ذلك وهو زيادة يتعين قبولها لعله
 لم يبلغ سعيد بن المسيب ومن تابعه وفي الآية دليل على انه لا بد من ان يكون ذلك نكاحا شرعيا
 مقصودا لذاته لا خيالة الى التحليل وذريعة الى ردوا الى الزوج الاول فان ذلك حرام بالاول
 الواروة في ذمه ودم فاعله وانه التيسر المستعار الذي لعنه الشارع ولعن من اتخذ لذلك وقد بسط
 الكلام على هذا الحافظ ابن القيم في اعلام المتقين وادعائه الدفان فان طلقها اى الزوج لثا
 فلا جناح عليهما اى الزوج الاول المرأة ان يتولجا اى يرجعا كل واحد منهما صاحبه قال النبي
 جمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق زوجته ثلثا ثم انقضت عدتها ونكح زوجا ودخل بها ثم فارقها
 وانقضت عدتها ثم نكحها الزوج الاول نهاكون عنده على ثلاث تطليقات ان ظنا ان يعينا
 حد ود الله اى حقوق الزوجية الواجبة لكل منهما على الآخر واما اذا لم يحصل ظن ذلك بان لهما
 احدهما عدم الاقامة لحدودا وشدا وتردوا واحدهما ولم يحصل لهما الظن فلا يجوز الدخول في ذلك النكاح
 لانه مظنة للموصية الله والوقوع فيما حرمه على الزوجين الثالثة والاربعون واذا طلقة
 النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرجهن بمعروف البلوغ الى
 الشئ معناه الحقيقة الوصول اليه ولا تعيل البلوغ بمعنى المقاربة الامجازا العلاقة مع قرينه كما هنا فانه
 لا يصح ارادة المعنى الحقيقي لان المرأة اذا بلغت آخر جرد من مدة العدة وجازت الى الجزء الذي هو
 الاجل للانعضاء فقد خرجت من العدة ولم يبق للزوج عليها سبيل قال القرطبي في تفسيره ان
 بلغن هنا قاربن باجماع العلماء وقال ولان المعنى يضطر الى ذلك لانه بعد بلوغ الاجل لا خيار له
 في الامساك والامساك بمعروف هو القيام بحقوق الزوجية واستدامتها بل اختاروا احدا من
 اما الامساك بمعروف من غير قصد اضرار والسرجه باحسان اى تركها حتى تنقضي عدتها من غير حجة
 ضرر ولا تمسكوهن ضررا كما كانت تفعل الجاهلية من طلاق المرأة حتى يقرب القضاء
 عدتها ثم راجعها لا عن حاجة ولا محبة ولكن لقصد تطويل العدة وتوسيع مدة الانتظار ضررا
 لعدتها لاعتدائكم عليهن والظلم لهن واخرج ابن ماجة وابن جرير والبيهقي عن ابي سبي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيموا لي جوارحكم يقول قد طلقك قد راجعك قد طلقك
 يبتك ليس هذا طلاق المسلمين طلقوا المرأة في قبل عدتها الرابعة والاربعون واذا
 غتم النساء فبلغن اجلهن فلا تضلوهن ان يتكنن ازواجهن اذا تراصوا
 هم بالمعروف الخطاب في هذه الآية بقوله واذا طلقتم وبقوله فلا تضلوهن اما ان يكون

للازواج ويكون معنى العضل منهم ان ينجوهم من ان تيزوجين من اردن من الازواج بعد القضاة
عذمتن الحجة الجارية كما يقع كثيرا من الخلفاء والسلاطين غير على من كان تحتهم من النساء ان يظن
تحت غيرهم لانهم لما نالوه من رياسة الدنيا واصاروا فيه من النخوة والكبرياء يتخيّلون انهم خرجوا
من جنتن بنى آدم الاسر عصى الله منهم بالورع والتواضع واما ان يكون الخطاب للاولياء ويكون
اسناد الطلاق اليهم انهم سبب له لكونهم الزوجين للنساء المطلقات من الازواج المطلقين لهم
وبلوع الاجل المذكور بهذا المراد به المعنى الحقيقي ان نهايته لا كما سبق في الآية الاولى والعضل الحبر
وقيل التضييق والمنع وهو راجع الى معنى الحبس وكل مشكل عند العرب يحضل من وارضال الى شدي
عسير البر وقوله ازواجهم ان اريد بالمطلقون لهم فهو مجاز باعتبار ما كان وان اريد به من يرد
ان تيزوجينه فهو مجاز ايضا باعتبار ما سيكون وقد اخرج البخاري واهل السنن وغيرهم عن معقل بن يسار
وقال كانت لي اخت فاتاني ابن عم فانكحتها اياه فكانت عنده ما كانت ثم طلقها فطليقة لم يراجعها
حتى انقضت العدة فمواها وهويته ثم خطبها مع الخطاب فقالت له يا كع اكرمتك بها وزوجتك
فطلقتها ثم حجت خطبها واسد لا ترجع اليك ابدا وكان رجلا لا باس وكانت المرأة تريد ان ترجع اليه
فعلم اسد حاجتها اليها وحاجتها الى بعلها فانزل شد واذا طلقتم النساء الآية قال فقضى نزلت هذه الآية
فكفرت عن يميني وانكحتها اياه النخامسة والاربعون والوالدات يرضعن اولادهن ما
ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الرضاع بان الزوجين قد يفترقان وبينهما ولد ولهذا قيل
ان هذا خاص في المطلقات وقيل هو عام حولين كاملين تأكيد لدلالة على كون هذا التقدير
تحقيقا لا تقريرا وفيه روع على الحقيقة في قوله ان مدة الرضاع ثلثون شهرا وكذا على زفر في قوله
انها ثلث سنين وفي قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة دليل على ان الرضاع يحول بين
حتم بل هو التمام ويجوز الاقتصار على دونه والآية تدل على وجوب الرضاعة على الام لولدها وقيل
ذلك على ما اذا لم يقبل الرضيع غيرا وعلى المولود له ذلك فمن وكسوتن اى على الاب لا
يولد له واثر هذا اللفظ دون وعلى الوالد للدلالة على ان الاولاد للآباء وللأمهات ولما انيسين
اليهم ومن كان من انما ولدن لم يقط ذكر معناه في الكشاف والمراد بالزرق هنا الطعام الكا
المعارف بين الناس والمراد بالكسوة ما يتعارفون به ايضا وفي ذلك دليل على وجوب ذلك على الآباء
للأمهات المرضعات وهذا في المطلقات طلاقا بائنا واما غيرهن فنفقتهن وكسوتهن واجبة على الازواج
من غير ارضاعهن لاولادهم لا يحلف نفس الا وسعها هو تقييد لقوله بالمعروف اى هذه النفقة
الواجبة ان على الاب بما يتعارفه الناس لا يحلف منها الا ما يخل تحت وسع وطاقة لا ما يشق عليه ويجز
عنه وقيل المراد لا يحلف المرأة الصبر على التقييد في الاجرة ولا يحلف الزوج ما هو اسرف بل يراعى القصد

السادة والاربعون لا تضار والدة بولدها على البناء للفاعل والمفعول أي لا تضار بالآلة
بسبب الولد بان تطلب منه ما لا يقدر عليه من الرزق والكسوة أو بان تفرط في حفظ الولد والقيام
لما يحتاج اليه ولا تضار من زوجها بان يقصر عليها في شيء مما يجب عليه أو ينتزع ولدها منها بلا سبب
ويجوز ان يكون الباء في قوله بولدها صلة لقوله تضار على انه بمعنى تضار أي لا تضار والدة بولدها فتشئ
تربيتها أو تقصر في غذائه وأضيف الولد تارة إلى الأب وتارة إلى الام لان كل واحد منهما يستحق ان ينسب
اليه مع ما في ذلك من استعطاف ونزلة الجملة تفصيل للجملة التي قبلها وتقرير لها أي لا يكلف كل واحد
منها ما لا يطيقه فلا تضار بسبب ولده وعلى الواو مثل ذلك معطوف على قوله وعلى المولود
وما بينهما تفسير للمعروف أو تعليل له مستتر بين المعطوف والمعطوف عليه واختلاف اهل العلم في معنى
قوله هذا فقيل هو وارث الصبي أي إذا مات المولود له كان على وارث هذا الصبي المولود ارضاعه
كما كان يلزم أباه ذلك قاله عمر بن الخطاب وقتادة والسدي والحسن ومجاهد وعطاء وأحمد وسحق ^{صنفته} أبو حنيفة
وابن أبي ليلى على خلاف بينهم بل يكون الوجوب على من يأخذ نصيبا من الميراث أو على الذكور فقط أو على
كل في رحم له وان لم يكن وإشامته وقيل المراد بالوارث وارث الأب يجب عليه نفقة المرضعة وكسوتها
بالمعروف قاله الضحاك وقال مالك في تفسير هذه الآية بمثل ما قاله الضحاك ولكنه قال انها منسوخة
وانها لا يلزم الرجل نفقة أخ ولا ذى قرابة ولا ذى رحم منه وشرط الضحاك بان لا يكون للصبي مال
وان كان له مال أخذت اجرة رضاعه من ماله وقيل المراد بالوارث المذكور في الآية هو الصبي نفسه أي
عليه من ماله ارضاع نفسه إذا مات أبوه وورث من ماله قاله قبيصة بن ذؤيب وبشير بن نصر قاضي
عمر بن عبد العزيز وروى عن الشافعي وقيل هو الباقي من والديه المولود وبعد موت الآخر منهما فإذا مات
الأب كان على الام كفاية الطفل أو المكين له مال قاله سفیان الثوري وقيل ان معنى قوله وعلى الوارث
مثل ذلك أي وارث المرضعة يجب عليه ان يصنع بالمولود كما كانت الام عينه من الرضاع والخدمة
والتربية وقيل ان معنى على الوارث انه يحرم عليه الاضرار بالام كما يحرم على الأب وبه قالت لما نفقة من لم يعلم
قالوا وهذا هو الاصل فمن ادعى انه يرجع فيه العطف الى جميع ما تقدم فعليه الدليل قال القرطبي وهو الصحيح
اذ لو اراد الجميع الذي هو الرضاع والافتاق وعدم الضرر فقال وعلى الوارث مثل هو لا وفل على انه
معطوف على المنع من المضارة وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضي عبد الوهاب قال ابن عطية
وقال مالك وجميع أصحابه والشعبي والنزهري والضحاك وجماعة من العلماء المراد بقوله مثل ذلك ان
لا تضار واما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه وحكى ابن القاسم عن مالك مثل ما قد ساعته ودعوى الشيخ
ولا يخفى عليك ضعف ما ذهب اليه هذه الطائفة فان ما خصصوا به معنى قوله وعلى الوارث مثل ذلك من
ذلك المعنى أي عدم الاضرار بالمرضعة قد افاده قوله لا تضار ولده بولدها اصدق ذلك على كل مضارة

تدعي عليها من المولود له او غيره واما قول القرطبي لو اراد الجميع فقال شل هؤلاء فلا يخفى بافيه من ضعف
 البين فان اسم الاشارة يصلح للتعهد كما يصلح للواحد بتأويل المذكور ونحوه واما ما ذهب اليه اهل القول
 الاول من ان المراد بالوارث وارث الصبي فيقال عليه انه لم يكن وارثا حقيقة مع وجود الصبي حيا او
 وارث مجازا باعتبار ما قول لوطي لما ذهب اليه اهل القول الثاني فهو وان كان فيه حمل الوارث على معناه
 الحقيقي لكان في ايجاب النفقة عليه مع غنى الصبي بافيه ولهذا قيدوا القائل به بان يكون الصبي فقيرا او
 الاختلاف في تفسير الوارث ما تقدم من ذكر الوالدات والمولود له والولد فاقبل ان يضاف الوارث
 الى كل من السابعة والاربعون فان ارادوا فصلا الضمير للموالدين والفصال القطام عن الرضا
 اى التفريق بين الصبي والشدي ومنه سمي لفصيل لانه مفصول عن من تراضى بينهما اى صا ورا عن
 تراضى من الابوين اذ كان الفصال قبل الحولين وتشاور اى استخراج زامى من اهل العلم في ذلك
 حتى يخبروا ان القطام قبل الحولين لا يضر بالولد فلا جناح عليهما في ذلك الفصال لما بين السجاء
 ان مدة الرضا حولين كاملين قيد ذلك بقوله لمن اراد ان يتم الرضا عنه وظاهره ان الاب وحده قد
 اراد ان يفصل الصبي قبل الحولين كان ذلك جائزا له وبما اعتبره سحابة تراضى لابوين وتشاورهما فلا
 من الجمع بين الامرين بان يقال ان الارادة المذكورة في قوله لمن اراد ان يتم الرضا عنه لا بد ان يكون
 منها او يقال ان تلك الارادة اذ لم يكن الابوان للصبي حين بان يكون الموجود واحد هما وكانت الترتيب
 للصبي غير غيرا له الشائنة والاربعون وان ارادتم ان تسترضعوا اولادكم قال الزجاج لتقية
 ان تسترضعوا اولادكم غير الوالدة وعن سيدي به انه حذف اللام لانه يتعدى الى مفعولين والمفعول الاول
 محذوف والمعنى ان تسترضعوا المراضع اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما اتيتموه قيل والمعنى
 انه لا بأس عليكم ان تسترضعوا اولادكم غير امهاتهم اذا سلمتم الى الامهات اجرهن بحساب ما قد اضعن لكم
 الى وقت اراوة الاسترضاع قال سفيان الثوري ومجاهد قال قتادة والزهرى ان معنى الآية اذا سلمتم
 ما اتيتم من اراوة الاسترضاع اى سلم كل واحد من الابوين ورضي كان ذلك عن اتفاق منهما وقصير
 وارادة معروف من الامر وعلى هذا يكون قوله سلمتم عاما للرجال والنساء تغليباً وعلى القول الاول انهما
 للرجال فقط قيل المعنى اذا سلمتم لمن اردتم استرضاعا اجرها فيكون المعنى او سلمتم ما اردتم اتياء والى عطائ
 الى المرضعات بالمعروف بما يتعارفه الناس من اجر المرضعات من دون مماثلة لمن وحط بعض ما هو
 لمن من ذلك فان عدم توفير اجرهن يحثهن على التسايل بامر الصبي التفريط بشانه التاسعة والاربعون
 والذين يتوفون منكم ويذرون اذ واجبا يتوبص بانفسهن اربعة اشهر وعشرا لما ذكره سحابة
 عدة الطلاق والتصل بذكر ما ذكره الارضاع عقب ذلك بذكر عدة الوفاة لتلايمهم ان عدة الوفاة مثل عدة
 الطلاق قال الزجاج ومعنى الآية والرجال الذين يتوفون منكم ولم يزوجوا فالزوجات تيربص وقال

ابو علي الفارسي تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً تبرهن بعدهم وقيل التقدير ان ازواج الذ
 الخ ذكره صاحب الكشاف في بيان قوله ويذرون ازواجاً لا يلايم ذلك التقدير لان الظاهر من العدة
 المعاودة المغايرة ووجه الحكمة في جعل العدة للوفاة هذا المقدار الجنبين بما يضعف عن الحركة فتتأخر حركته
 قليلاً ولا يتأخر عن هذا الاجل من طاهر هذه الآية العموم وان كل من مات عنها ازواجاً يكون عدتها هذه العدة
 ولكن قد خصص هذا العموم قوله وأولات الاحمال ان يضعن حملهن الى هذا ذهب الجمهور وروى عن بعض الصحابة
 وجاعة من اهل العلم ان الحامل تعتد بأخر الاجلين جميعاً بين العام والخاص واعمالهما والحق ما قاله الجمهور
 بين العام والخاص على هذه الصفة لا يناسب قوانين اللغة ولا قواعد الشرع ولا معنى لاجراء الخاص من
 بين افراد العام الا بيان ان حكمه بخلاف حكم العام ومخالف وقد صرح عنه صلوات الله عليه وسلم ان
 تزويج بعد الوضع والتربص الثاني والتصبر عن النكاح وظاهر الآية عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة والحررة
 والامته وذات الحيض والائتة وان عدتهن جميعاً للوفاة اربعة اشهر وعشرون وقيل ان عدة الائمة نصف
 عدة الحر شهران وخمسة ايام قال ابن العربي اجماعاً الا ما يحكي عن الاصم فانه يسوي بين الحررة والامته وقال
 الباجي ولا نعلم في ذلك خلافاً الا ما يروى عن ابن سيرين انه قال عدتها عدة الحررة وليس بالثابت عن
 وجه ما ذهب اليه الاصم وابن سيرين فاني هذه الآية من العموم ووجه ما ذهب اليه من عدتها قياس عدة
 الوفاة على الحر فانه ينصف للامته لقوله تعالى فليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقد تقدم حديث
 طلاق الائمة تطليقتان وعدتها حيضتان وهو صالح للاحتجاج به وليس المراد منه الاجل طلاقها على نصف
 من طلاق الحررة وعدتها على النصف من عدتها ولكنه لما لم يكن ان يقال طلاقها تطليقة ونصف
 وعدتها حيضة ونصف لكون ذلك لا يقبل كانت عدتها طلاقاً وذلك لقدر المذكور في الحديث جبراً
 للكسرة لكونها امرين من هذا القياس الذي عمل به الجمهور وهو ان الحكمة في جعل عدة الوفاة اربعة
 اشهر هو ما قد مر من معرفة خلوها من الحمل لا يعرف الا بتلك المدة ولا فرق بين الحررة والامته في
 مثل ذلك بخلاف كون عدتها في غير الوفاة حيضتين فان ذلك يعرف به خلوها من الحمل ولا فرق
 ما سياتي في عدة ام الولد واختلف اهل العلم في عدة ام الولد يموت سيداً فقال سعيد بن المسيب مجاهد
 وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين والزهري وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي وسحق بن راهوية واحمد
 بن حنبل في رواية عندها انها تعتد باربعة اشهر وعشرون بحديث عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة
 نبينا محمد صلوات الله عليه وسلم ام الولد اذا توفي عن سيدا اربعة اشهر وعشرون اخرجها احمد والبوداود وابن ماجه والحاكم
 وصححه وضعفها احمد والبيهقي وقال الدارقطني الصواب انه موقوف وقال طاؤس وقناة عدتها
 شهران وخمس ليال وقال ابو حنيفة وصحابه والثوري وحسن بن صالح تعتد ثلاث حيض وهو قول
 علي وابن مسعود وعطاء ابراهيم النخعي وقال مالك والشافعي واحمد في المشهور عنه عدتها حيضت

وغير الحايض شهر وبقول ابن عمر والسجى وكحول والليث و ابو عبيد و ابو ثور و الجمهور و قدا بن عبد الله
 على ان هذه الآية ناسخة لما بعد من الاعتداء بالحول وان كانت متقدمة في التلاوة فاذا بلغ من جملته
 المراد بالبلوغ هنا انقضاء العدة فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن من الثمين والتحرش
 للخطاب بالمحروف الذي لا يخالف شرعا ولا عادة مستحسنة وقد استدل بذلك على وجوب لاحاد
 على المعتدة وقد ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما من غير وجوب ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وكذلك ثبت عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما انه من الكحل من هي في عدة الوفاة والا حاد ترك الزينة من الطيب ولبس الثياب
 الجيدة والحلي وغير ذلك وانما في وجوب ذلك في عدة الوفاة ولا خلاف في عدم وجوبه في
 عدة الرجعية واختلصت هذه الآية على قولين واحتج أصحاب الامام البيهقي على جواز النكاح بغير ولي
 بهذه الآية لان اضافته الى قوله على محمولة على الباشرة واجيب بانه خطاب للامور واولياؤه فلو صح
 بدونهما كانوا مخاطبين ومحل كل ذلك كتب الفروع الخمسون لا جناح عليكم فيما عرضت
 به من خطبة النساء الجناح الاثم اي لا اثم عليكم والتعريض ضد التبريح وهو من عرض الشيء اي جأبه
 كانه يحوم به حول الشيء ولا يظهره فالمعرض بالكلام يوصل الى صاحبه كلاما يفهم معناه قال في الكشف الفرق
 بين الكناية والتعريض ان الكناية تذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا ليس به
 لانه كذا كما يقول المساج لاحتاج اليه جنتك لاسلم عليك لا نظرا الى وجهك الكريم ولذلك قاله اسع جسدك
 بالتسليم منى تقاضيا لو كان اما ان الكلام الى عرض يدل على تعرض لشيء بلوغ منه ما يريد اي في خطبة
 بالكسر والفتح الطالع من الطلب والاستلطاف بالقول والفعل واما الخطبة بضم الخاء فهي الكلام الذي
 يقوم به الرجل خاطبا او كئنته في انفسكم معناه سترتم واضمرتم من التزويج بعد انقضاء العدة والاكنا
 التستر والاختفاء منه مريض كمنون ودرسون علم الله انكم ستدبرون اي لا تصبرون عن النظر
 لمن ارغبكم فيمن فرخص لكم في التعريض وون التصريح ولكن لا تواعدوهن سترأ معناه على سر
 وقد اختلف اهل العلم في معنى السرفيل اي كاحا واليه ذهب جمهور العلماء اي لا يقل الرجل لهذه المعتدة
 تزويجيني بل يعرض تعرضا وقيل السر الزنا اي لا يكون منكم سوا عدة على الزنا في العدة ثم التزويج بعد ما قايها
 بن يربو بجاء الحسن وقفاة والضحاك والخنى واختاره ابن جرير الطبري وقيل السرجاع اي لا تصفوا انفسكم
 لمن بكثرة الجماع ترغيبا لمن في النكاح والى هذا ذهب شافعي في معنى الآية قال ابن عطية جمعت الامة على
 ان الكلام مع المعتدة بما هو رث من ذكر جماع او تحرير عليه لا يجوز وقال ايضا جمعت الامة على كراهة
 المواعدة في العدة للمرأة في نفسها وللاب في ابنته البكر بسيد في شبهة الا ان يقولوا معروفا قيل هو
 استثناء منقطع بمعنى لكن والقول المعروف هو ايسر من التعريض ومنع صاحب الكشف ان يكون متقطعا

وقال هو تثنى من قوله لا تواعدوهن اى موعدة قط الامواعد معروفة غير منكرة فجاء على هذا استثناء
مفردا ووجه كونه منقطعا انه يودى الى جعل التعريض موعودا وليس كذلك لان التعريض طريق الموعدة
لانه الموعود في نفسه الحادية والخمسون ولا تعزم موعدة النكاح اى على موعدة النكاح حد
على قال سيبويه في نزهة الآية لا يقاس عليه وقال النحاس اى لا تقعد واعقده النكاح لان معنا آخرها
ولتقعدوا واحد وقيل ان الغرم على الفعل تنقيده فيكون في هذا النسي مبالغة لانه اذا نسي عن التقدم
على الشيء كان النسي عن ذلك الشيء بالاولى حتى يبلغ الكتاب اجله يريد حتى تنقضي العدة والكتاب
هنا هو الحد والقدر الذي رسم من المدة سماه كتابا لكونه محددا ومفروضا لقوله تعالى ان الصلوة
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وهذا الحكم اعني تحريم عقد النكاح في العدة مجمع عليه الثانية والخمسون
لا جناح عليكم المراد بالجناح هنا المتابعة من الهر ونحوه فرفع ذلك اى لا تتبعه عليكم بالمهر ونحوه
ان طلقت النساء على الصفة المذكورة مالم تمسوهن ماصدرية ظرفية بتقدير المضاف اى مدة
عدم مسيهن وقيل شرطية من باب عترض الشرط على الشرط ليكون الثاني قيد الاول والمعنى ان طلقتوهن غير
ماسين لمن وقيل هو صولته اى ان طلقت النساء اللاتي لم تمسوهن وبهذا اختلفوا في قوله او تفرضوا
لمن فريضة فقيل اومعنى الا اى الا ان تفرضوا او قيل معنى حتى اى حتى تفرضوا وقيل معنى الواو اى تفرضوا
ولست ارى لهذا التطويل وجهها ومعنى الآية اوضح من ان يلتبس فان الله سبحانه رفع الجناح عن المطلقات
مالم يقع احد الامرين اى مدة انتفاؤه ذلك الاحد ولا ينتفى الا بالامتناع والامر من ساقان المسيس
وجب المسى والمثل ان وجد الفرض وجب نصفه مع عدم المسيس مكل احد منهما جناح اى المسى والمثل
او نصفه واعلم ان المطلقات اربع مطلقة مدخول بها مفروض لها وهى التى تقدم ذكرها قبل هذه الآية
وفيها نهى الاذواج عن ان ياخذوا مما اتوهن شيئا وان عدتهن ثلاثة قروء ومطلقة غير مفروض لها
ولا مدخول بها وهى المذكورة هنا فلا مدخل لها بل المتعة وبتين في سورة الاحزاب ان غير المدخول بها اطلقت
فلا عدة لها ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها وهى المذكورة بقوله سبحانه هنا وان طلقتوهن من قبل
ان تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضته ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها وهى المذكورة في قوله فما استغنم
بينهن فاتوهن اجورهن والمراد بقوله مالم تمسوهن مالم تجامعهن والمراد بالفريضة هنا التسمية للمهر
ومتعوهن اى اعطوهن شيئا يكون متاعا من وظائف الامر الوجوب وبه قال على وابن عمر والحسن بن
سعيد بن جبيرة والوقلاية والزهرى وقنادة والضحاك من اولئك الوجوب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتوهن من قبل ان تمسوهن فما كن عليهن من عدة فتعدوهن فما كن عليهن
سراحيكما وقال مالك والشافعية والقاضى شريح وغيرهم ان الفتنة للمرا بة المذكورة منه وجبة لا واجبة
لقوله تعالى فما كن عليهن من عدة فتعدوهن ولو كانت واجبة لاطلقها على المحلن جميعين ويحجب عنه بان ذلك ينافى الوجوب

بل هو تأكيد لما في قوله تعالى في الآية الاخرى حقاً على المتقين اي ان الوفا بذلك والقيام به شأن
 اهل التقوى وكل مسلم يجب عليه ان يتقي الله سبحانه وقد وقع الخلاف ايضا هل المتعة مشروعة لغير
 هذه المطلقة قبل المسيسم الفرض ام لمست بمشروعة الا لما فقط فقيل انها مشروعة لكل مطلقة واليه
 ذهب ابن عباس ابن عمر ومطا وجابر بن زيد وسعيد بن جبير والبول العاليية والحسن البصري والشافعي
 في احد قوليه واحمد وحق ولكنهم اختلفوا هل هي واجبة في غير المطلقة قبل البناء والفرض ام مندوبة فقط
 ويستدلوا بقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ولقوله تعالى يا ايها النبي قل
 لا ذوا جلت كنتم ترون الحيوته الدنيا وزينتها فتعالين استعجلن اسر حكن سرا حاسيلا والآية
 الاولى عامته لكل مطلقة والثانية في احوال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كن مفروضا لمن مدخولا بهن وقال سعيد
 بن المسيب انها تجب للمطلقة اذا طلقت قبل المسيسم وان كانت مفروضا لها لقوله تعالى يا ايها النبي
 آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فما كن عليهن من عدة تعتدونها فتعويل
 هذه الآية التي في الاخرى نسخت بالتى في البقرة وذهب جماعة من اهل العلم الى ان المتعة مختصة بالمطلقة
 قبل البناء والتسمية لان المدخول يستحق جميع المسمى ومن المثل وغير المدخولة التى قد فرض لها زوجها
 فريضته اى سبى لها مهر وطلقها قبل الدخول يستحق نصف المسمى ومن القائلين بهذا ابن عمر ومجاهد قد
 وقع الاجماع على ان المطلقة قبل الدخول والفرض لا يستحق الا المتعة اذا كانت حرة واما اذا كانت
 امته فذهب الجمهور الى ان لها المتعة وقال الاوزاعي والثوري لا متعة لها لانها يكون سيد لها وهو
 لا يستحق بالان في مقابل تاذى مملوكته لان الله سبحانه انما شرع المتعة للمطلقة قبل الدخول الفرض
 لكونها تاذى بالطلاق قبل ذلك وقد اختلفوا في المتعة المشروعة هل هي مقدرة بقدر رام لا فقال مالك
 والشافعي في الجديد لا احد لها معروف بل يقع عليه اسم المتعة وقال ابو حنيفة اذا تنازع الزوجان
 في قدر المتعة وجب لها نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسة دراهم لان اقل المهر عشرة دراهم والمسلم
 في ذلك قال على ولو سعة قد دة وعلى المقتر قد دة وهذا يدل على ان الاعتبار في ذلك
 بحال الزوج فالمتعة من الغنى فوق المتعة من الفقر ولا ينظر الى قدر الزوجية وقيل هذا ضعيف في
 مذهب الشافعي بل ينظر الحاكم باجتهاد الى حالها جميعا على انظر الوجه متاعا اى متعوهن متاعا
 بالمعروف ما عرف في الشرع والعادة الموافقة له حقاً على المحسنين وصف بقوله متاعا او صد
 لفعل محذوف اى حق ذلك حقاً الثالثة والخمسون وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن
 اى تجامعوهن فيه دليل على ان المتعة لا يجب لهذه المطلقة لو وقعها في مقابل المطلقة قبل البناء
 والفرض التى تستحق المتعة وقد فرضتموهن فريضته فنصف ما فرضتموهن اى فالوجوب عليكم
 نصف ما سميتن من مهر وهذا مجمع عليه وقد وقع الاتفاق ايضا على ان المرأة التى لم يخلع عنها

[illegible]

الصلاة الوسطى بالذكر بعد دخولها في عموم الصلوات تشريفا لما وقد اختلف اهل العلم في تعيينها على ثمة
عشر قولاً اوردها الشوكاني في شرح المنتقى وذكرنا تمسكت بكل طائفة وأرجح الأقوال وأصحها ما ذهب
اليه الجمهور من انها العصر لما ثبت عند البخاري ومسلم وأهل السنن وغيرهم من حديث علي رضي الله عنه قال
كنا نقرأها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الاحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر
لما رأوا الله يقبضهم واجواهم ناراً وأخرج مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث ابن مسعود مرفوعاً مثله
وأخرج ايضا ابن جرير وابن المنذر والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً وأخرج ابن أبي شيبة
حديث جابر مرفوعاً وأخرج ايضا ابن أبي شيبة من حديث خديجة مرفوعاً وأخرج الطبراني بإسناد ضعيف
من حديث اسم سلمة مرفوعاً وورد من غير ذكر يوم الاحزاب احاديث مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح
مصرحة بانها العصر وقد روى عن الصحابة في تعيين انها العصر آثار كثيرة وفي الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
معد الى غيره وأما ما ورد عن علي وابن عباس انها قالوا انها صلاة الصبح كما اخرجها مالك في الموطأ عنها وأخرج
ابن جرير عن ابن عباس وكذلك غيره عن ابن عمر وابي امامة رضي الله عنهم فكل في ذلك عن اقوالهم وليس
فيها شيء من الرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقوم بمثل ذلك حجة كما سيما اذا عارض ما قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
ان يدعى فيه التواتر او اذ لم تقم الحجة باقوال الصحابة لم تقم باقوال من بعدهم من التابعين ولا سيما
بالاولى وهكذا لا تقوم الحجة بما اخرجها ابن ابي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس انها صلاة المغرب وبهذا
لا اعتبار بما ورد من قول جماعة من الصحابة انها النظر او غير باسن الصلوات ولكن المحتاج الى المعان النظر
وفكرها وورد مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم مما فيه دلالة على انها النظر كما اخرجها ابن جرير عن زيد بن ثابت مرفوعاً انها
صلاة الظهر ولا يصح رفعه بل المروي ذلك عن زيد بن قولة واستدل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
بالمساجد وكانت أثقل الصلاة على صحابه فلذا اخصصها بالذكر. وابن يقع هذا الاستدلال من تلك الروايات
الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك لا اعتبار بما روى عن ابن عمر وعائشة وابي سعيد الخدري من قولهم انها
الظهر وغيرهم فلا حجة في قول اصابع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما روى عن حفصة وعائشة واسم سلمة
في القرآن صلاة الوسطى وصلاة العصر مرفوعة فغاية ما يدل عليه عطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى
انها غير ما وذا الاستدلال لا يعارض ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ثبوتاً لا يدفع انها العصر وهذه القراءة التي نقلها ابن
المؤنين الثلاث باثبات قوله وصلاة العصر معارضته بما اخرج ابن جرير عن عروة قال كان في مصحف
عائشة وهي صلاة العصر وفي رواية صلاة العصر غير الواو وبهذا اخرج ابن جرير والطحاوي ولينبغي عن
عمر بن رافع قال كان مكتوباً في مصحف حفصة وهي صلاة العصر فنده الروايات تعارض تلك الروايات
باعتبار التلاوة ونقل القراءة ويتبع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من تعيين صافياً عن شوب كدر المعارضة على انه
قد ورد ما يدل على نسخ تلك القراءة التي نقلتها حفصة وعائشة واسم سلمة واذا عرفت ما سقناه تبين لك

انه لم يرد ما يعارض ان الصلوة الوسطى صلوة العصر واما حج بقية الاقوال فليس فيها شيء مما ينبغي الاشتغال به لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وبعض القائلين عول على امر لا يعول عليه فقال انها صلوة كذا لانها وسطى بالنسبة الى ان قبلها كذا من الصلوة وبعدها كذا من الصلوات وهذا الرأى المحض من التحسين والبحث لا ينبغي ان تستدل به الاحكام الشرعية على فرض عدم وجود ما يعارضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع وجود ما هو في اعلى درجات الصحة والقوة والثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا ليت العجب من قوم لم يكتفوا بتقصيرهم في علم السنة واعراضهم عن خير العلوم وانفعها حتى كلفوا انفسهم التكلم على احكامهم والتجسس على تفسير كتاب الله بغير علم ولا هدى فجاؤا بما يضرك منه تارة ويكفي منه اخرى وقوموا الله قانتين القنوت قيل هو الطاعة قاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبيرة والضحاك والشافعي وقيل هو الخشوع قال ابن عمر ومجاهد وقيل هو الدعاء به قال ابن عباس وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعوى على كل من ذكره ان وقال قوم القنوت طول القيام قيل سغنا قانتين ساكنين قال لا السكوت ويدل عليه حديث زيد بن ارقم في الصحيحين وغيرهما قال كان الرجل يكلم صاحبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاجة في الصلوة حتى نزلت هذه الآية وقوموا مثله قانتين فامروا بالسكوت وقيل اصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء فكل معنى يناسب له وام يصح اطلاق القنوت عليه وقد ذكر اهل العلم ان للقنوت ثلاثة عشر معنى ذكر ذلك الشوكاني في نيل الاوطار والمتعين هنا اصل القنوت على السكوت الى حديث المذكور وقد اختلفت الاحاديث في القنوت المصطلح عليه هل هو قبل الركوع او بعده وهل هو في جميع الصلوات او بعضها وهل هو مختص بالنوازل ام لا والراجح اختصاصه بالنوازل اوضح الشوكاني ذلك في شرح المنتقى وقد اوردت جملة من ذلك في الروضة الندية ومسك الختام فان خفتم فرجالا او ركباناً الخوف هو الفرع والرجال جمع رجل ارجل من قولهم رجل الانسان يرجل رجلا اذا عدم الركوب وشي على قدمه فهو رجل راجل يقول اهل الحجاز شى فلان الى بيت الله حافيا رجلا حكاها بن جرير الطبري وغيره لما ذكر الله سبحانه الامر بالمحافظة على الصلوات ذكر حاله الخوف انهم يصنعون فيها ما يمكنهم ويدخل تحت طوقهم من المحافظة على الصلوات ليعملها حال الترجل والركوب كيف كانت وابان لهم ان هذه العبادة لازمة في كل الاحوال بحسب الامكان وقد اختلف اهل العلم في حال الخوف البيهقي لذلك والبحث مستوفى في كتب الفروع فاذا آمنتموا اي زال خوفكم فارحبوا الى ما امرتم به من تمام الصلوة مستقبلين القبلة قائلين بجميع شروطها واركانها وهو قوله فاذا كروا لله كما علمكم اي مثل ما علمكم من الشرائع ما لم تكونوا تعلمون والكاف صفة المصدر محذوف اي ذكرنا لكم تعليمه ايكم مثل تعليمه ايكم وفيها اشارة الى انعام الله تعالى علينا بالعلم ولولا تعليمه ايانا لم نعلم شيئا فله الحمد كما يليق النجاة مسته والخمسون وبلغت طاعات متاع بالمعروف حقاً على المتقين قد اختلف المفسرون في هذه الآية فقيل هي المتعة وانها حادثة

لكل مطلقه وقيل ان هذه الآية خاصة بالثيبات الاولى قد جوعن لانه قد تقدم قبل هذه الآية ذكر المتعة للرجال
لم يدخل من اللاز واج وقد قدمنا الكلام على هذه المتعة والخلاف في كونها خاصة بمن طلقت قبل البناء
او عامة للمطلقات وقيل ان هذه الآية شاملة للمتعة الواجبة وهي متعة المطلقة قبل البناء والنكاح غير الواجبة
وهي متعة سائر المطلقات فانما استجبت فقط وقيل المراد بالمتعة هنا النفقة الساوسه والخمسون
يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم الا باطل بل لصدقات اذ باب ثمرها وفساد
منفعتها واجورها اى لا تبطلوها باليمن ولا ذى او باحدما وقد وردت الاحاديث الصحيحة في النهي
عن في لك السابقة والخمسون يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم
اى من جديا كسبتم ومختاره كذا قال الجمهور وقال جماعة ان معنى الطيبات نه المحلل من الامانع لم يختار
الامر من جميعا لان جديا الكسب مختاره انما يطلق على المحلل عند اهل الشرع وان اطلقه اهل اللغة على
ما هو جدي في نفسه ملا لكان او حراما فالمحقيقة الشرعية مقدرة على اللغوية قيل وفيه ليل على باب الكسب
واخرج البخارى عن المتقدم مرفوعا ما اكل حراما ما نيراسن ان يأكل من عمل يده وما اخرجنا لكم
من الا دهن اى من طيباتها وحذف لدلالة ما قبله عليه وهي النباتات والمعادن والركاز وظاهر
الآية وجوب الزكوة في كل ما خرج من الارض ونحوه الشافعى بما يزرعه الادميون وليقات اخيارا
وقد بلغ نصا با وثمر النخل وثمر العنب وتفصيل المناهب في كتب الفروع ولا يتبهموا الحديث اى
لا تقصدوا المال الردى وفي الآية امر بانفاق الطيب والنهى عن انفاق الخبيث وقد ذهبت جماعة
من السلف الى ان الآية في الصدقة المفروضة وذهب آخرون الى انها تم صدقة الفرض التطوع
وهو الظاهر وتقديم النظر في قوله منه تنفقون يعني التخصيص اى لا تحضوا الخبيث بالانفاق يخرج
له عليه ولستم ياخذون اى واحال انكم لا تاخذونه في معا ملاكم في وقت من الاوقات بهذا
بين معناه الجمهور قيل معناه لستم ياخذونه لو وجدتموه في السوق يباع الا ان تمضوا فيه غرض
الرجل في امر كذا اذا تساهل وغنى بلغض حقه وتجاوز وغض بصرو عنه الشائنة والخمسون و
احل الله البيع وحرم الربا الربا في اللغة الزيادة مطلقا وفي الشرع يطلق على شيئين على الفاضل
وربا النسبة حسب ما هو مفصل في كتب الفروع وغالب ما كانت بفعله اجا بلية اذ حل اجل الدين
قال من هو له من هو عليه القضى ام تربى فاذا لم يقض زاد مقدارا في المال الذى عليه اخذه الا ابل
الى حين وهذا حرام بالاتفاق ومعنى الآية ان السد اصل البيع وحرم نوعا من انواعه وهو البيع المشتمل
على الربا والبيع مصدر بلع بيع اى دفع عوضا واخذ عوضا وقد وردت احاديث كثيرة في تعظيم
ذنوب الربا منها حديث عبد الله بن مسعود عن الحاكم وصححه البيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا ثلثة وسبعون
بابا ليس بمثل ان ينكح الرجل امرأه ان اربى الربا عرض الرجل المسلم وورد هذا المعنى مع اختلاف العدد

عن جبيع من الصحابة منهم عبد الله بن سلام وكعب بن عباس تمام الكلام في هذا المرام في شرحنا المبكّر
 المرام فيرجع اليه التاسعة والخمسون وان تبتدأ اي من الربا فلكم رؤوس اموالكم تاخذونها
 لا تظلمون غرامكم باخذ الزيادة ولا تظلمون انتم من قبلهم بالمطل والنقص وفي هذا دليل على ان الربا
 مع عدم القوة حلال لمن اخذها من الائمة ونحوهم وقد دلت الآية التي قبلها اعني قوله فان لم
 تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله على ان اكل الربا والعمل به من الكبائر ولا خلاف في ذلك
 المستون وان كان ذو عسقة فنظرة الى ميسرة لما حكم سبحانه لاهل الربا برؤوس اموالهم عند
 الواجدين للمال حكم في ذوي العسقة بالنظر الى يسار والعسقة ضيق الحال من جهة عدم المال منه
 جيش العسرة والنظرة التاخير والميسرة مصدر بمعنى الدير ارتفع ذوبكان التامة التي بمعنى جديد هذا قول
 والى على الفارسي وغيرهما في مصحف الی وان كان المعطوف عسرة وعلى هذا فيصير
 لفظ الآية باهل الربا وعلى من قرى ذوقه في عامته في جميع من عليه دين من الية هب الجبهه وان تصد
 على معسري غرامكم بالابرار خير لكم وفيه الترغيب لهم بان يتصدقوا برؤوس اموالهم كلها او بعض منها
 على من اعسر جعل ذلك خيرا من انظاره قال السدي وابن كثير والضحاك وقال آخرون معنى الآية
 وان تصدقوا على الغني والفقير خير لكم الصحيح الاول ليس في الآية مدخل لانني ان كنتم تعلمون
 جوابه مخدوف اي ان كنتم تعلمون انه خير لكم علمتم به وقد وردت احاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما في التبرع
 لمن له دين على سحار ينظره الى اوتيه والسكوت يا ايها الذين امنوا اذا قتل بينكم دين
 هذا شروع في بيان حال المدنية الواقعة بين الناس بعد بيان حال الربا اي اذا دأب بعضكم بعضا
 وعامل بذلك سوارك ان موطيا او اخذ والدين عبارة عن كل معاملته كان احد العوضين فيها نقدا
 والاخر في الذمة نسيت وان العين عند العرب ما كان حاضر والدين ما كان غائبا وقد بين السدي
 هذا المعنى بقوله الى اجل مسمى وقد استدلل على ان الاجل الجھول لا يجوز وخصوصا اجل السلم وقد
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من اسلف في ثم فليسلف في كيل معلوم الى اجل معلوم وقد قال بذلك الجمهور
 واشترطوا توقيته بالايام او الاشهر او السنين قالوا ولا يجوز الى احصاء او الدياس ورجوع القافلة
 او نحو ذلك وجوز مالك فالكبوة اي الدين باجله بيعا كان او سلما او قرضا لانه ارفع للتراجع اطلع
 للخلاف وليكتب بينكم كاتب هو بيان لكيفية الكتابة المأمورة بها وظاهر الامر الوجوب وقيل
 عطا والشعبي وغيرهما واجبوا على الكاتب ان يكتب اذا طلب منه ذلك ولم يوجد كاتب سواه
 وقيل الامر للندب وبه قال الجمهور بالعدل صفة لكاتب اي كاتب كائن بالعدل اي يكتب
 بالسوية لا يزيده ولا ينقص ولا يميل الى احد الجانبين وهو امر للمتدانيين باختيار كاتب يتصف
 بهذه الصفة لا يكون في قلبه ولا قلمه هوادة لاحد منهما على الاخر بل يتحرى الحق بينهما والعدالة فيهم

ولا ياب كاتب النكحة في سياق النفي مشعرة بالعموم أي لا يمنع أحد من الكتاب أن يكتب كتاب التداين كما علمه الله أي على الطريقة التي علمه الله من الكتابة أو كما علمه الله بقوله بالعدل فليكتب ليحل المال في المالين أو لا ولي لغة أهل الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم فهذه الآية جاءت على اللغة الأولى وجاء على اللغة الثانية قوله تعالى فمضى على بكرة وأصيل الذي عليه الحق هو من عليه الدين أمره الله تعالى بالمال لأن الشهادة إنما تكون على إقراره بثبوت الدين في ذمته وأمره الله بالتقوى فيما يليه على الكاتب وبالغ في ذلك بالجمع بين الاسم والوصف في قوله وليتق الله ذبه ونهاه عن الخس وهو النقص بقوله ولا يخس منه شيئا وقيل إنه نهي للكاتب والأول أولى لأن من عليه الحق هو الذي يتوقع منه النقص ولو كان نهيًا للكاتب لم يقتصر في نهي على النقص لأنه يتوقع منه الزيادة كما يتوقع منه النقص **الثانية والستون** فإن كان الذي عليه الحق إنما في مقام الأضرار زيادة الكشف والبيان سفيها هو الذي لا يرى له حق من التصرف فلما يحسن الأخذ ولا لا أعطاشية بالشوب السفيه وهو الخفيف النسيج وبالجملة فالسفيه ههنا المنيب أما بجمله بالتصرف أو لتلاعيه بالمال عبثا كونه لا يجبل الصواب وقيل هو الطفل الجاهل بالمال وأضيفا وهو الشيخ الكبير والصبي قال أهل اللغة الضعيف بضم الضاد في البدن ولتجها في الرأي أو الذي لا يستطيع أن يعمل هو أي الخرس أو البصير أو غيبته لا يمكنه الخضوع عند الكاتب فالمراد الذي لا يقدر على التعبير كما ينبغي وقيل إن الضعيف هو المدخول العقل الناقص الفطنة العاجز عن المال والذى لا يستطيع أن يعملها هو الصغير فيمحل وليه بالعدل الضمير عائد إلى الذي عليه الحق فنزل عن السفيه وليه المنصوب عنه بعد جرحه عن التصرف في ماله ويل عن الصبي وصيه أو وليه وكذلك يل عن العاجز الذي لا يستطيع المال لضعفه وليته لأنه في حكم الصبي أو المنصوب عنه من الإمام والقاضي ويل عن الذي لا يستطيع وكيله إذا كان صحيح العقل وعرضت له آفة في لسانه أو لم تعرض ولكنه جاهل لا يقدر على التعبير كما ينبغي وقال الطبري الضمير في قوله وليه يعود إلى الحق وهو ضعيف جدا قال القرطبي تفسيره وتصرف السفيه المحجور عليه ون وليه فاسدا جماعا منسوخا بآية لا يؤثر شيئا وإن تصرف سفيه ولا حجر عليه فنية الخلاف **الثالثة والستون** واستشهدوا ولا استشهدوا طلب الشهادة وتسمية الكاتبين شهيدين قبل الشهادة من مجاز الأول أي باعتبار ما يؤول إليه مرها من الشهادة ومن رجالكم متعلق بقوله واستشهدوا أي من المسلمين فيخرج الكفار ولا وجه لخرجه من هذه الآية فهم إذا كانوا مسلمين من رجال المسلمين وبه قال شريح وعثمان البتي وأحمد بن حنبل وسحق بن راهويه وأبو ثور وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وجمهور العلماء لا يجوز شهادة العبد لما يلحقه من نقص الرق وقال الشعبي والنخعي تصح في الشئ ليسير دون الكثير واستدل الجمهور على عدم جواز إيمان الخطاب في

هذه الآية مع الذين يتعاملون بالمداينة والعبيد لا يملكون شيئا تجرى فيه المعاملة وسجائب عن هذا بان
 الاعتبار لعموم اللفظ لا بخصوص السبب وايضا العبد تصح منه المداينة وسائر المعاملات اذا اذن له ذلك
 بذلك وقد اختلف الناس هل الاشهاد واجب او مندوب فقال ابو موسى الاشعري وابن عمر رضيهما
 وعطا وسعيد بن المسيب جابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي الطاهري وابنه انه واجب وجوابه جابر
 الطبري وذهب الشعبي والحسن بن مالك والشافعي والبخاري وصحابه الى انه مندوب وهذا الخلاف
 بين هؤلاء هو في وجوب الاشهاد وعلى البيع واستدل المويجون بقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم ولا
 فرق بين هذا الامر وبين قوله بشهدوا وافيئلم القائلين بوجوب الاشهاد في البيع ان يقولوا بوجوب
 في المداينة فان لم يكنوا اى تشهدان رجلين فليشهد رجل واحد وامرأتان او رجل واحد
 امرأتان يكفون ممن ترضون من الشهادة اى دينهم وعدلهم فيقضي ان المرأتين في الشهادة
 برجل من انهما لا تجوز شهادتهما النساء الا مع الرجل لا وحدهن الا فيما لا يطالع عليه غيرهن للضرورة واختلفوا
 هل يجوز الحكم بشهادة امرأتين مع محين المدعى كما جاز الحكم برجل مع محين المدعى فذهب مالك والشافعي
 الى انه يجوز ذلك لان المدعى جازع المرأتين كالرجل في هذه الآية وذهب ابو حنيفة وصحابه الى انه
 لا يجوز ذلك وهذا يرجع الى الخلاف في الحكم بشهادة محين المدعى والحق انه جائز لورود الدليل عليه وهوادة
 لم يخالف ما في الكتاب العزيز فتعين قبولها وقد اوضح ذلك الشوكاني في شرحه للمنشقي وغيره من
 مؤلفاته وحلوم عند كل من يفهم انه ليس في هذه الآية ما يرد به قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشاهد ويمبين لم
 يدعوا هذه القاعدة مبنية على شفا جرف ما روى قوله ان الزيادة على النص نسخ وهذه دعوى باطله بل
 الزيادة على النص شريعة ثابتة جارية بها من جازنا بالنص المتقدم عليها وايضا كان يلزمهم لا يحكموا
 بنكول المطلوب ولا يمين الرد على الطالب وقد حكموا بها والجواب الجواب وقد اوضحنا حكم الزيادة
 على النص في رسالتنا المسماة بحصول المأمول من علم الاصول وبسطنا الكلام على مسئلة القضاء
 بالشاهد واليمين في مسك الختام فليرجع اليهما ان تضل احداهما قال ابو عبيد عن فضل بن شاذان
 لنقص العقل والضبط والضللال عن الشهادة انما هو نسيان جزء منها وذكر جزء وقرئ حذرة ان تضل
 بكسر الحذرة وقوله فتد كرجوابه على هذه القراءة وعلى قراءة الجمهور هو منصوب بالعطف على تضل من
 رفعه فعلى الاتين وقراءة ابن كثير والجمهور فتد كتحقيق الضال والكاف ومعناه تزيدها ذكر او قراءة
 الجماعة بالتشديد اى تبهما اذا غفلت ونسيت وهذه الآية لتعليل لاعتبار العدد في التشارك في الشهادة
 رجل من تشهد امرأتان عوضا عن الرجل الاخر لابل تذكر احداهما الاخرى اذا ضلت وعلى هذا فيكون
 في الكلام حذف وهو سؤال سائل عن جلة اعتبار امرأتين عوضا عن الرجل الواحد فتعيل وجهان تضل
 احدهما فتذكرها الاخرى والعللة في الحقيقة هي التذكير ولكن الضلال لما كان سببا لنزل منزلة

وإيهام الفاعل في فصل فتذكر لأن كلاهما يجوز عليه الوصفان فالعنى ان ضللت هذه ذكرتها هذه ان
 ضللت هذه ذكرتها هذه لا على التعيين وانما اعتبر فيها هذا التذكير لما يلحقها من ضعف النساء بخلاف الرجال
 وقد يكون الوجه في الإيهام ان ذلك يعنى الضلال والتذكير يقع بينهما متنا وباحتج بها ضللت هذه عن وجه
 وضللت تلك عن وجه آخر فذكرت كل واحدة منهما صاحبتهما وقال سفيان بن عيينة معنى قوله فتذكر احدا
 الاخرى تصويرا ذكر العنى ان مجموع شهادة المراتين مثل شهادة الرجل الواحد وروى نحوه عن أبي عمرو بن العلاء
 ولا شك ان هذا باطل لا يدل عليه شرح ولا لغة ولا عقل **الرابعة والستون** ولا ياب للشبهة
 اذا ما دعوا اى لا اداء الشهادة التي قد تحملوا من قبل قيسيل اذا ما دعوا التحمل الشهادة وتسميتهم شهداء
 كما تقدم وحلها الحسن على المعنيين من ظاهر هذا النهى ان الامتناع من اداء الشهادة حرام انما مستند
 ولا يتساموا اى لا تحملوا ايها المومنون او المتعلمون او الشهود ان تكتبوه اى الدين الذي تقدم
 به وقيل الحق وقيل الشاهد وقيل الكتاب نهاهم من سجانه عن ذلك لانهم ربما ملوا من كثرة المدانته ان يكتبوا
 ثم بالغ في ذلك فقال صغيرا وكبيرا اى لا تحملوا عن الكتابة في حال من الاحوال سواء كان الدين
 كثيرا او قليلا وتقدم الصغير هنا على الكبير لاهتمام به لرفع ما عساه ان يقال ان هذا مال صغيرا فليل للاحتياج
 الى كتيبه الى اجله ذلك اى المكتوب المذكور في ضمير قوله ان تكتبوه اقسط اى اعدل حفظ
 واصح عند الله واقوم للشهادة اى اعون على اقامة الشهادة واثبت لها وهو مبنى من اقام
 وكذلك اقسط مبنى من فعل اقسط وقد صرح سيبويه بانه قياسى اى بناوا فعل التفضيل وادنى
 اى اقرب الى ان لا تتابوا اى لنفى الريب والشك في معاملتكم وذلك ان الكتاب الذي تكتبونه
 يدفع ما يعرض لكم من الريب كما انما كان الا ان تكون ان في موضع نصب على الاستثناء قال الخليل
 وكان تاما اى الا ان يقع او يوجد تجارة والاستثناء منقطع اى لكن قمت بتابعكم وكون تجارة لكم
 بحضور البدين تدبرونها بينكم الادارة التعاطى القايض فالمراد بالتابع الناخر يد ابيد
 فليس عليكم جناح الا تكتبوها اى فلا جرح عليكم ان تركتم كتابته واشهد واذا تابيعتم هذا
 التابع المذكور هنا وهو التجارة الحاضرة على ان الاشهاد فيها كفاية كذا قيل وقيل معناه اذا تابيعتم اى
 تابيع كان حاضرا او كاليا لان ذلك دفع لمادة الخلاف واقطع منشأ الشجار وقد تقدم قريبا ذكر الخلاف
 في كون هذا الاشهاد واجبا او مندوبا **الساوية والستون** ولا يضار كاتب ولا شهيد
 يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل المفعول فعلى الاول معناه لا يضار كاتب ولا شهيد من طلب لك منهما
 اما بعدم الاجابة او بالتحريف والتبديل من الزيادة والنقصان في كتابته ويدل على هذا قراءة عمر بن الخطاب
 وابن عباس مع ابن ابي حنيفة ولا يضار بكسر الراء الاولى وعلى الثانى المعنى لا يضار كاتب ولا شهيدان
 يدعى الى ذلك وهما مشغولان بمهمتهما ويضيق عليهما في الاجابة ويؤذيان حصل منهما التراضى ويطلب

منها المحذور من كان بعيد ويدل على ذلك قرارة ابن مسعود ولا يضار بفتح الراء الاولى وصيغة المفاعلة
تدل على اعتبار الامر من جميعا وان تفعلوا اما نهيتهم عنه من المضارة فانه اى فلكم هذا فسوق اى
خروج عن الطاعة الى العصية يلتبس بكم السابعة والستون وان كنتم
على سفر لما ذكره سبحانه مشروعية الكتابة والشهادة لحفظ الاسوال ودفع الريب عقيب ذلك بذكر حالة
العذر عن وجود الكاتب ولحق على حالة السفر فانها من حكمة احوال العذر وليحق بذلك كل غرض
مقام السفر وجعل الراءان المقبوضة قائمة مقام الكتابة اى فان كنتم مسافرين ولو تجدوا كتابا
في سفركم فمرها ان قال اهل العلم الذين في السفر ثابت بنص التتميز وفي الحضر يفعل رسول صلى الله
عليه وسلم كما ثبت في الصحيحين انه رهن درعاه من يهودى وذهب بمجهور الى اعتبار القبض كما افاده
قوله مقبوضة وذهب بالكل الى انه يصح الارتبان بالايجاب والقبول من دون قبض الثامنة
والستون ولا تكتموا الشهادة نهي للشهود ان يكتموا ما تحلوه من الشهادة اذا دعوا لاقامتها
وهو في حكم التفسير لقوله ولا يضار كاتب اى لا يضار كاتب الراء الاولى على احد التفسيرين المتقدمين و
من يكتمها فانه اثم قلبه خصل القلب بالذكر لان اللفظ من افعاله ولكونه رئيس الاعضاء وهو
المضغة التي ان صلت صلح الجسد كله وان فسدت فسدت كله اسناد الفعل الى الجارية التي تعمله المفعول
هو صريح في موازنة الشخص باعمال قلبه وارتفاع القلب على انه فاعل ومبتدئ واثم خبره على انه مفعول
في علم النحو ويجوز ان يكون قلبه بدلا من آثم بدل البعض من الكل ويجوز ايضا ان يكون بدلا من الضمير
الذي في آثم المراجع الى من وقضى قلبه بالنصب كما في قوله الامن سفه نفسه اخرج البخارى في تاريخه
وابوداود وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن ماجة وابو نعير والبيهقي عن ابى سعيد الخدرى
انه قرأ هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا تدانيتهم بين حتى يبلغ امن بعضهم بعضا قال هذه نسختنا قبلها
قال الشوكاني في فتح القدير اقول رضى الله عن هذا الصحابي الجليل ليس هذا من باب النسخ فمقتضى
بالايمان وما قبله مع عدمه فعلى هذا هو ثابت محكم لم ينسخ انتهى اقول الاصح هو التطبيق والتاويل مع ابن
دون القول بالنسخ والغاير احكاميين كما حققت ذلك في افادة الشيوخ بمقدار النسخ والمنسوخ
اخرج ابن جرير باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب انه بلغه ان احدث القرآن بالعرش آية الدين

تمت آيات البقرة الشرعية غير المنسوبة بالضرورة

سورة آل عمران مائة

وهي مدنية قال القرطبي بالاجماع ووردت الاحاديث الدالة على فضلها مشتركة بينها وبين سورة البقرة
الآية الاولى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين فيه النهي

للمؤمنين عن موالاته الكفار بسبب من الاسباب مشكك قوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونهم الآية وقوله تعالى
ومن يتولهم منهم فانه منهم وقوله لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء وقوله
يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء ومن يفعل ذلك اى الاتخاذ المدلول عليه
بقوله لا تتخذ فليس من الله في شيء اى من ولايته في شيء من الاشياء بل ينسأ عنه بكل حال الا
ان تتقوا منهم تقاة على صيغة الخطاب بطريق الالتفات اى الا ان تخافوا منهم لم يجب اتقاهم
وهو مستثنى ومفرغ من اعم الاحوال وفي ذلك دليل على جواز الموالات لهم مع الخوف منهم ولكنها
تكون ظاهرا لابطانها وخالف افي ذلك قوم من السلف فقالوا بالثبوت بعد ان اعز الله الاسلام
الشائنة والله على الناس حج البيت اللام في قوله شئى الذى يقال له الام الايجاب والالزام
تعمرا وذكرا المعنى تأكيد حرف على فانه من اوضح الدلالات على الوجوب عند العرب كما اذا قال القائل
لفلان على كذا فذكر الله سبحانه الحج بالبلغ ما يدل على الوجوب تأكيد الحق وتعليقها بالحجة وهذا الخطاب شامل
لجميع الناس لا يخرج عنه الا من خصه دليل كالصبي العبد من استطاع اليه سبيلا وقد اختلف
اهل العلم في الاستطاعة ما ذاهى فقييل الزاد والراحلة وبها فسر ابن العربي صلى الله عليه وسلم على ما رواه ابيكم
 وغيره واليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وحكاها الترمذى عن اكثر اهل العلم وهو الحق وقال مالك
 ان الرجل اذا وثق بقوة لزمه الحج وان لم يكن له زاد وراحلة اذا كان يقدر على التكسب وبه قال عبد الله
 بن الزبير والشعبي وعكرمة وقال الضحاك ان كان شابا قويا صحيحا وليس له مال فعليه ان يوجه نفسه حتى
 يقضى حجه ومن جملة ما يدخل في الاستطاعة دخولا اوليا ان يكون الطريق الى الحج امنة بحيث يامن الحج
 على نفسه وماله الذى لا يجزى راوا غيره اما لو كانت غير امنة فلا استطاعة لان الله سبحانه يقول لا استطاع
 اليه سبيلا وهذا الخالف على نفسه لانه لم يستطع اليه سبيلا بلا شك ولا شبهة وقد اختلف اهل العلم اذا كان
 في الطريق من الظلمة من ياخذ بعض المال على وجه لا يحجب بزاد الحاج فقال الشافعى لا يعطى حبه ويسقط
 عليه فرض الحج ووافقه جماعة وخالفه آخرون والظاهر ان من تمكن من الزاد والراحلة وكانت الطريق
 امنة بحيث يتمكن من مزورها ولو بمصالفة بعض الظلمة بدفع شئ من المال يتمكن منه الحاج ولا ينقص من
 زاده ولا يحجب به فالج غير ساقط عنه بل واجب عليه لانه قد استطاع السبيل اليه بدفع شئ من المال لكنه
 يكون هذا المال المدفوع في الطريق من جملة ما يتوقف عليه الاستطاعة فلو وجد الرجل زاد وراحلة ولم
 ما يدفع لمن ياخذ المكس في الطريق لم يجب عليه الحج لانه لم يستطع اليه سبيلا وهذا لا بد منه ولا ينافي تفسير
 الاستطاعة بالزاد والراحلة فانه قد تعذر المرور في طريق الحج لمن وجد الزاد والراحلة الا بذلك القدر الذى
 ياخذه المكاسون ولعل وجه قول الشافعى انه يسقط الحج ان اخذ المكس منك فلا يجب على الحاج ان يدخل فيها
 منكروا انه بذلك غير مستطيع ومن جملة ما يدخل في الاستطاعة ان يكون الحاج صحيح البدن على وجه يمكنه الركوب

فلو كان زمرنا بحيث لا يقدر على المشي ولا على الركوب فهذا وان وجد الزاد والراحلة فهو لم يستطع اسبل وقد روت احاديث في تشديد الوعيد على من ملك ادا وراحلة ولم يحج ذكرها الشوكاني في فتح القدير وتكلم عليها **الثالثة** ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة اى ياتي به حلاله على ظهره كما شفع عن النبي صلى الله عليه وسلم فيفضح بين الخلائق وهذه الجملة تضمن تاكيد تحريم الغلول والتنقيص منه بانه ذنب يختص فاعله بعقوبة على رؤس الاشهاد يطلع عليها اهل المشورة محبة يوم القيامة بما غله حلاله قبل ان يحاسب ويؤاخذ

سورة النساء مائة وست وسبعون

وهي كلها مدنية قال القرطبي الآية واحدة تزلت بكهت عام الفتح في عثمان بن طلحة المحبى هي قوله تعالى ان الله يامركم ان تودوا الاملات الى اهلها الآية **الاولى** وان خفتن ان لا يقسطوا في اليتامى فانكحوا وجبا رتبنا الجزاء بالشرط ان الرجل كان يكفل اليتيم لكونه وليا لها ويريد ان تبرزها فلا يقسط لها امر ياي لا يعمل فيه ولا يعطيها ما يعطيها غيره من الزواج فمنها لم يمدن نيكحو من الا ان يقسطوا امن ويلجوا بمن اعلى ما يكون من الصدق وامروا ان نيكحو ما طاب لكم من النساء سواء من فمذا سبب نزول الآية فهو نهي يخص هذه الصوة وقال جماعة من السلف ان هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية في اول الاسلام من ان للرجل ان تيروج من الحر ائرا ماشاء فقصصهم لهذه الآية على ربيع فيكون وجبه ارتباط الجزاء بالشرط انهم اذا خافوا ان لا يقسطوا في اليتامى فكذلك يخافون ان لا يقسطوا في النساء لانهم كانوا يتخرجون في اليتامى ولا يتخرجون في النساء والخوف من الاضداد فان الخوف قد يكون معلوما وقد يكون منطوقا ولما اختلف الائمة في معناه في الآية فقال ابو عبيد خفتم بمعنى ايقنتم وقال آخرون خفتم بمعنى ظننتم قال ابن عطية والمعنى من غلب على ظنه التقصير في العدل لليتيم فليتركها ويترك غير ما و ما في قوله ما طاب موصولة فالعنى فانكحوا النوع الطيب من النساء اى الحلال ما حرمله الله فليس بطيب وقيل ما هنا مدية اى ما وتم تحسين للتحاح وضعفه ابن عطية وقال لقراء مصدرية قال النحاس مع هذا الجيد جدا وقد اتفق اهل العلم على ان هذا الشرط المذكور في الآية لا مفهوم له وانه يجوز لمن لم يخف ان لا يقسط في اليتامى ان نيكح اكثر من واحدة ومن في قوله من النساء اى بانيات او تبعيضية لان المراد غير اليتامى مشني اى اثنتين اثنتين وثلاث اى ثلثا ثلثا ورباع اى اربعا ربعا وقد استدل بالآية على تحريم ما زاد على الاربع وبنوا ذلك بانه خطاب لجميع الائمة وان كل ناكح له ان يختار ما اراد من زوج العدد كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو الف درهم او هذا المال الذي في البدره درهمين وبعين وثلثه ثلثه واربعة اربعة وهذه مسلم اذا كان المقسوم قد ذكرت جملة او عين مكانه اما لو كان مطلقا كما يقال اقتسموا الدرهم ويرادوا بسبوه فليس المعنى بهذا والآية من الباب لاخر لا من الباب الاول على ان

لا توتوهم اموالهم قال النحاس من هذا من حسن ما قيل في الآية وقال مالك كسبهم الاولاد والصغار الى تعطوهم
اموالكم فيفسدوها ويقبوا بالاشئى وقال مجاهد هم النساء قال النحاس وغيره وهذا القول لا يصح انما تقول اختر
سفاهيه او سفهيات واختلفوا في وجب اضافة الاموال الى النجا طبيين وهي للسفهاء فقبيل اضافها اليهم
لانها بايديهم وهم الناظرون فيها وقيل لانها من جنس اموالهم بان الاموال جعلت مشتركة بين الخلق
في الاصل وقيل المراد اموال النجا طبيين حقيقة وبه قال ابو موسى الاشعري وابن عباس الحسن قتادة
والمراد النبي عن فقهاء الى من لا يسن تدبيرها كالنساء والصبيان ومن هو ضعيف الادراك لا يتدبر
الى وجوه النفع التي تحصل المال ولا يتجنب وجوه الضرر التي تملكه وتذهب به وارذ قوه هو فيها
والسوء هو اى اجعلوا لهم فيها رزقا وافرضوا لهم وهذا فيمن يلزم نفقته وكسوته من الزوجات
والاولاد ونحوهم واما على قول من قال ان الاسولى هي اموال اليتامى فالمعنى اتجروا فيها حتى ترزحوا
وتنفقوا بهم من الارباح وجعلوا لهم من اموالهم رزقا ينفقونه على انفسهم ويكسبون به وقد استدل بهذه الآية
على جواز الحج على السفهاء وبه قال الجمهور وقال ابو حنيفة لا يحج على من بلغ عافلا واستدل بها ايضا
على وجوب نفقة القرابة والخلاف في ذلك معروف في مواطنه الثالثة وابتلوا اليتامى بالابتلاء
الاختيار واختلفوا في معنى الاختيار فقيل هو ان يتامل الوصى اخلاق يتيمة ليعلم بنجابتها حسن تصرفه
في دفع اليه له اذ بلغ التكاح وآنس منه الرشده وقيل ان يدفع اليه شيئا من ماله ويأمره بالتصرف فيه
حتى يعلم حقيقة حاله وقيل ان يرد النظر اليه في نفقة الدار ليعلم كيف تدبره وان كانت جارية رد
اليها ما يرد الى ربه البيت من تدبيره بها حتى اذا بلغوا النكاح امراد بلوغ الحكم لقوله تعالى واذا
بلغ الاطفال منكم الحلم من علامات البلوغ الابنات وبلوغ خمس عشرة سنة وقال مالك والحنيفة
وغيرهما لا يحكم لمن لا يحكم بالبلوغ الا بعد رضى سبع عشرة سنة وهذه العلامات نعم الذكر والانثى مختصر
الانثى بالحبل الحيض فان انسقم منه هرشدا اى البصر تم ورأيتهم ومنه قوله انس من جاء
الطور نارا وقيل هو هنا بمعنى علم ووجد والرشد بضم الراء وسكون الشين والرشد بفتح الراء والشين
قيل هما لغتان واختلف اهل العلم في معنى الرشدها هنا فقيل الصلاح في العقل والدين وقيل في العقل
خاصة قال سعيد بن جبير والشعبي انه لا يدفع الى اليتيم ماله اذا لم يونس شده وان كان شيخا قال الشعبي
وان بلغ بآية سنته وجمهور العلماء على ان الرشده لا يكون الا بعد البلوغ وعلى انه ان لم يرشده بعد بلوغه
الحكم لا يزل عنه الحجر وقال ابو حنيفة لا يحج على الحر البالغ وان كان افسق الناس من اشد بهم تبذيرا
وبه قال النخعي وزفر وطاهر النظم القرآنى انها لا تدفع اليهم اموالهم الا بعد بلوغ غايته هي بلوغ النكاح
مقيدة بهذه الغاية بانها من الرشده فلا بد من مجموع الامر من فلان دفع الى اليتامى اموالهم قبل البلوغ
وان كانوا معروفين بالرشده ولا بعد البلوغ الا بعد ايناس الرشده منهم والمراد بالرشده نوعه

وهو المتعلق بحبس التصرف في أمواله وعدم التبذير بها ووضعها في مواضعها فادفعوا إليهم أموالهم
من غير تأخير إلى حد البلوغ ولا تأكلوها سرقا وبدل أن يكسبوا الأسلف في اللغة الأخر
ومجاورة الحد وقال المنصور شميل السرف التبذير والبذر المبادرة أي لا تأكلوا أموال اليتامي أكل
أسلف وأكل مبادرة كلبهم أو لا تأكلوا لأجل السرف والمبادرة أو مسرفين ومبادرين كلبهم وثقلوا
تنفق أموال اليتامي فيما تشتهي قبل أن يبلغوا فينزعوا من أيدينا ومن كان غنيا فليستعطف
ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف بين سبحانه ما يحمل لهم من أموال اليتامي فامر الغني بالاستعطف
وتوفير مال الصبي عليه وعدم تناوله منه وسوغ للفقير أن يأكل بالمعروف واختلف أهل العلم فيه ما هو
فقال قوم هو القرض إذا احتاج إليه وقضى متى اليسر له عليه وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس
وعبيدة السلماني وابن جبير والشعبي ومجاهد وأبو العالية والوزاعي وقال النخعي وعطاء والحسن قتادة
لاقضاء على الفقير فيما يأكل بالمعروف وبه قال جمهور الفقهاء وهذا بالنظم القرآني الصق فان اباحة الأكل
للفقير مشعرة بجواز ذلك له من غير قرض والمراد بالمعروف المتعارف بين الناس فلا يترفع بأموال
اليتامي ويبلغ في الترف بالماكل والشرب والملبوس ولا يدع نفسه عن سد الفاقة وستر العورة الخطأ
في هذه الآية لا وليا اليتام القائمين بالصالح كالأب والمجد وصيهما وقال بعض أهل العلم المراد بالآية البيتيم
أن كان غنيا وسع عليه وإن كان فقيرا كان الانفاق عليه بقدر ما يحصل له وهذا القول في غاية
الاستقوط فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا وعليهم أنهم قد قبضوا بها منكم ليندفع عنكم التهم
وتأمنوا الدعاوى الصادرة منهم وقيل إن الأشهاد المشرع هو على ما انفقه عليهم الأولياء وقيل يشهد
وقيل هو على روم استقرضوا إلى أموالهم وطالبهم بالنظم القرآني شرعية الأشهاد على دفع اليتيم من أموالهم وهو يعلم الانفاق
قبل الرشده والدفع لجميع إليهم بعد الرشده وفي سورة الأنعام ولا تقربوا مال اليتيم إلى التي هي حسن
حتى يبلغ أشده وفي الأسرى مثلها الميراث والبعث وإذا حضر القسمة يعني قسمة الميراث أو لو القسمة
المراد بالمقاربة هنا غير الوارثين وكذا اليتامى والمساكين شرع سبحانه أنهم إذا حضروا قسمة
التركة كان لهم منها رزق فيرضع لهم المقاسمون شيئا منها وقد ذهب قوم إلى أن الآية محكمة وإن الأمر
للنذير وذهب آخرون إلى أنها منسوخة بقوله تعالى يوحيكم أمرا في أولادكم والاول حجج لأن المذكور
في الآية للمقاربة غير الوارثين ليس هو من جملة الميراث حتى يقال إنها منسوخة بآية الموارث الآن يقال
أن أولى القربى المذكورين هنا هم الوارثون كان للنسخ وجه وقالت طائفة أن هذا الرضخ لغير الوارث
من القرابة واجب بمقدار ما تطيب بنفس الوارثة وبه معنى الأمر الحقيقي فلا يصار إلى النذب إلا بقرينة
والضمير في قوله فأذن قوههم منه راجع إلى المال المقسوم الأول عليه بالقسمة وقيل راجع إلى ما ترك
وقولوا لهم قولا معروفا فهو القول المحمل الذي ليس فيه من بياض إليهم من الرضخ ولا أذى

الحج مسته يوصيكم الله تفصيل لما اجل في قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاولاد
 الآيه وقد استدل بذلك على جواز تاخير البيان عن وقت الحاجة وهذه الآيه ركن من اركان الدين
 وعدة من عباد الاحكام وام من امهات الآيات كاشتها لما على ما يسم من علم الفرائض وقد كان هذا العلم
 من اجل علوم الصحابة رضي الله عنهم واكثر مناظر اتم فيه وورد في الترخيب في تعلم الفرائض وتعليمها
 ما اخرج الحاكم والبيهقي في سننه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموه لانه
 فاني امر بقبوض وان العلم يتقبض ونظر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة لا يجدان من يقضي
 بها واخرجه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم فانه يسي
 وهو اول ما ينزع من ابي وقد روي عن عمرو بن مسعود والنسائي في الترخيب في الفرائض من ذلك
 روي عن جماعة من التابعين ومن بعدهم والمعنى يوصيكم الله في اولادكم اى في شان ميراثهم
 وقد اختلفوا هل يدخل ولاد الاولاد ام لا فقالت الشافعية انهم يدخلون مجازا لا حقيقة وقالت الخنثية
 انه يتناولهم لفظ الاولاد حقيقة اذ لم يوجد اولاد الصلب ولا خلاف ان بنى البنين كالبنين في الميراث
 مع عدمهم وانما الخلاف في دلالة لفظ الاولاد على اولادهم مع عدمهم ويدخل في لفظ الاولاد من كان
 منهم كافرا ويخرج بالسنة وكذلك يدخل القاتل عمدا ويخرج ايضا بالسنة والاجماع ويدخل فيه الخنثى قال
 القرطبي وجميع العلماء انه يورث من حيث يبول فان بال منها فمن حيث سبق فان خرج البول منها
 من غير سبق احد بها فله نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى وقيل يعطى قتل النصيبين هو
 نصيب الانثى قال يحيى بن آدم وهو قول الشافعي وهذه الآيه ناسخة لما كان في صدر الاسلام من الميراث
 بالحلف والهجرة والمعاقرة وقد اجمع العلماء على انه اذا كان مع الاولاد من له فرض مسمى عطية وكان
 ما بقى من المال للذكر مثل حظ الانثيين للحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما بلفظ الحقوا الفرائض بالمال
 فما ابقت الفرائض فلا ولي رجل كرا الا اذا كان ساقطا منهم كالاخوة لام للذكر مثل حظ الانثيين
 جملة مستأنفة لبيان الوصية في الاولاد فلا بد من تقدير ضمير جميع اليهم اى للذكر منهم والرجال
 اجتماع الذكور والامهات واما حال الانفراد فللذكر جميع الميراث وللانثى النصف وللاثنتين فصا
 الثلثان فان كن اى الاولاد والثانيات باعتبار الحيز والبنات والمولودات نساء ليس من ذكر
 فوق اثنتين اى زادت على اثنتين على ان فوق صفة لنسار او يكون خبرا نيا لكان فلهن
 ثلثا ما ترك الميت لمداول عليه بقرينة المقام وظاهر النظم القرآنى ان الثلثين فريضة الثلثا
 من البنات فصاعدا ولم يسم للاثنتين فريضة ولهذا اختلف اهل العلم في فريضتهما فذهب الجمهور
 انهما اذا انفردتا على البنين الثلثين وذهب بن عباس الى ان فريضتهما النصف واحتج الجمهور
 بالقياس على اثنتين فان انسجانه قال في شأنهما فان كانتا اثنتين فلما الثلثان فالحنثيين

بالاثنين في استحقاقهما الثلثين كما الحقوا الاخوات اذ اردن على اثنتين بالبنات في الاكثر في الثلثين
وقيل في الآية ما يدل على ان للبنتين الثلثين وذلك لما كان للواحدة مع اخيهما الثلث كان للبنتين
اذا انفردتا الثلثان بهذا احتج بهذه الحجة سمعيل بن عياش والمبرود قال النحاس وهذا الاحتجاج عند اهل النظر
غلط لان الاختلاف في البنتين اذا انفردتا عن البنين وايضا المخالف ان يقول اذا ترك بنتين وابنا
فللبنتين النصف فهذا دليل على ان هذا فرضهما ويمكن تأييدها احتج به الجمهور بان السبب في انما فرض للبنين
الواحدة النصف اذا انفردت بقوله وان كانت واحدة فلهما النصف كان فرض البنين اذا انفردتا
فوق فرض الواحدة ووجب القياس على الاثنين الاقتصار للبنتين على الثلثين وقيل ان فوق زائدة
والمعنى وان كن نسرا اثنتين كقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق اي بالاعناق وروى النحاس ورجح
فقلا لا هو حظ لان الظروف وجميع الاسماء لا يجوز في كلام العرب ان يراود لغير معنى قال ابن عطية ولان
قوله فوق الاعناق هو الفصيح وليست فوق زائدة بل هي محكية المعنى لان ضرورة العنق انما تحجب ان يكون
فوق النظام في المفصل دون الدماغ وبهذا لو كان لفظ فوق زائدا كما قالوا انقال فلما لمثلما ترك ولم يقل
فلمن واوضح ما يحتج به الجمهور يا اخرجنا بن ابي شيبة واحمد والبودود والترندي وابن ماجه وابو يعلى وابن
ابى حاتم وابن جبان والحاكم والبيهقي في سننه عن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى
تفالت يا رسول الله ما تان ابننا سعد بن الربيع قتل ابوها معك في احد شهيدا وان عجمها اخذها لما فلم يدع
لها مالا ولا نكاحا الا ولما مال فقال يقضى الله في ذلك فتنزلت آية الميراث يوصيكم الله في ولادكم
الآية فاسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عجمها فقال عطا بنتي سعد الاثنين امما الثمن وباتقى فهو لك اخوجه طرق
عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن جابر قال الترندى ولا يعرف الاسن حديثه ولا يويه لكل واحد منهما السدس
والمراد بالابوين الاب والام والثنية على لفظ الاب للتغليب وقد اختلف اهل العلم في الجدل هو بنه لانه آية
فيستقطب بالاخوة ام لا فذهب ابو بكر الصديق الى انه ينزل الاب ولم يخالفه احد من الصحابة ايام خلافته
واختلفوا في ذلك بعد وفاته فقال يقول ابى بكر بن عباس وعبد الله بن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل
وابى بن كعب والوالد زوار وابو هريرة وعطاء وطائوس وحسن وقتادة وابو حنيفة وابو ثور وسحق وحجوا
بمثل قوله تعالى ملككم ابراهيم وقوله يا بنى آدم وقوله صلى الله عليه وسلم يا بنى اسمعيل وذهب على بن ابي طالب
وزيد بن ثابت وابن مسعود الى تورث الجد مع الاخوة لابوين اولاب ولا ينقص معهم من الثلث
ولا ينقص مع ذوى الفروض من السدس في قول زيد والى يوسف ومحمد والشافعي قيل
يشكر بين الجد والاخوة الى السدس لا ينقص من السدس شيئا مع ذوى الفروض وغيرهم وهو قول ابن ابي ليلى
وطائفة وذهب الجمهور الى ان الجد يسقط بنى الاخوة وروى الشافعي عن علي عليه السلام انه اجرى بنى الاخوة
في المقاسمة مجرى الاخوة واجمع العلماء على ان الجد لا يرث مع الاب شيئا وعلى ان لمحمد السدس اذا لم يكن

لم يمت ام وجميعوا على انها ساقطة مع وجود الام وجميعوا على ان الاب لا يسقط المحبة امر الام وجميعوا
 في توريت المحبة وابنها حجج فروى عن زيد بن ثابت وعثمان بن علي هذا الترتيب وبه قال مالك الثوري
 والاوزاعي والبوثوري وصحاب الراي وروى عن عمرو بن مسعود والي موسى انها تترث بعد وروى ايضا عن
 علي وعثمان وبه قال شريح وجابر بن زبير وعبيد الله بن الحسن وشريك واحمد واسحق وابن المنذر عما
 ترك ان كان له ولد الولد يقع على الذكر والانثى لكنه اذا كان الموجد والذكر من الاولاد وحده او
 مع الانثى منه فلم يمس للجد الا السدس وان كان الموجد وانثى كان للجد السدس بالفرع وهو عصبة فيما عدا
 واولاد ابن الميت كما ولا الميت فان لم يكن له ولد اى واولاد ابن لما تقدم من الاجماع وورثته
 ابواة منفردين عن سائر الورثة كما في سبيل ليه جمهور من ان الام لا تأخذ ثلث التركة الا اذا لم يكن للميت
 وارث غير الابوين اما لو كان معها احد الزوجين فليس للام الثلث الباقي بعد الموجد ومن الزوجين
 فلا مله الثلث وروى عن ابن عباس ان للام ثلث الاصل مع احد الزوجين وهو مستلزم تغفيل
 الام على الاب في سلكة زوج وابوين مع الاتفاق على انه افضل منها عند افرادها عن احد الزوجين
 فان كان له اخوة فلا مله السدس الملاق الاخوة يدل على انه لا فرق بين الاخوة لابوين او لاحدا
 وقد اجمع اهل العلم على ان الاثنين مع الاخوة يقومان مقام الثلاثة فصاعدا في حجب الام الى السدس
 الاما يروى عن ابن عباس ان جعل الاثنين كواحد في عدم الحجب وجميعوا ايضا على ان الاثنين فصاعدا
 كالأخوين في حجب الام من بعد وصية يوصي بها او دين واختلاف في وجه تقديم الوصية على الدين
 مع كونه متقدما عليها بالاجماع فقيها المقصود وتقديم الاميرين على الميراث من غير قصد الى الترتيب بينهما قيل
 لما كانت الوصية اقل لزوما من الدين قدمت ايتها ما بها وقيل قدمت لكثرة وقوعها فصارت كالامر
 الملازم لكل ميت وقيل قدمت لكونها حظ السالكين والفقراء واخر الدين لكونه حظ غريم يطلب بقوة و
 سلطان وقيل لما كانت الوصية ناشئة من جهة اميت قدمت بخلاف الدين فانه ثابت مودى وذكرهم
 لم يذكر وقيل قدمت لكونها تشبه الميراث في كونها مأخوذة من غير عوض فمنها يشق على الورثة اخراجها بخلاف
 الدين فان انفسهم سخطت بآدائه وهذه الوصية مقيدة بقوله تعالى غير مضار كما سياتي انشاء الله تعالى
 اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا قيل خير قوله اباؤكم وابناؤكم مقدر اى هم
 المقسوم عليهم قيل ان الخير قوله لا تدرون وما بعده واقرب خبر قوله ايهم نفعا تيسر اى لا تدرون ايهم
 قريب لكم نفعا في الدعاء لكم والصدقة عنكم كما في الحديث الصحيح او ولد صالح يدعو له وقال ابن عباس الحسن
 قد يكون الابن افضل فشيئفع في ابيه وقال بعض المغنين ان الابن اذا كان ارفع درجة من ابيه
 في الآخرة سال اعدان يرفع اليه اباؤه واذا كان الاب ارفع درجة من ابيه سال الله ان يرفع ابيه اليه
 قيل المراد النفع في الدنيا والآخرة قال ابن زيد وقيل المعنى انكم لا تدرون من انفع لكم من اباؤكم وابناؤكم من

من اوصى منهم فحرمكم الثواب لاخرة بامضاء وصيته فهو اقرب لكم ففما اذن من ترك الوصية ومنع عليكم من الثواب وقوى هذا صاحب الكشاف فقال لان اجملة اعتراضه ومن حق الاعتراض ان يكون ما اعتراضه بنيتجا قوله فريضته من الله نصب على المصدر الموكد وقال كل من غيره في حال موكدة والمعامل يوصيكم والاول اولى ان الله كان عليهما بقسمة الموارث حكما حكم بقسمة ما بينهما لانهما وقال النزاج عليهما بالاشياء قبل خلقها حكما فيما يقدره ويضيه ولحكم نصف ما ترك اذ واجكم ان لم يكن لهن ولد الخطاب هذا للرجال والمراد بالولد ولد الصلب او ولد الولد لما قد مناس من الاجماع فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وهذا مجمع عليهم يختلف اهل العلم في ان للنزوج مع عدم الولد النصف ومع وجوده وان سفل الربع من بعد وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها او دين هذا النصيب مع الولد والنصيب مع عدمه تنفرد بالواحدة من الزوجات ويشتر فيه الاكثر من الواحدة لاختلاف في ذلك والاختلاف في الوصية والدين كما تقدم فان كان رجل يورث كلاله المراد بالرجل الميت ويورث على البناء للمفعول من ورث لا من اورث وهو خبر كان وكلاله حال من ضمير يورث وقيل غير ذلك والكلاله مصدر من كلاله النسب اي احاط به وبهوى الاكليل لاحتاطته بالراس وهو الميت الذي لا ولد له ولا والد هذا قول ابى بكر الصديق وعمر وعلي وجمهور اهل العلم وبه قال صاحب كتاب العين والابن منصور اللغوي وابن عرفة والقيتي وبوعبيد وابن الانباري وقد قيل انه اجماع وقال ابن كثير وبه يقول اهل المدينة والكوفة والبصرة وهو قول الفقهاء السبعة والائمة الاربعه وجمهور السلف واختلف بن جسيم وقد حكى الاجماع غير واحد وروفيه حديث مرفوع انتهى وروى ابو حاتم والاشعث عن ابى عبيدة انه قال الكلاله كل من لم يرث اب او ابن او اخ فهو عند العرب كلاله قال ابو عمر بن عبد البر فذكر ابى عبيدة الاصح هنا مع الاب والابن في شرط الكلاله غلط لا وجه له ولم يذكره غيره وما يروى عن ابى بكر وعمر من ان الكلاله من لا ولد له خاصة فقد رجعا عنه وقال ابن زيد الكلاله المحي والميت جميعا وانما سمو القرابة كلاله لانهم اطلقوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا بهنهم بخلاف الاب والاب فانما طرفان له فاذا ذهابا كلاله النسب قيل ان الكلاله ما خذوة من الكلال وهو الاعيان فكأنه يصير الميراث الى الوارث عن بعد واعيان وقال ابن الاعرابي ان الكلاله بنو العلم لا باعدو بالجملة من قير يورث كلاله بكسر الراء مشددة وهو بعض الكوفيين اختلفت وهو الحسن واوجب جعل الكلاله القرابة ومن ثم يورث الميراث الرأى وهم جمهور اهل العلم ان يكون الكلاله الميت وحمل ان تكون القرابة وقد روى عن علي و ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس الشعبي ان الكلاله ما كان سوا الولد والوالد من الوارثة قال الطبري الصواب ان الكلاله هم الذين يرثون الميت من عدى ولد والدا لصحة خبر جابر قلت يا رسول الله

انما يشئى كلاله افا قضى بما الى كلمة قال لا انتى وروى عن عطارد انه قال الكلاله المال قال ابن العربي هذا قول ضعيف لا وجه له وقال صاحب الكشاف ان الكلاله تنطبق على ثلثة على من لم يخلف ولدا ولا ولدا ولدا وعلى من ليس بولد ولا وال من الخلفين وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالد انتى او اهلته معطوف على جل تعقيد بما قيد به اسى وامارة تورث كلالته وله اخ واخت قر وسعد بن ابى قاص من كرم سبيلتى ذكر من اخرج ذلك عنه فكل واحد منهما السدس قال القرطبي اجمع العلماء ان الاخوة باهناهم الاخوة لام قال ولا خلاف بين اهل العلم ان الاخوة للاب والام او للاب ليس سيرا ثم هكذا اقل اجماع على ان الاخوة المذكورين فى قوله وان كان لاخت رجلا ونساء فلذلك كر مثل خط الانثيين هم الاخوة لابوين او لاب وافرود الضمير فى قوله وله اخ واخت لان المراد كل واحد منهما كما جرت بذلك لغة العرب اذ اذكر والاميين مستويين فى الحكم فانهم قد يذكرون الضمير الرجاء اليهما مفردا كما فى قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وانها لكبيرة وقوله يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله وقد يذكرون مشئى كما فى قوله وان كان غنيا او فقيرا فاستاء الى بهما فان كانوا اكثر من ذلك فهو مشكاه فى الثلث والاشارة بقوله من ذلك الى قوله وله اخ واخت اسى اكثر من الاخ المنفرد والاخت المنفرد بواحد وذلك بان يكون الموجد اثنين فصاعدا ذكرين او اثنين او ذكرا وانثى وقد يستدل بذلك على ان الذكر كالانثى من الاخوة لام لان الله شرک بينهم فى الثلث ولم يذكر فضل الذكر على الانثى كما ذكره فى البنين والاخوة لابوين او لاب قال القرطبي وهذا اجماع ودلت الآية على ان الاخوة لام انما استكملت بهم السئلة كانوا اقدم من الاخوة لابوين او لاب وذلك فى السئلة المسماة بالمحارية وهى اذا تركت اللقية زواجا واما باخوين لام واخوة لابوين ووجه ذلك انه قد وجد الشرط الذى يرث عنده الاخوة من الام وهو كون الميت كلاله ولويد هذا الحديث الحقوا القران الض باهلها فما بقى فلاولى ذكر رجل وهو فى الصحيحين من غيرهما قال الشوكاني فى فتح القدير وقد قرنا دلالة الآية والحديث على ذلك فى الرسالة التى سميناها بالمباحث الدرية فى السئلة المحارية وفى هذه السئلة خلاف بين الصحابة فمن اجماع معروف انتهى من بعد وصية يوصى بها او دين الكلام فيه كما تقدم غير مضار اى يوصى حال كونه غير مضار لو رثته بوجه من وجوه الضرر كان يقر بشئ ليس عليه او يوصى بوصية لا مقصد له فيها الا الاضرار بالورثة او يوصى لوارث مطلقا او لغيره بزيادة على الثلث ولم يجزه المورثة وهذا التقيد اعنى قوله غير مضار راجع الى الوصية والدين المذكورين فهو قيد لما فاصدر من الاقرات بالديون او الوصايا المنهى عنها او التى لا مقصد لصاحبها الا المضارة لو رثته فهو باطل مردود ولا ينفذ شئى للاثلث ولادونه قال القرطبي وجمع العلماء على ان الوصية للوارث لا يجوز ان تنتهى وهذا القيد اعنى عدم الضرر هو قيد لجميع ما تقدم من الوصية والدين قال ابو السعود فى تفسيره وتخصيص القيد بهذا

المقام لما ان الورثة منطنة لتفريط الميت في حقه وصيته من الله نصب على الصدري في حكمه
وصيته لقوله فرضيته من الله قال ابن عطية ويصح ان يعمل فيها مضار والمغنى ان يقع الضرب بها او يهبها
فاوقع عليها تجوز ان يكون وصيته على هذا مفعولا بها لان اسم الفاعل قد عتمد على ذوى الحال او لكونه
منفيا معنى وقدر المحسن وصيته من الله بالجرح على اضافة اسم الفاعل اليها لقوله يا سارق اللية اهل الدار
والله اعلم بحليم وفي كون هذه الوصية من الله سبحانه دليل على انه قد وصى عباده بهذه التفاصيل المتعلقة
في الفرائض وان كل وصية من عباده يخالفها في سبوتة بوصيته اسد وذلك كالوصايا المتضمنة لتفصيل
بعض الورثة على بعض الوارثين على الضرر بوجه من الوجوه وقد ورد في تفسيره منب لا ضرار بالوصية
احاديث قال ابن عباس هو من الكبار اخرج النسائي والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وغيرهم عنه رجال
اسناده رجال الصحيح واخرج احمد وعبد بن حميد والبوداوي والترمذي وحسنه وابن ماجة واللفظ له والبيهقي
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يعمل بعمل اهل الخير سبعين سنة فاذا اوصى جاف في
وصيته فخيتم له بشر عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فخيتم له بخير عمله
فيدخل الجنة ثم يقول ابو هريرة اقرؤا ان شئتم تلك حدودا الى قوله عذاب مهين وفي اسناده شهر بن
حوشب وثقه احمد وابن معين وقال النسائي ليس بالقوى وقال ابو حاتم ليس بدون قال ابن عرجون
تركوه فائدة قال القاضي محمد بن علي الشوكاني في مختصره المسمى بدرر البهية في كتاب المواريث في فصلة
في الكتاب العزيز ويحب الابتداء به في الفروض المقدرة وبالمقتضى فملل عصبة والاخوات مع البنات على وصية
ولبنات الابن مع البنات السدس تكلمة للشائين وكذا لاخت لاب مع الاخوات لابوين وللجدة وللجد
السدس مع عدم الام وهو للجد مع من لا يسقط ولا ميراث للاخوة والاخوات مطلقا مع الابن وابن الابن
وفي ميراثهم مع الجد خلافا ويرثون مع البنات الا للاخوة لأم ويسقط الاخ لاب مع الاخ لابوين
وذو الارحام يتوارثون وهم اقدم من بيت المال فان تزاحمت الفرائض فالعول ولا يرث ولد
الملاعنة والزانية الا من اموه وقراتها والعكس لا يرث المولود الا اذا استحل ميراث العتيق لعنقه
ويسقط بالعصبات وللباقى بعد ذوى السهام ويحرم ميراث الولاوية وللاوارث بين اهل بيتين لا يرث
القاتل من المقتول انتهى وقال في شرحه المسمى بدرر البهية اعلم ان المواريث المفصلة في الكتاب
العزيز معروفة لم تعرض باهنا لذكرها وتخصرنا على ما ثبت في السنة والاجماع ولم نذكرها كان يستند
الاحض الراى كما جرت به عادة ثنائى هذا الكتاب فليس محجرا والمراعى مستحقا للتدوين فلكل عالم
رائه واجتهاده مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهاد بعض اهل العلم على البعض الآخر فاذا عرفت هذا اجتمع
لك ما في الكتاب العزيز وما ذكرناه باهنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب السنة فان عرض لك
ما لم يكن فيما فاجتهد فيه ايك عملنا بحديث معاذ المشهور انتهى السأوسته يا ايها الذين امنوا

سقطت الآية بفتح مجرقة سبب تزولها وهو بالخرجة البخاري وغيره عن ابن عباس قال كانوا اذا مات الرجل كان
اوليائه احق بامراته ان شار بعضهن تزولها وان شاءوا تزولها وان شاءوا لم تزولها فمحق بهاسن اليها
فتمثلت وفي لفظ لا يلى يداؤد عنه في هذه الآية كان الرجل يرث امرأة ذى قربة فيفضلها حتى تموت او تزول
اليه صداقها وفي لفظ لابن جرير وابن ابى حاتم عنه فان كانت بميلة تزولها وان كانت ذمية حبسها
حتى تموت فيرثها وقد روى هذا السبب بالفاظ لا يحل لكم ان تروا النساء كرها ولا يحل لكم ان
تعضلوهن عن ان يتزوين غيركم لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اى لتأخذوا ميراثهن اذا كن
اوليا فمن اليكم صداقهن اذا اذنتم لهن بالكلح قال الزهري والوجه ان كان من عاوتهم اذا مات الرجل
ولم تزول القى ابنه من غير ما او اقرب عصبة ثوبه على المرأة فيصير احق بهاسن نفسها ومن اولياها فان
شار تزولها بغير صداق الا الصداق الذى اصدقها الميث وان شار زوجها من غيره واخذ صداقها
ولم يعيها شيئا وان شار عضلها لتقتل منه بما ورثت من الميث او تموت فيرثها فتمثلت الآية قبل
بخطاب للزواج النساء اذا حبسوهن مع سور العشرة طمعا في ارثهن او ليقدين ببعض مهرهن من اختار
ابن عتيبة قال ودليل ذلك قوله الا ان ياتين بفاحشة مبينة فانما اذا اتت بفاحشة فليس
للولي حبسها حتى تذهب بها لما اجماعا من الله وانما ذلك للزوج قال الحسن باذا نشت البكر فانما
تجلد مائة وتنفى وتروا الى زوجها ما اخذت منه وقال ابو قلابة اذا نشت امرأة الرجل فلا باس ان يضارب
وليشق عليها حتى تقتدى منه وقال السدى اذ فعلن ذلك فخذوا مهرهن وقال قوم الفاحشة
البدن باللسان وسور العشرة قولاً وفعلاً وقال مالك وجماعة من اهل العلم للزوج ان ياخذ من النكاح
ما يملكه من اكله على ان الخطاب في قوله ولا تعضلوهن للزواج وقد عرفت مما قدمنا في سبب النكاح
ان الخطاب في قوله ولا تعضلوهن لمن خوطب بقوله لا يحل لكم ان تروا النساء كرها فيكون للبعثى ولا يحل
لكم ان تنهوهن من زواج لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اى ما اتاهن من ميراثهن الا ان ياتين بفاحشة
مبينة فحينئذ جاز لكم حبسهن عن الزواج ولا يخفى ما في هذا من التعسف مع عدم جواز حبسهن اى بغير
عن ان تزويج شتغنى من الزنا وكما ان جعل قوله ولا تعضلوهن خطايا بالاولياء فيه هذا التعسف كذلك
قوله ولا يحل لكم ان تروا النساء كرها خطايا بالزواج فيتعسف ظاهر مع مخالفة سبب نزول الآية الذى
ذكرناه الاول اى يقال ان الخطاب في قوله ولا يحل لكم للمسلمين اى لا يحل لكم معاشر المسلمين ان تروا
النساء كرها كما كانت تفعل الجاهلية ولا يحل لكم معاشر المسلمين ان تعضلوا الزواجر اى تحبسوهن عندكم مع
عدم زعومكم فيهن بل القصد ان تذهبوا ببعض ما آتيتموهن من المهر ليقدين بهن المهر الباقى بحكمكم
وفي عقدكم مع كراهتكم لهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة جاز لكم مخالفتهم ببعض ما آتيتموهن السابغة
وعاشروهن بالمعروف وفى هذه الشريعة وبين اهلها من حسن المعاشرة وهو خطاب للزواج اولها

اعم وذلك مختلف باختلاف الزوج في القناعة والفقر والرفاعة والوضاعة فان كرهتموهن لم يبيح
 الاسباب من غير ارتكاب فاحشة ولا نشوز فحسب ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا
 اى نفسى ان يؤل الامر الى ما تحبونه من ذهاب الكراهية وتبدلها بالمحبة فيكون في ذلك خير كثير من تهتة
 الصحة وحصول الاولاد فيكون ажرا على هذا محذوفه فانه لو لا عليه بعلة اى فان كرهتموهن فاصبروا
 ولا تفارقوهن يحذر هذه النفرة فحسب ان تكرهوا شيئا يجعل الله فيه خيرا كثيرا قيل في الآية نذرا الى اساك
 الزوجية مع الكراهية لانه اذا كرهه صحتها وتحمل ذلك المكروه طلبا للشواب والنفع عليها وحسن معاشرتها
 استحق النساء ان يجمل في الدنيا والشواب الجزيل في العقبى الثامنة وان اردتوا استبدال زوج
 اى زوجة مكان زوج اخرى واثبت احداهن قنطارا المراد به هنا المال الكثير وفيه دليل
 على جواز المغالة في المهور فلا تأخذ وامنه شيئا قيل هي محكمة وقيل هي منسوخة بقوله تعالى في
 سورة البقرة ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا ان يخاصا ان لا يقيما حد وادسا والاولى ان الكل
 محكم والمراد به هنا غير المتخلفة فلا يحل لزوجها ان ياخذ مما آتاها شيئا التاسعة ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء انتهى عما كانت عليه الجاهلية من نكاح نساء آباؤهم اذا ماتوا وهو مشروع في بيان
 من يحرم نكاحه من النساء ومن لا يحرم الا ما قد سلف هو استثناء منقطع اى لكن ما قد سلف في
 الجاهلية فاجتنبيه ودعوه وقيل الا بمعنى بعد اى بعد ما سلف وقيل المعنى ولما سلف وقيل هو استثناء
 متصل من قوله ما نكح آباؤكم ليفيد المبالغة في التحريم باخراج الكلام مخرج التعليق بالمحال بمعنى ان ابائكم ان
 تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره واخرج عبد الرزاق وابن ابى شيبة وأحمد والحاكم وصححه وبيهقي
 في سننه عن البراء قال لقيت خالى ومعه الراية قلت اين تريد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج
 امرأة ابيه من بعده فامرني ان اضرب عنقه واخذ ما له ثم بين سبحانه وجه النهي عنه فقال انه كان
 فاحشة ومقتا وساء سبيلا هذه الصفات الثلاث تدل على انه من اشد المحرمات وقبحها
 وقد كانت الجاهلية تسميه نكاح المقت وهو ان تزوج الرجل امرأة ابيه اذا طلقها او مات عنها او قيل
 لهذا الضيق وهل انقضت البغض العاشرة حرمت عليكم امهاتكم اى نكاح من قد بين
 سبحانه في هذه الآية ما يحل وما يحرم من النساء فحرم سبعا من النسب وستا من الرضاع والصهر المحقت
 المتواترة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وذاتها ووقع عليه الاجماع فاسبع المحرمات بالنسب
 الامهات وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم اى البنات والاخوات والعلمات والحالات
 وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم في اطلاق مقيد بما ورد في السنة من
 كون الرضاع في الحولين الا في سائمة قصته اضاع سالم مولى ابى خديجة وظاهر النظم القرآني اثبت
 حكم الرضاع بما يصدق عليه سمي الرضاع لغة وشرعا ولكنه قد ورد تعقيده بخمس ضعات في احاديث

صحيحة عن جماعة من الصحابة والبحث عن تقرير ذلك وتحقيقه بطول وقد استوفاه الشوكاني في مصنفاته وقرر ما هو الحق في كثير من مباحث الرضاع وذكرنا طرفا منه في شرحنا لبايع المرام واخواتكم من الرضعا
الاخت من الرضاع هي التي ارضعتها امك بلبان ابيك سواء ارضعتها معك او مع من قبلك او بعد
من الاخوة والاخت من الام هي التي ارضعتها امك بلبان رجل آخر واصهات نسائك
وكما يشكم التي في جواركم من نسائك اللاتي دخلتكم بجن فالحرمات بالصهر والرضاع الامهات
من الرضاعة والاخت من الرضاعة وامهات النساء والربائب وحلائل الانباء واجمع بين الاثنين
فهو لا ريب في السابقة منسكحات الآباء والثامنة اجمع بين المرأة وعمتها قال الطحاوي وكل هذا من الحكم
المتفق عليه وغير جائز نكاح واحد من الاجماع الامهات النساء اللواتي لم يدخل بهن ازواجهن فان
جمهور السلف ذهبوا الى ان الام تحرم بالعقد على الابنة ولا تحرم الابنة الا بالدخول بالام وقال بعض السلف
الام والرببية سواء ولا تحرم واحدة منهما الا بالدخول بالآخرى قالوا ومعنى قوله وامهات نسائك امي للام
وخاتم بهن وزعموا ان قيد الدخول راجع الى الامهات والربائب جميعا رواه خلاص عن علي وراوي
عن ابن عباس جابر وزيد بن ثابت وابن الزبير ومجاهد قال القرطبي ورواية خلاص عن علي لا تقوم
بها حجة ولا تصح روايته عند اهل الحديث ولا يصح عنه مثل قول الجماعة وقد اريب عن قولهم ان قيد الحمل
راجع الى الامهات والربائب بان ذلك لا يجوز من جهة الاعراب وبما انه ان اختلفا
في العامل لم يكن لفتما واحدا فلا يجوز عند النحويين مررت بنسائك وهويت نسا زيدا نظريات
على ان يكون النظر لفتات لفتا للجميع فكذلك في الآية لا يجوز ان يكون اللاتي دخلتم بهن لفتا لهما
جميعا لان الخبرين مختلفان قال ابن المنذر والصحيح قول الجمهور لدخول جميع امهات النساء
في قوله وامهات نسائك وما يدل على ما ذهب اليه الجمهور ما اخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد
وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه من طريقين عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله
قال اذ نكح الرجل المرأة فلا يحل له ان يتزوج امها واخل بالابنة او لم يدخل من اذ تزوج الام فلم يدخل بها
ثم طلقها فان شاء تزوج الابنة قال ابن كثير في تفسيره مستدلا بالجمهور وقد روي في ذلك خبران
في سنده نظر افكر هذا الحديث ثم قال وهذا الخبر وان كان في اسناده ما فيه فان اجماع الامة على صحة القول
بمعنى عن الاستشهاد على صحته بغيره قال في الكشاف وقد اتفقوا على ان تحريم امهات النساء مبني
تحريم الربائب على ما عليه ظاهر كلام الله تعالى انتهى ودعوى الاجماع مدفوعة بخلاف من تقدم وعلم
انه يدخل في لفظ الامهات امهاتهن وجداتهن وام الاب وجداته وان علون لان كل من امهات
لمن ولده من لده وان فعله يدخل في لفظ البنات بنات الاولاد وان سفلهن والاخت تصدق
على الاخت لابوين او احدهما والعممة اسم لكل انثى شاركت اباك او جدك في اصلية او احدهما وقد

وقد تكون المحرم من جهة الام وبها نخت اب للام وانما له سهم لكل انثى شاكركت امك في صليها او اواحد بها
وقد تكون انما من جهة الاب وبها نخت ام ابيك وتحت الاخ سهم لكل انثى لاختيك عليها ولادة
بواسطة وبها شره وان بعدت وكذلك بنت الاخت والحرثات بالمصاهرة اربع ام المرأة وفتها
وزوجها الاب وزوجة الابن والربيتة بنت امارة الرجل من غير سميت بذلك لانها يربها في حجره
فهي مربية فعيلة بمعنى مفعولة قال القرطبي والتفق الفقهاء على ان الربيبة تحرم على زوج امها
اذا دخل بالام وان لم تكن الربيبة في حجره وتشذ بعض المتقدمين واهل الظاهر فقالوا لا تحرم الربيبة
الا ان تكون في حجر التزويج فلو كانت في بلد آخر وفارق الام فلان ان يتزوج بها وقد روي ذلك
عن علي قال ابن المنذر والطحاوي لم يثبت ذلك عن علي لانه رواه ابراهيم بن عبيد عن مالك بن
اوس عن علي وابراهيم بن ابي العرف وقال ابن كثير في تفسيره بعد اخراج هذا عن علي وهذا اسناد حسن
ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه على شرط مسلم والجمهور جمع حجر بفتح الحاء وكسرها والمراد من في
حضنة امهاتن تحت حماية ازواجهن كما هو الغالب وقيل المراد بالجمهور البيوت امي في بيتكم كما
الاشهر عن ابي عبيدة فان لم تكونوا دخلتم لهن فلا جناح عليكم اي في نكاح الربائب وهو
قصر بادل عليه غموم ما قبله وقد اختلف اهل العلم في معنى الدخول الموجب لتحريم الربائب فروي عن
ابن عباس انه قال الدخول الجماع وهو قول طاووس وعمر بن دينار وغيرهما وقال مالك والثوري في
والا ذاعي والليث ان الزوج او امس الام مشبهة حرمت عليها بنتها وهو احد قولي الشافعي قال
ابن جرير والطبري وفي الجماع اجمع على ان خلوة الرجل بامراته لا تحرم بنتها عليه ذ اطلقها قبل مسها
ومباشرة وقيل النظر الى فرجها بشهوة ما يدل على ان معنى ذلك هو الوصول اليها بالجماع انتهى وبهذا
حكى الاجماع القرطبي فقال وجميع العلماء على ان الرجل اذا تزوج المرأة ثم طلقها او ماتت قبل ان يدخل
بها حل لنكاح ابنتها واختلفوا في النظر فقال الكوفيون ان النظر الى فرجها بشهوة كانه ينظر الى المسن بشهوة
وكذا قال الثوري ولم يذكر الشهوة وقال ابن ابي ليلى لا يحرم بالنظر حتى لميس وهو قول الشافعي
والذي ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الخلاف هو النظر في معنى الدخول شرعا ولغة فان كان خاصا
بالجماع فلا وجه للحاق غيره به من لميس او نظر او غيره وان كان معناه اوسع من الجماع بحيث يصح
على ما حصل فيه نوع استمتاع كان مناسبا لتحريم هو ذلك واما الربيبة في ملك اليمين فتعزى عن عمر بن
الخطاب انه كره ذلك وقال ابن عباس اجلتها آية وحرمتها آية ولم تكن لافعله وقال ابن عبد البر لا خلاف
بين العلماء انه لا يخل ان يطأ المرأة وابنتها من ملك اليمين لان المحرم ذلك في النكاح قال امهات
نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم وملك اليمين عندهم تبع للنكاح الاماروي عن عمر بن ابي بكر
وليس على ذلك احد من ائمة الفتوى ولا من تبعهم انتهى وحلائل ابناكم احلائل جمع حليمة يعني

سميت بذلك لانها محل مع الزوج حيث حل في فعلية بمعنى فاعلة وذو سبب الزجلاج وقوم الى ما هنا من
لفظ الحلال فهي علية بمعنى محلبة قيل لان كل واحد منهما محل ازاء صاحبه وقد اجمع العلماء على تحريم ما عقد
عليه الاباء على الابناء وما عقد عليه الابناء على الاباء سواء كان مع العقد وطى او لم يكن لقوله تعالى ولا تحلوا
ما كنتم آباءكم من النساء وقوله تعالى وحلائل ابناءكم واختلف الفقهاء في العقد اذا كان فاسدا هل يقتضي
التحريم ام لا كما هو مبين في كتب الفروع قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار
ان الرجل اذا وطى امرأة بكناح فاسدا نها تحرم على بيه وابنه وعلى اجداده واجمع العلماء على ان عقد الشراء
على الجارية لا يحرمها على بيه وابنه فاذا اشترى جارية فليس قبل حرمت على بيه وابنه لا اعلم تخيلون فيه
فوجب تحريم ذلك تسليمهم ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللبس لم يخبر ذلك لاختلافهم قال ولا يصح
عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلناه الذين من اصحابكم وصفوا لابن ابي بن
من تبنيتم من اولاد غيركم كما كانوا يفعلونه في الجاهلية ومنه قوله تعالى فلما قضوا زيارتها وطراروا وجناكها
لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم اذا قضوا منهن وطرا ومنه قوله وما جعل ادعيائكم
ابناءكم ومنه ما كان محمد ابا احد من رجالكم واما زوجة الابن من الرضاع فذهب الجمهور الى انها تحرم على بيه
وقيل انه اجماع مع ان الابن من الرضاع ليس من ولاد الصلب وهذا صريح عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا خلاف ان اولاد الاولاد وان سفلوا بنته اولاد الصلب
في تحريم نكاح نسائهم على آبائهم وقد اختلفا بل العلم في وطى الزنا هل يقتضي التحريم ام لا فقال اكثر اهل العلم
اذا اصاب رجل امرأة بزنا لم يحرم عليه نكاحها بذلك وكذلك لا تحرم عليه امراته اذا زنا بها او ابنتها
جسدا ان تقام عليه الحد وكذلك يجوز له عندهم ان يتزوج بام من زنى بها وابنتها وقالت طائفة من اهل العلم
ان الزنا يقتضي التحريم على ذلك عن ابن عمر بن حصين الشعبي وعطاء بن الحسن الثوري وحماد بن
وهاب الرازي وعلى ذلك عن مالك بن ابي عبيد بن كقول الجمهور احتج الجمهور بقوله تعالى واصهات نسائكم
وبقوله وحلائل ابناءكم والموطوءة بالزنا لا يصدق عليها انها من نسائكم ولا من حلائل ابناءكم وقد
اخرج الدارقطني عن عاتكة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنى بامرأة فاراد ان يتزوجها وابنتها
لا يحرم الحرام الحلال واحتج المخرون بما روي في قصة جريح الشابة في الصحيح انه قال يا غلام من ابوك فقال
فلان الراعي فنسب الابن نفسه الى ابيه من الزنا وهذا احتجاج ساقط واحتجوا ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ينظر احدكم
رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ولم يفصل بين الحلال والحرام وجواب عنه بان هذا مطلق مقيد بما ورد من
الاول الدالة على ان الحرام لا يحرم الحلال ثم اختلفوا في اللواط هل يقتضي التحريم ام لا فقال الثوري في اللواط
بالصبي حرمت عليه منه وهو قول احمد بن حنبل قال اذا لوط بامرأة او ابنتها او اخيها حرمت عليه امراته
وقال الا ذراعي والاطفال وولد البنحور به بنت لم يخبر لافاجران تيزوجها لانها بنت من قد دخل به ولا

ما فی قول هو لا یرسن الضعف والسقوط النازل عن قول القائلین بان طلی المحرم يقتضی التحريم بدحا
 لعدم صلاحیته ما تمسک اولئک من الشبه علی ما زعمه هو لا یرسن اقتضای اللواط للتحريم وان تجعوا بین الختان
 ای حرم علیکم ان تجعوا بین الاختین فهو فی محل رفع عطفاً علی المحرمات السابقة وهو شیل الجمع بینهما بالنکاح او
 بملک الیمین وقیل ان الآیة خاصة بالجمع فی النکاح لان فی ملک الیمین واما فی الوطی بالملک الیمین فلا حق بالنکاح
 وقد جمعت الائمة علی منع جمعها فی عقد النکاح وختلفوا فی الاختین بملک الیمین فذهب كافة العلماء الی انه لا يجوز الجمع
 بینهما فی الوطی بالملک فقط وقد توقف بعض السلف فی الجمع بین الاختین فی الوطی بالملک وختلفوا فی جواز عقد النکاح علی الآیة
 التي تو بالملک فقالوا لا داعی لادخال حارته له بملک الیمین لم یخیر له ان یتزوج اختها وقال الشافعی ملک الیمین
 لا یمنع لخاص الاخت وقد ذهب النظار الی جواز الجمع بین الاختین بملک الیمین فی الوطی کما يجوز الجمع
 بینهما فی ملک قال ابن عبد البر بعد ان ذکر ما روی عن عثمان بن عفان من جواز الجمع بین الاختین فی
 الوطی بالملک قد روی مثل قول عثمان عن طائفة من السلف منهم ابن عباس وکثرت خلفاء علیهم ولم یلتفت الی
 ذلك حدیث فقهاء الامصار بالحجاز ولا بالعراق ولا ما وراء ما من المشرق ولا بالاشام ولا المغرب الا من شذ
 عن جماعتهم باتباع النظار ونهی القیاس قد ترک من تعد ذلك وجماعة الفقهاء متفقون علی انه لا یحل الجمع بین
 الاختین بملک الیمین فی الوطی کما لا یحل ذلك فی النکاح وقد اجمع المسلمون علی ان معنی قوله حرمت علیکم ان
 الی آخر الآیة ان النکاح بملک الیمین فی هو لا یرسن سواء فکذلك یجب ان یکون قیاساً ونظر الجمع بین
 الاختین وامهات النساء والربائب وكذلك هو عند جمهورهم وهی الحجة المحجوز بها من خالفها وشذ عنها
 واسد المحمود انتهى واقول ما هنا اشکال هو انه قد تقر ان النکاح یقال علی العقد فقط وعلی الوطی فقط
 والخلاف فی کون احدهما حقيقة والآخر مجازاً وکونهما حقیقتین معروف فان حملنا هذا التحريم المذكور فی
 هذه الآیة وهی قوله حرمت علیکم ما حکم الی آخر الآیة علی ان المراد تحريم العقد علیهم لم یکن فی قوله تعالی ان
 تجعوا بین الاختین لانه علی تحريم الجمع بین المملکتین فی الوطی بالملک وما وقع من اجماع المسلمین علی
 ان قوله حرمت علیکم امهاتکم وبناتکم واخواتکم الخ یستوی فیها الحرائر والامار والعقد والملک لا یستلزم
 ان یکون محل الخلاف او هو الجمع بین الاختین فی الوطی بملک الیمین مثل محل الاجماع ومجرد القیاس فی
 مثل هذا الموطن لا تقوم به الحجة لما یرد علیه من النقوض وان حملنا التحريم المذكور فی الآیة علی الوطی فقط
 لم یصح ذلك للاجماع علی تحريم عقد النکاح علی جمیع الذکورات من اول الآیة الی آخرها فلم یبق الا حمل التحريم
 فی الآیة علی تحريم عقد النکاح فیتحتاج القائل بتحريم الجمع بین الاختین فی الوطی بالملک الی دلیل ولا ینفعه ان
 ذکرت قول الجمهور فالحق لا یعرف بالرجال فان جاریه خاصاً عن شوب الکدر فیها ونعمت الاکان
 الاصل محل لا یصح حل النکاح فی الآیة علی معنیه جميعاً اعنی العقد والوطی لانه من باب الجمع بین الحقيقة
 والمجاز وهو ممنوع او من باب الجمع بین معنی مشترک فیها انما لا یعرف فی الاصول فتدبر هذا

واختلف اهل العلم اذا كان الرجل يطأ مملوكة بالملك ثم اراد ان يطأ اختها ايضا بالملك فقال
 علي بن عمر والحسن البصري والاوزاعي والشافعي ومحمد بن الحنفية لا يجوز له وطئ الثانية حتى يحرم فرج الآخر
 باخراجهما من ملكه ببيع او عتق او بان يزوجهما قال ابن المنذر وفيه قول ثان لقناده وهو انه ينوي
 تحريم الاولى على نفسه وان لا يقربها ثم يمسك عنها حتى تستبرأ المحرمة ثم نفث في الثانية وفيه قول ثالث
 وهو انه لا يقرب واحدة منهما كذا قال الحكم ومحمد بن عيسى ومعنى ذلك عن النخعي وقال مالك اذا كان عنده
 اختان بملك فلان يطأ ايتهما شاء والكف عن الاخرى سو كولا الى المنة فان اراد وطئ الاخرى
 لم يملك ان يحرم على نفسه فرج الاولى بفعل نفيله من اخراج عن الملك وتزويج او بيع او عتق او كتابة او اخذ
 طویل فان كان يطأ احدهما ثم شب على الاخرى من دون ان يحرم الاولى وقض عنهما ولم يجز له
 احداهما حتى يحرم الاخرى ولم يكل ذلك الى المنة لانه مهتم قال القرطبي قد اجمع العلماء على ان الرجل
 اذا طلق زوجته طلأقا يملك رجعتها انه ليس له ان ينكح اختها حتى تنقضي عدة المطلقة وتختلفوا اذا طلقها
 طلأقا لا يملك رجعتها انه ليس له ان ينكح اختها ولا رابعة حتى تنقضي عدة التي طلق روي ذلك عن علي بن ابي طالب
 وزيد بن ثابت ومجاهد وعطاء والنخعي والثوري واحمد بن حنبل وصحاب الرأي وقالت الطائفة له ان ينكح ختها
 وينكح الرابعة لمن كان تحتها اربع وطلق واحدة منهن طلأقا بانثاء روي ذلك عن سعيد بن المسيب
 والحسن بن القاسم وعروة بن الزبير وابن ابي ليلى والشافعي وابي ثور وابي عبيد قال ابن المنذر ولا حجة
 الا قول مالك وهو ايضا احدى الروايتين عن زيد بن ثابت وعطاء وقوله الاما قد سلف يحتمل ان يكون
 معناه ما تقدم من قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الاما قد سلف يحتمل معنى آخر وهو جوازها
 وانه اذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحا واذا جرى في الاسلام خيم بين الاثنين والصواب للاختلال
 الاول ان الله كان غفورا رحيما بكم فيما سلف قبل النبي والمحصنات من النساء عطف
 على المحرمات المذكورات وصل التحصن التمتع ومنه قوله تعالى ليتحصنكم من باسكم اي لئلا تمنعكم الحصان
 المرأة العفيفة لمنها نفسها والمصدر الحصانة بفتح الحاء والمراد بالمحصنات هنا ذوات الزكوات وقد
 ورد الاحصان في القرآن لمعان هذا احدا والثاني يراو بالحرة ومنه قوله تعالى ومن لم يستطع منكم
 طولا ان ينكح المحصنات وقوله والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من
 تبكم والثالث يراو بالعفيفة ومنه قوله تعالى محصنات غير مسافحات وقوله محصنين غير مسافحين
 والرابع المسلمة ومنه قوله تعالى فاذا حصن اي سلمن وقد اختلف اهل العلم في تفسيرهين ههنا فقال
 ابن عباس ابو سعيد الخدري وابو قتادة وكحول والزهري المراد بالمحصنات هنا المسبيات في ذوات
 الازواج خاصة اي هن محرمات عليكم الاما مكلت ايمانكم بالسبي من ارض الحرب فان تلك
 حلال ان كان لها زوج وهو قول الشافعي اي ان السبا يقطع العصمة وبه قال ابن وهب وابن علقم

ورواه عن مالك بن مالك بن قبال البصيفه واصحابه واحمد وسحق والوثور وختلفوا في اعتبارها بماذا يكون
كما هو مدون في كتب الفروع وقالت طائفة المحصنات في هذه الآية العفايف وبه قال
ابو العاليت وعبيدة السلمي وطاوس سعيد بن جبير وعطاء ورواه عبيدة عن عمر ومضى الآية
عندهم كل النساء حرام الا ما ملكت ايما كنتم اسي تملكون محصنتين بالنكاح وتملكون الرقبة بالشراء و
حكى ابن جرير الطبري ان رجلا قال لسعيد بن جبير اما ريت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية
فلم يقل فيها شيئا فقال كان ابن عباس لا يعلمها وروى ابن جرير ايضا عن مجاهد انه قال لو
اعلم من يفسر لي هذه الآية لضربت اليه اكباد الابل انتهى ومعنى الآية والسدا علم واضح لا مشقة بهي
وحرمت عليكم المحصنات من النساء اي المزوجات لعم من ان يكن مسلمات او كافرات
الا ما ملكت ايما كنتم منهن اما بسبي فانها تحل ولو كانت ذات زوج او شرا فانها
تحل ولو كانت من وجه وينسخ النكاح الذي كان عليها الخروجها عن ملك سيد بالذي وجها
والاعتناء بعصره للفظ لا بخصوص السبب كتاب الله عليكم منصوب على المصدرية اسي كتب
اسد ذلك كتابا وقال الزجاج والكوفيون على لاغز اي الزموا وهو اشارة الى التحريم المذكور في قوله
حرمت عليكم الخ واحل لكم ما وراء ذلكم في دليل على انه يحل لهم نكاح ما سوى المذكورات
وهذا عام مخصوص بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من تحريم الجمع بين المرأة ومعتنها وبين المرأة وخالتها وذلك
نكاح المعتنة وكذلك نكاح امه على حرة او كذا للمقاد على الحرة وكذلك تزوج خالسته وكذا المملكت
للملا عن قيل الحاجة الى التبنية على هذا فان الكلام في المحرمات المؤبدة وما ذكر محرمات لعارض يمكن
الزوال فنظم ليظهر ذلك في الملاعنة فانظر وقد ابعده من قال ان تحريم الجمع بين المذكورات ما نحو من
الآية هذه لانه حرم الجمع بين الاختين فيكون ما في معناه في حكمه وهو الجمع بين المرأة ومعتنها وبين المرأة و
خالتها وكذلك تحريم نكاح الامة لمن يتطبع نكاح حرة فانه يخص هذا العموم ان يتبعوا في محل نصب
على العلة اسي حرم عليكم ما حرم لكم ما حل لاجل ان يتبعوا باموالكم النساء اللاتي كنتم اسلمكم
ولا تتبعوا به الحرام فينهم جال كونكم محصنين اسي متعفين عن الزنا غير مسافحين اسي غير زنا
والسفاح الزنا وهو ما حرم من سفح الماء اسي صبة وسيلانه فكانه سبحانه امرهم ان يطلبوا المولود النساء
على وجه النكاح على وجه السفاح وقيل ان قوله ان يتبعوا باموالكم بدل من ما في قوله ما وراء ذلكم اسي
واحل لكم الاتبعا باموالكم والاول دلي واراوا سبحانه بالاموال المذكورة ما يدفعونه في مهور
الحرائر واثمان الاما دفما استمتع به منهن كلمة ما موصولة والفاء في قوله فاتوهن تتضمن
الموصول معنى الشرط والعائد محذوف اسي فاتوهن اجورهن عليه وقد اختلف اهل العلم في معنى
الآية فقال الحسن مجاهد وغيرهما المعنى فيما انتفعتهم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الشرعي فالتون

اجور بن ابي مهور بن وقال الجمهور ان المراد بهذه الآية كحاح المتعة الذي كان في صدر الاسلام ولو يرد
 قراءة ابي ابن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير فما اشتمت عليهم منهن الى اجل مسمى فاقوهن اجور بن ثم
 عنها النبي صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك من حديث علي عليه السلام قال انني النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة وعن محمد بن
 الابطاليت يوم خميس وهو في الصحيحين وغيرهما وفي صحيح مسلم من حديث سبرة بن معبد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 يوم فتح مكة يا ايها الناس اني قد كنت اذنت لكم في الاستمتاع من النساء والله قد حرم ذلك الى يوم القيمة
 فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تاخذوا ما آتيتهموهن شيئا وفي لفظ لمسلم ان ذلك كان في
 حجة الوداع فهذا هو الناسخ وقال سعيد بن جبير ختمت آية الميراث او المتعة لا ميراث فيها وقالت القاسم
 بن محمد وعائشة تحريرا ونسخها في القرآن وذلك قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم
 او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين وليست المنكوحه بالمتعة من ازواجهم ولا ما ملكت ايمانهم فان من شأن
 الزوجة ان ترث ولورث وليست المتعة بها كذلك وقد روى عن ابن عباس انه قال يجوز المتعة ونها
 باقية لم ينسخ وروى عنه انه رجح عن ذلك عند ان بلغه النسخ وقد قال يجوز باجماع من الرواض ولا اعتبار
 باقوالهم وقد اعقب نفسه بعض المتأخرين بتكثير الكلام على هذه المسئلة وقوته ما قاله المجوزون لها وليس
 هذا المقام مقام بيان بطلان كلامه وقد طول الشوكاني في رجح البحث ودفع شبهة الباطلة التي تنسك
 بها المجوزون لها في شرحه للمنتقى فليرجع اليه واشترنا اليه في مسك الختام شرح بلوغ المرام قرينة
 فتصعب على المصدرة الموكدة او على الحال اى مفروضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتكم به من
 بعد الفريضة اى من زيادة او نقصان في المهر فان ذلك سائغ عند التراضي هذا عند من قال
 بان الآية في النكاح الشرعي واما عند الجمهور القائلين بانها في المتعة فالمعنى التراضي في زيادة مدة المتعة
 او نقصانها او في زيادة ما دفع اليها الى مقابل الاستمتاع بها او نقصانها اى حاشية وحشة ومن
 لم يستطع منكم طولا الطول الغنا والسعة قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي الجوي
 ومالك والشافعي واحمد وسحق وابو ثور وجمهور اهل العلم ومعنى الآية على هذا فمن لم يستطع منكم غنا وسعة
 في ماله يقدر بها على ان ينكح المحصنات المومنات يقال طال بطول طول لا في الافضل القدره وطلا
 ذو طول اى وقدرته والطول بالضم ضد القصر وقال قتادة والتخى وعطار والثوري ان الطول الصبر
 ومعنى الآية عندهم ان من كان يهودى امته حتى صار لذلك لا يستطيع ان يتزوج غير ما فان له
 ان يتزوجها اذ لم يملك نفسه وخاف ان ينجى بها وان كان يهودى سعة في المال لنكاح حرة وقال
 ابو حنيفة وهو المروى عن مالك ان الطول المرأة الحرة فمن كان تحت حرة لم يحل له ان ينكح الاثمة ومن لم يكن
 تحت حرة جاز له ان يتزوج امته ولو كان غنيا وبه قال ابو يوسف واختاره ابن جبريد واحتج له بالقول الاول
 هو المطابق لمعنى الآية ولا يخلو ما عده عن تكلف فلا يجوز للرجل ان يتزوج بالاثمة الا اذا كان لا يقدر على ان

تتزوج بالحرمة لعدم وجود ما يحتاج اليه في محاسنها من مهر وغيره ودخلت القارة في قوله فما ملكت ايمانكم
 لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقوله من فتيا تكلم المومنات في محل نصب على الحال فقد عرفت انه لا يجوز
 للمرجل المحران تمييز زوج بالملوكة الا بشرط عدم القدرة على الحرية والشرط الثاني ما سيذكره الله سبحانه آخرة الآية
 من قوله ذلك لمن خشى العنت منكم فلا يحل للفقير ان يتزوج بالملوكة الا اذا كان خشى على نفسه العنت
 قد استدلل بزيادة وصف الايمان على عدم جواز نكاح الاماء الكتابيات وبه قال المجازيون جوزه بل الحر
 والمراد هنا الامانة المملوكة للغير وامانة الانسان نفسه فقد وقع الاجماع على انه لا يجوز له ان يتزوج بها وهي تحت
 ملكه لتعارض الحقوق واختلافها والفتيات جمع فتاة والعرب تقول للمملوك فتى وللمملوكة فتاة وفي الحديث
 الصحيح لا يقولن احدكم عبدي واستي ولكن ليتقل فتاى وفتاى والله اعلم بما يانكهم فيه تسليته لمن
 ينكح الامنة اذا اجتمع فيه الشرطان المذكوران اى كلهم بنوا آدم واكرمهم عند اتقانهم فلا يستنكفوا
 من الزواج بالاماء عند الضرورة فربما كان ايمان بعض الاماء افضل من ايمان بعض الحر امر واجملة عترة
 بعضهم من بعض بتدريج ومعهنا انهم متصلون في الانساب لانهم جميعا بنو لآدم او متصلون في تلك
 لانهم جميعا اهل بلة واحدة وكتابتهم واحد ونبيهم واحد والمراد بهذا توطئة نفوس العرب لانهم كانوا يستهجنون
 اولاد الاماء ليوستصغروهم ويفضون منهم ويسبون ابن الامنة المحبين فاخبر الله تعالى ان ذلك المثلقت
 اليه فلا يترد انفسكم شموخ وانفة بل اذا اجتثتم الى نكاح من فانهن باذن اهلكن اى باذن المالكين
 لمن لان منافس لهم لا يجوز لغيرهم ان ينتفع بشئ منها الا باذن من هي له واتوهن اجورهن بالحر
 اى ادوا اليهن مهرهن بما هو المعروف في الشرع وقد استدلل بهذا من قال ان الامنة احق بمهر من
 سيدها واليه ذهب مالك وذهب الجمهور الى ان المهر للسيدة وانما اضافها اليهن لان التاوية اليهن
 تاوية الى سيدهن في كونهن ماله حصنات اى عتائف وقرى الكسائي حصنات بكسر الصاد في جميع
 القرآن الا في قوله والحصنات من النساء وقرى الباقون بالفتح في جميع القرآن غير مسافات اى غير
 مسلمات بالنزنا ولا يتخذن ات اخدان الا خلا والنحن والخذين المخادون اى المصاحب قيل في
 الخدن هي التي تزني سرا فتقابل للمسافة وهي التي تجاهر بالنزنا وقيل المسافة المهذولة وذات الخدن
 التي تزني بواحد وكانت العرب تعيب لعلان بالنزني ولا تعيب اتخاذ الاخذان ثم رفع الاسلام
 جميع ذلك فقال الله تعالى ولا تقر بوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن **الثانية عشر** فاذا احصن
 قرى عاصم وحمزة والكسائي لفتح النقرة وقرى الباقون بضمها والمراد بالاحصان هنا الاسلام روى ذلك
 عن ابن مسعود وابن عمر والنس والاسود بن يزيد وروين جديش وسعيد بن جبير وعطاء بن ريم
 التخفي والشعبي السدي ومجوى عن عمر بن الخطاب باسناد منقطع وهو الذي نص عليه الشافعي وبه
 قال الجمهور وقال ابن عباس والوالد ردا وجماعه وعكرته وطاوس وسعيد بن جبير والحسن وقادة

وتغيرهم انه التزويج وروى عن الشافعي على القول الاول لاصد على الامة الكافرة وعلى القول الثاني لاصد
على الامة التي لم تتزوج وقال القاسم وسالم احصاها اسلامها وعفا عنها وقال ابن جرير ان معنى القرابة
مختلف فمن قرر حصن بضم النقرة فمعناه التزويج ومن قرر ليقتهما فمعناه الاسلام وقال قوم ان
الاحصان المذكور في الآية هو التزويج ولكن الحد واجب على الامة المسلمة اذ اذنت قبل ان تتزوج
بالسنة وبه قال المهرى قال ابن عبد البر ظاهر قول السدغري ان مقتضى انه لاصد على الامة وان كانت
مسلمة الا بعد التزويج ثم جازت السنة بجلدها وان لم تحصن وكان ذلك زيادة بيان قال القرطبي
المسلم حتى لا يستباح الا بيقين لا يقين مع الاختلاف لولا ما جاء في صحيح السنة من الجدل قال ابن كثير
في تفسيره والظاهر والله اعلم ان المراد بالاحصان هنا التزويج لان سياق الآية يدل عليه حيث يقول
سبحانه ومن لم يستطع منكم طولا الى قوله فاذا حصن الآية فالسياق كله في الفتيات المومنات فحقن
ان المراد بقوله فاذا حصن تزويجهن كما فسره ابن عباس ومن تبعه قال علي كل من القولين اشكال على
نسب الجمهور لانهم يقولون ان الامة اذ اذنت فعليها خمسون جلدة سواء كانت مسلمة او كافرة
من وجه او بكرا او غنما لان مقتضى انه لاصد على غير الحصنة من الاماء وقد اختلفت اجوبتهم عن ذلك
ثم ذكر ان منهم من اجاب وهم الجمهور بترقيهم بنسب طوق الاحاديث على هذا المفهوم منهم من عمل على مفهوم
وقال اذ اذنت ولم تحصن فلا حد عليها وانما انضرتا وبها قال هو المحكي عن ابن عباس واليه ذهب
طاووس وسعيد بن جبير وابو عبيد وداد والنظايري في رواية عنه فهو لا رقد هو الآية على المفهوم واجابون
مثل حديث ابى هريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذ اذنت لم
تحصن قال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم اذنت فاجلدوها ولو بظفر
المرء بالجلد هنا التاديب وهو تقصيف وايضا قد ثبت في الصحيحين من حديث ابى هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ اذنت امه احدكم فليجلدها بالحد ولا شرب عليها ثم ان زنت فليجلدها بالحد
الحديث وسلم من حديث علي قال يا ايها الناس اقيموا على اركانكم الحديث من احسن من لم يحسن فان آت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فامرني ان اجلدها بالحديث واما اخرجه سعيد بن منصور وابن حزمته والبيهقي
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الامة حد حتى تحصن بزوجه فاذا احصنت بزوجه فليجلدها
نصف ما على المحصنات من العذاب فقد قال ابن خزيمة والبيهقي ان في هذه خطا والصواب في هذه فان
اثنين بفاحشة افاحشته هنا الزنا فليجلدهن نصف ما على المحصنات اي الحرائر الاجل بالاشبه
عليها الرجم وهو لا يتعبد به قيل المراد بالمحصنات هنا الزوجات لان عليهن الجلد والرجم والرجم لا يجر
فصل عليهن نصف ما عليهن من الجلد من العذاب وهو هنا الجلد وانما نقص حد الاماء عن حد الحرائر
لانهن اضعف وقيل لانهن لا يصلن الى مرادهن كما فصل الحرائر وقيل لان العقوبة تحب على قدر النعمة

كما في قوله تعالى يضاعف لما العذاب ضعفين وله تكملة بعد سجانه في هذه الآية العبيد وهم للاحقون بالماء بطريق القياس وكما يكون على الماء والعبيد نصف الحد في الزنا كذا لك يكون عليهم نصف الحد في القذف والشرب الثمانية عشر **عشرة** ذلك لمن خشي العنت منكم الاشارة بذلك الى نكاح الماء والعنت الوقوع في الاثم واصله في اللغة انكسار العظم بعد الجبر ثم يستعير لكل مشقة وان تصبرا عن نكاح الماء خير لكم من نكاح من اى صبركم خير لكم لان نكاح من يفضي الى ارقاق الولد لغرض من النفس **الم الثالثة عشرة** يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وبالباطل ما ليس بحق ووجه ذلك كثرة ومن الباطل البيوعات التي نهى عنها الشرع الا ان تكون تجارة والتجارة في اللغة عبارة عن المعاوضة وهذا الاستثناء منقطع اى لكن تجارة صادرة عن تراض منكم جائزة عليكم او لكن كون تجارة عن تراض منكم حلالا لكم وانما نص الاستحسان على التجارة ودون سائر انواع المعاوضات لكونها اكثرها واغلبها وتطلق التجارة على جزاء الاعمال من امد على وجه الجواز ومنه قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تبخسكم من غدا ليقيم وقوله يرجون تجارة لن تبور واختلاف العلماء في التراضى فقالت طائفة كما رجوا بامتنان الايدان بعد عقد البيع او بان يقول احدهما لصاحبه اختر كما في الحديث الصحيح البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويقول احدهما لصاحبه اختر واليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وبقال الشافعي والثوري والاوزاعي والليث وابن عيينة وسحق وغيرهم وقال مالك والشافعية تمام البيع بهون يعقد البيع بالاسنة فيرفع بذلك الخيار واجابوا عن الحديث بما لا طائل تحته وقد جرى تجارة على اثره على ان كان تامة وتجارة بالتصيب على انها ناقصة وانا والشوكاني في التخصيصان المعتبر في البيع مجرد التراضي ولو باشارة من قادر على النطق انتهى وقال في شرحه لكونه لم يرد ما يدل على العتية وبعض اهل العلم من الفاظ مخصوصته وانه لا يجوز البيع بغيره ولا يفيدهم ما ورد في الروايات من نحو بعت منك فاننا لانعكس ان البيع يصح بذلك وانما التراضي في كونه لا يصح الا بها ولم يرد في ذلك شيء وقد قال تعالى تجارة عن تراب فدل على ان مجرد التراضي هو المناسط ولا بين الدلالة عليه بلفظ او اشارة او كناية باي لفظ وقع وعلى انه صفة كان وبأي اشارة مفيدة حصل وقال مسلم لا يحل مال امرؤ مسلم الا بطيبته من نفسه فاذا وجدت طيبته النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك انتهى **الكتاب مسته عشرة** ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيم اى لا يقتل بعضكم ايا المسلمين بعضا الاسباب اثبتة الشرع او لا تقتلوا انفسكم باقتراف المحاصي الموجبة للقتل بان يقتل فيقتل او المراد النهي عن ان يقتل الانسان نفسه حقيقة ولا مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني وما يدل على ذلك احتجاج عمر بن العاص بهاصين لم يقتل بالماء البارود حين اجنب في غزاة ذات السلاسل فقر النبي صلى الله عليه وسلم حجاجه وهو في مسند احمد وسنن ابى داود وغيرهما **السابعة عشرة** الرجال قوامون على النساء هذه الجملة مستأنفة مشتتة على

بيان العلة التي استحق لها الرجال الزيادة كانه قيل كيف استحق الرجال ما استحقوا بما لم يشترك فيه النساء فقال الرجال قوامون على النساء والمراد انهم يقومون بالذب عنهم كما يقوم احكام والامر بالذب عن الرحمة وهم ايضا يقومون بما يجنب اليه من النفقة والكسوة والمسكن جاء بصيغة المبالغة في قوله قوامون ليدل على اصالته في هذا الامر والبار في قوله بما فضل الله لسببته والضمير في قوله بعضهم على بعض للرجال والنساء اي بما استحقوا به من المزية لتفضيل الله اياهم عليهم بما فضلهم به من كون فيهم اخلفاء والسلاطين الحكام والامراء والفرقة وغير ذلك من الامور وبما انفقوا اى بسبب ما انفقوا من اموالهم وما صدرتيا وموصولة وكذلك هي في قوله بما فضل الله من تفضيته والمراد ما انفقوه في الاتفاق على النساء وبما دفعوه في امور من من اسوالم وكذلك ما انفقونه في الهبات والميزات في العقل والدين وقد استدلت جماعة من العلماء بهذه الآية على جواز فسخ النكاح اذ عجز الزوج عن نفقة زوجته وكسوتهما وبه قال مالك والشافعي وغيرهما السابعة عشرة واللاتي تخافون بشؤون هذا خطاب للزواج قيل اخوف هنا على باب وهو حاله تحدث في القلب عند حدوث امر مكرره او عند ظن حدوثه قيل المراد بالخوف هنا العدم والنشور العصيان قال ابن فارس يقال نشرت المرأة استصعبت على زوجها ونشرت عليها اذ اضرها ولجأها فاعتظوهن اى ذكر وهن با اوجب الله عليهن من الطاعة وحسن العشرة وتعبوهن ودرهتوهن والهجر وهن في المضاجع يقال هجره اى تباعدته والمضاجع جمع مضجع وهو محل الاضطجاع اى تباعدوا عن مضاجعتهم ولاتدخلوهن تحت ما تجعلونه عليكم حال الاضطجاع من الشباب قيل هو ان يوليها نهر عند الاضطجاع وقيل هو كناية عن كمال جماعها وقيل لا بيت موه في البيت الذي يضطج فيه واضطجوهن اى ضربا غير سرح ولا شايين وظاهر التظم القرآني انه يجوز للزوج ان يفعل جميع هذا الامر عند مخافة النشور وقيل انه لا يجوز الا بعد عدم تاثير الوعظ فان اثر الوعظ لم ينتقل الى البحر وان كفاه البحر لم ينتقل الى المضرب فان اطاعتكم كما يجب وتركتم النشور فلا تتبعوا عليهم سبيلا اى لا تضرهم من شئ مما يكرهون لا قبول ولا فعل قيل المعنى لا تكلفوهن الحب لكونه لا يخل تحت اختيارهن الثامنة عشرة وان خفت شقاق بينهما فابعدوا احكام من اهلها وحكام من اهلها اصل الشقاق ان كل واحد منهما ياخذ شقا غير شق صاحبه اى ناحية غير ناحية وضميف الشقاق الى الطرف لاجراية مجرى المنقول به لقوله تعالى بل يكره الليل من النهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار واخطاب للامراء والحكام والضمير في قوله بينهما للزوجين لانه قد تقدم ذكر ما يدل عليهما وهو ذكر الرجال والنساء فابعدوا الى الزوجين حكما يحكم بينهما من يصلح لذلك عقلا ودينا وانصافا وانما نص الاستحسان هو ان الحكمين يكونان من اهل الزوجين لانها اقرب معرفة احوالهما واذا لم يوجد من اهل الزوجين من

يصلح للحكم بينهما كان الحكمان من غيرهم ونزاد ان كل امرئ ما لم يتبين من هو المسي منها فلما اذ اعرف المسي فانه يؤخذ
 نصاحب الحق منه وعلى الحكيم ان يسعي في اصلاح ذات البين جهدهما فان قدر اعلى ذلك عملا على ان
 اعيابهما اصلاح حالهما ورايا التفريق بينهما جاز لهما ذلك من دون امرن الحاكم في البلد ولا توكيل بالفرقة
 من المزوجين وبه قال مالك والاوزاعي وسحق وهو مروي عن عثمان وعلي وابن عباس الشعبي والنخعي والشافعي
 وحكام ابن كثير عن الجمهور قالوا لان الله قال فابعثوا حكما من اهلها وهذا نص من الله سبحانه
 انها قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان وقال الكوفيون وعطاء ابن زبيدة والحسن هو احد قولي الشافعي
 ان التفريق هو الى الامام او الحاكم في البلد لا اليهما مالم يوكهما الزوجان او يامرهما الامام والحاكم لانهما لا
 شاهان فليس اليهما التفريق ويرشد الى هذا قوله تعالى ان يرسل اى الحكمان اصلاحا بين الزوجين
 يوفق الله بينهما اى يوقع الموافقة بين الزوجين حتى يعود الى الالفقة وحسن العشرة وحتى الارادة خلوص
 نيتهما لصلاح الحال بين الزوجين وقيل ان الضمير في قوله يوفق الله بينهما للحكمين كما في قوله ان يرسل اصلاحا
 اى يوفق الله بين الحكمين في اثبات كلمتهما وحصول مقصودهما وقيل كلام الضمير من الزوجين اى ان يرسل
 اصلاحا ما بينهما من الشقاق اوقع الله تعالى بينهما الالفقة والوفاق واذا اختلف الحكمان لم تنفذ حكمهما الا بيمين
 قبول قولهما بلا خلاف التماسعة عشرة ويا والدين احسانا مصدر لفعل مخذوف حتى حسنوا بالوالدين
 احسانا وقرابن الى عيلة بالرفع وقد دل ذكر الاحسان الى الوالدين بعد الامر بعبادة الله تعالى عن الشرك
 به على عظم حقهما وشدة شكرى ولو الديك فامر سبحانه بان يشكرا معه وبذى القربى اى صاحب القرابة
 وهو من يلحق اطلاق اسم القربى عليه وان كان بعيدا وابنتاى والمسالكين قد تقدم تفسيرهما بمعنى
 حسنوا بذى القربى الى آخر ما هو مذکور في هذه الآية وانجار ذى القربى والمراد من يصدق عليه سمي الجوار
 مع كون داره بعيدة وفي ذلك دليل على تميم الجيران بالاحسان اليهم سواء كانت الديار متقاربة او متباعدة
 وعلى ان الجوار حرته معيته ما مور بها وفيه روى عن الظن ان الجوار خصوص بالملاصق ودون بن بينه وبينه
 حائل او مختص بالتقريب دون البعيد وقيل المراد بقوله والجوار الجنب هنا هو الغريب وقيل هو الاجنبى
 الذى لا قرابة بينه وبين الجوار له وقمر الاش والمفضل والجوار الجنب بفتح الجيم وسكون النون اى الجنب
 وهو الناحية والشد الاخفش ع الناس جنب والاسير جنب وقيل المراد بالجوار ذى القربى لمسلم والجوار
 الجنب اليهودى والنصرانى وقد اختلف اهل العلم في المقدار الذى عليه يصدق سمي الجوار وينت نصا
 الحق فروى عن الاوزاعي والحسن انه الى حد العين واما من كل ناحية وروى عن الزهري نحوه قيل
 من سمع اقامة الصلوة وقيل اذ جعتهما محلة وقيل من سمع النداء والاولى ان يرجع في معنى الجوار
 الى الشرع فان وجد فيه ما يقتضى بيانه وانه يكون جارا الى حد كذا من الدور او من مسافة الارض كان
 العمل عليه متعين وان لم يوجد يرجع الى معناه لغة او عرفا ولم يأت في الشرع ما يفيد ان الجوار هو الذى بينه

بين جاره مقدر كذا ولا ورد في لغة العرب ايضا ما يفيد ذلك بل المراد بالجارية في اللغة المجاور ولطلق
على معان قال في القاموس الجارية المجاورة والذي اجرت من ان تطعم والمجيرة المستجير والشريك في التجارة
وزوج المرأة وهي جارتها وفرج المرأة وما قرب من المنازل والاسب كالجارة والمقاسم والمكليف والنهر
انتهى وقال القرطبي في تفسيره وروى ان جلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني نزلت محلة قوم وان اقربهم
الي جوارا شدة نعم لي اذى فبعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر وعمر وعليهما رضي الله عنهما ليصحبون علي اباب الساجد الا
ان ابصين دارا جارة ولا يضل الخبة من لاياسن جاره بوالقة انتهى قال الشوكاني ولو ثبت هذا كان منجيا
عن غيره ولكنه رواه كاتري من غير عزوله الى احد كتب الحديث المعروفة وهو وان كان اما في علم الرواية
فلا تقوم الحجة بما يرويه غير سند كور ولا نقل عن كتاب مشهور ولا سيما وهو يذكر الواهيات كثيرا كما يفعل
في تذكرته انتهى اقول هذا الحديث بلفظه اخرجه الطبراني كما ذكر في الترغيب والترهيب وروى السيوطي
في جامعه الصغير الجوار اربعون دارا اخرجه البيهقي عن عايشة قال المنادي في شجرة وروى عن عايشة وهما
جيران الجار اربعين دارا وكلاهما ضعيف والمعروف المرسل الذي اخرجه ابو داود وكذا نقل عن سيوطي ثم
قال ولقطه مرسل الي داود حتى الجوار اربعون دارا هكذا وهكذا وأشار قداما وبيننا وخلفا قال الزكشي
سند صحيح وقال ابن حجر جاله ثقات ورواه ابو يعلى عن أبي هريرة مرفوعا باللفظ المذكور لكن قال ابن حجر في
سند عبد السلام منكر الحديث فليحفظ وقد ورد في القرآن ما يدل على ان المساكنة في مدينة مجاورة قال تعالى
تعالى لمن لم يمتد المنافقون الى قوله ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا فجل اجتماعهم في المدينة جهة ربا
ولما الاعراف في سمي الجوار في مختلف باختلاف اهلها ولا يصح حمل القرآن على اعراف متعارفة وهم طوائف
متواضعة والصاحب بالجنب قيل هو الرفيق في السفر قال ابن عباس وسعيد بن جبيرة وعكرمة مجاور
والضحاك وقال علي بن ابي طالب هو الرفيق وقال ابن جريح هو الذي يصحبك يذكرك
ربا ونفعك ولا يجردان تناول الآية جميعا في هذه الاقوال مع زيادة عليها وهو كل من صدق عليه
انه صاحب الجنب اى يجنبك لمن يقف بجانبك في تحصيل علم او تعلم صناعته او مباشرة تجارة او نحو ذلك
وابن السبيل قال مجاور هو الذي يحتاج اليك ما راو السبيل الطريق فكسب المسافر اليه لمروره عليه لزوم
ايه فالاولى تشبيهه بمن هو على سفر فان على المقيم ان يحسن اليه وقيل هو المنقطع بقيل هو الضيف حسنوا
الي ما مكلت ايمانكم احسانا وهم العبيد والاماء وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بطعمون مما يطعم مالكم وليسون
مما يلبس من قدور ومنوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ير الوالدين وفي صلة القرابة وفي الاحسان الى اليتام
وفي الاحسان الى الجار وفي القيام بما يحتاج اليك حاويث كثيرة قد شملت عليها كتب السنة
لا حاجة بنا الى غيرها هنا الموقفية عشرين يا ايها الذين امنوا اجل الخطاب خاصا بالمتقين
لانهم الذين كانوا يقيمون الصلوة حال السكر والاكثام منهم ما يقر بونهما بسكارى ولا غير سكارى لا يقيموا

الصلوة قال ابل للغة اذ قيل لا تقرب بفتح الراء كان محتاجا لا تسليس بالفعل اذا كان يضم الراء كان محتاجا
لا تدنونه والمراد هنا النهي عن التلبس بالصلوة ونحوها وبه قال جماعة من المفسرين واليه ذهب ابو حنيفة
وقال آخرون المراد موضع الصلوة وبه قال الشافعي وعلى هذا فلا بد من تقدير مضاف ويقوى هذا قوله لا يبا
الا عابري سبيل وقالت طائفة المراد بالصلوة وموضعها ما لانهم كانوا حينئذ لا يأتون للمسجد الا للصلوة و
لا يصلون الا مجتمعين فكانا متلازمين وانتم سكارى الجملة في محل نصب على الحال وكما خرج سكران
مثل كسالى جميع كسلان وقرو النخعي سكر الخبيث السمين وتكسب سكران وقرو الاش سكرى كجلى صفة
منفردة وقد ذهب كافة العلماء الى ان المراد بالسكينة سكر الخمر الا الضحاك فانه قال المراد سكر النوم ولم
يعن بها الخمر واخرج حميد بن حميد عن ابن عباس قال قال النعمان قد اخرج حميد بن حميد وابوداؤد والترمذي
وحسنه والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم واحكام وصححه في المختارة عن علي بن ابى طالب
عليه السلام قال منعت لنا عبد الرحمن طعاما فادعانا وسقانا من الخمر فاخذت الخمر منا وحضرت الصلوة
وقدموني فقرأت قل يا ايها الكافرون احبدا ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون فانزل الله هذه الآية
واخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن المنذر عن عكرمة في الآية قال
نزلت في ابى بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد صنع لهم علي رضي الله عنه طعاما وشرا با فاكلوا
وشربوا ثم صلى بهم المغرب فقرأ قل يا ايها الكافرون حتى ختمها فقال ليس لي دين ليس لكم دين فنزلت
وهذا سبب نزول الآية وبه يندفع ما يخالف الصواب من هذه الاقوال حتى تعلموا ما تقولون بذا غاية
النهي عن قربان الصلوة في حال السكر حتى يزول عنه اثر السكر وتعلموا ما تقولونه فان السكران لا يعلم
ما يقوله وقد شك بهذا من قال ان طلاق السكران لا يقع لان اذ لم يعلم ما يقوله انتفى القصد وبه قال
عثمان بن عفان وابن عباس وطائفة وعطاء قال القاسم وربيعة وهو قول الليث بن سعد وسحق ابى
والزنى واختاره الطحاوى وقال اجمع العلماء على ان طلاق المعتوه لا يجوز والسكران معتوه كالموسوس الجان
طائفة وقوى طلاقه وهو محكى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين وهو قول ابى حنيفة والثوري
والاذاعي واختلف قول الشافعي في ذلك قال مالك يلزمه الطلاق والقود في الجراح والقول لا يلزم
التكاح والبيع ولا جنباً عطف على محل الجملة الحالية وهي قوله وانتم سكارى جنب لا يوثق ولا يثنى
ولا يجمع لانه ملحق بالمصدر كالبعد والقرب قال الفراء يقال جنب الرجل وجنب من الجنابة قيل يجمع
الجنب في لغة على اجنب مثل عنق واعناق وجنب واطناب الا عابري سبيل استثناء ومفخذي
لا تقربوا في حال من الاحوال الا في حال عيب السبيل والمراد به هنا السفر ويكون محل هذا الاستثناء والمفخذي
النصب على الحال من ضمير لا تقربوا بعد تقييده بالحال الثانية وهي قوله ولا جنباً لا بالحال الاول هي
قوله وانتم سكارى فتصير المعنى لا تقربوا بالصلوة حال كونكم جنباً الاحال السفر فانه يجوز لكم ان تصلوا بانتم

وهذا قول علي بن عباس بن جبير ومجاهد والحكم وغيرهم قالوا لا يصح لاحد ان يقرب الصلوة وهو جنب
 الا بعد الاغتسال الا للمسافر فانه يتم لان الماء قد يعيدرم في السفر لاني احضر فان الغالب انه لا يعدم
 قال ابن مسعود وعكرمة والنخعي وعمر بن دينار ومالك الشافعي عابرا السبيل هو المجتاز في المني وهو مروي
 عن ابن عباس فيكون معنى الآية على هذا التقرب او مواضع الصلوة وهي للمساجد في حال الجنابة الا ان يكونوا
 مجتازين فيها من جانب الى جانب وفي القول الاول قوة من جهة كون الصلوة فيه باقية على معناه
 الحقيقي وضعف من جهة ما في خل عابرا السبيل على المسافر وان معناه انه يقرب الصلوة عند عدم الماء
 باليتم فان هذا الحكم يكون في المحاضر اذا عدم الماء كما يكون في المسافر وفي القول الثاني قوة من جهة عدم
 التكليف في معنى قوله الاعابر سبيل وضعف من جهة حمل الصلوة على مواضعها وبالجملة فالحال الاول
 اعني قوله انتم سكارى تقوى بقاء الصلوة على معناه الحقيقي من دون تقدير مضاف كذا لك سبب
 نزول الآية يقوى ذلك وقوله الاعابر سبيل يقوى تقدير المضاف اي لا تقربوا مواضع الصلوة
 ويجوز ان يقال ان بعض قبيد انتهى اعني لا تقربوا وهو قوله وانتم سكارى يدل على ان المرام مواضع
 الصلوة ولا مانع من اعتساب كل واحد منهما مع قيده الدال عليه ويكون ذلك بمنزلة نهيين بتقيد كل واحد
 منهما بتقدير وهما لا تقربوا الصلوة التي هي ذات الاذكار والاركان وانتم سكارى ولا تقربوا مواضع الصلوة
 حال كونكم جنبا الاحال عبوركم في المني من جانب الى جانب ونعائنه ما يقال في هذا انه من اجمع بين الحقيقة
 والمجاز وهو جائز بتأويل مشهور وقال ابن جرير بعد حكايته للقولين والاولى قول من قال لا جنبا
 الاعابر سبيل المجتازي طريق فيه ذلك انه قد بين حكم المسافر اذا عدم الماء وهو جنب في قوله
 وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او كنتم النساء فملم تحيدوا فانيتموهما اصعبا لطيفا
 فكان معلوما بذلك اي ان قوله ولا جنبا الاعابر سبيل حتى تغتسلوا لو كان معنيا بالمسافر لم يكن
 لاعادة ذكره في قوله وان كنتم مرضى وعلى سفر معناه مفهوم وقد مضى في حكمه قبل ذلك فاذا كان كذلك
 كذلك فتاويل الآية يا ايها الذين امنوا لا تقربوا المساجد للصلوة مصلين فيها وانتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا تقربوا ايضا جنبا حتى تغتسلوا الاعابر سبيل قال عابرا السبيل المجتاز
 مراً وقطعا يقال منه عبرت هذا الطريق فانما عبره عبراً وعبوراً ومنه قيل عبر فلان النهر اذا قطعه جاوزه
 قال ابن كثير وهذا الذي نصره يعني بن جرير هو قول الجمهور وهو الظاهر من الآية انتهى حتى تغتسلوا
 غايته للنهي عن قربان الصلوة او مواضعها حال الجنابة والمعنى لا تقربوا حال الجنابة حتى تغتسلوا حال
 عبوركم السبيل وان كنتم مرضى المرض عبارة عن خروج البدن عن حد الاعتدال والاعتقاد
 الى الاعوجاج والشدوذ وهو على ضربين كثير وليسير والمراد هنا ان يخاف على نفسه التلف والنقص
 باستعمال الماء وكان ضعيفا في بدنه لا يقدر على الوصول الى موضع الماء وروى عن الحسن انه يتعذر

وان مات وهذا باطل يدفعه قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله لا تقتلوا أنفسكم وقوله يريد الله بكم
 او على سفر فيجوز اليتيم لمن صدق عليه اسم المسافر والخلاف مبسوط في كتب الفقه وقد ذهب الجمهور
 الى انه لا يشترط ان يكون سافر قصر وقال قوم لا بد من ذلك وقد اجمع العلماء على جواز اليتيم للمسافر واختلفوا
 في الحاضر فذهب مالك واصحابه وابوصيفة ومحمد الى انه يجوز في الحاضر والسفر وقال الشافعي لا يجوز للحاضر
 الصحيح ان اليتيم الا ان يخاف التلف او جاء احد منكم من الغائط هو المكان المنخفض والمجئ منه
 كناية عن الحدث والجمع الغيطان والاعواط وكانت العرب يقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء
 الحاجة تستر عن عيون الناس ثم سمي الحدث الخارج من الانسان غائطا توسعا ويدخل في الغائط جميع
 الاحداث الناقضة للوضوء ولا مستعمل النساء وهو قراءة نافع وابن كثير والجمهور وعاصم وابن عامر
 وقر حمزة والكسائي يستعمل المراد بما في القرائين الجماع قيل المراد به بطلان المباشرة قيل انه يجمع الامر
 جميعا وقال محمد بن زيد الاول في اللغة ان يكون لا يتم بمعنى قبلتم ونحوه لم يتم بمعنى غشيتهم واختلف
 العلماء في معنى ذلك على احوال فقالت فرقة الملاسته هنا مختصة باليد دون الجماع قالوا والجنب
 لا سبيل له الى اليتيم بل يغتسل ويدع الصلوة حتى يجي الماء وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود
 قال ابن عبد البر لم يقل بقولهما في هذا احد من فقهاء الامصار من اهل الرأي وحملته الاثارة انتهى وايضا
 الاحاديث الصحيحة تدفعه وتبطله كحديث عمار وعمران بن حصين وابي ذر في تيمم الجنب وقالت طائفة
 هو الجماع كما في قوله ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن
 وهو مروي عن علي عليه السلام وابي بن كعب وابن عباس ومجاهد وطاوس والحسن بن عبيد بن عمير وسعيد
 بن جبيرة والشعبي قتادة ومقاتل بن حيان وابي حنيفة وقال مالك الملاسن بالجماع تيمم الملاسن باليد تيمم اذا لم يمسها
 لمسهما بغير شهوة فلا وضوء وبه قال احمد وسحق وقال الشافعي اذا افضى الرجل شيئا من بدنه الى بدن المرأة
 سواء كان باليد او بغيرها من اعضاء الجنب انتقضت به الطهارة والافلا حكاة القرطبي عن ابن مسعود
 وابن عمر والنخعي وربيعة وقال الاوزاعي اذا كان التمس باليد نقض الطهارة وان كان بغير اليد لم ينقضه
 لقوله تعالى فامسوه بآيديهم وقد احتجوا بحجج تنعم كل طائفة ان حجتهم تدل على ان الملاسته المذكورة
 في الآية هي ما ذهب اليه وعلى فرض انها ناطقة في الجماع فقد ثبتت القراءة المردية عن حمزة والكسائي
 بلقط المستم وهي محتملة بلا شك ولا شبهة ومع الاحتمال فلا تقوم المحجة بالمحتمل مع هذا الحكم نعم به البلوي و
 يثبت به التكليف العام فلا يحل اثباته بمحتمل قد وقع النزاع في مفهومه اذا عرفت انها قد ثبتت السنة
 الصحيحة بوجوب التيمم على من اجتنب ولم يجي الماء فكان الجنب داخلا بهذا الدليل وعلى فرض عدم
 دخوله فاستنته تكفي في ذلك واما وجوب الوضوء واليتيم على من لمس المرأة بيده او بشئ من بدنه
 فلا يصح القول به استدلالا بهذه الآية لما عرفت من الاحتمال اما ما استدلوا به من ان الصلاة اذا

فقال يا رسول الله ما تقول في رجل نكح امرأة لا يعرفها وليس يأتي الرجل من امراته شيئا الا قد اتاه منها
غيره لم يجامعها فاتزل انما تم الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات
ذلك ذكرى للذاكرين اخبرنا احمد والترمذي والنسائي من حديث معاذ قالوا فامر به بالوضوء واليس
المرأة ولم يجامعها ولا يخفاك انه لا دلالة لهذا الحديث على محل التنزع فان النبي صلى الله عليه وآله امره بالوضوء
ليأتي بالصلوة التي ذكرها الله سبحانه في هذه الآية او لا صلوة الا بالوضوء وايضا فالحديث منقطع لانه من رواية
ابن ابي ليلى عن معاذ ولم يلقه واذا عرفت هذا فالاصل البراءة عن هذا الحكم فلا يثبت الا بدليل خالص
عن الشوائب الموجبة لقصوره عن الحجّة وايضا قد ثبتت عن عائشة من طرق انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله
يتوضئ ثم يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ وقد روى هذا الحديث بالفاظ مختلفة رواه احمد وابن ابي شيبة
والبوداودي والنسائي وابن ماجه وما قيل من انه من رواية جبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة
ولم يسمع من عروة فقد رواه احمد في مسنده من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ورواه
ابن جرير من حديث ليث عن عطاء عن عائشة ورواه احمد ايضا والبوداودي والنسائي من حديث
ابي روق البهماني عن ابراهيم التيمي عن عائشة ورواه ايضا ابن جرير من حديث ام سلمة ورواه ايضا
من حديث زينب السميتي ولفظ حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقبلها وهو صائم ولا يفطر
ولا يحدث وضوء ولفظ حديث زينب السميتي ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ ورواه احمد
عن زينب السميتي عن عائشة فلهذا وجدنا هذا القيد ان كان اجبا الى جميع ما تقدم مما هو مذکور بعد الشرط وهو
المرض والسفر الجبني من الغائط ولماسة النساء كان فيه دليل على ان المرض والسفر مجرد بهما لا يثبتان التيمم بل لا بد
مع وجود احد البينين من عدم الماء فلا يجوز للمريض ان تيمم الا اذا لم يجد الماء ولا يجوز للمسافر ان تيمم الا
اذا لم يجد ماء ولكنه يشكك على هذا ان الصحيح كالمريض اذا لم يجد الماء فلا بد من فائدة في التنصيص على المرض
والسفر فقيل وجه التنصيص عليهما ان المريض من طئنة للعجز عن الوصول الى الماء وكذلك المسافر عدم الماء
حقه غالب وان كان راجعا الى الصوتين الاخيرتين اعني قوله او جاء احدكم من الغائط او لاسم النساء
كما قال بعض المفسرين كان فيه اشكال وهو ان من صدق عليه اسم المريض او المسافر جاز لا التيمم وان كان
واحد الماء قادرا على استعماله وقيل انه يرجع هذا القيد الى الآخرين مع كونه معتبرا في الاولين لندرة وتو
فيهما وانت خبير بان هذا كلام ساقط وتوجيه بارد وقال مالك ومن تابعه وذكرنا هذا المرض في السفر في
شرط التيمم اعتبارا بالاعلم فيمن لم يجد الماء بخلاف الحاضر فان الغالب وجوده فلذلك لم ينص احد
سجانه عليه انتهى والنظام ان المرض محجور مسوغ للتيمم وان كان الماء موجودا اذا كان متضررا بآتقاله
في الحال او في المال ولا يعتبر خشية التلف فاسد سبحانه يقول يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ويقول وما جعل عليكم في الدين من حرج والنبي صلى الله عليه وآله يقول الدين يسر ويقول بسروا ولا تعسروا

وقال قتادة قتله الله ويقول بامرت بالشرعية السمجة فاذا قلنا ان قيد عدم وجود الماء راجع الى الجميع
كان وجه التخصيص على المرض هو انه يجوز له التيمم والماء حاضر موجودا اذا كان استعماله يضره فيكون اعتبار
ذلك القيد في حقه اذا كان استعماله لا يضره فان في مجرد المرض مع عدم الضرر استعمال الماء ما يكون من غير
العجز عن الطلب لانه يلحقه بالمرض نوع ضعف واما وجه التخصيص على المسافة فلا شك ان الضرر في الارض
منظنة لاعواز الماء في بعض البقاع ودون بعض فتيمموا التيمم لغة القصده ثم كثر استعمال هذه الكلمة حتى
صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب وقال ابن النباري في قوله تيمم الرجل معناه قد مسح التراب
على وجهه وهذا خلط المعنى اللغوي بالمعنى الشرعي فان العرب لا تعرف التيمم بمعنى الوجه واليدين وانما هو
معنى شرعي فقط وظاهر الامر الوجوب وهو مجمع على ذلك والاحاديث في هذا الباب كثيرة وتفاصيل التيمم
وصفاته مبينة في السنة المطهرة ومقالات اهل العلم مدونة في كتب لفقه صعيد اهل وجه الارض سواء
كان عليه تراب او لم يكن قاله الخليل بن ابي الاعراب والزجاج قال الزجاج لا اعلم فيه خلافا بين اهل اللغة
قال الله تعالى وانا لجال علون ما عليها صعيدا جزا اى ارضا غليظة لا تبنت شيئا وقال تعالى
فتصيح صعيدا زلقا وانما سمي صعيدا لانه نهاية ما يصعد اليه من الارض وجمع الصعيد صعيدات وتختلف
اهل العلم فيما يجزى التيمم به فقال مالك ابو حنيفة والثوري والطبري انه يجزى بوجه الارض كله ترابا كان
او رطلا او حجارة وحملوا قوله طيبا على الظاهر الذي ليس بنجس وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه لا يجزى
التيمم الا بالتراب فقط ويستدلوا بقوله صعيدا زلقا اى ترابا امس طيبا وكذلك استدلوا بقوله طيبا
قالوا والطيب التراب الذي يثبت وقد تنوع في معنى الطيب فقيل الظاهر كما تقدم وقيل المنبت
كما هنا وقيل الحلال المحتمل لا يقوم بالحجة ولولم يوجد في الشيء الذي تيمم به الا ما في الكتاب العزيز كان الحق
ما قاله الاولون لكن ثبت في صحيح مسلم من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الناس ثلث جعلت صفوفا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا
طهورا اذا لم يرد الماء وفي لفظ وجعل ترابها لنا طهورا وفي لفظ وجعل ترابها لنا طهورا وهذا
مبين لمعنى الصعيد المذكور في الآية او يخصص لعمومه ومقيد لاطلاقه ويؤيد هذا ما حكاه ابن فارس عن
كتاب الخليل تيمم بالصعيد اى اخذ من غباره انتهى والحجج الصلة لا غبار عليه فامسحوا بوجوهكم
وايديكم بتراب المسح مطلقا يتناول المسح بضرته او ضربتين وتيناد المسح الى المرفقين او المرفقين
وقد بينت السنة بيان شافيا وقد جمع الشوكاني بين ما ورد في المسح بضرته وبضربتين وما ورد في المسح
الى المرفقين والى المرفقين في شرح المنتقى وغيره من سلفاته بما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والحاصل
ان احاديث الضربتين لا تخلو جميعا من مقال او صحت لكان الاخذ بها مستعينا لما فيها من
التراب والحق الوقوف والعمل على ما في الصحيحين من حديث عمال يقتصر على ضربته واحدة حتى تصح وضربته

على ذلك المقدار. ثابته الحادية والعشرين ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى
اهلها هذه الآية من امات الآيات المتصلة على كثير من احكام المشرع لان الخطاب ان الخطاب
يشمل جميع الناس في جميع الامانات وقد روي عن علي وزييد بن سلم وشهر بن حوشب ان الخطاب
لولاة المسلمين والاول المراد هو علي سبب لايتاني ما فيها من العموم فالاعتبار بعنونه لا بلفظ
لا بخصوص السبب كما تقر في الاصول بل قال الواحد في جميع المفسرين على ذلك ويدخل الولاة في
هذا الخطاب ودخول اوليائنا فيجب عليهم تاديه بالديهم من الامانات ورد الظلمات ويجري العدل في احكام
ويدخل غيرهم من الناس في الخطاب فيجب عليهم رد ما لديهم من الامانات التحريم في المشهودات والاختيار
ومن قال بعنونه هذا الخطاب لبر بن عازب بن مسعود وابن عباس بن ابي بن كعب واختاره جمهور
المفسرين ومنهم ابن جرير وجمهوروا على ان الامانات مذكورة الى اربابها الابرار منهم والفقهاء كما قال البيهقي
والامانات جميع امانة وهي مصدر بمعنى المفعول واذا حكمه مدين الناس ان يحكموا بالعدل
فهو فصل الحكم على ما في كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الحكم بالبراءى المجرى فان ذلك ليس من الحق
في تنحي الا اذا لم يوجد دليل تلك الحكومة في كتاب ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا باسناد اجتهاد الراعى من احكام
الذي يعلم حكم الله سبحانه وما هو اقرب الى الحق عند عدم وجود النص اما الحكم الذي لا يدري بحكم الله
رسوله ولا بما هو اقرب اليهما فلا يدري ما هو العدل لانه لا يقبل الحجة اذا جازته فضلا من ان يحكم بها من
عباد الله وقدا فالامام الرباني محمد بن علي الشوكاني في مختصره حيث قال في كتاب القضاء انما يصح
قضاء من كان مجتهدا متورا عا عن اصول الناس عادلا في القضية حاكما بالسوية امتى وقال في شرحه
انما يكون انما يصح قضاء من كان مجتهدا فلما في الكتاب العزيز من الامم بالقضاء بالعدل والقسط وبما اراه
ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب السنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا مجتهد لان
المقلد انما يعرف قول امامه ونحجه وبكذا لا يحكم بما اراه الله الا من كان مجتهدا الا من كان مقلدا
فما اراه الله شيئا بل اراه امامه نحيته لنفسه مما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريده عن النبي صلى الله عليه وسلم
القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فالذي في الجنة فصل عرف الحق فقضا به جل عرف الحق
وجاز في الحكم فهو في النار وجل قضاء للناس على جمل فهو في النار اخرها بن حاجه والبوداد والنسائي التمر
والحاكم وصحة وقد جمع ابن حجر طرقة في جزء مفرد وجه الدلالة انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا واما المقلد
فهو حكيم لما قال الله ولا يدري الحق هو ام باطل فهو القاضي الذي قضا للناس على جمل هو واحد قاض في
النار ومن الادلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون والظالمون
والفاسقون ولا يحكم بما انزل الله الا من عرف التنزيل وانما دليل مما يدل على ذلك حديث معاذ
لما بعثه صلوات الله عليه فقال له بكتابه الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال

فان لم تجد قال فبالحج وهو حديث مشهور وقدرت طرقه ومن خرج في بحسب عقل ومعلوم المقلد
 لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى له بل لا يدري بان الحكم موجود في الكتاب السنة فيقضي به
 او ليس بموجود فيجتهد برأيه فاذا ادعى المقلد انه يحكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه للاعتراف به انه لا اثر
 كتابا ولا سنة فاذا زعم انه حكم برأيه فقد اقر على نفسه بانه حكم بالباطل اغوت انتهى كلامه يريد بذلك قسوة
 وشراما قال السيد العلامة بدر الملة الشير محمد بن اسمعيل بن صالح الامير رضي الله عنه في السبل السلام
 شرح بلوغ المرام في شرح حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الحكم
 فاجتهد ثم اصاب فله اجران فاذا حكم واجتهد ثم اخطا فله اجر متفق عليه بالنص الحديث من بلوغ المرام
 بان الحكم عند الله في كل قضية واحد من قديسيه من عمل فكره وتبع اثاره ووفقا لله تعالى فيكون
 لاجران الاجر الاجتهاد واجر الاصابة والذي لا جرم احسن اجتهد فخطا فله اجر الاجتهاد واستدلوا
 بالحديث على انه يشترط ان يكون الحكم مجتهدا قال الشارح يعني القاضي المغربي صاحب البدر التمام
 شرح بلوغ المرام وغيره وهو ممكن من اخذ الاحكام من الالة الشرعية قال ولكنه لغير وجوده بل كالمجتهد
 بالكلية ومع تعذره فمن شرطه ان يكون مقلدا مجتهدا في نذهب امامه من شرطه ان يحقق اصول
 امامه اولته ونزيل حكمه عليها فيما لم يجد بنصوصا من نذهب امامه انتهى قلت لا يخفى ما في تلك الكلام
 من البطلان وان تطابق عليه للاعيان وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا ارشاد
 النقاد الى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وما رى هذه الدعوى التي تطالقت عليه لانظار الامم
 كفران نعمته الله عليهم فانهم اعنى المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها مجتهدون يعرف احكام
 سمي الالة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه كتاب بن رسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 ملكة ولا ابو موسى الاشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمن ولا معاوية بن جندب قاضي فيها وعامة عليها
 ولا شريح قاضي عمرو بن عبد الله رضي الله عنهم على الكوفة ويدل لذلك قول الشارح فمن شرطه اي المقلدان
 يكون مجتهدا في نذهب امامه وان يحقق اصوله واولته فان هذا هو الاجتهاد والذي حكم بكيفية ودقة
 بالكلية وسماه متعذرا فله اجل هذا المقلد امامه كتاب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعوضا عن اجابه
 وتنبع نصوص الكتاب السنة عوضا عن تتبع نصوص امامه والعبارات كلها الفاظ والة على معان فلهذا
 استبدل بالفاظ امامه وجاها الفاظ الشارع ومعاينها ونزل الاحكام عليها اذ لم يجد نصا شرعيا عنها
 عن تنزيلها على نذهب امامه فيما لم يجد بنصوصا تالفا لقد استبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير
 من معرفة الكتاب السنة الى معرفة كلام شيوخه والاصحاب تعظم امرهم والتفتيش عن كلامهم من العلوم
 يقينا ان كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرب الى الاتمام واودى الى الاصابة بلوغ المرام فانه بلغ
 الكلام بالاجماع واغنى في الافواه والاسماع واقر به القصد والانتفاء لانك في الاصل اعطاء

ومن الاحتياط في النفع والانتفاع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الآتي والخطاب النبوي هي كاهنا منا
واصلاحهم كاحلا منا اذ لو كانت الافهام متفاداة تفاديا وتالي سقط مع فهم العبارات والآية والاحاديث النبوية
لما كنا متكفين ولا ماسورين ولا نسيين لاجتهادنا ولا تقليدا لما الاول فلا حالته واما الثاني فلانا لا نقلد
حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز تصحيحهم بانه
لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل نفهم به غيره من الادلة من كثير وتيسر
على انه قد شهد المصطفى صلى الله عليه وسلم بانه ياتي من بعده من هو افقه ممن في عصره وادعى الكلام حيث
قال فرب يبلغ افقه من سامع وفي لفظ ادعى له من سامع والكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة آخر
كلام السبل وقد بسطت القول في ذلك في رسالتنا الجنبية في الاسوة الحسنة بالسنة الثانية والعشرين
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واطيعوا الله عز وجل هي مثال او امره ونواهيها
وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم هي فيما امر به ونهى عنه قال الحافظ ابن القيم رحمه في اعلام الموقعين امر الله تعالى بطاعة
وطاعة رسوله واعاوا الفعل علما بان طاعة الرسول تحجب استقلاله من غير عرض ما امر به على الكتاب
بل اذا امر وجبت طاعته مطلقا سواء كان ما امر به في الكتاب او لم يكن فيه فانما اوتي في الكتاب ومثله معه
ولم يامر بطاعته اولى الامر استقلاله لا بل خذت الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول اذ انما بانهم يطاعون
تبعوا طاعة الرسول فمن امرهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امر بخلاف ما جاء به الرسول فلا يسمع
ولا طاعته كما صح عنه صلعم انما الطاعة في المعروف وقال في ولاة الامور من امرهم بمعصية الله فلا يسمع
له ولا طاعته انتهى واولى الامر منكم لما امر الله سبحانه بالقضاة والولاية اذ حكموا بين الناس ان يحكموا
بالعدل ولحق امر الناس بطاعتهم هنا واولوا الامر بهم الائمة والسلاطين والقضاة وكل من كانت له
ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والامر او طاعتهم فيما امر به وينهون عنه ما لم تكن معصية فلا طاعة لخلق
في معصية الله كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال جابر بن عبد الله وحجابه وحسن البصري ابو العباس
وعطاء بن ابي رباح وابن عباس مع الامام احمد في احدي الروايتين عنهما ان اولى الامر بهم اهل القرآن والعلم
وبه قال مالك والضحاک وروى عن مجاهد بن سماعة صاحب محمد صلى الله عليه وسلم وقال ابن كيسان هم اهل العقل والراي
والمرجع القول الاول قال الاشوكاني وقال الحافظ ابن القيم رحمه في اعلام الموقعين تحت هذه الآية
والتحقيق ان الامر وانما يطاعون اذا امروا بقتضي العلم فطاعتهم تبع لطاعة العلماء فان الطاعة انما
تكون في المعروف وما اوجب العلم فكما ان طاعة العلماء تتبع طاعة الرسول فطاعة الامر تتبع طاعة
العلماء ولما كان قيام اسلام بطاعة ائمتي العلماء والامر وكان الناس كلهم لهم تبع كان صلاح العالم
بصلاح ائمتي الطائفتين وفساده بفسادهما كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف مشفقان
من اناس اذا صلحوا صلح الناس اذا فسدوا فسد الناس قيل من هم قال الملوك والامراء

أيت الذنوب تبيت القلوب في وقد يورث الذل أو ينهاه وتركها لذنوب حياة القلوب في وخير نفسك
عصيانها في وهل أقصد الدين اللاملك في وأخبار سود ورواياتها في انتهى كلامه وقد أخرج البخاري ومسلم
وغیرهما عن ابن عباس في قوله هذا قال نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي أو بعث النبي
صلی الله علیه وسلم في سرية وقصته معروفة قال ابن القيم وقد أخبر النبي صلعم عن الذين أرادوا دخول النار لما أمرهم بمكر
يدخلوها أنهم لو دخلوا لما خرجوا منها مع أنهم لما كانوا يدخلونها طاعة لأميرهم وظننا أن ذلك أحب إليهم
ولكن لما قصرنا في الاجتهاد وبادروا إلى طاعة من أمر في محبة الله وحملوا عموم الأمر بالطاعة بما لم يرد
الأمر صلعم وما قدر علم من دينة ارادة خلافة فقصرنا في الاجتهاد واقدموا على تعذيب أنفسهم وأهلها كما سنخبر
عن النبي في ذلك طاعة الله ورسوله أم لا فما الظن بمن أطاع غيره في صريح مخالفة ما بعث الله به رسوله
انتهى وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن عطاء في الآية قال طاعة الله والرسول تبلغ الكتاب
والسنة وأولى الأمر منكم قال أولى الفقه والعلم ويعلم أنه لا يصح استدلال المتقدمة بهذه الآية لأن الروايات الأئمة
كما ثبتت عن غير واحد ولو سلم ارادة العلماء فطاعتهم أيضا كالأئمة والأمر مشروط بعدم مخالفة الطاعة الآية
كما سلف مع أن العلماء ارشدوا إلى ترك التقليد كما روي عن الأئمة الأربعة وغيرهم ولو فرضنا أن في العلماء
من يرشد إلى تقليده لكان يرشد إلى المعصية فلا طاعة لهم ينزل النص بل هذه الآية دالة على أن الكتاب سنة
مقدان على القياس والرأي مطلقا فلا يجوز ترك العمل بها ولا تخصيصها بالقياس جليا كان أو خفيا ومن
وجه الدلالة أن قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول أمر بطاعة الكتاب والسنة وهذا الأمر مطلق
وجوب متابعتهما مطلقا سواء حصل قياس أو خيضا فيهما أو لم يحصل منهما أن كلمة لكن لا اشتراط
على قول الأكثرين فنقول إن تنازعهم صريح في عدم جواز العدول إلى القياس الا عند نقضه في الأصول كما اظهر
ذلك من تأخير ذكره عنها في الآية وكذا في قصته معاذ ومنها أن سبب لعن البليس ليس دفعه فصل السجدة
بالكلية بل إنما خصص نفسه عن ذلك العموم بقياس منها أن القرآن مقطوع المتين بثبوت التواتر والقياس
مظنون من جميع الجهات والمقطوع راجح على المظنون ومنها أن قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الظالمون نص صريح في أننا إذا وجدنا عموم الكتاب حاصلا في الواقعة ثم حكمنا بالقياس
أنه يلزم الدخول تحت هذا العموم وكذا التقدم بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من لو أفرغ ذلك
وتعام القول في هذه المسئلة في تفسيرنا فتح البيان فليس جازع اليه فان تنازعنا في المنازعة المجازية والتفريع المجزئ
كان كل واحد يتخرج حجة الآخر ويجذبها والمرا والاختلاف والتجاوزة وفيه دليل على أن أهل الايمان قد تبايعوا
في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان قال في اعلام الموقعين وقد تنازع الصحابة في كثير
من مسائل الأحكام وهم ساوات المؤمنين وأكمل الأئمة ايمانا ولكن مجمدا لم يتنازعوا في مسئلة واحدة
من مسائل الاسماء والصفات والأفعال بل كلهم على اثبات ما نطق به الكتاب السنة كلمة واحدة

اولهم الى اخرهم لم يشوبوها تاويلها ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا ولم يبدوا الشيء منها البطالا ولا ضروا لها امثالا ولم يدفعوا في صدورهم وعجايزها ولم يقل احد منهم بحسب صرفها عن حقاقتها وعلما على مجازها بل تلقوا بالقبول والتسليم وقابلوها بالايان والتعظيم وجعلوا الامر فيها كلها امرا واحدا واجروا على سنن واحد ولم يفعلوا كما فعل اهل الاهواء والبدع حيث جعلوا باعضين واقروا ببعضها وانكروا ببعضها من غير فرقان مبين مع ان اللازم لهم فيما انكروه كاللازم فيما اقرروا به واشتبهوا بالمقصود ان اهل الايمان يخرج من تنازعهم في بعض مسائل الاحكام عن حقيقة الايمان اذ اردوا ما تنازعوا فيه الى بند ورسوله كما شرط عليهم بقوله فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولا ريب ان الحكم المعلق على شرط في عند انتفاء في شيء نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين وقه وعلية جلية وحفية ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لم يامر بالرد اليه والتمنع ان يامر تعالى بالرد عند التراجع الى من لا يوجد عنده فصل النزاع قال الشوكاني ظاهر قوله في شيء يتناول امور الدين والدنيا ولكنه لما قال فردوه الى الله والرسول تبين به ان الشيء المتنازع فيه يختص بامور الدين دون امور الدنيا والرد الى الله هو الرد الى كتابه العزيز والرد الى الرسول هو الرد الى سنته المطهرة بعد موته واما في حياته فالرد اليه سواله هذا معني الرد اليهما وقيل معني الرد ان يقولوا الله اعلم وهو قول ساقط وتفسير بارود وليس الرد في هذه الآية الا الرد المذكور في قوله تعالى ولوروده الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه مسلم انتهى وقال ابن القيم ان الناس اجمعوا ان الرد الى الله سبحانه هو الرد الى كتابه والرد الى الرسول هو الرد اليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته وانه جعل في الرد من موجبات الايمان ولو ازمه فاذا انتفى هذا الرد انتفى الايمان ضرورة انتفاء الملزمة لانتفاء لازمه ولا يما التلازم بين نهدين الامرين فانه من الطرفين وكل منهما ينتفي بانتفاء الآخر ثم اخبرهم ان هذا الرد خير لهم وان عاقبته حسن عاقبته انتهى وقال في شرح القدير قوله ان كنتم تؤمنون بالله فية دليل على ان هذا الرد محتكم على المتنازعين وانه شان من يؤمن بالله واليوم الآخر والاشارة بقوله ذلك الى الرد المأمور به خير لكم واحسن تاويلا اى مرجعا من الاول الى كذا اى صا الى المعنى ان ذلك خير لكم حسن مرجعا يرجعون اليه ويجوز ان يكون المعنى ان الرد حسن تاويلا مستتابا ويحكم الذي صرحتم اليه عند التنازع انتهى وهذه الآية الكريمة نص في وجوب الاتباع وحمل من اصول والتقليد لذلك اخرج به جميع من السلف واختلف على ذلك والكلام فيها يطول تركناه خشية اللطالة ومن شاء الاطلاع عليها فليرجع الى امثال كتاب اعلام الموقعين وغيره في توضيح الحق من الباطل وبالله التوفيق

الثالثة والعشرين واذا جاء هجر امر من الامن او الخوف اذا عوبه اذاع الشيء ما ذاع به اذا افشاه وانكروه وهو لا يهم جماعته من شفعة المسلمين كانوا اذا سمعوا شيئا من البر المسلمين

فبما نحن نلحق المسلمين بقتل عدوهم او في خوف نحو نرية المسلمين قتلهم فشيء وهم يظنون انه لا شيء عليهم في ذلك ولو سادوه الى الرسول والى اولى الامر منهم وهم اهل العلم والعقول الراجحة الذين حيروا اليهم في امورهم او هم الولاة عليهم لعلمه الذين يستنبطونه امنى من ان يخرجونه بتدبيرهم وصحة عقولهم والمعنى انهم لو تركوا الا نواعة للمخبر حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يذيعها او يكون اولو الامر هم الذين يقولون ذلك لانهم يعلمون بما ينبغي ان يفشى وما ينبغي ان يكتم لكان حسن والاستنباط ما خذ من استنبطت الماء اذا شخر حبه والنبط الماء المستنبط اول ما يخرج من ماء البئر عند حفرا قيل ان هو لا الضعفة كانوا يسمعون ارجافات المنافقين على المسلمين فيذيعونها فيحصل بذلك المفسدة اخرج عبد بن حميد وسلم وابن ابى حاتم عن طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال لما اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فمقت على باب المسجد فوجدت الناس يتكلمون بالخصا ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه فمقت على باب المسجد فناريت باعلى صوتي لم يطق نساؤه وترلت هذه الآية فقلت انا استنبطت ذلك الامر

الرابعة والعشرون واذا جيتكم تحية التحية فقلوا الله اعلم بالصواب والى هذا ذهب جماعة من المفسرين وروى عن مالك ان المراد بالتحية هنا تسميت العاطس قال اصحاب جنيقة التحية هنا البية لقوله تعالى اوردوها ولا يمكن رواه السلام بعينه وهذا فاسد لا ينبغي الالتفات اليه والمراد بقوله فحيوا اهلها منها ان يريد في الجواب على ما قاله المبتدئ بالتحية فاذا قال المبتدئ السلام عليكم قال المجيب عليكم السلام ورحمة الله واذا زاد المبتدئ لفظا زاد المجيب على جملة ما جاء المبتدئ لفظا او الفاظا نحو وبركاته ومرضاته وتحياته قال القرطبي اجمع العلماء على ان لا تبدأ بالسلام سنة مغرب فيها ورواه فريضة لقوله فحيوا وظاهر الامر الوجوب والمراد بقوله اوردوها الاقتصار على مثل لفظ المبتدئ بان يقول اي عليكم السلام في مقابلة السلام عليكم وظاهر الآية الكريمة انه لو رده عليه باقل مما سلم به انه لا يكفي وجماع الفقهاء على انه الاكمل فقط واختلفوا اذا رده واحد من جماعة هل يجزى او لا فذهب مالك والشافعي الى الاخير وذهب الكوفيون الى انه لا يجزى عن غيره ويرد عليهم حديث علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجزى عن الجماعة اذا ردها ان يسلم احدهم ويجزى عن الملبوس ان يرد احدهم اخرج ابو داود وفي اسناده سعيد بن خالد الخزاعي المدي وليس به بائس وقد ضعفه بعضهم وقد حسن الحديث ابن عبد البر وقد روي في السنة المطهرة في تعيين من يتب بالسلام من يستحق التحية ومن لا يتحتم ما يغني عن البسط ما هنا وقد وفينا حقنا في شرحنا لبلاغ المرام

الخامسة والعشرون ودوا لتكفرون هذا كلام متانف تضمن بيان هو لا الثانيين والاضاح انهم يودون ان يكفروا المومنون كما كفروا وتمنوا ذلك عداوا وغلوا في الكفر وما ديا في الضلال فالكاف في قوله كما لغت مصد مخذوف اي كفر وامثل كفرهم احوال كما روى عن سيبيويه فتكونون

سواء عطف على قوله تكفرون داخل في حكمه فلا تتخذوا منهم اولياء جواب شرط محذوف اى
 اذا كان حالهم ما ذكر فلا تتخذوا منهم ولا تتخذوا من اهل النجى طيبين ولا افيحرم انحاء ذولي واحد منهم
 ايضا كما في آخر الآية حتى يؤمنوا ويهاجروا في سبيل الله وتحققوا ايمانهم بالهجرة فان قولوا
 من ذلك الهجرة فخذ وهم اذا قدرتم عليهم واقتلوهم حيث وجدتموه في محل الحرم
 فان حكمهم حكم المشركين قتلوا واسروا ولا تتخذوا منهم وليا قوالونه ولا نصيرا تستنصرون
 الا الذين ايهتشتى من قوله فخذوهم واقتلوهم فقط واما الموالاة فحرام مطلقا لا تجوز بحال فالعنه
 الا الذين يصلون الى قوم ويدخلون في قوم بينكم وبينهم ميثاق بالجوار والحلف فلا تقتلوه
 لما بينهم وبينكم عهد وميثاق فان العهد يشمل هذا المصح باقيل في معنى الآية وقيل الاتصال هنا هو اتصال
 النسب المعنى الا الذين يتسبون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق قاله ابو عبيدة وقد انكر ذلك اهل العلم عليه
 لان النسب لا يمنع من القتال بالاجماع فقد كان بين المسلمين والشركيين انساب لم يمنع ذلك من القتال
 وقد اختلف في هؤلاء القوم الذي كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ميثاق فبقيتم قريش والذين
 يصلون الى قريش هم بنو دح وقيل نزلت في بلال بن عويمر وسراقة بن جشم وخزيمة بن عامر بن عبد
 مناف كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم وقيل خراعة وقيل بنو بكر بن زيد او جاثية حصرت
 صدورهم عطف على قوله يصلون داخل في حكم الاستثناء اى الا الذين يصلون الى الذين
 جاؤكم ويجوز ان يكون عطف على صفة قوم اى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق
 والذين يصلون الى قوم جاؤكم حصرت اى ضاقت صدورهم عن القتال فامسكوا عنه الحضر الضيق
 بالانقباض قال الفرار وهو اى حصرت صدورهم حال من الحضر المرفوع في جاؤكم كما تقول جاز فلان
 ذهب عقله اى قد ذهب عقله وقال الزجاج هو خبر عن خبر اى جاؤكم ثم اخبر فقال حصرت صدورهم
 فعلى هذا يكون حصرت بدلا من جاؤكم وقيل حصرت في موضع خفض على النعت لقوم وقيل التقدير
 او جاؤكم رجال او قوم حصرت صدورهم وقروا الحسن او جاؤكم حصرت صدورهم نصبا على الحال وقال
 محمد بن يزيد حصرت صدورهم هو دعاء عليهم كما تقول لعن الكافر وضعفه بعض المفسرين وقيل
 او بمعنى الواو اى وجاؤا حاصرة صدورهم عن ان يقتلوا ويقاتلوا قومهم فضاقت صدورهم
 عن قتال الطائفتين ذكره هو ذلك ولو شاء الله لسلطهم عليكم ابتلاء منه لكم واختيارا
 كما قال سبحانه ولنبأكم حتى تعلموا ما ينزلنا ولعلكم تتقون ولعلكم تتقون ولعلكم تتقون
 ولكن سبحانه لم يشأ ذلك فالتقى في قلوبهم الرعب واللام في قوله فلقاتلوكم جواب لو على كبرياء
 اى لو شاء الله لسلطهم ولقاتلوكم والفاء للتعقيب فان اعز لوكم فلم يقاتلوكم اى لم يتعرضوا
 لقتالكم وقاتلوا اليكم السلم اى استسلموا لكم وانقادوا فما جعل الله لكم عليهم سبيلا

فلا يحل لكم قتالهم ولا أسرهم ولا نهب أموالهم فهذا الاستسلام يمنع من ذلك غير قيل في منسوخة آية القتال
والظاهر كونها محكية محمولة على المعادين يستجدون آخريين يريدون أن يامنوا بكم
ويا منوا قومهم فيظرون لكم الاسلام لقومهم الكفر ليا منوا من كلا الطائفتين وهم قوم من أهل بيت
طلبوا الامان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليا منوا عنده وعند قومهم وقيل هي في قوم من المنافقين قتل
في اسد وعطفان كلما رث والى الفتنة اى دعايم قومهم اليها وطلبوا منهم قتال المسلمين اسوا
فيها اى قلبوا فيها فرجوا الى قومهم وقتلوا المسلمين معنى الارحاس الارحاس فان لم يعتزلوكم
يعنى هؤلاء الذين يريدون ان يامنوا بكم ويامنوا قومهم ويلقوا اليكم السلام اى يستسلمون لكم
ويدخلون في عسكركم ويصلحون ويصلحون عن قومهم ويلقوا اليكم يد يهزم عن قتلهم فخذوهم واقتلوهم
حيث ثقفتهم وهم اى حيث وجدتموهم وتمكنتم منهم واوكلتم الموصوفون بتلك الصفات جعلنا
لكم عليهم سلطانا مبينا اى حجة واضحة تسلطون بها عليهم ونهزمها بسبب ما في قلوبهم
من المرض وما في صدورهم من الدغل والركاسم في الفتنة بايسر على اقل سعي المساومة والقسوة
وما كان لمومن هذا النفي هو معنى النفي المقضى للتحرير كقوله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله و
لو كان هذا النفي على معناه لكان خيرا وهو يستلزم صدقه فلا يوجد من قتل مومنا قطان يقتل مومنا
وقيل المعنى ما كان له ذلك في عهد اسد وقيل ما كان له ذلك فيما سلف كما ليس له الآن بوجه ثم اثنى
منه استثناء منقطعا فقال الاخطاء اى ما كان له ان يقتله لبقته لكن ان قتله خطأ فعليه كذا هذا
قول سيبيويه والنزاج وقيل هو استثناء متصل والمعنى ما ثبت ولا وجد ولا ساغ لمومن ان يقتل مومنا
الاططاء اذ هو مغلوب حينئذ وقيل المعنى والاططاء قال النحاس لا يعرف ذلك في كلام العرب ولا يصح
في المعنى لان الاططاء لا يحصر وقيل المعنى لا ينبغي ان يقتله لعلته من العلل الا بالخطأ وحده فيكون قوله خطأ
منتصفا بانه مفعول له ويجوز ان يتصعب على الحال والتقدير لا يقتله في حال من الاحوال الا في حال الخطأ
ويجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اى لا قتلا خطأ ووجه الخطأ كثيرة وليضبطها عدم القص والخطأ
اسم من اخطأ خطأ او لم يتجدد ومن قتل مومنا خطأ بان تصدر مرمى صيدا فاصابه او ضربه بالقتل
غالب كذا قيل فتحى يد اى فعلية تحرير رقبة مومنة يعتقها كفارة عن قتل الخطأ وعشير الرقبة عن
جميع الذات واختلف العلماء في تفسير الرقبة المومنة فقيل هي التي صلت وعقلت الايمان فلا تجزى
الصغيرة وبه قال ابن عباس والحسن الشعبي والنخعي وقتادة وغيرهم وقال عطاء بن ابي رباح انها تجزى
الصغيرة المولودة بين مسلمين وقال جماعة منهم مالك والشافعي يجزى كل من حكم له بوجوب الصلوة
عليه ان مات ولا يجزى في قول جمهور العلماء اعمى ولا مقعد ولا اشل ولا يجزى عند الاكثر الاعرج الاعو
قال مالك الا ان يكون عرجا شديدا ولا يجزى عند اكثرهم المجنون وفي المقام تفاصيل طولية مذكورة

في علم القروع ودية مسلمة الى اهله الدية ما يعطى عوضا عن دم المقتول الى ورثته والمسلمة المدفوعة
 الموداة والا بل المراد بهم الورثة واجناس الدية وتفاصيلها قد بينتها الستة المطهرة الا ان يصدقوا
 اى الا ان يصدق اهل المقتول على القاتل بالدية سمي العفو عنها مصادقة ترغيبا فيه فان كان القاتل
 من قوم عدو وكفر وبهم الكفار المحرمون وهو مومن فتحرير رقبة مومنة وهذه مسلمة الدين
 الذي يقتله المسلمون في بلاد الكفار الذين كان منهم ثم اسلم ولم يهاجر وبهم يظنون انه لم يسلم وانه يهاجر
 على من قومه فلا دية على قاتله بل عليه تحرير رقبة مومنة واختلفوا في وجه سقوط الدية فقل ان اولياد
 القاتل كفار لاحق لم ينفى الدية وقيل فيه ان هذا الذي اسلم لم يهاجر حرمة قلبية لقول الله تعالى الذين
 آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من دلائيم من شئ وقال بعض اهل العلم ان دية واجبة لبیت المال وان كان
 من قوم بينكم وبينهم ميثاق اى موقت او مؤبد وقرئ خمس وهو مومن فدية مسلمة الى
 فعلى قاتله دية موداة الى اهله من اهل الاسلام وبهم ورثة وتحرير رقبة مومنة كما تقدم
 فمن لم يجد اى الرقبة ولا اتسع بالشراب فصيام شهرين اى فعلية صيام شهرين متتابعين
 لم يفصل بين يومين من ايام صومهما افطار في نهار فلو افطار استأنف هذا قول الجمهور واما الافطار
 لغرض شرعي كالحيض ونحوه فلا يوجب الاستيناف واختلف في الافطار لعرض المرض لم يذكر الله تعالى
 الانتقال الى الطعام كالنهار وبه اخذ الامام الشافعي قودة منصوب على انه مفعول له اى شئ فك
 لكم توبة اى قبول التوبة لكم او منصوب على المصدرية اى تاب عليكم توبة وقيل على الحال اى حال كونه ذالوتة
 كائنة من الله السانعة والعشرون يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتكم في سبيل الله
 هذا متصل بذكر الجهاد والقتال والضرب ليسير في الارض تقول العرب ضربت في الارض اذا سرت
 لتجارة او غروا او غيرهما وتقول ضربت الارض بدون في اذا قصدت قضى حاجته الانسان ومنه قوله
 صلواتم لا يخرج الرجلان يضربان الغائط فبينوا من البتين وهو التامل هي قراءة اجماعة الاحمزة
 فانه قرأ فثبتوا من التثبت واختار القراءة الاولى ابو عبيدة وابوحاتم قال لان من امر البتين فقد
 امر بالتثبت وانما خص السفر بالامر بالبتين مع ان البتين والتثبت في امر القتل اجبان حضرا وسفرا
 لما خلا لان الحادثة التي هي سبب نزول الآية كانت في السفر ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام
 واختار ابو عبيد قراءة السلام وخالفه اهل النظر فقالوا السلام بها شبه لانه بمعنى الانقياد والتسليم
 والمراد بها لا تقولوا لمن القى بيده اليكم وسلم فاستسلم والسلام كلاما بها بمعنى الاستسلام وقيل بها
 بمعنى السلام اى لا تقولوا لمن القى اليكم الاسلام اى كلمته وهي الشهادة لكنت مؤمنا وقيل بها
 بمعنى التسليم الذي تحيته اهل الاسلام والمراد بكلمة المسلمين عن ان يملوا ما جاز به الكافر مما يستدل على
 اسلامه ويقولوا انه انما جاز بذلك تقوذا ولقبته وقرئ ابو جعفر لست مؤمنا من امنته اذا اجرتة فهو مؤمن

وقد استدل بهذه الآية على ان من قتل كافرا بعد ان قال لا اله الا الله قتل به لانه قد عصم لهذه الكلمة وبه
 وباله والاله وانما سقط القتل عن من وقع منه ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانهم تاولوا وظنوا ان من قالها
 خوفا من السلاح لا يكون مسلما ولا يصير منه بها معصوما وانه لا بد من ان يقول هذه الكلمة وهو مطمئن
 غير خائف وفي حكمة التكلم بكلمة الاسلام اظهار الانقياد بان يقول انا مسلم وانا على دينكم لما عرفت
 من ان معنى الآية الاستسلام والانقياد وهو يحصل بكل ما يشعر بالاسلام من قول او فعل ومن
 جملة ذلك كلمة الشهادة وكلمة التسليم فالقولان الآخران في معنى الآية واختلاف تحت القول لاول
 تبتغون عرض الحياة الدنيا الجملة في محل نصب على الحال اى لا تقولوا تلك المقالة طالبتين
 على ان يكون النهي راجعا الى التقيد والتقيد لا الى التقيد فقط وسبى متاع الحياة الدنيا عرضا لانه عارض
 زائل غير ثابت قال ابو عبيدة يقال جميع متاع الحياة الدنيا عرض لغبتح الدراهم واما العرض بسكون
 الدراهم فهو ما سوى الدنيا والدرهم فكل عرض بالسكون عرض بالفتح وليس كل عرض بالفتح عرضا بالسكون
 وفي كتاب العين العرض ما ينل من الدنيا ومنه قوله تعالى تريدون عرض الدنيا وجميعه عرض وفي المحل
 فارس والعرض ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا ما كان فيها من مال قتل او كثر والعرض
 من الاثاث ما كان غير نقد فعند الله هو تعليل للنهي اى عند الله ما هو حلال لكم من دون ارتكاب محظور
 مغاير لكم كثيرا تغتمونها وتستقنون بها عن قتل من قد استسلم وانقاد واعطاهم ماله كذا لا كنتم
 من قبل اى كنتم كفارا فحققت وما كنتم لما تكلمتم بكلمة الشهادة او كذا كنتم من قبل تخفون اى انكم
 قوكم خوفا على انفسكم حتى من الله عليكم باعزاز دينه فانكم ترمون الايمان واعلتم به الشائنة والقول
 لا يستوى القاعد ون من المؤمنين التقاوت بين درجات من قعد عن الجهاد ومن غير عذر ودرجات
 من جاهد في سبيل الله بجهالة ونفسه ان كان معلوما ضرورة لكن اراوا الله سبحانه بهذا الاخبار بنشيط
 المجاهدين ليغيبوا وتبكي القاعدين ليا نفوا غير قروا اهل الكوفة والوعمر و ابن كثير بالرفع على انه
 وصف للقاعدين كملقاتي الاخش لانهم لا يقصد بهم قوم باعيا نهم فصاروا كالقكرة فجاز وصفهم بغير
 وقروا بوحية بكسر الراء على انه وصف للمؤمنين وقروا اهل الحرمين لغبتح الراء على الاستثناء من القاعدين
 او من المؤمنين اى الا اولى الضرر فانهم يستون مع المجاهدين ويجوز ان يكون منقيا على الحال
 من القاعدين اى لا يستوى القاعدون الاصحاء في حال صحتهم و جازت الحال منهم لان لفظة لفظ الجرح
 قال العلماء اهل الضرر هم اهل العذر لانها اضر بهم حتى منعهم عن الجهاد ونظام النظم القرآني ان صاحب
 يعطى مثل اجر المجاهد وقيل يعطى حصة من غير تضعيف فيه فضلا للمجاهد بالتضعيف لاجل الباشرة قال الطبري
 والاول اصح ان شاء الله تعالى للحديث الصحيح في ذلك ان بالمدينة رجلا لا يقطعتم واديا ولا ستم سيرا
 الا كانوا معكم اولئك قوم حبسهم العذر قال وفي هذا المعنى ما ورد في الخبر اذا مرض العبد قال الله تعالى

اكتبوا العبدى ما كان يعمل في الصحة الى ان يردوا قبضه الي والمجاهدون في سبيل الله باموالهم
وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعد من درجته هذا بيان لما
بين الفريقين من التفاضل المفهوم من ذكر عدم الاستواء اجمالاً والمراد هنا غير اولى الضرر حملاً للمطلق
على التقيد وقال هنا درجة وقال فيما بعد درجات فقال قوم التفضل بالدرجة ثم الدرجات انما هو
مبالغة وبيان وتاكيد وقال آخرون فضل السد المجاهدين على القاعد من اولى الضرر بدرجة واحدة
وفضل السد المجاهدين على القاعد من غير اولى الضرر بدرجات قال ابن جريح والسدى وغيرهما قيل ان
معنى درجته علواى اعلا ذكرهم ورفعهم بالشئ والميدج ودرجة منتصبة على التمييز والمصدرية لوقوعها
موقع المرة من التفضيل اى فضل الله لفضيلة او على نزع الخافض او على الحال من المجاهدين اى في
درجة وكلها مفعول اول لقوله وعد قدم عليه لافادة القصارى كل واحد من المجاهدين والقاعد
وعد الله المحسنى اى المشوبة وهى الجنة قاله قتادة **الثاسعة والعشرون المثلث**
ارض الله واسعة فتحاجروا فيها فاولئك ما واهم حوضهم وساءت مصيروا
قيل المراد بهذه الارض المدينة والاولى العموم اعتبار اليعوم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو الحق فيراد
بالارض كل بقعة من تقاع الارض تصلح للحجرة اليها ويراد بالارض المذكورة فى الآية الاولى كل ارض
ينبغي الحجرة منها الا المستضعفين يستثنى من الضمير فى ما واهم قيل يستثنى منقطع لعدم خول المستضعفين فى
الموصول ضميره من الرجال والنساء والولدان متعلق بمحذوف اى كائنين منهم والمراد بتضعفين من الرجال النساء
ونحوهم والولدان كعياش بن ابي ربيعة سلمة بن شهاب انما ذكر الولدان مع عدم التكليف لهم لقصد المبالغة فى الحجة
وايهام انها تجب عليهم طاعها غير المكلف فكيف من كان مكلفاً قيل اراد بالولدان المراهقين والمالك لا يستطيعون
حيلة صفة للمستضعفين او الرجال والنساء والولدان احوال من الضمير فى المستضعفين
قيل الحيلة لفظ عام لانواع اسباب التخلص اى لا يجدون حيلة ولا طريقاً الى ذلك ولا يهتدون
سبيلاً وقيل السبيل سبيل المدينة وقد استدلل بهذه الآية على ان الحجة واجبة على كل من كان
بدار الشرك او بدار ليعمل فيها بما على سد جهاً اذا كان قادراً على الحجة ولم يكن من المستضعفين
لما فى هذه الآية من العموم وان كان السبب خاصاً كما تقدم وظاهر عدم الفرق بين مكان وكان
زيان وزمان وقد ورد فى الحجة احاديث ذكرنا لما فى جواب سوال عن الحجة اليوم من ارض الهند
فليارج وورد ما يدل على انه لا حجة بعد الفتح وقد اوضحنا ما هو الحق فى شرحنا على بلوغ المرام فليرج اليه
الثلاثون واذا ضرب بقر فى الارض شروع فى بيان كيفية الصلوة عند الضرورات من السفر
ولقاء العدو والمطر والمريض وفيه تأكيد لغزمية المهاجر على الحجة وترغيب له فيها لما فيه من تخفيف
المؤنة الى ذاسا فترحم اى مسافرة كانت كما يفيد الاطلاق فليس عليك جناح اى اوزر ورحم فى

ان تقصر وامن الصلوة فيه ليل على ان القصر ليس بواجب واليه ذهب الجمهور وذهب لابل قلوب
الى انه واجب ومنهم عمر بن عبد العزيز والكوفيون والقاضي سماعيل ومحمد بن ابي سليمان وهو مروي
عن مالك واستدلوا بحديث عائشة الثابت في الصحيح فرضت الصلوة كعتين كعتين فزديت في
الحضر واقرت في السفر ولا يقدح في ذلك مخالفتها لما روت فاعل على الرواية الثابتة عن رسول الله
صلعم وشك حديث يعلى بن امية قال سالت عمر بن الخطاب قلت ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
ان خفتكم ان يفتنكم الذين كفروا وقد امن الناس فقال عمر حبيت مما عجبته منه فسالت رسول الله
صلعم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة اخبره احمد ومسلم واهل السنن بن ظاهر
قوله فاقبلوا صدقة ان القصر واجب ان خفتكم ان يفتنكم الذين كفروا واطاهر هذا الشرط
ان القصر لا يجوز في السفر لامع خوف الفتنة من الكافرين لامع الاسرج لكنه قد تقر بالسننة ان النبي
قصر مع الاسرج كما عرفت فالقصر مع الخوف ثابت بالكتاب والقصر مع الاسرج ثابت بالسننة وبمفهوم
الشرط لا يقوى على معارضته ما تواتر عنه مسلم من القصر مع الاسرج وقيل ان هذا الشرط خرج مخرج الغالب
لان الغالب على المسلمين اذ ذاك القصر للخوف في الاسفار ولهذا قال يعلى بن امية لعمر ما قال كما تقدم
وفي قراءة الى ان تقصروا من الصلوة ان يفتنكم بسقوط ان خفتكم والمعنى على هذه القراءة كراهة ان
الذين كفروا وذهب جماعة من اهل العلم الى ان هذه الآية انما هي مبيحة للقصر في السفر للخائف من العدو
فمن كان آمنا فلا قصر له وذهب آخرون الى ان قوله ان خفتكم ليس متصلا بما قبله وان الكلام عن
قوله من الصلوة ثم افتتح فقال ان خفتكم ان يفتنكم الذين كفروا فاقم لهم يا محمد صلوة الخوف وذهب
توم الى ان ذكر الخوف منسوخ بالسننة وهي حديث عمر الذي قد مرنا ذكره وما ورد في معناه الحديث
والثالثون واذا كنت فيهم فخذوا خطابا لرسول الله صلعم ومن بعده من اهل الامر حكمه
كما هو معروف في الاصول وشك قوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة ونحوه والى هذا ذهب جمهور العلما
وشك ابو يوسف وسماعيل بن عليته فقال لا اتصلى صلوة الخوف بعد النبي صلعم لان هذا الخطا يخص
برسول الله صلعم قال لا يلحق غيره به لما له صلعم من المنزلة العليا وهذا مدفوع فخذوا من اموالهم
رسول الله والتاسي به وقد قال صلعم صلوا كما اتيتموني صلى والصحاب رضوا الله عنهم اعرف بعاني القرآن
وقد صلوا بعد موتي في غير مرة كما ذاك معروف ومعنى فاقمت لهم الصلوة اردت اقامتها لقوله
واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وقوله واذا قرأت القرآن فاستغفروا بصدقاتكم طائفة
منهم معكم يعني بعد ان تجلبطوا بالفتن طائفة تقف بازاء العدو وطائفة منهم تقوم معكم
في الصلوة وليأخذوا السلحة هم اي الطائفة التي تصلي معه وقال ابن عباس الضمير راجع الى
الطائفة الاولى بازاء العدو لان المصلية لا تحارب والاول انظر لان الطائفة القائمة بازاء العدو

لا بد ان تكون قائمتها باسالتها وانما يحتاج الى الامر بذلك من كان في الصلوة لانه ليقن ان ذلك ممنوع منه حال الصلوة فامره السديان يكون اخذ السلاح اى غير واضع له وليس المراد الاخذ باليد بل المراد ان يكونوا حاملين لسلحهم لتينا ولوه من قرب اذا احتاجوا اليه وليكون ذلك قطع لرجاء عدوهم من ان كان فرصة فيهم وجوز الزجاج والنحاس ان يكون ذلك امرا للطلقاتين جميعا لانه اربب للعدو وقد اوجب اخذ السلاح في هذه الصلوة اهل الظاهر حكلا للامر على الوجوب وذهب ابو حنيفة الى ان المصلين لا يحملون سلاح وان ذلك يبطل الصلوة وهو مدفوع بما في هذه الآية وبما في الاحاديث الصحيحة كما اوضحنا ذلك مع بيان كيفيات تلك الصلوة الثابتة في شرحي الدرر ومسك الختام فاذا سجد و اى القائمون في الصلوة فليكونوا اى الطائفة القائمة بانزاع العدو من وراءكم اى من وراء المصلين تحيل ان يكون المعنى فاذا سجد المصلون سكتتموا الركعة بغير السجود عن جميع الركعة او عن جميع الصلوة فليكونوا من وراءكم اى فليصرفوا الجفرا الى مقاتلة العدو والحراسته ولتات طائفة اخرى لم يصلوا وهى القائمة في مقابلة العدو ولما لم تقص فليصلوا معك على الصفة التى كانت عليها طائفة الاولى ولياخذ و اى هذه الطائفة الاخرى حذرهم واسلحتهم زيادة التوصية للطائفة الاخرى باخذ اخذ مع اخذ السلام قيل وجهه ان هذه المرة من طائفة الوقوف للكفرة على كون الطائفة القائمة مع النبي صلى الله عليه وسلم في شغل شاغل واما في المرة الاولى فربما يظنونهم قائمين للحرب وقيل لان العدو لا يؤخر قصده عن هذا الوقت لانه اخر الصلوة والسلاح ما يدفع بالمرء عن نفسه في الحرب ولم يبين في الآية الكريمة كم يصل كل طائفة من الطائفتين وقد روت صلوة الخوف في السنة المطهرة على اغان مختلفة وصفات متعددة وكلها صحيحة بخبر من فعل واحدة منها فقد فعل ما امر به ومن ذهب من العلماء الى اختيار صفة دون غيرها فقد ابعد عن الصواب ووضح هذا الشوكاني في شرحه للمنتقى وغيره وقد الذين كفروا والو تقفلون عن اسلحتكم فتعلم فيميلون عليكم صيلة واحدة هذه الجملة تتضمن للعللة التى لاجلها امرهم بالسجدة بالحد واخذ السلاح اى ودوا غفلتكم عن اخذ السلاح وعن اخذ ليصلوا الى مقصودهم ربما لو افترسهم فيشدن عليكم شدة واحدة والامتنع ما يمتنع به في الحرب من الزاد والراحلة ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنز مريضى ان تضعوا اسلحتكم فخص لهم سجدة في وضع السلاح اذا اذى من المطر وفي حال المرض لانه يصعب مع هذين الامرين حمل السلاح وخذ واحد ركعا ان الله اعد للكافرين عذابا مهينا امر باخذ الحد مثلا يا ايها الذين آمنوا على غرة وهم غافلون فاذا قضيت الصلوة اى فرغتم من صلوة الخوف وهو احد عانى القضا وشله فاذا قضيت مناسككم وقوله فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض فاذكروا الله

قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم اى فى جميع الاحوال حتى فى حال القتال وقد ذهب جمهور العلماء الى ان هذا
الذكر لما مور به انما جواز صلوة الخوف اى اذا فرغتم من الصلوة فاذكروا الله فى هذه الاحوال و
قيل معنى قوله فاذا قضيت الصلوة انتم اذ صليتم فصلوا قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم بما تفتضيه الحال عند
نيلته للقتال ففى مثل قوله فان خفتهم فرجالاً او ركباناً فاذا احل الله لكم اى انتم وسكنت قلوبكم والطمانينة
سكون النفس من الخوف فاقموا الصلوة اى فاتوا بالصلوة التى دخل وقتها على الصفة المشعرة
من الاذكار والاركان ولا تقفلوا ما لم يكن فان ذلك انما هو فى حال الخوف وقيل المعنى فى الآية انهم يقيمون
ما صلوه فى حال المسابقة لانها حالة قلق واترجاج وتقصير فى الاذكار والاركان وهو مروي عن الشافعى
والاول ارجح ان الصلوة كانت على المومنين كتاباً موقوتاً اى محدداً بموعينا يتحلى وقتاً فهو
موقوت ووقته فهو موقت والمعنى ان الله افترض على عباده الصلوات وكتبها عليهم فى اوقاتها
المحددة ولا يجوز لاحد ان ياتى بها فى غير ذلك الوقت لا بد منه شرعاً من ثوبه او يسهو او يهمل بها الا
والثلاثون ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى انشاققة المعاصرة - المنافقة
وتبين الهدى ظهوره ما به - بحسب رواية بالبرية اذ لا بد من ذلك ثم يفعل الشاققة ويتبع غير
سبيل المومنين - من غيرهم هو ما هم عليه من دين الاسلام والتشكك باحكام رسول الله عليه
وسلم كما قال تعالى انما كان قول المومنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا
الاية وقال تعالى فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم ائمة من الامة وقال عمن
قاتل حكيوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى انفسهم حرجاً مما قضيت الاية الى غير ذلك لولاه ما تولى ابنى
والي ما تولا من الضلال ونصله جهنم وساعت مصير وقد استدلت جماعة من اهل العلم بهذه
الاية على حجية الاجماع لقوله ويتبع غير سبيل المومنين ولا حجة فى ذلك عندى لان امرنا بغير سبيل المومنين
هنا هو الخروج من دين الاسلام الى غيره كما يفيد اللفظ ويشهد به سبب فلا يصح على عالم من علماء
هذه الملة الاسلامية اجتهاد فى بعض مسائل دين الاسلام فاذا جهلوا الى مخالفة من بعصره المحدثين
فانما رام السلوك فى سبيل المومنين وهوالدين القويم والملة الحنيفة ولم يتبع غير سبيلهم واخرج الترمذى
والبيهقى فى الاسماء والصفات عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع الله هذه الاية على الضلالة
ابداً ويأمر على الجماعة فمن شذ شذ فى النار واخرجه الترمذى والبيهقى ايضا عن ابن عباس مرفوعاً
الثالثة والثلاثون ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن سبب نزول الآية
سؤال قوم من الصحابة عن امر النساء واحكامهن فى الميراث وغيره فامر الله به ان يقول لهم الله يفتيكم
اى يبين لكم حكم ما سألتكم عنه وهذه الاية راجع الى الفتحة بالسوة من امر النساء وكان قد نصبت لهم
احكام لم يعرفوها فاسألوا فقيل لهم يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم فى الكتاب مع طوف على قوله

يفتيكم والمعنى والقرآن الذي تلى عليكم لفتيكم فيمن والتمسوا في الكتاب في معنى اليتامى قوله وان ختمتم الا
 تقسطوا في اليتامى ويجوز ان يكون قوله وما تلى معطوفا على التفسير في قوله لفتيكم المراجع الى المبيت
 لوقوع الفصل من المعطوف للفظ عليه بالمفعول والجار والمجرور ويجوز ان يكون مبتدأ وفي الكتاب خبره على
 ان المراد به اللوح المحفوظ وقيل في اعرابه غير ما ذكرنا ولم تذكره لضعفه وقوله في يتامى النساء على الوجه
 الاول والثاني صلاته لقوله تلى وعلى الوجه الثالث بدل من قوله فيمن اللاقي لا توطنهن ما كتب
 وفرض لهن من الميراث وغيره وترغيبون معطوف على قوله لا توطنهن عطف جملة مثبتة على جملة منفية وقيل حال
 فاعل توطنهن قوله ان تنكحهن تحيل ان يكون التقدير ترغيبون في ان تنكحهن لجبا من تحيل ان يكون التقدير
 وترغيبون عن ان تنكحهن لعدم جبالهن قوله والمستضعفين معطوف على يتامى النساء اي ما تلى عليكم المستضعفين
 من الولدان وهو قوله يحكمكم اسدي اولادكم وقد كان اهل الجبالية لا يورثون النساء ولا سكران مستضعفين من الولدان
 وانما يورثون الرجال القابل وسائر الامور وان تقوموا اليتامى بالقسط معطوف على قوله في
 يتامى النساء والمستضعفين اي وما تلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين وفي ان تقوموا لليتامى
 بالقسط اي العدل ويجوز ان يكون في محل نصب اي ويا مكرم ان تقوموا وما تفعلوا من خير في
 حقوق المذكورين او من شرفه ففقه الكفا فان الله كان به عليمما يجازيكم بحسب فعلكم المراجعة
 والثلثون وان اهله مرفوعة بفعل بتقدير يفسره ما بعده اي وان خالفت امرأة بكفني توقعت
 ما يخاف من زوجها وقيل معناه تيقنت وهو خطأ من بعلمها نشوز اي دوام النشوز والترفع عليها
 ترك المضاجعة والتقصير في النفقة واعراضا عنها بوجه قال الخاس الفرق بين النشوز والاعراض
 ان النشوز التباعد والاعراض ان لا يكلمها ولا ياتس بها وظاهر الآية انها تجوز المصالحة عند مخافة
 نشوز واعراض والاعتبار بجهوم اللفظ لا بخصوص السبب والظاهر انه يجوز الاتصال بما ي نوع من
 النوع اما باسقاط النوبة او بعضها او بعض النفقة او بعض المهر فلا جناح عليهما ان يصالحا
 بينهما هكذا قرره الجمهور وقرء الكوفيون ان يصلحا وقراءة الجمهور اولى لان تباعدة العرب الفعل
 اذا كان بين اثنين فصاعدا قيل يصلح الرجلان والقوم لا يصلح وصلحا منصوب على انه بهم صدد
 او على انه مصدر مخدوف الزايدة منصوب بفعل مخدوف اي فيصلح حالما صلحا وقيل هو منصوب
 على المفعوليه والصلح خير لفظ عام يقتضي ان الصلح الذي تسكن اليه النفوس ويزول به الخلاف
 خير على الاطلاق او خير من الفرقة او من الخصومة والنشوز والاعراض ونزهة الجملة اعتراضية الخ
 والثلثون ولن تستطيعوا ان تعدلوا اخبر سبحانه بنفي استطاعتهم للعدل بين النساء
 على الوجه الذي لا يسل فيه البتة لما جبلت به الطباع البشرية من ميل النفس الى هذه دون هذه
 وزيادة هذه في المحبة ونقصان هذه وذلك بحكم الخلقة بحيث لا يملكون قلوبهم ولا يستطيعون

توقيف القسم على التسوية وانما كان يقول المصادق بالمصدق صلى الله عليه وآله وسلم اللهم زنا قسمي في
 الملك فلا تنسني فيما لا ملك رواه ابن ابي شيبة واحمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
 عرج ايشته واسناده صحيح ولو حرصتم على العمل بنين في احب فلا تميلوا الى التي تحبونها في القسم
 والنفقة كما كانوا لا يستطيعون ذلك ولو حرصوا عليه وبالغوا فيه نهاهم الله عز وجل ان يميلوا كل الميل
 لان تركه لك وتجنب الجور كل الجور في سبهم ودخل تحت طاعتهم فلا يجوز لهم ان يميلوا الى احدهم
 عن الاخرى كل الميل كما قال فتدروها الى الاخرى كالمعلقة التي ليست ذات زوج ولا
 يشبهها بالشي الذي هو معلق غير مستقر على شيء لاني الارض ولاني السماء السابعة والثلثون
 وقد نزل عليكم في الكتاب اخطاب لجميع من اهل الايمان من مؤمن ومنافق لان من اهل
 الايمان فقد نزل من يمثل ما نزل الله وقيل انه خطاب للمنافقين فقط كما يفيد التشديد والتوبيخ
 ان اذا سمعتم آيات الله يتكفركم وليست هزء بها اي اذا سمعتم الكفر والافتراء بآيات الله تعالى
 فلا تقعد وامعهم اي مع المشركين ما داموا كذلك حتى يخوضوا في حديث غير اي غير حديث
 الكفر والافتراء به والذي انزله الله عليهم في الكتاب هو قوله واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا
 فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره واكد ان جماعة بكمة من الدخيلين في الاسلام يقعدون مع
 المشركين واليهود وحال سخرتهم بالقرآن واستهزائهم به فتمهوا عن ذلك قال ابن عباس دخل في هذه
 الآية كل محدث ومبتدع في الدين الى يوم القيامة وكذا قال الشوكاني في فتح القدير ان في هذه الآية
 باعتبار عموم لفظها الذي هو الاعتبار دون خصوص السبب ودليل على اجتناب كل موقف يخوض فيه به
 بما يفيد النقض والاستهزاء والملاوثة الشرعية كما يقع كثيرا من اسرار التقليد الذين استبدلوا آراء الرجال
 بالكتاب السنة ولم يبق في ايديهم سوى ما قال امامهم من اجل ذلك قال فلان من اتباعه يكذبوا
 من يتدل على تلك المسئلة بآية قرآنية او بحديث نبوي سخر وامنه ولم يرفعوا الى ما قاله راسا ولا بالوا به
 بالة وطمنا انه قرياء بامر فطبيع وخطب شنيع وخالف مذهب امامهم الذي انزلوه منزلة معلم البشر اطلع بل
 بالغوا في ذلك حتى جعلوا رايه القابل وجهته الذي هو عن منهج الحق باطل مقدما على الله تعالى وعلى كتابه
 وعلى رسوله فانما الله وانا اليه لاجعون ما صنعت هذه المذاهب بالها والذين انتسب هؤلاء المقلدة لهم
 بآراء من تعلم فانهم قد صرحوا في مؤلفاتهم بالنهي عن تقليدكم كما اوضحنا ذلك في رسالتنا المسماة بالقول
 للمفتي بكم لتقليد وفي مؤلفنا المسمى باب الطلب وننتهي الى ان الله انعمنا بما علمتنا واجعلنا من
 التقيين بالكتاب والسنة وباعد بيننا وبين آراء الرجال المبينة على شفا جوف ما ياحييين
 انتهى انكم اذا مثلتم تحليل للنهي اي انكم اذا فعلتم ذلك ولم تنتهوا فانتم مثلتم في الكفر واستتباع
 الغلاب وقيل هذه الماشاة ليست في جميع الصفات لكنه انما شبه بحكم الظاهر كما في قول القائل

ع وكل قرين بالقرآن يقتدى به. وهذه الآية محكمة عند جميع اهل العلم الامايروني من المصنفين فادع قال
 هي منسوخة بقوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء وهو مردود فان من التقوى اجتناب
 مجالس هؤلاء الذين يكفرون بآيات الله ويستنزفون بها وفي الانعام نحو ما قال اهل العلم وهذا يدل
 على ان الرضى بالكفر كفر وكذا من رضى بمكرادها لطلابه كان في الاثم بمنزلة التهم او ارضى به وان لم يرض
 ولو جلس خوفاً وتقيته مع كتمان خطئه لذلك كان الامر هو ان الاول المسابقة والثالثون
 وان يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً في يوم القيامة اذ كان المراد بالسبيل النظر القلب
 او في الدنيا ان كان المراد بالحجة قال ابن عطية قال جميع اهل التاويل ان المراد بذلك يوم القيامة
 قال ابن العربي وهذا ضعيف لعدم فائدة البنية وسببه توهم من توهم ان آخر الكلام يرجع الى اوله
 يعني قوله فان الله يحكم بينكم يوم القيامة وذلك يسقط فائدة او يكون تكرار هذا معنى كلامه وقيل
 المعنى ان الله لا يجعل للكافرين سبيلاً على المؤمنين بحجبه ولتتم بالكلية وينتهي آثارهم ويتبين
 كما يفيد الحديث الثابت في الصحيح وقيل انه سبحانه لا يجعل للكافرين سبيلاً على المؤمنين ما هو ظاهر
 بالحق غير راسخين بالباطل لا تاركين للنهي عن المنكر كما قال تعالى ما احصاكم من مصيبتهم فيما كسبت
 ايديكم قال ابن العربي وهذا نفيس جداً وقيل لا يجعل الله تعالى لهم سبيلاً اشعاراً بان جسد
 فخلطوا في الشرع فان شريعة الاسلام ظاهرة الى يوم القيامة هذا خلاصته ما قاله اهل العلم في هذه الآية
 صالحة للاحتجاج بها على كثير من السائل كعدم ارث الكافر من المسلم وعدم تملكه بالاسلم اذ استولى
 عليه وعدم مثل المسلم بالدمى الشائنة والثالثون لا يحب الله الجهر بالسوء من القول
 نفى الحب كناية عن الكف من الجمهور الامن ظلم على البناء للجهول وقروزيدي بن سلم وابن ابى
 وشيخك وابن عباس وابن جبير وعطاء بن السائب على البناء للمعلوم وهو على القراءة الاولى
 استثناء متصل بتقدير يضاف محذوف اي لا يجر من ظلم وقيل انه على القراءة الاولى ايضا منقطع
 اي لكن من ظلم فانه لا يتولى ظلمني فلان مثلاً واختلف اهل العلم في كيفية الجهر بالسوء الذي يجوز
 ظلم فقيل هو ان يدعو على من ظلمه وقيل لا بأس ان يجر بالسوء من القول على من ظلمه ان يقول فلان ظلمني او هو
 او نحو ذلك وقيل معناه الاسن كرهه على ان يجر بالسوء من القول من كفر او نحوه فهو مباح والآية على هذا في الاكره
 وكذا قال قطرب قال ويجوز ان يكون على البديل كانه قال لا يحب الله الا من ظلم اي لا يحب الله من ظلم
 والظاهر من الآية انه يجوز لمن ظلم ان يجر بالكلام الذي به من السوء في جانب من ظلمه ويؤيده الحديث الثابت
 في الصحيح بلفظ لا الواجب ظلم بغير عذر وعقوبته واما على القراءة الثانية فلا تستثنى منقطع اي لا من ظلم في فعل او قول
 قاهر والله بالسوء من القول اني معني النهي عن فعله والتوبيخ له وقال قوم معني الكلام لا يحب الله من يجر بالسوء
 من القول بل من ظلم فانه يجر بالسوء ظلماً وعدواناً وهو ظالم في ذلك وهذا شان كثير من الظلم فانهم مع

نظامه يطالبون بالاستئجار على من ظلموه ويتألون من عرضه وقال لزجاج يجوز ان يكون المعنى لان
 ظاهره ان سورفانه ينبغي ان ياخذوا على يدية التاسعة والثلاثون يستفتونك قل الله
 يفتيك في الكلالة قد تقدم الكلام في الكلالة ان امره هلك أي ان يهلك امره هلك
 كما تقدم في قوله وان امرأة خافت ليس له ولد اما صفة الامر او حال ولا وجه للمنع من كونه
 حالا والولد يطلق على الذكر والانثى واقتصر على عدم الولد هنا مع ان عدم الوالد ايضا معتبر في
 الكلالة احوالا على ظهور ذلك قيل المراد هنا بالولد الابن وهو احدى معني المشترك لان البنات لا
 الاخوت وله اخوت فلها نصف ما ترك عطف على قوله ليس له ولد والمراد بالاخت هنا هي الاخت
 لابوين اولاب للام فان فرضها السدس كما ذكر سابقا وقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم الى ان الاخوات لابوين اولاب عصبة للبنات وان لم يكن جدهم اخ وزهير بن عبد
 الى ان الاخوات لا يعصبن البنات واليه ذهب داود والنظامي وطائفة وقالوا انه لا ميراث للاخت
 لابوين اولاب مع البنت وحتجوا بظاهر هذه الآية فانه جعل عدم الولد المتناول للذكر والانثى قيداً في
 ميراث الاخت وهذا استدلال صحيح لو لم يرد في السنة ما يدل على اثبوت ميراث الاخت مع البنت
 ما ثبت في الصحيح ان معاذاً قضى على عمر بن عبد الله بن مسعود في بنت واخت فجعل للبنت النصف وللأخت
 النصف وثبت في الصحيح ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن واخت فجعل للبنت النصف
 وللبنت الابن السدس وللأخت الباقي فكانت هذه السنة متقضية لتفسير الولد بالابن وللبنت
 وهو أي الماخ يرثها أي الأخت ان لم يكن لها ولد ذكر وان كان المراد بارثه لما حيازته لجميع
 تركته وان كان المراد بثبوت ميراثه لها في الجملة اعم من ان يكون كلاً او بعضاً صحيح تفسير الولد بآتين اول
 الذكر والانثى واقتصر سبحانه على نفى الولد فقط مع كون الاب يسقط الاخ ايضا لان المراد بيان سقوط
 الاخ مع الولد فقط هنا واما سقوطه مع الابن فقد تبين بالسنة كما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم
 الفرأض باهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر والاب اولى من الاخ فان كانتا أي فان كان من يرث
 بالاخت اثنتين والعطف على الشرطية السابقة والثانية والثالثة وكذلك الجمع في قوله ان كانا
 اخوة باعتبار انهما الثلثان هما ترك الاخ ان لم يكن له ولد كما سلف وما فوق الاثنتين من
 الاخوات يكون لمن الثلثان بالاولى مع ان نزول الآية كان في جابر وقدمت عن اخوات سبع
 او تسع وان كانوا أي من يرث بالاخت اخوة أي واخوات فغلب لذكوراً وفيه كتمان ليدل قوله
 رجلاً ونساء أي مختلفين ذكراً وانثى فلذلك ذكر منهم مثل حظ الانثيين تفصيلاً وقت
 اوضحنا الكلام طاقاً واستدلالاً وترجيحاً في شأن الكلالة في اول هذه السورة خلافاً لغيره

سورة المائدة مائة وعشرون آية

قال القرطبي هي مكية بالاجماع فائدة قال ميسرة ان السجانه انزل في هذه السورة ثمانية عشر
 كما لم ينزلها في غير من سور القرآن وهي قوله تعالى والنخلة الى قوله اذا حضر احدكم الموت
 انتهي الآية الاولى يا ايها الذين آمنوا هذه الآية التي افتتح الله بها هذه السورة الى قوله
 يحكم ما يريد فيها من البلاغة ما يتقاصر عنه القوى البشرية مع شمولها لاحكام عدة منها الوفاء
 ومنها تحليل بهيمة الانعام ومنها استثناؤه ما يستلزم لا يحل ومنها تحريم الصيد على الحرم ومنها اية
 الصيد لمن ليس بحرم وقد كمل النقاش ان اصحاب الفيلسوف الكندي قالوا له ايها الحكماء هل
 لن مثل هذا القرآن فقال نعم عمل مثل بعضه فاحتجب اياما كثيرة ثم خرج فقال واحد ما اقدر ولا يدر
 هذا احدنا في تحت المصحف فخرجت سورة المائة فنظرت فاذا هو قد نطق بالوفاء نهي عن النكاح
 تحليل ما نهم استثنى بجهل استثنى ثم اخبر عن قدرته وحكمته في سطرين ولا يقدر احد ان يأتي بهذا
 بالعقود يقال ادنى ودنى وقد جمع بينهما اشاعر فقال اما ابن طوف فقد ادنى في ذمته كما
 وفي بقلاص النجم حاوية والعقود والعهود واصل العقود والربط واحد يعتقد يقال عقدت النحل والعهد
 فهو يتصل في الاجسام والمعاني واذا اتصل في المعاني كما هنا افاد انه شديد الاحكام قوى التوثيق
 قيل المراه بالعقود هي التي عقدت على عباده وانهم بها من الاحكام وقيل هي العقود التي يعقدونها
 بينهم من عقود المعاملات والاولى شمول الآية للامرين جميعا ولا وجه تخصيص بعضها دون بعض
 قال الزجاج او فوا يعقد الله عليكم او يعقدكم بعضهم على بعض انتهى والعقد الذي يجب الوفاء به وفتح
 كتاب الله وسنته صلوات الله عليه فان خالفهما فهو رذالا يجب الوفاء به ولا يحل احلت لكم بهيمة الانعام
 البهيمة اسم لكل في اربع سميت بذلك لايها ما من جهة نقص لفظها وقسمها وعقلها ومنه باب بهيم
 اي مخلوق وليل بهيم وبهيمة للشجاع الذي لا يدرى من اين يوتي وحلقة بهيمة لا يدرى اين طرفا
 بها الانعام اسم للابل والبقر والغنم سميت بذلك لما في مشيها من اللين وقيل بهيمة الانعام حشيتها
 كالطبا وبقر وحش والحمر الوحشية وغير ذلك حكاه ابن جرير الطبري عن قوم وحكاه غيره عن الحسن
 والربيع وتناودة والنجاح قال ابن عطية وهذا قول حسن وذلك ان الاطعم هي الثمانية اللازمة
 وما نضاف اليها من سائر الحيوانات يقال الانعام مجموعة معها وكان المفترس كالاسد وكل في ما
 خارج عن هذا الانعام فبهيمة الانعام هي الراعي ذوات الاربع وقيل بهيمة الانعام ما لم يكن صيدا لان
 الصيد يسمى وحشيا لا بهيمة وقيل بهيمة الانعام الاجنة التي تخرج عند الذبح من بطون الانعام فهي
 توكل من دون ذكوة وعلى القول الاول اعني تخصيص الانعام بالابل والبقر والغنم تكون الاضافة
 بيانية وليحق بها ما يحل مما هو خارج عنها بالقياس بل بالنصوص التي في الكتاب والسنة كقوله تعالى
 قل لا اجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة الآية وقوله صلوات الله عليه كل ذي ناب

من السبع ونحلب من الطير فانه يدل بمفهومه على ان ما عداه حلال وكذلك سائر النصوص الخاصة بتوج
كما في كتب السنة المطهرة الا ما يتلى عليكم استثناء من قوله احلت لكم بهيمة الانعام اي الاول
ما يتلى عليكم فانه ليس بحلال والمتلو هو بانض السد على تحريمه نحو قوله حرمت عليكم الميتة الآية وذلك
عشرة اشياء اولها الميتة واخرها الذبوح على النصب ولحق به ما حرمت السنة بتحريمه وهذا الاستثناء
يتمثل ان يكون المراد به الا ما يتلى عليكم الآن ويحتمل ان يكون المراد به في مستقبل الزمان فيدل على
تاخير البيان عن وقت الحاجة ويحتمل الامر من جميعا غير محلي الصيد ذهب البصريون ان قوله هذا
استثناء آخر من قوله من بهيمة الانعام والتقدير احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم الا الصيد ثم
محرمون وقيل الاستثناء الاول من بهيمة الانعام والثاني من الاستثناء الاول ورتبان هذا استثناء
اباحة الصيد في حال الاحرام لانه مستثنى من المحظور فيكون مباحا وانتم حرم في محل نصب على الحال
ومعنى هذا التقييد ظاهرا عند من يخص بهيمة الانعام بالحيوانات الوحشية البرية التي يحل كلها كانه قال
احل لكم صيد البر الا في حال الاحرام واما على قول من يجعل الاضافة بيانية فالمعنى احلت لكم بهيمة
الانعام حال تحريم الصيد عليكم بخلافكم في الاحرام لكونكم محتاجين الى ذلك فيكون المراد بهذا التقييد
عليه تحليل ما عدا ما هو محرم عليهم في تلك الاحوال المراد بالحرم من هو محرم بالجماع او العمة او بها ويسمى محرما
لكونه يحرم عليه الصيد والطيب والنساء وهكذا وجه تسميته المحرم حراما والاحرام حراما لثانيتها
يا ايها الذين امنوا لا تحلوا شعائر الله جمع شعيرة على وزن فعيلة قال ابن الفارس ويقال للواحدة
شعارة وهو حسن ومنه الاشعار للمدى والمشار العالم واحد ما مشعر وهي المواضع التي قد اشعرت
بالعلامات فيمل المراد بها جميع مناسك الحج وقيل الصفا والمروة والمدى والبدن والمعنى على نهدين
القوليين لا تحلوا هذه الامور بان يقع الاختلال بشئ منها او بان تحلوا بينها وبين من اراد فعلها وذكر
سجانه التي عن ان يحلوا شعائر الله عقب ذكره تحريم صيد المحرم وقيل المراد بالشعائر منها فرائض
ومنه ومن يعظم شعائر الله وقيل هي حريات السد والنافع من حمل ذلك على الجميع اعتبارا بجموع اللفظ
لا بخصوص السبب ولا بما يدل عليه السياق ولا الشهر المحرم المراد به المحرم في ذلك سبب
الاشهر الحرم وهي اربعة ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب اي تحلوا بالقتال فيها وقيل المراد بها شهر الحج فقط
ولا الهه هو ما يهدى الى بيت الله من ناقه او بقرة او شاة واحدة بهيمة بها هم اندجانه عن ان يحلوا احرام الله
بان ياخذوه على صاحبها ويحولوا امينه وبين المكان الذي يهدى اليه يحطف المدي على الشعائر مع قوله تحلوا
التي تبنى على من يخصصه التشديد في شأنه ولا انقلابا في جمع قلاوة وهي اقل بالمدى من نحل ونحوه واحلالها
تؤخذ غصبا وفي النهي عن احلال القلائد كيد للنهي عن احلال المدي قيل المراد بالقلائد المقلدات بها فيكون عطفه
على المدي لزيادة التوصية بالمدي الاول الى قيل المراد بالقلائد ما كان للناس تقليده وانتم لم تفرغوا على حد

مضاف إلى ولا أصحاب القلعة ولا اثنين البيت الحرام أي قاصدين من قولهم امت كذا أي قصدت
وقرأوا المشرك لآتي البيت الحرام بالاضافة والمعنى لا تمنعوا من قصد البيت الحرام حج أو عمره أو
ليسكن فيه وقيل إن سبب نزول هذه الآية أن المشركين كانوا يحجون ويعترون ويهدون قاراد
المسلمون أن يغيروا عليهم فنزل يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائرا لغير الله إلى آخر الآية فيكون ذلك
منسوخا بقوله اقلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله فلا يفرقوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وقوله
صلوا لا يحجن بعد العام مشرك وقال قوم الآية محكمة وهي في المسلمين يبتغون فضلا من ربهم و
رضوا كاجل حالته من الضمير المستتر في اثنين قال جمهور المفسرين معناه يبتغون الفضل والرزق
والأرباح في التجارة ويبتغون مع ذلك رضوان الله وقيل كان منهم من يطلب التجارة منهم من
يبتغي بالحج رضوان الله ويكون هذا الاتيغار للرضوان بحسب اعتقادهم وفي ظنهم عند من جعل الآية
في المشركين وقيل المراد بالفضل هنا الثواب لا الأرباح في التجارة وإذا حملتم فاصطادوا
هذا التفسير لما افاده مفهوم وانتم حرم اباح لهم الصيد بعد أن خطر عليهم لزوال السبب الذي حرم لاجله وهو لأحرام
الثلاثة ولا يحج منكم شنان فقام قال ابن فارس حرم وأجرم ولاجرم معنى قولك ولا بد ولا حاله وعملها بمن
أي سبب قيل المعنى ولا يحل لكم قال الكسائي وتعلق به يتعدى إلى المفعولين يقال جرمي كذا على إغضبك أي جعلني عليه قال
ابو عبيدة والفرار بمعنى لا يحل لكم لا يكسبكم بغض قوم إن تغتدوا الحق إلى الباطل فالعدل إلى الجور والجرمية والجار
بمعنى الكاسب والمعنى لا يحل لكم بغض قوم على الاعتداء عليهم أو لا يكسبكم بغضهم اعتداكم على الحق إلى الباطل و
يقال جرم جرم جرم إذا قطع قال أصلي بن عيسى الرمانى وهو الأصل فجرم بمعنى جعل على الشيء قطعين غيره جرم مجز
كسب القطع أو لاجر مجزى من لأن الحق يقطع عليه قال الخليل معنى لاجر من لعم النار فقد حق أن لعم النار
وقال الكسائي جرم جرم لغتان بمعنى واحد أي الكسب وقرأ ابن مسعود لا يحجر منكم بضم الياء
والمعنى لا يكسبكم ولا يغير من البصيرة لجرم واما يقولون جرم لا غير والثنان البغض وقرئ
بفتح النون واسكانا يقال شئت الرجل شئوه شنائا وشئناا ناكل ذلك البغضة
وشنان هنا مضاف إلى المفعول أي بغض قوم منكم لا بغض قوم لكم أي صدوكم عن المسجد الحرام
أن تغتدوا بفتح الغنة مفعول لأجله أي لأن صدوكم وقرأ أبو عمرو وابن كثير بكسب الغنة على الشبهة
وهو اختيار أبو عبيدة وقرأ الأشعث أن يصدوكم والمعنى على قراءة الشبهة لا يحل لكم بغضهم إن وقع
منهم الصدوكم عن المسجد الحرام على الاعتداء عليهم قال النحاس واما إن صدوكم بكسر الهمزة فالعلماء
اجلته بالنحو وأحد عشر والنظر يبتغون القراءة بها الأشياء منها أن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان
وكان المشركين صدوا المؤمنين عام المدينة سنة ست فالصدو كان قبل الآية وإذا قرئ بالكسر
لم يحجز إلا أن يكون بعده ما تقول لأنك فلا ناشيانا أن قاتلك فهذا لا يكون إلا مستقبل وإن فتح

كان لماضي وما احسن هذا الكلام وقد انكر ابو حاتم وابو عبيد شتان بسكون النون لان النون
انما تأتي في مثل هذه متحركة وخالفهما غيرهما فقال ليس هذا صدرا ولكنه اسم فاعل على وزن كسالت
وغضبان اقول تأمل هذا النسي فان الذين صدروا والمسلمين عن دخول مكة كانوا اكلوا احرامهم
فكيف ينهى عن التعرض لهم وعن مقاتلتهم فلا ينظر الا ان هذا النسي منشوخ او يقال ان النسي عن
من حيث عقد الصلح الواقع في الحديبية فبسببه صاروا مومنين مأسومين ولم يخرجوا من مكة على هذين
الوجهين ولما نهاهم عن الاعتداء امرهم بقوله وقفا ونوا على البر والتقوى اى ليكن بعضكم بعضا
على ذلك وهو شيل كل امر يصدر عن عليا من البر والتقوى كائنا ما كان قيل ان البر والتقوى لفظان
بمعنى واحد وكرر للتأكيد وقال ابن عطية ان البر تينا ول الواجب المندوب والتقوى تحريم
وقال الماوردي ان في البر رضى الناس وفي التقوى رضى الله فمن جمع بينهما فقد تمت سعاده
ثم نهاهم سبحانه بقوله ولا تقا ونوا على لا حق والعدوان قالوا ثم كل فعل وقول يوجب
فعله او قائله والعدوان التعدي على الناس بما فيه ظلم فلا يبقى نوع من انواع الموجبات للظلم
ولا نوع من انواع الظلم للناس الا وهو دخول تحت هذا النسي لصدق هذين النوعين على كل ما جود
فيه منها ثم امر عباده بالتقوى وتوعدهم من خالف ما امر به فتركه او خالف ما نهى عنه بفعله بقوله
واتقوا الله ان الله شديد العقاب واخرج احمد وعبد بن حميد والبخارى في تاريخهم عن ابنة
ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال البر باطمان اليه القلب واظمانت اليه النفس الاثم ما حاك في القلب وترو
في الصدر وان افتاك الناس وافتوك واخرج ابن ابى شيبه واحمد والبخارى في الادب مسلم
والترمذي والحاكم والبيهقي عن النواس بن سمعان قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البر والاثم فقال البر ان
اخلق والاثم ما حاك في نفسك وكرهت ان يطلع عليه الناس اخرج احمد وعبد بن حميد والطبراني
والحاكم وصححه والبيهقي عن ابى امامة ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاثم فقال ما حاك في نفسك وقد
قال فما الايمان قال من سلمته نفسه وسرته حسنة فهو من الراية حومت عليك هذا
في تفصيل المحرمات التي اشار اليها سبحانه بقوله لا ما يتلى عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
وما اهل لغير الله به تقدم الكلام على ذلك في البقرة وما هنا من تحريم مطلق الدم مقيد
بكونه مسفوحا كما تقدم علما لمطلق على التقليد وقد ورد في السنة تخصيص الميتة بقوله صلى الله عليه وسلم
ميتتان ووان فاما الميتتان فالمحوت والجراد واما الدمان فالكلب والطحال اخرج الشافعي وحمد
وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي اسناده مقال وليتوهم حديث هو الطهور رآه واحدا ميتة وهو
عند احمد واهل السنن وغيرهم وصححه جماعة منهم ابن خزيمة وابن جبان وقد اطل الشوكاني الكلام
عليه في شرحه للمتقن وغيره في غيره والمختلقة هي التي تموت بالخنق وهو ليس بنفسه سحر او

ذلك يجعلها كان تدخل راسها في جبل او بين عودين او بفعل آدمي او غيره وقد كان اهل الجاهلية
يخنقون الشاة فاذا ماتت اكلوها والموقوذة هي التي تضرب بجرا وعصى حتى تموت من غير
تذكية يقال وقذه يقذه وقذا فهو وقيد والوقد شدة الضرب وقد كان اهل الجاهلية يفعلون ذلك
فيضربون الانعام بالخشب لانهم حتى تموت ثم ياكلونها قال ابن عبد البر واختلف العلماء في
وحديتها في الصيد بالبندق والجحر والمخاض ويعني بالبندق قوس البندقية وبالمخاض سهم الكز
لان الشيش له او العصا التي راسها محدد قال فمن ذهب الى انه وقيد لم يخرجها الا ما ذكرنا وكاتبة على
ماروي عن ابن عمر وهو قول مالك والي حنيفة وصحابة والثوري والشافعي والفقهاء الشافعية
في ذلك قال الا ذراعي في المخاض كله خرق او لم يخرج فقد كان ابو الدرداء وفضالة بن عبيد
وعبد الله بن عمر ومكحول لا يرون به باسا قال ابن عبد البر هكذا ذكر الا ذراعي عن عبد الله بن عمر
والمعروف عن ابن عمر ما ذكرنا بالكل عن نافع قال والاصل في هذا الباب والذي عليه العمل فيه الحجة
حديث عدني بن حاتم وفيه ما اصاب بعرضه فلا ياكل فانه وقيد انتهى قلت والحديث في الصحيحين
 وغيرهما عن عدني قال قلت يا رسول الله اني ارمى بالمخاض الصيد فاصيب فقال اوارسيت
 بالمخاض فخرق فكله وان اصاب بعرضه فانا ما هو وقيد فلا تاكله فقد اعتبر صلح الخرق وعدمه
 فالحق انه لا يحل الا ما خرق لا ما صدم فلا بد من التذكية قبل الموت والا كان وقيدا قال الشوكاني
 في فتح القدير واما البنادق المعروفة الآن وهي بنادق الحديد التي يحمل فيها البارود والرصاص
 ويرمي بها فلم يشك عليها اهل العلم لتاخر صدورها فانها لم تصل الى الديار اليمنية الا في المائة العاشرة
 من الهجرة وقد سالتني جماعة من اهل العلم عن الصيد بها اذ مات ولم يتمكن الصائدين من تذكيته حيا
 والذي يظهر لي انه حلال لانها تخرق وتدخل في الغالب من جانب منه وتخرج من الجانب الآخر
 وقد قال صلح في الحديث الصحيح السابق اوارسيت بالمخاض فخرق فكله فاجتبه الخرق في تحليل
 الصيد انتهى قلت وقد سبقه الى ذلك السيد العلامة محمد بن اسماعيل الامير حيث قال في سبل
 السلام شرح بلوغ المرام قلت واما البنادق المعروفة الآن فانها ترمى بالرصاص فيخرج وقد
 صيرة نار انما يميل فيقتل بحدده لا بصدمة فالظاهر حل ما قتلت انتهى ولتعبه ولده العلامة
 السيد عبد الله بن محمد الاسير وقال هذا وهم من والذي قدس الله تعالى روحه فان الرصاص
 لا يذوب اصلا انما يذوب نار البارود فيصيب بصدمة يعرف هذا كل من يعرف البنادق والموت
 والله اعلم انتهى اقوال التحقيق ان النار تدفع الرصاص او لا فيصيب لصدمة ثم يخرج الرصاص
 الصيد فيموت الصيد بخرقه فيكون حلالا بما اجتبه الشوكاني والله اعلم والمتمم دية
 هي التي ترمى من علوا الى سفلى فتتوت من غير فرق بين ان ترمى من جبل او من

او غير ما ورد في ما خذ من الردي وهو الملك وسوا تروت بنفسها او رثاها غير ما والنظية فعملية
بمعنى مفعولة وهي التي تنظرها اخرى فتموت من دون تذكية وقال قوم انها فعلية بمعنى فاعله لان كثيرا
يتناطحان فيموتان وقال نظية ولم يقل نطيح مع انه قياس فعيل لان لزوم الخذف مختص بما كان من
هذا الباب صفة لموصوف مذكور فان لم يذكر ثبتت التاء للنقل من الوصفية الى الالهية وقرئ الويسق
والنطوخة وما اكل السبع اى وحرم ما اقتسر منه ذوات كالاسد والنمر والذئب والضبع ونحوها والمز
هنا ما اكل منه السبع لان ما اكله السبع كله قد فني ومن العرب من يخص اسم السبع بالاسد وكانت العرب
اذا اكل السبع اشارة ثم اخلاصها منه كلوا وان ماتت ولم يذكرها الا ما ذكره في محل نصب على الاستثنا
المتصل عند الجمهور وهو راجع على ما اذكت ذكاته من المذكورات سابقا وفيه حيوة وقال المديون و
هو المشهور من مذهب مالك وهو احد قول الشافعي انه اذا بلغ السبع منها الى بالاحياة معه فانها لا تؤكل
وحكام في الوطاعن زيد بن ثابت واليه ذهب سميل القاضي فيكون الاستثناء على هذا القول منقطعا
اى حرست عليكم هذه الاشياء لكن ما ذكيتتم فهو الذي يحل لا يحرم والاول اولى والذكوة في كلام العرب
الذبح قاله قطرب وغيره وحل الذكوة في اللغة التمام اى تمام استحلال القوة والذكاء هذا القلب
سرعة الفطنة والذكوة ما تذكى به النار ومنه ذكيت الحرب والنار وقد تها ذكا اسم الشمس والاراهنا
الا ما اذكتتم ذكاته على التمام والتذكية في الشرع عبارة عن نهار الدم وقرئ الا وراج في المذبح والنحر
في المنحور والعقر في غير المقدور متقرنا بالقصد يشد وذكر اسم عليه واما آالة التي تقع بها الذكوة فذهب
الجمهور الى ان كل ما انهر الدم وقرئ الا وراج فهو آالة للذكوة ما خلا السن والعظم وبهذا جازت الاحاد
الصحيحة وما ذبح على النصب قال ابن فارس النصب حجر كان ينصب فيعيد ويصب عليه ما الزبا
والنصاب حجارة تنصب حوالى شفير البئر فتحبب عضايد وقيل النصب جمع واحده نصاب كحمار ومقر
طلحة بضم النون وسكون الصاد وروى عن ابى عمر وفتح النون وسكون الصاد وقرئ المجذرى فتح
النون والصاد وجلة سما موصلا كالجبل والجمل وجمع النصاب كالأجبال قال مجاهدى حجة
كانت حوالى مكة يذبحون عليها قال ابن جريح كانت العرب تذبح بكبة وتنضح بالدم ما قبل من البيت
وليس حون اللحم وليضعونه على الحجارة فلما جاء الاسلام قال المسلمون للبنى صلعم نحن الحق ان نعظم هذا
البيت بهذه الافعال فانزل الله وما ذبح على النصب والمعنى والنية بذلك تعظيم النصب لان الذبح
عليها غير جائز ولذا قيل ان على معنى اللام اى لاجلها قاله قطرب وهو على هذا دخل كفى غير ما اهل به
لغير اسد وخص بالذكر لتأكيد تحريمه ولدفع ما كانوا يظنون من ان ذلك لتشريف البيت وتعظيمه
وقيل معناه ما قصد بوجه تعظيم النصب ولم يذكرها عنده فليس كمراسم مع سابق اذ ذاك فيما ذكره عند
وجه اسم الصنم مثلاً قتال وان تستقسموا معطوف على ما قبله اى وحرم عليكم الاستقسام بالله ذكراً

وهي قد اخرج الميسر واحد بالزلم والازلام للعرب ثلثة انواع احدها مكتوب فيه فعل والآخرة مكتوب
 لا تفعل من الثالث حمل لاشئ عليه فيخيلها في خريطة معه فاذا اراد فعل شئ داخل يده وهي متشابهة فخرج
 واحد منها فان خرج الاول فعل باغرم عليه ان يخرج الثاني تركه وان خرج الثالث اعاد الضرب حتى يخرج
 واحد من الاولين قال الزجاج لا فرق بين هذا وبين قول النخمين لا تخرج من اجل نخم كذا وخسج
 اطلوع نخم كذا وانما قيل لهذا الفعل استقسام لانهم كانوا يستقسمون به الرزق وما يريدون فعله
 كما يقال يستقي اى يستدعى السقيا فالاستقسام طلب القسم والنصيب جملة قد اخرج الميسر عشرة وكذا
 يضربون بها في المقامرة وقيل ان الازلام كعاب فارس والروم التي يتقامرون بها وقيل في الشطرنج
 وانما حرم استقسام الازلام لانه تعرض لدعوى علم الغيب وضرب من الكهانة ذكركم فسق
 اشارة الى الاستقسام بالازلام او الى جميع المحرمات المذكورة هنا والفسق الخروج عن الحد وهذا
 شديد لان الفسق هو شدة الكفر لا ما وقع عليه اصطلاح قوم من انه منزهة بين الايمان والكفر قوله
 فمن اضطر هذا متصل بذكر المحرمات وما بينهما اعتراض وقع بين الكلامين للتاكيد فان تحريم
 هذه الخبائث من جملة الدين الكمال اى من دعة الضرورة في عخصة اى مجاعة الى اكل الميتة
 وابعدها من المحرمات والنمض خمر البطن ورجل خميص وخصان وامرأة خميصه وخمصانة ونمض
 القدم وتعمل كثيرا في الجوع غير متجانف لاشد الجنف الميل والاثم الحرام اى حال كون المضطر في
 غير اكل لاثم وهو بمعنى غير باغ ولا عاد وكل ما يلزمه متجانف وحينئذ فان الله غفور رحيم
 لا يواخذهم بما اجابته الضرورة في الجوع مع عدم ميله باكل ما حرم عليه الى الاثم بان يكون باغيا على غيره
 او متعديا لما دعت اليه الضرورة انما منته قل اكل لحم الطيبات هي الاستلذه اكله يستطيه
 اصحاب لطباع السليمة مما احله الله لعباده او لم يرد نص بتحريمه وقيل هي الحلال وقيل الطيبات
 الذبايح لانها طابت بالتذكية وتخصيص للحام غير مخصص بالسبب والسياق لا يصلح ان ذلك
 وما علمتم من الجوارح موطوف على الطيبات بتقدير مضاف لتصح المعنى اى اكل لحم صيد علمتم
 من امر الجوارح والصيد بها قال القرطبي وقد ذكر بعض من صنف في احكام القرآن ان الآية تدل
 على ان الاباحة تناولت ما علمنا من الجوارح وهو ينظم الكلب وسائر جوارح الطير وذلك يوجب اية
 سائر وجوه الانتفاع فدل على جواز بيع الكلب والجوارح والانتفاع بها بسائر وجوه المنافع الا ان
 الدليل وهو الاكل من الجوارح اى الكلب اسب من الكلاب وسباع الطير قال وجمعت الامة على ان
 الكلب اذا لم يكن اسود وعلمه مسلم ولم ياكل من صيده الذي صاده واشتر فيه بجرح او ينيب وصاد
 مسلم وذكرنا عند رساله ان صيده صحيح يוכל بالاخلاف فان انحرم شرط من هذه الشروط دخل
 الاخلاف فان كان الذي يصاد به غير كلب كالغهد وما اشبهه وكالبازي والصقر ونحوهما في الطير

فجمهوروا لانه على ان كل ما صاد به التعليم فهو جارج كاسب يقال جرج فلان واجترج اذا اكتسب و
منه اجارته لانه يكتسب بها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار وقوله احسب الذين اجترحوا
السعيات مكابين حال المكاب مع العلم الكلاب فكيفيت الاصطياو وخص معلم الكلاب وان كان
معلم سائر الجوارح مثله لان الاصطياو بالكلاب هو الغالب ولم يكتف بقوله وما علمتم من الجوارح
مع ان التكليف هو التعليم لقصد التاكيد لما لا بد منه من التعليم وقيل ان السبع يسمى كلبا فيدل
كل سبع يصاد به وقيل ان هذه الآية خاصة بالكلاب وقد حكى ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انصبا
بالبناة وغيره من الطير فما ادرى كذا كونه فهو حلال الا فلا تطعمه قال ابن المنذر سئل ابو جعفر عن الباز
هل يحل صيده قال لا الا ان تدرك ذكاته وقال الضحاك والسدي وما علمتم من الجوارح مكابين
هي الكلاب خاصة فان كان الكلب الاسود بهيما فكره صيده الحسن وقتادة والنخعي وقال حماد
ما عرف احدا يخص به اذا كان بهيما به قال ابن راهويه فاما عاتقه اهل العلم بالمدينة والكوفة فيرون
جواز صيد كل كلب معلم واجتج من منع من صيد الكلب الاسود بقوله صلما الكلب الاسود شيطان
اخرجه مسلم وغيره والحق انه يحل صيد كل ما يدخل تحت عموم الجوارح من غير فرق بين الكلب وغيره
وبين الاسود من الكلاب وغيره وبين الطير وغيره وليد هذا ان سبب نزول الآية سؤال عدى بن حاتم
عن عبيد البارقي تعلمونهم اي تؤدونهم والجملة في محل نصب على الحال مما علمكم الله اي مما
اوتىتموه بما خلقه فيكم من العقل الذي تهتدون به الى تعليمها وتدريبها حتى تصير قابلة لامساك الصيد
لكم عند رسالكم لها فكلوا الفار للتفريع والجملة متفرعة على ما تقدم من تحليل صيدها علموه من الجوارح
ومن في قوله ما امسكن عليكم للتبعض لان بعض الصيد لا يוכל كالجلد والعظم وما اكله الكلب
ونحوه وقيل دليل على انه لا بد ان يمسكه على صاحبه فان اكل منه فانهما امسكه على نفسه كما في الحديث الصحيح
وقد ذهب الجمهور الى انه لا يحل اكل الصيد الذي يقصده الجارج من تلقاء نفسه من غير رسال وقال
عطاء بن ابي رباح والاوز اعلى وهو مروي عن سلمان الفارسي وسعد بن ابى وقاص وابى هريرة وعبد
بن عمرو مروي عن علي بن عباس والحسن البصري والزهري وربيعة والكل الشافعي في القدم انه
يוכל صيده ويرد عليهم قوله تعالى ما امسكن عليكم وقوله صلما لعدى بن حاتم اذا رسلت كلبك المعلم
وذكرت اسلم يد عليه فكل ما امسك عليك وهو في الصحيحين وغيرهما في لفظ لما فان اكل فلا تأكل
فاني اخاف ان يكون امسك على نفسه ايا ما اخرج ابو داود وياسنا وجديد من حديث ابى ثعلبة
قال قال رسول الله صلما اذا رسلت كلبك المعلم وذكرت اسلم يد فكل ما امسك على نفسه وقدا اخرج ايضا
ياسنا وجديد من حديث عمرو بن شعيب عن ابي عبيد بن جره واخرجه ايضا النسائي فقد جمع بعض الشافعية
بين هذا الحديث بانه ان اكل عقب ما امسك فانه يحرم لحديث عدى بن حاتم وان امسكه ثم نظر

صاحبه فطال عليه الانظار وجاع فاكل بهن الصيد لمجوعه لالكونه اسكه على نفسه فانه لا يوشرك ولا يحرم
 به الصيد وهذا جمع حسن وقال آخرون انه اذا اكل الكلب منه حرم لمحيث عدى وان اكل غيره لم يحرم
 للمحيثين الاخرين وقيل يحمل حديث ابن ثعلبة على ما اذا اسكه وظله ثم عاد فاكل منه وقد سلك كثير
 من اهل العلم طريق الترجيح ولم ينسلكوا طريق الجمع لما فيها من البعد قالوا وحديث عدى بن حاتم ارج
 فكونه في الصحيحين وقد قرر الشوكاني هذا المسلك في شرح المفتي جابر بن الناصر في بصيرة واذكروا
 اسم الله عليه الضمير في عليه يعود الى ما علمتم اى سمو عليه عند ارساله او لما اسكن عليكم اى سمو عليه
 اذا وردتم ذكاته وقد ذهب الجمهور الى وجوب التسمية عند ارسال الحاج واستدلوا بهذه الآية ويؤيده
 حديث عدى بن حاتم الثابت في الصحيحين وغيرهما بلفظ اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله واذا سبت
 بسهمك فاذا ذكر اسم الله وقال بعض اهل العلم ان المراد التسمية عند الاكل قال القرطبي وهو الاظهر
 واستدلوا بالاحاديث التي فيها الارشاد الى التسمية بهذا خطأ فان النبي صلى الله عليه وسلم قد وقت التسمية بارسال
 الكلب وارسال السهم وشرعية التسمية عند الاكل حكم آخر وسئلته غير هذه المسئلة فلما دجه يحمل ما ورد في
 الكتاب والسنة هنا على ما ورد في التسمية عند الاكل ولا يلجئ الى ذلك وفي لفظ في الصحيحين من حديث
 عدى ان ارسلت كلبك وسبت فاخذ فكل وقد ذهب جماعة الى ان التسمية شرط وذهب آخرون الى
 انها سنة فقط وذهب جماعة الى انها شرط على الذكور لا الناسي وهذا قوي الاقوال ارجها السادة
 اليوم المراد بهذا اليوم والمذكورين قبله وقت واحد وانما كره للتاكيد والاختلاف الاحداث الواقعة
 في حشون تكريره كذا قال ابو السعد وقيل اشار بذكر اليوم الى وقت محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما تقول
 هذه ايام فلان احل لكم الطيبات هذه الجملة سوكة للجملة الاولى وهي قوله احل لكم الطيبات وقد
 تقدم بيان الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والطعام هم كل ما ياكل ومنه ذبائح
 وذهب اكثر اهل العلم الى تخصيصه هنا بالذبايح وفي هذه الآية دليل على ان جميع طعام اهل الكتاب بن
 غير فرق بين اللحم وغيره خلال المسلمين وان كانوا لا يذكرون على ذبايحهم هم اسد فتكون هذه الآية
 مختصة لعصوم قوله ولاتاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وتظهر ان ذبايح اهل الكتاب حلال ان
 ذكر اليهودى على ذبيحته اسم غير ذكرا النصراني على ذبيحته اسم المسيح واليه ذهب ابو الدرداء وعبد بن
 الصامت وابن عباس وشريك وربيعة والشعبي وكحول وقال علي وعائشة وابن عمر اذا سمعت لكتبا
 يسمى على الذبيحة اسم غير الله تعالى وما اهل به غير الله وقال مالك انه يكره ولا يحرم فهذا الخلاف اذ علمنا
 ان اهل الكتاب ذكروا على ذبايحهم اسم غير الله واما مع عدم العلم فقد حكى الكيا الطبري وابن كثير كلام
 على حلها لهذه الآية ولما ورد في السنة من اكله صلوات الله عليه من الشاة المصلية التي اهدتها اليه اليهودية

وكذلك جراب الشحم الذي اخذه بعض الصحابة من خيبر وعلم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وها في الصحيح وغير ذلك
والمراد بابل الكتاب هنا اليهود والنصارى واما المجوس فقد ذهب الجمهور الى انها لا توكل ذبا تحم ولا تنكح
نساءهم لانهم ليسوا بابل الكتاب على المشهور عند اهل العلم وخالف في ذلك ابو ثور وانكر عليه الفقهاء
ذلك حتى قال احمد بن حنبل ابو ثور كما سمعته يعني في هذه المسئلة وكانه متسك بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في المجوس سدا بهم سنت اهل الكتاب ولم يثبت بهذا اللفظ وعلى فرض ان له اصلا فنية زيادة
تدفع ما قاله وبني قوله غير كل ذبا تحم ولانا كفي نسائهم ورواه بهذه الزيادة جماعة ممن لا يخبره له بغير الحد
من الفسرين والفقهاء ولم يثبت الاصل ولا الزيادة بل الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الخبز
من مجوس بجر واما بنو تغلب فكان علي بن ابي طالب رضي الله عنه ينهى عن ذبا تحم لانهم عرب وكان
يقول انهم لم يتيسكوا بشئ من النصرانية الا بشرب الخمر وكذا سائر العرب التي تنصرت كتنوخ وجذام والخم وعامة
ومن شبههم قال ابن كثير وهو قول غير واحد من السلف والخلف وروى عن سعيد بن المسيب والحسن بن علي
انما كانا لاريان باسناد ببيعة نصارى بني تغلب وقال القبرطبي قال جمهور الامامة ان ذبيحة كل نصراني حلال
سوا وكان من بني تغلب او من غيرهم وكذلك اليهود وقال ولا خلاف بين العلماء ان ما لا يحتاج الى افكاة
كالطعام يجوز اكله مطلقا وطعامكم حل ليهامى وطعام المسلمين حلال لاهل الكتاب وفيه دليل
على انه يجوز للمسلمين ان يطعموا اهل الكتاب من ذبا تحم وهذا من باب المكافات والمجازاة اخبر المسلمين
بان ما يأخذونه من اعواض الطعام حلال لهم بطريق الدلالة لا التثنية والمحصلات مبتدأ او
في تفسيره من هنا فقيل العفائف قيل الرار وقرو الشعبي كسب الصادقة قرو الكسائي وقد تقدم الكلام
على هذا استوفى في البقرة والنسار وقوله من المحصنات وصفا له والخبر مخذوف اى حل لكم وذكر من
هنا توطئة وتحميد القول والمحصلات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم المراد بهن الحارث
دون الامار كذا قال الجمهور وحكى ابن جرير عن طائفة من السلف ان هذه الآية تعم كل كتابية حرة
اوامه وقيل المراد بابل الكتاب الاسرانيات وبه قال الشافعي وهذا تخصيص بغير مخصص وقال عابد
بن عمر لا تحل النصرانية قال ولا اعلم شركا اكبر من ان يقول ربها عيسى قد قال الله تعالى ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن الآية ويجاب عنه بان هذه الآية مخصصة للكتابيات من عموم المشركات فينبى
العالم على الخاص قد استدلل من حرم نكاح الاماء والكتابيات بهذه الآية لانه حلهما على الحارث ولقولنا
فما ملكت ايمانكم من نكاح المومنات وقد ذهب الى هذا كثير من اهل العلم وخالفهم من قال ان الآية
تعم اخص العفائف كما تقدم والحاصل انه يدخل تحت هذه الآية الحرة العفيفة من الكتابيات على جميع
الاتقال الاعلى قول ابن عمر في النصرانية ويدخل تحتها الحرة التي ليست بعفيفة والامة العفيفة
على قول من يقول انه يجوز استعمال المشترك في كلامه معنييه واما من لم يجوز ذلك فان محصله

هنا على الحرار لم يقل بجواز كالحالة عفيفة كانت او غير عفيفة الا ليل آخره يقول بجواز كالحالة عفيفة كانت او غير
 عفيفة وان حمل المحصنات هنا على العفاف قال بجواز كالحالة عفيفة والمالة العفيفة دون غير العفيفة منها واللائم
 المحيطة بجواز كالحالة الكتاتية اخذ اليوم الاية اذا اتيموهن اجبرهن اي موهوبين جوابا لما عذروا في من
 حلال اوبى ظف لنحو المحصنات المقدراى حل لكم محصنين منصوب على الحال اي حال كونكم عفا
 بالكناح وكذا قوله غير محصنين منصوب على الحال من الضمير في محصنين او صفة محصنين والمعنى
 غير محصنين بالزنا ولا متخذين اخذ ان معطوف على غير محصنين او على محصنين ولا مصرية للآية
 والذين الصديق في الشرع على الذكر والاشياء ولم يتخذوا معشوقات فقد شرط الله في الرجال
 العفة وعدم المجاهرة بالزنا وعدم اتخاذهن كذا شرط في النساء ان يكن محصنات بالسابعة
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة اذ اردتم القيام بغيره بالسبب عن السبب كما في قوله
 اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقد اختلف اهل العلم في هذا الامر عند اراءة القيام الى الصلوة فقالت طائفة
 هو عام في كل قيام اليها سواء كان لقائه متطهرا او غير متطهرا فانه ينبغي له اذا قام الى الصلوة ان يتوضأ وهو روى عن
 وعكرته وقال بوجوبه داود والظاهرى وقال بن سيرين كان الخلفاء يتوضئون لكل صلوة وقالت طائفة اخرى
 ان هذا الامر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ضعيف فان الخطاب للمؤمنين والامرهم وقالت طائفة الامر طلبا للفضل
 قال آخرون الوضوء لكل صلوة كان فرضا عليهم هذه الآية ثم نسخ في فتح مكة وقال جماعة هذا الامر خاص من كان محمدا قال
 آخرون المراد اذا قتم من النوم الى الصلوة فيم الخطاب كل قائم من النوم وقد اخرج مسلم واحمد اهل السنن
 عن بريدة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عند كل صلوة فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوة
 بوضوء واحد فقال له عمر يا رسول الله انك فعلت شيئا لم تكن تفعله قال عمدا فعلته يا عمر وهو روى
 سن طرق كثيرة بالفاظ متفقة في المعنى واخرج البخارى واحمد واهل السنن عن عمرو بن عامر الانصاري
 سمعت انس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلوة قال قلت فانتهم كيف تصنعون
 قال كنا نصلى الصلوات بوضوء واحد لم نحدث فتقربا ذكر ان الوضوء لا يجب الا على المحدث
 وبه قال جمهور اهل العلم وهو الحق فاغسلوا وجوهكم الوجوه في اللغة ما خوذ من المواجهة وهو عضو مشتمل
 على اعضاء وطول وعرض فحده في الطول من مبتدئ سطح الجبهة الى منتهى اللحية وفي العرض من الاذن
 الى الاذن وقد ورد الدليل بتجليل اللحية واختلاف العلماء في غسلها استرسل الكلام في ذلك مبسوط
 في موطنه وقد اختلف اهل العلم ايضا هل يعتبر في الغسل لذلك باليد ام كيفي امرا المار واختلف في ذلك
 معروف والمرجع اللغة العربية فان ثبت فيها ان اليد دخل في سمي الغسل كان معتبرا والافلا قال
 في شمس العلوم غسل الشيء غسله اذا جرى عليه الماء ودلكه انتهى واما المضمضة والاستنشاق فاذا لم يكن
 لفظ الوجه شيئا ملأ من الغمر والائف فقد ثبت غسلها بالسنة الصحيحة واختلف في الوجوب وعدمه معرو

وقد أوضح الشوكاني ما هو الحق في موافقاته كالمختصر وشرحه نيل المرام وايدى اليكم الى المرافق الى الغاية
والاكون ما بعد ما يدخل فيما قبلها نخل خلاف وقد ذهب سيدي وجماعته الى ان ما بعد ما ان كان من
نوع ما قبلها نخل والافلا قيل انها هنا بمعنى مع وذهب قوم الى انها تغني الغاية مطلقا واما النخل
وعنده فامر به ورمع الدليل وقد ذهب الجمهور الى ان المرافق ليس مستندوا بما اخرج الدارقطني اثر
من طريق القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جده عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله
صلواته اذ اقرضنا اذ ارمنا على مرفقيه ولكن القاسم قد امترك وجده ضعيف وامسحوا برؤوسكم
الباء زائدة والمعنى امسحوا برؤوسكم وذلك يقتضي تعميم المسح لجميع الراس قيل هي للتبعض وذلك يقتضي
يجزئ مسح بعضه استدلال القائلون بالتبعض بقوله تعالى في اليتيم فامسحوا بوجوهكم ولا تخرجوا من مسح بعضكم
اتفاقا قيل انها لا تصاق اي الصقوا اليكم برؤوسكم وعلى كل حال فقد ورد في السنة المطهرة ما يفيد
يكفي مسح بعض الراس كما اوضح الشوكاني ذلك في موافقاته فكان هذا دليلا على المطلوب غير محتمل كتحال
الآية على فرض انها محتملة ولا شك ان من غير ان يحس راسه كان ممثلا بفعل ما يصدق عليه مسح
وليس في لغة العرب ما يقتضي انه لا بد في مثل هذا الفعل من مسح جميع الراس وبهذا سائر الافعال المتعدية
نحو اضرب زيد او اطعنه فانه يؤخذ المعنى العربي بوقوع الضرب او الطعن على عضو من اعضاءه ولا يقول قائل
من اجل اللفظة ومن هو عالم بها انه لا يكون ضاربا الا بالافعال الضرب على كل جزء من اجزاء زيد وكذلك الطعن
وسائر الافعال فاعرف هذا حتى يتبين لك ما هو الصواب من الاقوال في مسح الراس فان قلت يلزم
مثل هذا في غسل الوجه واليدين والرجلين قلت يلزم لولا البيان من السنة في الوجه والتحديد بالغاية
في اليدين والرجلين بخلاف الراس فانه ورد في السنة مسح الكل ومسح البعض واجلحكم قرنا فغيب
الاجل وهي قراءة الحسن البصري والاعمش قرنا بن كثير والوعمر وجمرة بالجر فقرأه النصب تدل على انه
يجب غسل الرجلين لانها معطوفة على الوجوه والايدي والى هذا ذهب جمهور العلماء والفضل بالمسح من
المفسولات يفيد وجوب الترتيب في تطهير هذه الاعضاء وعليه الشافعي وقراءة الجر تدل على انه يجوز الاختصاص
على مسح الاجل لانها معطوفة على الرؤوس اليه ذهب بن جرير الطبري وهو مروي عن ابن عباس قال
واقرضنا نظا هري حبيب الجمع بين الامرين على اقتضاء القارئتين وقال ابن العربي انفقت الالة على وجوب
غسلها وما علمت من رد ذلك الا الطبري من فقهاء المسلمين من الرافضة من غيرهم وتعلق الطبري بقراءة
الجر قال القرطبي قد روي عن ابن عباس انه قال الوضوء غسلتان وسحتان قال كان عليه مسح
عليه وقال ليس في الرجلين غسل انما نزل فيها المسح وقال عام الشعبي نزل جبريل بالمسح قال قال
قتادة افترض مسحتين وغسلتين قال ذهب بن جرير الطبري الى ان فرضها التخيير بين الغسل
والمسح وجعل القارئتين كالرؤوسين وقواه النحاس لكنه قد ثبت في السنة المطهرة بالاحاديث الصحيحة

من قعله وسلم وقوله غسل الرجلين فقط وثبت عنه انه قال ويل للعقاب من النار وهو في الصحيحين وغيرهما
 كما في وجوب غسل الرجلين وانه لا يخرج من سبهما لان شان المسح ان يصيب ما اصاب ويخطى ما اخطى فلو
 كان مجزئاً لما قال ويل للعقاب من النار وقد ثبت انه قال بعد ان توضأ وغسل جلبيه هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلوة الا به وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره ان رجلاً توضأ فترك على قدمه مثل موضع النقرة
 فقال له ارجع فاحسن وضوءك واما المسح على النقصين فهو ثابت بالاخبار واثبت المتواترة وقوله الى الكعبين
 معناه محبهما كما بينت السنة والكلام فيه كالكلام في قوله الى المرافق وقد قيل في وجه جمع المرافق وثبته
 الكعاب انه لما كان في كل رجل كعبان ولم يكن في كل يد المرفق واحد لم يتوهم وجود غيره ذكره معنى هذا ان
 عطية وقال الكواشي ثبني الكعبين وجمع المرافق لنفي توهم ان في كل واحدة من الرجلين كعبين وانما
 في كل واحدة كعب واحد له طرفان من جانبي الرجل بخلاف المرفق فهي اثنان عن الوهم انتهى فمذهبه لقوله
 الاربعه في الوضوء ولقي من فرائض النية والتسميته ولم يذكر في هذه الآتي بل وردت بهما السنة وقيل
 ان في هذه الآتي ما يدل على النية لانها قال اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم كان تقدير الكلام
 فاغسلوا وجوهكم لها وذلك هو النية المعبرة لا ما تعارف اليوم بين الناس من التماثل بعبارة مستترة
 فقد صرح غير واحد بانكار ذلك وعدم وروده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ولا عن احسن الصحابة وثم
 ومن بعدهم من الائمة المعبرين رضوان الله عليهم اجمعين **وا** ككفركم جنباً المراء بالجنبات هي الصلاة
 بدخول حشفة أو نزول منى بالاحتلام ونحو ذلك فاطهرها اى فاغسلوا بالماء وقد ذهب عمر بن الخطاب
 وابن مسعود الى ان الجنب لا يقيم التيمم بل يدع الصلوة حتى يجد الماء استدلالاً بهذه الآية وفيه وجه
 الى وجوب التيمم للجنبات مع عدم الماء وهذه الآية هي للواجد على ان التطهر هو اعم من التحلل بالماء او بما هو
 عوض عنه مع عدمه وهو التراب وقد صرح عن عمر وابن مسعود الرجوع الى ما قاله الجمهور للمأذون الصالحين
 في تيمم الجنب مع عدم الماء **وا** ككفركم منى او على سفرا وجاء احد منكم من الغائط او
 لاستمنى النساء فلم يجدوا ماء فليتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه
 قد تقدم تفسير المرض والسفر والمجي عن الغائط في سورة النساء ستوفى وكذلك تقدم الكلام على ملا
 النساء وعلى التيمم وعلى الصعيد ومن في قوله منكم لا ابتداء والغاية وقيل للتيمم قبل وجه تكريره بهذا
 هو استيفاء الكلام في انواع الطهارة ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج اى ما يريد بامرهم بالطهارة
 بالماء او بالتراب لتضييق عليكم في الدين ومنه قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولكن يريد
 ليظهم كجور الذنوب والخطايا لان الوضوء من كفارتها كما في الحديث وقيل من الحرج الاخر
 والاكثر الشامة فبحث الله عز وجل في الارض ليريكم كيف يوارى سوءة اخيه قيل
 انه لما قتل اخاه لم يترك كيف يوارى لكونه اول ميت مات من بني آدم فبعث الله غرابين اخوين فافتلا

قتل احدها صاحب حفرة ثم حشي عليه فلما رآه قابيل قال يا دابتي اعجزت ان تكون مثل هذا الغراب فوارك
سورة اخيه فواراه التاسعة انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله قد اختلف الناس
في سبب نزول هذه الآية فذهب الجمهور الى انها نزلت في العرينيين وقال مالك والشافعي ابو ثور
وصحاب الرأي انها نزلت فيمن خرج المسلمون لقطع الطريق ويسعى في الارض بالفساد وقال ابن
قول مالك صحيح قال ابو ثور محتج بهذا القول بان قوله في هذه الآية الا الذين تابوا من قبل ان
عليهم بدل على انها نزلت في غير اهل الشرك لانهم قد اجمعوا على ان اهل الشرك اذا وقعوا في الدنيا فاحلوا
ان دماءهم تحرم فدل ذلك على ان الآية نزلت في اهل الاسلام انتهى وهكذا يدل على هذا قوله قل لا يؤمن
كفروا ان نبيهموا يغفروا لهم ما قد سلف وقوله صلوا الاسلام بهيتم ما قبله اخرج به مسلم وغيره وحكى ابن جرير الطبري
في تفسيره عن بعض اهل العلم ان هذه الآية اعني آية الحاربة تسخت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في العرينيين ووقفت
الام على هذه الحادثة وروى عن محمد بن سيرين انه قال كان هذا قبل ان تنزل الحادثة يعني فعلة صلى الله
بالعرينيين وبهذا قال جماعة من اهل العلم وذهب جماعة آخرون الى ان فعلة صلى الله عليه وسلم بالعرينيين منسوخ فنهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن المشقة والقائل بهذا سطالب بيان تاخر النسخ والحق ان هذه الآية تعم المشرك وغيره
من اتكسب ما تضمنته لا اعتبار بخصوص السبب بل الاعتبار لعموم اللفظ قال القرطبي في تفسيره ولا خلا
بين اهل العلم في ان حكم هذه الآية مترتب في الحاربين من اهل الاسلام وان كانت نزلت في المرتدين
او اليهود وانتهى يعني قوله مترتب اي ثابت مثل المراد محاربة الله المذكورة في الآية هي محاربة رسول الله صلى الله
ومحاربة المسلمين في عصره ومن بعده بطريق العبارة ودون الدلالة ودون القياس لان ورود النص
ليس بطريق خطاب المشافهة حتى يختص حكمه بالمكلفين عند التنزل فحتاج في تميم الخطاب لغيرهم الى دليل
وقيل انها جلست محاربة المسلمين محاربة الله ورسوله اكبارا لهم وتعظيما لاذيتهم لان الله سبحانه لا يجازي
ولا يغالب والآولى ان تفسير محاربة الله سبحانه بعاصيه ومخالفة شريعته ومحاربة الرسول صلى الله عليه وسلم على ما
الحقيقة وحكم الله به حكم وهم السوء والسعي في الارض فسادا يطلق على انواع من الشر كما قد سقينا قال
ابن كثير في تفسيره قال كثير من السلف منهم سعيد بن المسيب ان فرض الدارهم والذنان من الافساد
في الارض وقد قال تعالى واذا تولي سعي في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل الله لا يهدي القيا
انتهى اذا تقررت لك ما قرناؤه من عموم الآية ومن معنى الحاربة والسعي في الارض فسادا فاعلم ان ذلك لا يحد
على كل من وقع منه ذلك سواء كان مسلما او كافرا في مصر او غير مصر في كل قليل وكثير قليل وحقيق وان
حكم الله في ذلك هو ما ورد في هذه الآية من القتل والصلب او قطع الايدي والارجل من خلاف
او النفي من الارض ولكن لا يكون هذا حكم من فعل اي ذنب من الذنوب بل من كان ذنبه هو التعدي
على دماء العباد واسواهم نجا عما قد ورد له حكم غير هذا الحكم من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كالسرقة

بحسب فيه القصاص لاننا نعلم انه قد كان في زمنه صلعم من يقع منه ذنوب ومصاصي غير ذكرك لا يجزى عليه
 صلعم بهذا الحكم المذكور في هذه الآية وهذا تعرف ضعف ما روى عن مجاهد في تفسيره المجازية المذكورة في هذه
 الآية انها الزنا والسرقة ووجه ذلك ان هذين الذنبتين قد ورد في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم غير هذا الحكم واذا عرفت ما هو الظاهر من معنى هذه الآية على مقتضى لغة العرب التي امرنا بان نفكر كتابها
 وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان تفسيره من التفصيل الروية والمذاهب الحكيمة الا ان ياتيكم
 الدليل الموجب لتخصيص هذا العموم او لتقييد هذا المعنى المقصود من لغة العرب فانت وذاك على وجه
 في موضعه واما ما عده قد عرفت عنك نهبا صريح في حجة في ديات حديثا ما حديثا الروي على انا
 سندك من هذه المذاهب ما تسمو اعلم انه قد اختلف العلماء في من يتحقق سهم المجازية فقال ابن عباس
 وسعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء بن الحسن البصري وابراهيم النخعي والضحاك وابو ثوران من شهد السلاح
 في قبة الاسلام واخاف السبيل ثم ظفروا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالخيار ان شارب قتله وان شارب
 وان شارب قطع يده ورجله وهذا قال مالك وصرح بان الحارب عنده من حمل على الناس في مصر او برية
 او كابرهم على أنفسهم واسواقهم وون نايمة ولا وجل ولا عداوة قال ابن المنذر اختلف عن مالك في هذه
 المسئلة فاثبت المجازية في الرصصة ونفى ذلك مرة وروى عن ابن عباس غير ما تقدم فقال في قطع
 الطريق اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا
 اخذوا المال ولم يقتلوا قطعت ايديهم ورجلهم من خلاف واذا اخذوا السبيل لم يأخذوا مالا فقتلوا
 الاض وروى عن ابى مجلز وسعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي والحسن قتادة والسدي وعطاء على اختلاف
 في الرواية عن بعضهم وحكاية ابن كثير عن الجمهور وقال ايضا وهكذا عن غير واحد من السلف والائمة وقا
 ابو حنيفة اذا قتل قتل واذا اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف واذا اخذ المال قتل
 فالسلطان مخير فيه ان شارب قطع يده ورجليه وان شارب لم يقطع وقتله وصلبه قال ابو يوسف القتل
 ياتي على كل شيء ونحوه قول لا وراعى وقال الشافعي اذا اخذ المال قطع يده اليمنى وحسمت قطعت
 رجلاه اليسرى وحسمت وخلى لان هذه الجناية زادت على السرقة بالجزائية واذا قتل قتل واذا اخذ المال
 وقتل قتل وصلبه روى عنه قال يصلب ثلاثة ايام وقال احمد ان قتل قتل وان اخذ المال قطعت
 يده ورجليه لقول الشافعي ولا اعلم لهذا التفصيل في ليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا
 ما رواه ابن جرير في تفسيره وقطروا بروايته فقال حدثنا علي بن سهل حدثنا الوليد بن سلم عن يزيد بن ابي حبيب
 ابن عبد الملك بن مروان كتب الى انس بن مالك يسأله عن هذه الآية فكتب له يخبره ان هذه الآية
 نزلت في اولئك النفر العبرانيين وهم من بجيلة قال انس فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعى
 واستاقوا الابل واخافوا السبيل واصابوا الفرج المحرم قال انس فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

فيمن حارب فقال من سرق واخاف السبيل فاقطع يده سرقة ورجله باحاطة ومن قتل فاقطع ومن قتل
 واخاف السبيل واستحل الفج الحرام فاصليه وبزاع ما فيه من الكرامة الشديدة لا يبدى كيف محنة
 قال ابن كثير في تفسيره بعد ذكره في من هذه التفاصيل التي ذكرنا بها المقتطعة ويشهد لهذا التفصيل
 الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره ان صح سنده ثم ذكره ويسعون في الارض فسادا هو انا
 على المصدرة او على انه مفعول له او على الحال بالتأويل اي مفسدين ان يقتلوا او يصلبوا
 ظاهره انهم يصلبون احياء حتى يموتوا لانه احد الانواع التي خيرا تشبه بها وقال قوم الصليب انما
 يكون بعد القتل لا يجوز ان يصلب قبل القتل في حال بينة وبين الصلاة والاكل والشرب يجب
 بان يذبح عقوبة شرعها الله في كتابه ليعاوه او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ظاهره قطع
 احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف سوا كانت المقطوعة من اليدين هي اليمنى او اليسرى
 وكذلك الرجلان ولا يعتبر الا ان القطع من خلاف اليمنى اليسرى مع يسرى الرجلين او يسرى اليدين
 مع يمنى الرجلين قيل المراد بهذا قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فقط وينفوا من الارض اخلاف
 المفسرون في معناه فقال السدي هو ان يطلب بالتحليل والرجل حتى يؤخذ ويقام عليه الحد او يخرج
 من دار الاسلام هربا وهو محكي عن ابن عباس عن انس ومالك والحسن البصري والسدي والضحاك
 وقنادة وسعيد بن جبيرة والربيع بن النضر الزهري حكاية الرازي في كتابه عنهم وحكي عن الشافعي انهم
 يخرجون من بلد الى بلد ويطلبون ليقام عليهم الحد وروى قال الليث بن سعد وروى عن مالك بن
 من البلد الذي احدث فيه الى غيره بحبس فيه كرازي ورجحه ابن جرير والقريطي وقال الكوفيون لغريم
 سجنهم فينفي من سعة الدنيا الى ضيقها وانظروا من الآية انه يطرد من الارض التي وقع منه فيها ما وقع من
 غير سجن والا غيره والنفي قد يقع لعن الا بالاك وليس هو مرادنا ذلك لهم خزي في الدنيا الاشياء
 الى ما سبق ذكره من الاحكام والخزي الذل والفضيحة ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذي
 تابوا من قبل ان تقدروا وعليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم استثنى سبحانه التائبين
 قبل القدرة عليهم من عموم المعاقبين بالعقوبات السابقة وانظروا عدم الفرق بين الداء والاسواق بين
 غير ما من الذنوب الموجبة للعقوبات المعينة المحدودة فلا يطلب التائب قبل القدرة بشئ من
 ذلك وعليه عمل الصحابة وذهب بعض اهل العلم الى انه لا يسقط القصاص وسائر حقوق الاامين
 بالتوبة قبل القدرة والحق الاول واما التوبة بعد القدرة فلا يسقط بها العقوبة المذكورة في الآية كما لا
 عليه ذكر قيد قبل ان تقدر واتقال القريطي واجمع اهل العلم على ان السلطان ولي من حارب فان قتل
 محارب اخا امراواتاه في حال المجاربة فليس الى طالب الدكم من امر المجاربة شئ ولا يجوز عفو ولي الدم
 العاشر لما ذكره سبحانه من ياخذ المال جهارا او هو المحارب بعقبه بذكر من ياخذ المال خفية وهو السابق

فقال والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا وكره السارقة مع السارق
 لزيادة البيان لان غالب القرآن الاقتصار على الرجال في تشريع الاحكام وقد اختلف ائمة النجوى
 في خير السارق والسارقة بل هو مقدم هو فاقطعوا فذهب الى الاول سيبيويه وقال تقديره فيما
 عليكم او فيما تلي عليكم السارق والسارقة اي حكمها وذهب البيرود والزجاج الى الثاني ودخول الفاء
 لتضمين المبتدأ معنى الشرط اذ المعنى الذي سرق والتي سرت وقرى السارق والسارقة بالنصب على
 تقدير اقطعوا ورجح هذه القراءة سيبيويه قال الوجه في كلام العرب النصب كما تقول زيدا ضرب لكن
 العامة ابتت الا الرفع يعني عاتة القراء والسرقة بكسر الراء اسم الشيء المسروق والمصدر من سرق
 سرقا قاله الجوهري وهو اخذ الشيء في خفيته من الاعين ومنه استرق السمع وسارقة العطر والقطع معناه
 الابانة والازالة وجمع الايدي لكراهية الجمع بين شيئين وقد عنت السنة المظنة ان موضع القطع
 المرسع وقال قوم يقطع من المرفق وقال الخواص من المنكب والسرقة لا بد ان يكون ربع دينار فصاعدا
 ولا بد ان يكون من حرز كما وردت بذلك الاحاديث الصحيحة وقد ذهب الى اعتبار الربع الدينار جمهور
 وذهب قوم الى التقدير بعشرة دراهم وذهب الجمهور الى اعتبار الحرز وقال الحسن البصري اذا جمع الثياب
 في البيت قطع وقد اطال الكلام في بحث السرقة ائمة الفقه وشرح الحديث بما لا ياتي التطويل به
 باهنا بكثرة فائدة قوله جزاء بما كسبا مفعول لماي فاقطعوا بالجزاء او مصدر موكد لفعل محذوف اي مجاز
 وها جزاء والباء سببية وما مصدرية اي بسبب كسبها او موصولة اي جزاء الذي كسباه من السرقة
 الحادية عشرة فان جاؤك فاحكم بينهم واعرض عنهم فيه تخيير لرسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحكم
 بينهم والاعراض عنهم وقد استدلل به على ان حكم المسلمين مخيرون بين الامرين وقد اجمع العلماء على
 انه يجب على حكم المسلمين ان يحكموا بين المسلم والذمي اذا تراخا اليهم واختلفوا في اهل الذمة اذا
 تراخوا فيما بينهم فذهب قوم الى التخيير وذهب آخرون الى الوجوب وقالوا ان هذه الآية منسوخة
 بقوله وان حكم بينهم بما اتزل لسد وبقوله ابن عباس ومجاهد وعكرمة والنزهري وعمر بن عبد العزيز
 والسدي وهو الصحيح من قول الشافعي وحكاة القرطبي عن اكثر العلماء الثانية عشرة ومن لم
 يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون لفظ من من من متبع العموم ويقيد ان هذا غير
 مختص لطائفة معينة بل لكل من والى الحكم وقيل انها مختصة باهل الكتاب وقيل بالكفار مطلقا لان
 المسلم لا يكفر بارحاب الكبيرة وقيل هو محمول على ان الحكم بغير ما اتزل لسد وقع استخفا فاما استحلالا
 او جحدا او الاشارة بقوله اولئك الى من اجمع باعتبار معناها وكذلك ضمير الجماعة في قوله هم
 الكافرون واخرج القرطبي وسعيد بن منصور وابن النذير وابن ابي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي
 في سننه عن ابن عباس في قوله تعالى هذا قال انه ليس بالكفر الذي يذهبون اليه انه ليس كفر

ثم قل من الملة كفرون كفر واخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن عطية بن ابي رباح في قوله تعالى هذا
وقوله هم الظالمون هم الفاسقون قال كفرون كفرون وظلم دون ظلم وفسق دون فسق الشاة
عشرة وكتبنا معناه فرضنا عليهم فيها اي في التوراة ان النفس بالنفس بين السجانه
في هذه الآية فرضه على بني اسرائيل من القصاص في النفس والعين والالف والاذن والسن
والجروح وقد استدل ابو حنيفة وجماعة من اهل العلم بهذه الآية فقالوا انه يقتل المسلم بالذمي لا النفس
وقال الشافعي وجماعة من اهل العلم ان هذه الآية خبر عن شريع من قبلنا وليس شريع لنا وقد
قدمنا في البقرة في شرح قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى ما فيه كفاية وقد اختلف اهل العلم في
شرح من قبلنا بل يلزمنا ام لا قد رتب الجمهور الى انه يلزمنا اذا لم ينسخ وهو الحق وقد ذكر ابن الصباغ
في الشامل اجماع العلماء على الاحتجاج بهذه الآية على ما دللت عليه قال ابن كثير في تفسيره وقد احتج الائمة
كلهم على ان الرجل يقتل المرأة لعموم هذه الآية الكريمة انتهى وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق في شرحه
على التلقتي وغيره في غيره وفي هذه الآية توجيه لليهود وتقرير لكونهم يخالفون ما كتبه الله عليهم في التوراة
كما احكامه هنا ويغفرون بين النفس كما سبق بيانه وقد كانوا يقيدون بنبي التفسير من نبي قرينة
ولا يقيدون بنبي قرينة من بنبي التفسير والعين بالعين الظاهر من النظم القرآني ان العين اذ قتلت
حتى لم يبق فيها مجال للاوراق انها تفقأ عين الجاني بها ولا نف بالانف اي فاجعت جميعها فانما
يجزع انف الجاني بها ولاذن بالاذن اذ قطعت جميعها فانما تقطع اذن الجاني بها وكذلك
السن بالسن فاما لو كانت اجنابة ذهبت ببعض اذراك العين او بعض الالف او بعض الاذن او بعض السن
فليس في هذه الآية ما يدل على ثبوت القصاص وقد اختلف اهل العلم في ذلك اذا كان معلوم القدر
يمكن الوقوف على حقيقته وكلامهم مدون في كتب الفروع والظاهر من قول السن بالسن انه لا فرق بين
الثنايا والانياب والاضراس والرباعيات وانه يؤخذ بعضها ببعض والافضل لبعضها على بعض والله
ذهب اكثر اهل العلم كما قال ابن المنذر وخالف في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن تبعه وكلامهم
مدون في سواطه ولكنه ينبغي ان يكون الساخوذ في القصاص من الجاني هو المماثل للسن الماخوذة من
المجنى عليه فان كانت ذابته فما يليها والجروح قصاص اي ذوات قصاص وقد ذكر اهل العلم
انه لا قصاص في الجروح التي يخاف منها التلف ولا فيما كان لا يعرف مقداره عمقا او طولا او عرضا
وقد قد رائمة الفقهاء في كل جراحة بمقادير معلومة وليس هذا موضع بيان كلامهم ولا موضع استيفاء
بيان ما ورد له اشرش مقدار فمن تصدق به فهو كفارة له اي من تصدق من المستحقين بالقصاص
بالقصاص بان عفا عن الجاني فهو كفارة للمصدق بقرائه عنه بقرائه وقيل ان المعنى هو كفارة
للمجروح فلا يؤخذ بجنايته في الآخرة لان العفو ليقوم مقام اخذ الحق منه والاول ارجح لان الضمير يعود

على هذا التفسير الاخر الى غير ذكر الاربعة عشرة فاحكم بينهم ما انزل الله اى بما انزل اليك في القرآن لا شتماله على جميع ما شرع الله لعباده في جميع الكتب السابقة عليه ولا يتبع اهلها وهم اى اهل اهل الملل السابقة مما جاءك من الحق متعلق بلا تتبع على تعصية بمعنى لا تعقل او لا تتحرر عما جاءك من الحق متبع لاهوائهم وقيل متعلق بجدوف اى لا تتبع اهلها وهم عاودا ومنهم فاعن الحق ونفيا للنهي له صلعم عن ان يتبع اهل الكتاب ويعيدل عن الحق الذي انزل الله عليه فان كل ملّة من الملل تهوى ان تكون الامم على ما هم عليه واوركو اعلية سلفهم وان كان باطلا منهسوخا او محرفا عن الحكم الذي انزل الله على الانبياء كما وقع في الرجم ونحوه مما حرفة من كتب الله انما مسسته عشرة يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات مما احل الله لكم الطيبات التي استلذت مما احل الله لعباده نهي الذين آمنوا عن ان يحرموا على انفسهم شيئا منها اما انظنم ان في ذلك طاعة لله وتقربا اليه وانه من الزبد في الدنيا وتمتع النفس عن شهواتها او لقصد ان يحرموا على انفسهم شيئا مما احل الله لهم كما يقع من كثير من العوام من قولهم حرام على وحرمة على نفسي نحو ذلك من الالتفات التي يدخل تحت هذا النبي القرآن قال ابن جرير الطبري لا يجوز لاحد من المسلمين تحريم شيء مما احل الله لعباده المؤمنين على انفسهم من طيبات الطعام والملابس والاشاى ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل على عثمان بن مظعون فبشت انه لا فضل في ترك شيء مما احل الله لعباده وان الفضل والبلاء عما يكون في فعل ما نهى الله عباده اليه وعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا ممة واتبعه على منهاج الله المنة الراشدون اذ كان خيرا للمدى هدى نبينا محمد صلعم فاذا كان ذلك كذلك تبين خطأ من اثر لباس الشعر والنحو على لباس القطن اللتان اذا قدر على لباس في كل من حله واثرا كل الخشن من الطعام وترك اللحم وغيره حذرا من عارض الحاجة الى النساء قال فان ظن ظان ان الفضل في غير الذي قلنا لا في لباس الخشن واكلمه من المشقة على النفس وصرف ما فضل بينهما من القيمة الى اهل الحاجة فقد ظن خطأ وذلك ان الآدمي بالانسان صلاح نفسه وعونه لها على طاعة ربها فلا شيء اضر للجسم من الطعام الردية لانها منفسدة لعقله وضعفة لا دوات التي جعلها الله سببا الى طاعته المسماة عشرة لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم قد تقدم تفسير اللغو والخلاف فيه في سورة البقرة وفي ايمانكم صلكه يواخذكم قبل وفي بمعنى من والايمان جمع يمين وفي الآية دليل على ان ايمان اللغو لا يواخذكم الا كفها ولا يجب فيها الكفارة وقد ذهب الجمهور من الصحابة ومن بعدهم الى انها قول الرجل لا والله وبلى والله في كلامه غير معتقد لليمين وفيه الصحابة الآية وهم اعرف بما في القرآن قال الشافعي وذلك عند اللجاج والاضيق والعجلة ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان والعقد على ضربين جسي كعقد الحبل وحكي كعقد البيع واليمين فاليمين المعقدة من عقد القلب ليفعلن او لا يفعلن في المستقبل اى ولكن يواخذكم

يا ايها الذين آمنوا انتم تعلمون ان الله اعلم بما كنتم تكفرون
 فداوا بالحلف باثمها وليست بمعقودة ولا كفارة فيها كما ذهب اليه الجمهور وقال الشافعي هي عين
 معقودة لانها مكتسبة بالقلب معقودة غير مقرنة باسم الله والراجح الاول وجميع الاحاديث الواردة
 في تكفير اليقين بتوجه الى المعقودة ولا يدل شيء منها على الغموس بل ورد في الغموس الا الوعيد والتخريب
 وانها من الكبائر وفيها نزل قوله تعالى ان الذين يمشون بعبد الله واما منهم ثمننا طليلا الآية فكذلك
 هي مأخوذة من التكفير وهو التسيير وكذلك الكفر هو التستر والكافر هو الساتر لانها تستر الذنب وتغطي
 والضمير في كفارة راجع الى ما في قوله بما عقدتم اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم
 المراد بالوسط هنا المتوسط بين طرفي الاسراف والتقتير وليس المراد به الاطلاق كما في غير هذا الموضع
 اى المتوسط بين المتوسطين ما يعتادون اطعام اهلكم منه ولا يجب عليكم ان تطعموهم من اكله ولا
 لكم ان تطعموهم من اذناه وظاهره انه يجزى اطعام عشرة ثلثي شبعوا وقد روى عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه قال لا يجزى اطعام العشرة غدا دون عشاء حتى يغذيهم بعيشهم قال ابن عمر هو قول
 ائمة الفتوى بالاصح وقال الحسن البصري وابن سيرين يكفيان يطعم عشرة مساكين اكلة واحدة
 خبز او سمنا او خبزا والحما وقال عمر بن الخطاب وعائشة ومجاهد والشعبي سعيد بن جبير وابراهيم النخعي
 وسهيب بن مهران والبولالك والضحاك والحكم وكحول والبولقالبه ومقاتل يدفع الى كل واحد من العشرة
 نصف صاع من بر او تمر وروى ذلك عن علي عليه السلام وقال ابو حنيفة نصف صاع بر وصاع تمر
 وهذا خرج ابن ماجه وابن مردويه عن ابن عباس قال كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمر وكفر الناس
 ومن لم يبر نصف صاع من بر وفي اسناده عمر بن عبد الله الثقفي وهو مجمع على ضعفه وقال الدارقطني
 شروك او كسوة عطف على اطعام قرى بضم الكاف وكسرا وهما لغتان مثل اسوة واسوة
 والكسوة في الرجال نصف على ما كسو البدن ولو كان ثوبا واحدا وكذلك في كسوة النساء وقيل الكسوة
 للنساء رقع وخمار وقيل للثوب بالكسوة ما يجزى به الصلوة او تحرير رقبة اى عتاق مملوك والتحرير الاخراج
 من الرق يستعمل التحرير في فك الاسير واعفاء المجهود لعمل عن عمله وترك ازال الضرر به ولا يل العلم
 في الرقبة التي تجزى في الكفارة وظاهر هذه الآية انها تجزى كل رقبة على اى صفة كانت وذهب جماعة
 منهم الشافعي الى اشتراط الايمان فيها تياسا على كفارة القتل فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام
 اى من لم يجد شيئا من الامور المذكورة فكفارة صيام ثلاثة ايام وقرى متتابعات حكم ذلك عن
 ابن مسعود والى فيكون هذه القراءة مقيدة لطلاق الصوم وبه قال ابو حنيفة والصوري وهو واحد
 قول الشافعي وقال مالك والشافعي في قوله الاخر تجزى التقدير ذلك كفارة ايمانكم اذ لم تله فقه
 اى ذلك المذكور كفارة ايمانكم اذا خستم وحفظوا ايمانكم امرهم بحفظ الايمان وعدم المسارعة

أيها يا محمد شربها والسابعة عشرة يا أيها الذين آمنوا خطاب لجميع المؤمنين انما الخمر
والميسر وقد تقدم تفسير الميسر في البقرة ولا نصاب هي الاصنام المنصوبة للعبادة ولا نكاح
قد تقدم تفسيرها في هذه السورة رجب يطلق على العذرة والافتذار وهو خمر الخمر وخبر المعطوف
عليه محذوف من عمل الشيطان صفة رجب اى كائن من عمل الشيطان بسبب تحسينه ذلك
وتزيينه له وقيل هو الذي كان يعمل هذه الامور بنفسه فاقترى به بنو آدم والضمير في فاجتنبوه راجع
الى الرجب او الى المذكور لعلمكم تفليح نعمة لما قبله قال في الكشف اكد تحريم الخمر والميسر وجوب
من التاكيد منها تصدير الجملة بانما ومنها انه قرنهما لعبادة الاصنام ومنه قوله صللم شاربا الخمر كعباد
الوثن ومنها انه جعلهما جيبا كما قال فاجتنبوا الرجب من الاوثان ومنها انه جعلهما من عمل الشيطان
لا ياتي منه الا الشر البحت ومنها انه امر بالاجتناب ومنها انه جعل الاجتناب من الفلاح واذا كان
الاجتناب فلا حاكم الا تكاب خبيثة ومحقة ومنه انه ذكر ما يتبع فيها من الوبال وهو وقوع التعاوى
والتباغض بين اصحاب الخمر والقمر وما يولد من اليأس والصعد عن ذكر الله وعن مراعات اوقات
الصلوات انتهى وهذه الآية دليل على تحريم الخمر لما تضمنه الامر بالاجتناب من الوجوب وتحريم الميسر لما
تقرر في الشريعة من تحريم قربان الرجب فضلا عن جعله شربا يشرب قال اهل العلم من المفسرين وغيرهم
كان تحريم الخمر بتدريج ولوانزل كثيرة لانهم كانوا قد افوا شر بها وجبها الشيطان الى قلوبهم فاول ما نزل
في امرها يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس فترك عند ذلك بعض المسلمين
شرها ولم يتبركوا آخرون ثم نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فتركها البعض ايضا
وقالوا لا حاجة لنا فيما يشغلنا عن الصلوة وشرها البعض في غير اوقات الصلوة حتى نزلت هذه
الآية انما الخمر والميسر فصارت حراما عليهم حتى كان يقول بعضهم ما حرم الله شيئا اشد من الخمر وذلك
لما فتموه من التشديد فيما تضمنه هذه الآية من الزواج وفيما جازت به الاحاديث الصحيحة من الوعيد
لشاربها وانها من كبائر الذنوب وقد اجمع على ذلك المسلمون اجماعا لا شك فيه ولا شبهة وجمعوا
ايضا على تحريم جميعها والانتفاع بها ما دامت خمر او كماء لت نذبه الآية على تحريم الخمر دللت ايضا على تحريم
الميسر والانصاب والازلام وقد رويت في سبب ان نزل روايات كثيرة موافقة لما ذكرناه وقد
وردت احاديث كثيرة في ذم الخمر وشاربها والوعيد الشديد عليه ان كل مسكر حرام وهي مدونة في
كتب الحديث فلا تطول المقام بذكرها وقد بسطنا الكلام عليها في شرحنا مسك الختام لم يلغ الرما
فليس ج الى السابعة عشرة يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
نحو النبي شامل لكل احد من ذكور المسلمين وانما ثم لانه يقال رجل حرام وامرأة حرام والجمع حرم وجم
الرجل دخل في الحرم ومن قتله منكرو مشجدا المتعمد هو القاصد للشيء مع العلم بالاحرام الخطي

هو الذي يقصد شديدا فيصيب صياحه والناسي هو الذي يجرد الصيد ولا يذكر احرامه وقد استدلل ابن عباس
واحمد في رواية عنه وداود باقتضائه سبحانه على العابد بانه لكفارة على غيره بل لا يجب الاعلية حده وبه
قال سعيد بن جبير وطائوس وابو ثور وقيل انها تنزيم الكفارة المخطي الناسي كما تنزيم المتعمد وجعلوا قيد
التعمد خارجا مخرج الغالب روى عن عمر والحسن والنخعي والزهري وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة
واصحابه وروى عن ابن عباس قيل انه يجب التكفير على العابد بالناسي لاحرامه وبه قال مجاهد قال
فان كان ذا ذكرا لاحرامه فقد حل ولا حرج له بالتركيبه محظورا احرامه بطل عليه كما لو تكلم في الصلوة او احدث
فيها فجاء مثل ما قتل من النعمان في فعله جزاء مماثل لما قتل من النعمان بيان للجزاء المماثل قيل المراد
بالمماثلة في القيمة وقيل في الخلقة وقد ذهب الى الاول ابو حنيفة والى الثاني مالك والشافعي وحسن
والجمهور وهو الحق لان البيان للمماثل بالنعم لا يفيد ذلك وكذلك يفيد به يا بالغ الكعبة وروى عن
ابي حنيفة انه يجوز اخراج القيمة ولو وجد الشئ ان المحرم مخير وقرى فجزاءه شل ما قتل وقرى فجزاءه شل ما قتل
اضافة جزاء الى شل يحكم به اي بالجزاء او بشل ما قتل ذوا عدل منكرو اي رجلان معرو فان اختلفا
بين المسلمين فاذا احكاما بشئ لنرم وان اختلفا رجع الى غيرهما ولا يجوز ان يكون ايجابا في احد الحكمين قيل
يجوز وبالاول قال ابو حنيفة وبالثاني قال الشافعي في احد قوليه وظاهر الآية يقتضي حكمين غير ايجابا في
هد يا بالغ الكعبة نصب هدى على الحال او البديل من شل وبالفعل بالهدى من الارسال الى مكة والنحر هنا كذا
غير حقيقية والمعنى انما اذا احكاما بالجزاء فانه يفعل به بالفعل بالهدى من الارسال الى مكة والنحر هنا كذا
والتقليد ولم يرد الكعبة بعينها فان الهدى لا يلبسها وانما ارادوا المحرم ولا خلاف في هذا وكفارة معطوف
على محل من النعم وهو الرفع لانه خير مبتدأ محذوف طعام مساكين عطف بيان لكفارة او بدل منه
او خير مبتدأ محذوف او عدل ذلك معطوف على طعام قيل هو معطوف على جزاءه وفيه ضعف
والجاني مخير بين هذه الانواع المذكورة وعدل الشئ ما عاونه من غير جنسه صياحاً منصوب على التمييز و
قد قدر العلماء عدل كل صيد من الاطعام والصيد وقد ذهب الى ان ايجابا مخير بين هذه الانواع المذكورة
جمهور العلماء وروى عن ابن عباس انه لا يخرج من المحرم الاطعام والصوم الا اذا لم يجد الهدى والعدل يفتح العين
وكسر الغتان وهما الشل قال الكسائي وقال الفراء عدل الشئ بكسر العين مثله من جنسه وفتح العين مثله
من غير جنسه وشل قول الكسائي قال البصريون التسعة عشرة احل لكم صيد البحر اخطا
كل مسلم ولم يخرج من صيده البحر ما يصا فيه والمراد بالبحر بنا كل ما يكون فيه صيد بحري وان كان
بيرة او غدير او خطابه متاعا لكم وللسيارة الطعام اسم لكل ما يطعم وقد تقدم وقد اختلف في ملو
به هنا فقيل هو ما قذف به البحر وطفا عاياه به قال كثير من الصحابة والتابعين وقيل طعامه ما لم يمتدح به
قال جماعة وروى عن ابن عباس قيل طعام البحر الذي يتعقد من مائه سائر ما فيه من النبات وغيره وقال

قوم وقيل المراد به ما يطعم من الصيد اي ما يحل اكله وهو السمك فقوله قالته الخنفية والعنى اكلكم لا يتخلف
 يجمع ما يصاد في البحر واكل لكم المأكول منه وهو السمك فيكون كالتخصيص بعد التعميم وهو مكلف لا وجه له فيجب
 متاعا على انه مصدر اي حتمه متاعا وقيل بقول نخفص يا طعام اي اكل لكم طعام البحر متاعا وهو مكلف
 جابرين قال بالقول الاخير بل اذا كان بقوله لا كان من الجميع اي اكل لكم صيد البحر وطعامه فمتعا لكم اي
 لمن كان مقيما منكم ياكله طريا ولاسيارة اي المسافرين منكم تيرودونه ويجلوه قديرا وقيل السائرة هم الذين
 يركبونه خاصة وحرهم عليكم صيد البوم ما دمتم حرموا اي حرم عليكم ما يصاد في البر ما دمتم حرموا
 وظاهره تحريم صيده على الحرم ولو كان الصايد طلالا واليه ذهب الجمهور ان كان الحلال صاده للحرم لا
 اذا كان لم يصده لاجله وهو القول الرابع ويجمع بين الاحاديث وقيل انه يحل مطلقا واليه ذهب جماعة
 وقيل يحرم عليه مطلقا واليه ذهب آخرون وقد بسط الشوكاني هذا في شرحه للنشقي **العشرون**
 يا ايها الذين امنوا عليكم كل نفسكم اي الزموا انفسكم واحفظوا كما تقول عليكم زيد اي الزم
 لا يضركم قري بالجزم على انه جواب الامر الذي يدل عليه اسم الفعل وقررنافع بالرفع على انه مستأنف
 او على ان ضم المراد للتابع وقري بكسر الضاد وقري لا يضركم من ضل اذا هتد يترفعني لا يضركم
 ضلال من ضل من الناس اذا اهدتتم للحق انتم في انفسكم وليس في الآية ما يدل على سقوط الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر فان من تركه مع كونه من عظم الكفروض الدينية فليكن مهتدي وقد قال سبحانه اذا لا تهتد بهم
 وقد دلت الآيات القرآنية والاحاديث المتكاثرة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوبا مضيقا مستقيما
 هذه الآية على من لا يقدر على القيام بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يظن ان تأثير حال من الاحوال ان يخشى على
 ان تجلب ما يضره ضررا يسوغ له تركه الى الله من حكم يوم القيامة فيحكم بالنتم تعلمون في الدنيا فجازي الحسن بالجنة
 والمسي بسأته وقد اخرج ابن ابي شيبة واحمد بن حنبل وابن جرير وابن المنذر وابن
 ابى حاتم وابن جابر الدارقطني ايضا في التتامة وغيرهم عن شمس بن ابي حازم قال قام ابو بكر فحمد الله ثم
 عليه وقال يا ايها الناس انكم تقومون هذه الآية يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا
 اهتدتم وانكم تضعونها في غير مواضعها واني سمعت رسول الله يقول ان الناس اذ اراوا النكر لم
 يغيروه واشك ان يعيهم الله لعقاب اخرج الترمذي وصححه ابن ماجه وابن جرير والبغوي في صحيحه وابن
 ابى حاتم والطبراني وابو الشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن ابي ابية الشيباني
 قال اتيت ابا ثعلبة الخشني فقلت كيف تضع في هذه الآية قال آية آية قلت فله يا ايها الذين امنوا
 عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتدتم قال ما والله لقد سالت عننا خيرا سالت عننا في قوله تعالى
 بالمعروف ونهى عن المنكر حتى اذا رايت شيئا مطاعا وهوى متبع او دنيا وشرة وجاب كل شيء را
 برا في فعلك بخاصه نفسك وعملك من العوام فان من ورائكم ايام الصبر فمن شغل القبط على البحر

للعامل فممن انجس من رجلا ليعلمون شئ عملكم وفي رواية عن عامر الاشعري في هذه الآية قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان من ذنبهم انما يبي لا يضركم من شئ من الكفار اذا احدثتم رواه احمد والطبراني وابن ابي حاتم
وابن مردويه واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والطبراني
وابو الشيخ عن الحسن ان ابن مسعود سأل رجل عن قوله عليكم انفسكم قال يا ايها الناس انتم ليس
بزمانها انما اليوم مقبولة ولكنه قد اوشك ان تاتي زبان تاملون بالمعروف فيصنع بكم كذا وكذا
او قال فلما يقبل منكم فح عليكم انفسكم الآية وفي لفظ عنه قال مروا بالمعروف وانها عن المنكر بالمكين
من دون ذلك الاسلوب والسيف فاذا كان كذلك فعليك انفسكم واخرج ابن جرير وابن مردويه عن
ابن عمر انه قال في هذه الآية ايها الاقوام يحییون من بعدنا ان قالوا لم يقبل منهم وخرج
ابن مردويه عن ابی سعید الخدری قال ذكرت هذه الآية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال نبی الله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس حتى تاويلها لا تحكي تاويلها حتى يهبط عيسى بن مريم عليها السلام
والروايات في هذه الباب كثيرة ونما ذكرنا كفاية ففهم ما يرشد الى ما قد مرناه
من اجماع بين هذه الآية وبين الآيات والا حاديث الواردة في الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر **الحاوية والعشرون** يا ايها الذين امنوا قل
لكي هذه الآيات الثلاث عند اهل المعاني من الشك ما في القرآن اعرابا ومعنى وحكما قال ابن عطية
في هذا الكلام من لم يقع له النتاج في تفسير ما وذلك بين من كتابه يرجع يعني من كتاب مكي قال القرطبي ما ذكره
مكي ذكره ابو جعفر النحاس قبله ايضا قال السعدي في حاشيته على الكشاف والتفقوا على انها اصعب ما
في القرآن اعرابا ونظما وحكما شهادة بدينكم اضافة الشهادة في الدين توسعا لانها جارية بينهم
وقيل اصله شهادة بدينكم فزفت او اضيفت الى الطرف كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار ومنه قوله تعالى
فما فراق بيني وبينك قيل والشهادة هنا بمعنى الوصية وقيل بمعنى حضور للموصية وقال ابن جرير الطبري
هي هنا بمعنى الميم فيكون الميم بدينكم ان يحلف اثنان ويستدل على ما قاله بانه لا يعلم الله
حكما يجب فيه على الشاهدين واختار هذا القول لقفال وضعف ذلك بن عطية واختار ان الشهادة
هنا هي الشهادة التي تؤدى من الشهود اذا حضر احدكم الموت فانف لف الشهادة والمراد اذا
حضرت علامات لان من مات لا يمكنه الا شهادة وتقديم المفعول للاهتمام وبكالم يمكن الفاعل عند التفسير
حين الوصية فخرج محض او للموت او بدل من الطرف الاول اثنان خبر شهادة على تقدير محذوف
اي شهادة اثنين او فاعل للشهادة على ان خبر ما محذوف اي فيما فرض عليكم شهادة بدينكم اثنان
تقدير ان يشهد اثنان ذكره الوجهين ابو علي الفارسي ذو اعدل منكم صفة للاثنين وكذا منكم
اي كائنان منكم اي من اقراركم واخوان معطوف على اثنان ومن غيركم صفة له اي كائنان

من الاجانب قيل ان الضمير في منكم للمسلمين وفي غيركم للكفار وهو لا ينسب لسياق الآية وبه قال
ابو موسى الاشعري وعبد الله بن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة اهل الذمة على
المسلمين في السفر في خصوص الوصايا كما يفيد النظم القرآني ويشهد له السبب بالنزول فاذا لم يكن مع التوجه
من شهد على وصية المسلمين فليشهد رجلا من اهل الكفر فاذا قدموا وآيا الشهادة على وصيته حلة
بعد العصر انما كذا ولا بد لادان ما شهد به حق فيحكم بشهادتهما فان عنته بعد ذلك على انهما كذا بائنا
حلف رجلا من اولياء الموصي وغرم الشاهد ان الكافر ان ما ظهر عليهما من خيانة او نحوها هذا معنى الآية
عند من تقدم ذكره وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن عمار وسعيد بن جبير والوجه في التخي وشرحه عليه السلام
وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري والوجه في جعل واحد من جنس وذو نسب الى الاول اعني تضي
ضمير منكم بالقرابة والعشيرة وتفسير من غيركم بالاجانب لانه يري والحسن وعكرته وذهب مالك الشافعي
وابو حنيفة وغيرهم من الفقهاء ان الآية منسوخة واحتجوا بقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وقوله شهد
ذوي عدل منكم والكفار ليسوا بضمير ولا عدول وقال الفهم الجمهورون فقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل
صحيح يدل على النسخ واما قوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وقوله واشهدوا ذوي عدل منكم فما عاين في
الاشخاص والازمان والاحوال وهذه الآية خاصة بحالة الضرب في الارض بالوصية وبجالة عدم الشهادة
المسلمين لا تعارض بين عام وخاص ان انتقضى بقوله الارض فاعل فعل محذوف يفسر بضرتم او بضر
وباعده خبره والاول منه بضر الجمهور والثاني منه بضر الخش والكتبيين الضرب في الارض هو
فاذا ابتكروا صيغة الموت معطوف على ما قبله بجواب محذوف اى ان بضرتم في الارض فنزل بكم الموت
وارتفع الوصية ولم تجددوا شهداء عليها مسلمين ثم ذهبوا الى وثركم بوضيكتكم وباتركتم فارتابوا في امرهم او عوا
عليها خيانة فالحكم ان تحبسوها ويجوز ان يكون استينافا الجواب سؤل مقدر كما نتم قالوا فكيف نقض ان
ارتبنا في الشهادة فقال تحبسوها من بعد ان تقرر ان ارتبتم في شهادتهما وخص بعد الصلوة
اى صلوة العصر قال لاكثر لكونه الوقت الذي يفضى الله على من حلف فيه فاجرا كما في الحديث الصحيح
وقيل لكونه وقت اجتماع الناس وقعود الحكام للحكومة وقيل صلوة الظهر وقيل اى صلوة كانت قال ابو علي
الفارسي يحبسونها صفة لاختزان واعتراض من الصفة والموصوف بقوله ان انتم بضرتم في الارض والرد
بالحبس قتيق الشاهد في ذلك وقت تخليقها وفيه دليل على جواز الحبس بالمعنى العام وعلى جواز التغليب على
الحالف بالزمان والمكان ونحوهما فيقسمان بالله معطوف على يحبسونها اى يحبسها بعد الشاهد ان
على الوصية او الوصيان وقد استدل بذلك بن ابي ليلى على تخليف الشاهد من مطلقا في كلامه ليرتبه
في شهادتهما وفيه نظر لان تخليف الشاهد من هنا انما هو بوقوع الدعوى عليهما بالخيانة او نحوها ان قيل
جواب هذا الشرط محذوف دل عليه تقدم كما سبق لا نشقوى به عندنا جواب القسم والضمير في به ايج

الى الله تعالى والمعنى لا ينجح حظنا من الله تعالى بهذا العرض المتفرق فخلق به كاذبين لا يبالون بالمال الذي يبيعونه
 علينا وقيل يعود الى القسم اسمي لا يستبدل بجوهر القسم باسم عرضنا من عرض الدنيا وقيل يعود الى الشئ
 وانما ذكر الضمير لانها بمعنى القول اسمي لا يستبدل بشهادتنا ثانيا قال الكوفيون المعنى قد شئت فحذف الضمير
 واقسم المضاف اليه قاسمه وهذا مبني على ان العروض لا يسمى ثمنا وعندنا لاكثر انها تسمى ثمنا كما تسمى سبعا ولو كان
 ذا قرين اسمي ولو كان للقسم له والشهود له قريبا فانما نؤثر الحق والصدق ولا نؤثر العرض الذي هو في ولا القدر
 وجواب لو محذوف لدلالة انها ما قبلها عليه اسمي ولو كان ذا قرين لا تشتري بثماننا وكذا نكتة شهادة الله
 معطوف على لا تشتري ونحل معناه في حكم القسم وادفأ الشهادته الى الله سبحانه لكونه الامر باقامتها وانما
 عن كتمانها انا اذا لمن الاثمين فان عشر على انهما استحقا اثنا عشر على كذا اطلع عليه يقال عشرت
 منه على خيانه اسمي طلعت واشرقت غيبي عليه ومنه قوله تعالى وكذلك اعشرنا عليهم وصل العشر الوتوب
 والسقوط على الشئ والمعنى انه اذا اطلع بع التحليف على ان الشاهدين او الوصيين استحقا اثنا عشر استوجبنا
 اثنا عشر الكذب في الشهادة او اليمين او لظهور خيانه قال ابو علي الفارسي الاثم هنا اسم الشئ الماخوذ لان
 اخذه ياتم باخذه يسمى اثما كما سمى ما يؤخذ بغير حق منطية وقال سيديويه المظلمة اسم ما اخذ منك فكذا لك سمى
 ثبدا الماخوذ باسم المصدر فاخوان يقومان مقامهما اسمي فشايد ان اخرا ان او محالفان اخرا ان
 فيقومان مقام الذين عشر على انهما استحقا اثنا عشر ان او يحلفان على ما هو الحق وليس المراد انها
 يقومان مقامهما في اداء الشهادة التي شهد بها المستحقان للاثم من الذين استحق عليهم الاوليان
 استحق معنى للمفعول في قرارة الجمهور وقرروا على ابني وابن عباس وحفص على البناء للفاعل الاوليان على
 القرارة الاولى مرتفع على انه خبر مبتدئ محذوف اسمي هما الاوليان كانه قيل من هما فقيل هما الاوليان وقيل
 هو يدل من الضمير في يقومان او من اخرا ان وقرروا يحيى بن ثاب والاعمش وحمزة الاولين جميعا على
 انه بدل من الذين او من الهاء الميم في عليهم وقرروا الحسن الاولان والمعنى على بناء الفعل للمفعول من
 الذين استحق عليهم الاثم اسمي حتى عليهم وهم اهل البيت وعشيرة فانهم احق بالشهادة او اليمين من غيرهم لا سيما
 شفعية اولى والمعنى على قرارة البناء للفاعل من الذين استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة وان حردوا
 للقيام بالشهادة ويظهر وابها كذب الكاذبين لكونهما الاقربين الى الميت فالاوليان فاعل استحق مفعوله
 ان تجردوا للقيام بالشهادة وقيل للمفعول محذوف والتقديرون الذين استحق عليهم الاوليان است
 وصية التي اوصى بها فيقسمان بالله عطف على يقومان اسمي فيحلفان بالله شهادتنا اسمي بيننا فالتزم
 بالشهادة واما اليمين كما في قوله فشهادة احدكم اربع شهادات او شهادتي يحلفان لشهادتنا على انها
 كاذبان خائنان احق من شهادة قسما اسمي من يمينهما على انها صادقاتان اسميان وما اعتمدنا
 اسمي تجاوزنا الحق في مينا انا اذن نطأ لمون ان كنا حلفنا على باطل فالتلادني ان ياتوا بالشهادة

على وجهها أي ذلك البيان الذي قد مر منه سبحانه في هذه القصة وعرفنا كيف يضع من اراد الوصية في السفر ولم يكن عنده أحد من الهبة عشرته وعنده كفار أدنى إلى قرب إلى ان تؤدى الشهود المتحلون بالشهادة على الوصية بالشهادة على وجهها فلا تحرفوا ولا تبدلوا ولا تخوفوا وهذا كلام مبتدئ يتضمن كراهة الفائدة في هذا الحكم الذي شرعه الله في هذا الموضع من كتابه فالضمير في يا توأعائيد إلى شهداء الوصية من الكفار وقيل إنه راجع إلى المسلمين المخاطبين بهذا الحكم والمراد تخديرهم من الخيانة وامرهم بان يشهدوا بالحق او يخافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم أي ترو على الورثة فيحلفون على خلاف ما يشهدون به في الورثة فيقتضح حينئذ شهداء الوصية وهو معطوف على قوله ان يا توأفتكون الفائدة في شرع الله سبحانه لهذا الحكم هي احدا لا من اما احراز لشهود الوصية عن الكذب والخيانة فيأتون بالشهادة على وجهها ان يخافوا الافتضاح اذا روت الايمان على قرابة الميت فحلفوا بما يتضمن كذبهم وخيانتهم فيكون ذلك سببا لتأدية شهادة شهداء الوصية على وجهها من غير كذب ولا خيانة وقيل ان يخافوا معطوف على تقدير بعد الجملة الاولى والتقدير ذلك أدنى ان يا توأ بالشهادة على وجهها ويخافوا عذابي لآخره بسبب الكذب والخيانة او يخافوا الافتضاح بعد اليمين فأتى الخوفين وقع حصل المقصود وحاصل التضمنه هذا المقام من الكتاب العزيز ان من حضرته علامات الموت اشهد على وصيته عدلين من عدول المسلمين فان لم يجد شهداء مسلمين كان في سفره وجدا كفارا جازله ان يشهد حليين منهم على وصيته فان اصاب بها ورثة الموصي حلفا بايديها على انها شهداء بالحق وماكتما من الشهادة شيئا ولا خافا ما تركه الميت شيئا فان تبين بعد ذلك خلاف ما اقصا عليه من قبل في الشهادة او لو شئ من تركه الميت عما انه قد صار في ملكها بوجه من الوجوه حلف رجلان من الورثة وعمل بذلك والله اعلم

سورة الانعام مائة وخمسون آية

لمكة الاست آيات نزلت بالمدينة وهي ما قدره الله حق قدره الى آخر ثلاث آيات مع اختلاف في العدد الآية الاولى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الاول عبارة عن الآلة التي كانت تقبها الكفار والمعنى لا تسبوا يا محمد آله هو لاء الكفار التي يدعونها من دون الله فتسبب عن ذلك سبهم الله عدوانا وتجا وزاعن الحق وجهلا منهم وفي هذه الآية دليل على ان الداء إلى الحق والناسي عن الباطل أو شئ ان يتسبب عن ذلك ما هو أشد منه من انتهاك حرم ومخالفة حق ودقوع في باطل اشركا كان الشرك اولى به بل كان واجبا عليه قال الشوكاني في فتح القدير وما انفع هذه الآية واجل فايدها لمن كان من الحالمين بلحج الله التصدين لبيانها للناس اذا كان بين قبح من الصم اليكم الذين اذا هم لم يعرف تركوه وتركوا غيرهم من المحرف واذا نهاهم عن منكروهم فاعلوا غيرهم من المنكرات غنا والحق وبغضا لاتباع الحقين وجره على الله فان هو لاء لا يؤثر فيه الا سيف

وهو الحكم العدل لمن عاند الشريعة الملهمة وجعل المخالفة لها والتجربى على أهلها ويدنه ويحججه كما يشاء ذلك
 في أهل المبدع الذين اذاعوا الى حق وقعوا في كثير من الباطل واذا ارشدوا الى السنة قالوا بل ما ليم
 من البديعة فهو لا يهم المتلاعبون بالدين المتهاونون بالشرائع وهم شر من الزنادقة لانهم يحتجون
 بالباطل ويمتسكون الى البديع ويتنظرون بذلك غير خائفين ولا وجلين والزنادقة قد المبتهم سيوف
 الاسلام وتحاربهم المله وقد تيفق كيدهم وتيمم باطلهم وكفرهم نادرا على ضعيف من ضعفاء المسلمين
 مع تكتم وتحزير وخيفة وجعل انتهى وقد ذهب جمهور أهل العلم الى ان هذه الآية محكمة ثابتة غير منسوخة
 وهي أصل أصيل في استدلال ذرائع وقطع التطرق الى الشبه وكقوله عدوا منصوب على الحال أو على
 المصدر أو على أنه مفعول له **الثانية** فكروا ما ذكر اسم الله عليه قيل انها تزلت في سبب
 خاص كما اخبر ابو داود والترمذي حشده والبنار وغيرهم عن ابن عباس قال عابت اليهود والنصارى
 صلى الله عليه وسلم فقالوا انا ناكل مما قتلنا ولا ناكل مما قتل الله فانتزل اسم هذه الآية ولكن الاعتبار
 بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكلما ذكر الذبايح عليه اسم الله حل ان كان مما اباح الله اكله وقال
 عطاء في هذه الآية الامر بذكر اسم الله على الشراب والذبح وكل مطعوم الى قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 اى بين لكم بيان ما فصل ما يدفع الشك ونزيل الشبهة بقوله قل لا اجد فيما اوحى الى محمدا الى آخر الآية
 ثم استثنى فقال **الا** ما اضطررتم اليه اى من جميع ما حرم الله عليكم فان الضرورة يحلل الحرام
 وقد تقدم تحقيقه في البقرة **الثالثة** ولا تأكلوا منى السجانه عن الاكل مما كره الله وما كره
 الله عليه بعد ان امر بالاكل مما ذكر اسم الله عليه وفيه ليل على تحريم اكل ما لم يذكر اسم الله عليه
 وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب ابن عمر ونافع مولا له وشعبي وابن سيرين وهوروايته عن
 مالك وعن احمد بن حنبل وبه قال ابو ثور وداود والنطاهرى ان ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبايح
 حرام من غير فرق بين العاد والهاسى لهذه الآية ولقوله تعالى في آية الصيد فكلوا مما اسكن
 عليكم واذكروا اسم الله عليه ويريد هذا الاستدلال تأكيد لقوله سبحانه في هذه الآية وانه لفسيق
 وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة الامر بالتسمية في الصيد وغيره وذهب الشافعى وصحابته
 عن مالك ورواية عن احمد ان التسمية مستحبة لا واجبة وهو مروى عن ابن عباس وبالى هيرة وعطاء
 بن ابى رباح وحمل الشافعى الآية على من ذبح لغير الله وتخصيص للآية بغير مخصص وقدر روى ابو داود
 في المراسيل ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليه او لم يذكر وليس في هذا المراسيل
 لتخصيص الآية نعم حديث عائشة انها قالت اللبني مسلم ان قوما يا توننا بلحمان لاندري اذكروا اسم
 عليه ام لا فقال سموا انتم وكلوا الفيدان ان التسمية عند الاكل تجزى مع التباس وقوعها عند الذبح
 وذهب مالك احمد في الشهور عنه والبخاري عنه وصحاحه وصحاح بن راهويه ان التسميتان تركت نسبانا

لم تضر وان تركت عمدا لم يجل اكل الذبيحة وهو مروي عن علي بن عباس عن سعيد بن المسيب عطا وطائوس
والحسن البصري وابي مالك وعبد الرحمن بن ابى ليلى وجعفر بن محمد وسبيحة بن ابى عبد الرحمن وتهدوا
بما اخرج البیهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلم ان تشى ان يسمي حين يذبح فليذكر اسم الله
وليأكله وهذا الحديث رفعه خطار واما جابر بن عبد الله بن عباس وكذا اخرج عن قول عبد الرزاق وسعيد
بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر نعم يمكن الاستدلال لهذا المذهب بشئ قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا
ان نسئنا ولا اخطانا وبقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن ابي الخطا والنسيان واما حديث ابى هريرة الذي أخرجه
ابن عدى ان جابرا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ايت الرجل فرح ويثني ان يسمى فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ايت على كل مسلم فهو حديث ضعيف تهنيقه البيهقي وغيره والضمير في قوله انه لفسق
يرجع الى ما يتقارر يضاف اى وان اكل ما لم يذكر لفسق ويجوز ان يرجع الى مصدر ياكلوا اى فان
الاكل لفسق وقد تقدم تحقيق الفسق وقد استدلل من حمل هذه الآية على ما فرج لغيره لبقوله وانه
فسق ووجه الاستدلال ان الترك لا يكون فسقا بل الفسق الذبح غير اسد ويجاب عنه بان
اطلاق اسم الفسق على تارك ما فرضه اسد عليه غير ممتنع شرعا المراجعة واقا حقه يوم حصاده
قد اختلف اهل العلم بل هذه محكته او منسوخة او محمولة على الذبح فذهب ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد
بن جبير الى ان الآية محكته وان يجب على المالك يوم الحصاد ان يعطي من حضر من المساكين لقمته
والضفت ونحوها فذهب ابن عباس ومحمد بن الحنفية والحسن النخعي وطائوس والشافعية والحنابلة
والضحاك ابن جريح ان هذه الآية منسوخة بالزكاة واختاره ابن جرير ويؤيده ان هذه الآية لمكة وآية
الزكاة مدنية في السنة الثانية بعد الهجرة والى هذا ذهب جمهور اهل العلم من السلف والخلف وقالت
طائفة من العلماء ان الآية محمولة على الذبح لا على الوجوب النجاسية ولا تسرفها لا
يجب المسرفين ومثلها في الاعراف اى لا تسرفوا في التصديق وصل الالاس في اللغة الخطا
وفي الفقه التبذير وقال سفيان بن عيينة ما نفقت في غير طاعة اسد تعالى فهو اسلف وان كان قليلا
وقيل هو خطاب للولادة ليقيل لهم لا تاخذوا فوق حقم وقيل العنى لا تاخذوا الشئ بغير حقه ولا تؤخذوا
في غير حقه السادس قل لا الجدل فيما اوحى الى امره اسد سبحانه بان يخبرهم انه لا يجد في
شئ مما اوحى اليه من القرآن وفيه ايدان بان مناط اكل الحرام هو الوحي لا مجرد العقل هو ما
غير هذه المذكورات فدل ذلك على انحصار المحرمات فيها لولا انها لمكة وقد نزل بعد ما بالمدينة
سورة المائدة وزيد فيها على هذه المحرمات النخقة والمكوقوفة والمتوتية والنطيحة وصح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم تحريم كل في ناب من السباع وكل في مخلب من الطير وتحريم اللحم الالبيته والكلمات في ذلك
وبالجملة فهذا العموم ان كان بالنسبة الى ما ياكل من الحيوانات كما يدل عليه السياق ويعينه الاستدلال

فيضم اليه كل ما ورد بعده في الكتاب السنة مما يدل على تحريم شيء من الحيوانات وان كان هذا العموم هو
بالنسبة الى كل شيء حرمة احد من حيوان وغيره فانه يضم اليه كلما ورد بعده مما فيه تحريم شيء من الاشياء وقد
روى عن ابن عباس وابن عمر وعائشة انه لا حرام الا ما ذكره الله في هذه الآية وروى ذلك عن مالك
وهو قول ساقط وزهد في غاية الضعف لاستلزامه ابطال غير ما نزل بعد من القرآن واهمال
مع ان التمسك بقول احد ولو كان صحابيا في مقابلة قوله صلى الله عليه وسلم من سوء الاختيار وعدم الانصاف
ماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حجرتي مثل ما بعد نزول هذه الآية بلا سبب يقتضي ذلك ولا موجب يوجب قوله
محرم ما صنفه لموصوف محدوف اى طعاما محرما على اى طعام يطعمه من الطعام وفي الطعمة زيادة تأكيد
وتقرير لما قبله الا ان تكون اى ذلك الشيء او ذلك الطعام او العين او الجنة او النفس قرى يكون بالتحريم
والفوقية وقرى مبيته بالرفع على ان كان تامة او دما مسفوحا وهو الجاري وغير المسفوح بصفو عنه
كالدم الذي بقي في العروق بعد الذبح ومنه الكبد والطحال هكذا ما تيلخ بل اللحم من الدم وقد حكى القرطبي للبايع
على هذا او كحزب زيد ظاهر تخصيص اللحم انه لا يحرم الانتفاع منه بما عدا اللحم والضمير في فانه حين يبيع
الى اللحم او الى الخنزير والرجس النجس وقد تقدم تحقيقه وفسقا عطف على لحم خنزير واهل به لغير الله
صفة فسق اى ذبح على الاصنام وغيره او سقى فسقا لتوغل في باب الفسق ويجوز ان يكون فسقا مفعولا له
لا اهل اى اهل به لغير الله فسقا على عطف اهل على يكون وهو كلف لاحاجة اليه فمن اضطر غير باغ ولا عاد
قد تقدم تفسير ذلك في سورة البقرة فلا نغيبه فان الله غفور اى كثير الغفرة حليم اى كثير الرحمة فلا يواقة المضطر لما عرفت

سورة الاعراف

هى مكتية الاثنان آيات وهى قوله واسألهم عن القرية الى قوله وادققنا الجبل فوهم قال ابن عباس وابن الزبير
وبه قال الحسن ومجاهد وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وقال قتادة آية من الاعراف مدينة واسألهم عن القرية
وسائر ما مكتية وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها في المغرب ليقربها في الكعنتين وآياتها اثنان وخمسين
او ست آيات الآية الاولى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد هذا خطاب لجميع بني آدم
وان كان واردا على سبب خاص فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والزينة ما يتزين به الناس من
الملبوس امر وابتاتين عند الحضور الى المساجد للصلاة والطواف وقد استدل بالآية على وجوب تشر العورة
في الصلاة والية ذهب جمهور اهل العلم بسترها واجب في كل حال من الاحوال وان كان الرجل خاليا
كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والكلام على العورة وما يجب ستره منها مفصل في كتب الفروع المتبانية
قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الزينة ما يتزين به الانسان من ملبوس او غيره من الاشياء
المباحة كالعادن التي لم يروى عن التزين عنهما والجواهر ونحوها وما قيل لها الملبوس خاصة فلا وجه له

بل هو من جملة ما تشمله الآية فلا يخرج على من لبس الثياب الجيدة الغالية القيمة اذ الم يكن محارماً بعد ولا
خرج على من تزين بشئ من الاشياء التي لها مدخل في الزينة ولا يمنع منها مانع شرعي ومن زعم ان ذلك
يخالف الزينة فقد غلط غلطاً مبيناً وبهذا الطيبات من المطامير والشارب ونحوها مما ياكله الناس فانه لا يذم
في ترك الطيب منها ولما اجازت الآية نذر معنوتها بالاستفهام المتضمن للمعكاف على من حرّم ذلك على نفسه
او حرّمه على غيره وما احسن ما قال ابن جرير الطبري لقد اخطا من اشر لباس الصوف والشعر على لباس
القطن والكتان مع وجود السبيل اليه من حله ومن اكل البقول العدى واختاره على خبر البر من
ترك اكل اللحم خوفاً من عارض الشهوة والطيبات من الودق الى استلذات من الطعام فيقول
هو هم عامهم كيا وطعام قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا اى انما لهم بالاصالة والاتحاق وان
شاركهم الكفار فيها ما داموا في الحياة خالصة يوم القيامة اى مختصة لهم يوم القيامة لا يشاركهم فيها
الكفار قرونا فمع خالصته بالرفع وهى قرارة ابن عباس على انها خبر بعد خبر وقروا الباقون بالنصب على الحال
قال ابو على الفارسي ولا يجوز الوقف على الدنيا لان ما بعدها متعلق بقوله للذين آمنوا حال تبقيهم قبل
هى ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة الثالثة قل انما حرم اى لقوا
جمع فاحشة وهى كل معصية ما ظهر منها وما بطن اى ما اعلن منها وما استتر وقيل هى خاصة بفواحش
الزنا ولا وجه لذلك والا ثم تنبأ ول كل معصية يشبب عنها الاثم وقيل هو الخمر خاصة ومنه قول الشاعر
شربت الاثم حتى فصل عقلى كذا كذا الاثم يذهب بالعقول وقد انكر التخصيص جماعة من اهل العلم
وحقيقته انه جميع المعاصي وقال الفرار الاثم ما دون الحق والاستطالة على الناس انتهى وليس في الطلاق
الاثم على الخمر ما يدل على اختصاصه به والبغى بغدير الحق اى الظلم المجاوز للمحدود واخبره بالذكر بعد دخوله فيما
قباه لكونه ذنباً عظيماً كقوله ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى وان كنتم كوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً
اى وان تجعلوا بشراً شريكاً لم تنزل عليكم به حجة والما والتمكم بالبشر كين لان اسد لا ينزل به رباً ثانياً يكون
غيره شريكاً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون بحقيقته وان اسد قاله وهذا مشكوك ما كانوا ينسبون
الى اسد حجة من التحليلات والتحريمات التي لم ياذن بها المرء العجّة واذا قرى القرآن فاستمعوا له
واصتوا امرهم اسد سجانه بالاستماع للقرآن والانصات له عند قراءته لينتفعوا به ويتدبروا ما فيه
من الحكم والمصالح قليل هذا الامر خاص بوقت الصلاة فقرة الامام وقيل هذا خاص بقراءة رسول اسد صلّم
للقب آن دون غيره ولا وجه لذلك مع ان اللفظ اوسع من هذا والعام لا
على سببه فيكون الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في كل حالة وعلى اى صفة مما يجب على السامع
الا ما استثنى الذي انزل عليه القرآن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كقراءة المأموم الفاتحة خلف امامه
سراً وجهراً فانه قد صح في ذلك اخبار شريفة واضحة واثار كثيرة فاتحة توجب تأنيده قراءة فاتحة الكتاب ولزومها

للمقتد بل من غير واحد من ائمة الفقه والحديث العتيدين يكون ذلك من باب كسر الصحابة والتابعين
رضوان الله تعالى عليهم جميعين ولم يصح اثره فضلاً عن خبر صريح في التمسك على لقائهم خاصة وانهم يدل
جماعة من اهل العلم بالصواب الواردة فليكن صنف ولقد فصلت المرام بعون الله في مسك التمام المرام
التدريج وهداية السائل الى اولى المسائل فيه اعلام للاعلام بقراءة القاتمة خلف الامام لبعض الاحباب
وناوحي تصريفهم لعلكم ترجعون اى تناولون الرحمة وتفوزون بها بامثال امرائكم بجانته انما مسته واذا ذكره
في نفسك امره الله سبحانه ان يذكره في نفسه فان الاخفاء ادخل في الاخلاص وادعوا للقبول
قيل المراد بالذكر هنا ما هو اعلم من القرآن وغيره من الاذكار التي يذكرها الله بها وقال النحاس لم يختلف
في معنى واذا ذكره بك في نفسك انه الدعاء وقيل هو خاص بالقرآن اى اقرء القرآن بتأمل مع تدبره وقصداً
وخيفة منتصبان على الحال ودون الجهر اى المجهور به يعطوف على ما قبله اى اذكره حال كونك
متضرعاً وخائفاً وشكلاً بكلام هو دون الجهر من القول وفوق السر يعني قصداً بينهما بالغنى الاصطلاح
متعلق باذكار اى اوقات الغدوات والاصايل والغدو جمع غدوة والاصال جمع اصيل قال الزجاج
والاخفش مثل يمين وايمان وقيل الاصل جمع اصيل فهو على هذا جمع الجمع قال الفراء
قال الجوهري الاصيل الوقت من بين العصر الى المغرب وجهه اصله آصال اصايل كانه جمع اصيلة و
خصه بهذين الوقتين لشرهما والمراد وام الذكر سد كما قال تعالى ولا تكن من الغافلين اى عن ذكر الله عز وجل

سورة الانفال

صرح اكثر من المفسرين بانها مدنية ولم يستثنوا منها شيئاً وية قال الحسن عكرمة وجابر بن زيد وعطاء وقد رو
مثل هذا عن ابن عباس اخرجه النحاس في ناسخه والشيخ رابن مردويه عنه وفي لفظ تلك سورة بدر
اى نزلت في بدر وجملة آياتها خمس اوست اوسيع وسجود آية وكان النبي صلى الله عليه وآله فيها في صلوة الغز
كما اخرجه الطبراني بسند صحيح عن ابي ايوب الآيات الاولى يسألونك عن الانفال جمع نقل محار
وهو الغنيمة وهل النفل الزيادة وسميت الغنيمة لانها زيادة فيما اصل الله له مما كان محرراً على غيرهم
اولا لانها زيادة على ما حصل للمجاهدين من اجر الجهاد ويطلق النفل على معان اخر منها اليمين والاتباع
ونبت معروف والنافلة التطوع كونهن ائمة على الواجب والتاخلة ولد الولد لانها زيادة على الولد وكان
سبب نزول الآية اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في يوم بدر بان قال الشياiban بنى لنا لاننا باشرنا القتال و
قال الشيخ كنا رءوا لكم تحت الرايات فشرع الله ما غنموه من ايدى يمين وجله الله والرسول فقال قل الله
الله والرسول اى علمها فخص بها ليقسم بينكم رسول الله صلى الله عليه وآله فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وسلم بينهم على السواء واهل الحكم في الاستدراك وليس لكم حكم اى ذلك وقد ذهب جماعة من الصحابة

والتابعين الى ان الانفال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وليس لاحد فيها شيء حتى نزلت قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان شهدتموه فله نصيب والسياسة وقال
ابن زيد بل حكمة بحكمة قد بين الله صارتها في آية الخمس لا نسخ فالتقوا الله واصلاح ذات بينكم
واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين امرهم بالتقوى واصلاح ذات البين وطاعة الله
ورسوله بالتسليم لامرهم وترك الاختلاف الذي وقع بينهم الشائنة يا ايها الذين امنوا اذ القيم
الذين كفروا زحفوا الزحف الدنو قليلا قليلا واصلا لا اندفاع على الالية ثم سمي كل ما شئ في الحرب
الى آخر احقا والتناحرا التنافي والتقارب يقول زحف الى العدو زحفا وازحفت القوم اى شئ عظيم
الى بعض وانتصاب زحفا على انه مصدر لفعل يزدحفون زحفا وعلى انه حال من المؤمنين
اى حال كونهم زاحفين الى الكفار وحال من الذين كفروا اى حال كون الكفار زاحفين اليكم وحال من
الفرقيين اى تنزحين فلا تولوهم الا دبارهم اى البوئين بان ينهبوا عن الكفار او القوم قد قد
بعضهم الى بعض للقتال وتطاهر هذه الآية العموم لكل المؤمنين في كل زمن وعلى كل حال الاحاطة التحرف
والتيخير وقد روى عن عمار بن عباس وابى هريرة وابى سعيد وابى نصر وعكرمة ونافع والحسن و
تمادة وزيد بن ابى جبيب والضحاك ان تحريم الفرار من الزحف في هذه الآية مختص بيوم بدر وان اهل
بدر لم يكن لهم ان يخافوا ولو انما زوا والاشخار والاشركين ان لم يكن في الارض يومئذ مسلمون غيرهم
ولا لم يقتل الا البني مسلم فاما بعد ذلك فان بعضهم فئت لبعض وبه قال ابو حنيفة قالوا ويؤيده قوله ومن
يولهم يومئذ دبره فانه اشارة الى يوم بدر وقيل ان هذه الآية منسوخة بآية الضعف وذهب جمهور العلماء
الى ان هذه الآية محكمة عامة غير خاصة وان الفرار من الزحف محرم ويؤيد هذا ان هذه الآية نزلت بعد القضاء
الحرب في يوم بدر فاجيب عن قول الاولين بان الاشارة في يومئذ الى يوم بدر بان الاشارة الى يوم الزحف
كما يفيد السياق ولانما فاة بين هذه الآية وآية الضعف بل هذه الآية مقيدة بها ويكون الفرار من
الزحف محررا بشرط ما بيننا الله في آية الضعف ولا وجه لما ذكره من انه لم يكن في الارض قوم يدسلون غير
حضر با فقد كان بالمدنية اذ ذاك خلق كثير لم يهاجروا الى النبي صلى الله عليه وسلم بالخرج لانه صلى الله عليه وسلم خرج معه لم يكونوا يريدون
في الابتداء ان سيكون قتال ويؤيد هذا ورود الاحاديث الصحيحة المصرحة بان الفرار من الزحف من جلة الكبار
كما في حديث اجتنبوا اسج الموبقات وفيه التولى يوم الزحف ونحوه من الاحاديث وهذا بحث تطول في قوله
وتشعب طرقه وهو بين في سوطه قال ابن عطية والاولا بجمع وربما العبارة بالدر في هذه الآية تتمكنة في النص
لما في ذلك من الشناعة على الفار والذم لما لا متحرفا للقتال التحرف الزوال عن جهته الاستواء للرا
ببناء التحرف من جانب الى جانب في المعركة طلبا لكايده الحرب وخدعا للعدو ومن يومئذ انه منهم من لم يجر
غيره عليه فيمكن منه ونحو ذلك من كايده الحرب فان الحرب خدعة كما في الحديث او متخذ الى فئة

اي الى جماعة المسلمين غير الجماعة المتعاقبة للعدو ولا تنصاب تحرفا وتخييرا على الاستثناء من المؤمنين
اي ومن يؤمنهم وبه الاصل منهم تحرفا وتخييرا ويجوز ان تنصبها على الحال ويكون حرف الاستثناء لغوا
لا عمل له فقد باع جزاء الشرط والمعنى من ينهزم ويضر من النزع فقد رجع بغضب كائن من الله
الا التحرف والتخير الثالثة قل للذين كفروا ان ينتهوا امر الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول
للكفار هذا المعنى سواء قال بهذه العبارة او غير ذلك قال ابن عطية ولو كان كما قال الكسائي انه يجب
عبد الله بن مسعود قل للذين كفروا ان ينتهوا يعني بالذوقية لما تادت الرسالة الا تملك الله لفظا
بعينها وقال في الكشف اي قل لا جلهم هذا القول وهو ان ينتهوا ولو كان بمعنى خاطبهم بقيل ان
انتهوا يغفر لكم وهي قراءة ابن مسعود ونحوه وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
الىه خاطبوا بخيرهم لا جلهم ليسمعوه فالمعنى ان ينتهوا عما هم عليه من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتاله
بالدخول في الاسلام يغفر لهم ما قد سلف لهم من العداوة انتهى وقيل معناه ان ينتهوا عن
الكفر قال ابن عطية والحال على ذلك جواب الشرط فيغفر لهم ما قد سلف ومغفرة ما قد سلف لا يكون
الا منته عن الكفر وفي هذه الآية دليل على ان الاسلام يجب ما قبله الرابعة وقاتلوهم حتى لا تكون فينته
اي كفروا وشرك ويكون الدين كله لله تحريض للمؤمنين على قتال الكفار وقد تقدم تفسير ذلك في التوبة
مستوفى النجاشية واعلموا انما غنمتم قال القرطبي الغنموا على ان المراد بالغنمة في هذه الآية
مال الكفار اذ اظفر بهم المسلمون على وجه الغلبة والفتح قال ولا تقتضي اللفظة هذا التخصيص ولكن عرفوا
قيدا للفظ بهذا النوع وقد ادعى ابن عبد البر الاجماع على ان هذه الآية بعد قوله يسئلونك عن الانفال
وان اربعة اخماس الغنمة مقسومة على الغانمين وان قوله يسئلونك عن الانفال نزلت حين شارب
اهل بدر في غنائم بدر على ما تقدمت الاشارة اليه وقيل ان هذا يعني يسئلونك عن الانفال محكية غير منسوبة
وان الغنمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليست مقسومة بين الغانمين وكذلك من بعده من الائمة كما في المأثور
عن كثير من المالكية قالوا وللانعام ان يخرجها عنهم واحتجوا بفتح مكة وقصة حنين وكان ابو عبيدة يقول
افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة بمكة ومكة على اهلها فزولوا عليهم ولم يقسمها ولم يحيلها قيا وقد صلى الاجماع
جماعة من اهل العلم على ان اربعة اخماس المدينة للغانمين ومكة حلي ذلك ابن المنذر وابن عبد البر
والداودي والمنازري والقاضي عياض وابن العربي في الاحاديث الواردة في قصة الغنمة بين
الغانمين وكيفيةها كثيرة جدا قال القرطبي لم يقل احد فيما اعلم ان قوله تعالى يسئلونك عن الانفال
الآية ناسخ لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسها لآية بل قال الجمهور ان قوله انما غنمتم
من شيء ناسخ وهم الذين لا يجوز عليهم التحريف ولا التبديل للكتاب الله وما قصته فتح مكة فلا حجة فيها لاختلاف
العلماء في فتحها وما قصته حنين فقد عارض الانصار لما قالوا يعطى الغانم قرشا وتيرة كن وسيدونا لفظ

من وما ستم نفسه فقال لهم ما ترضون ان يرجع الناس بالدينا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كما في
مسلم وغيره وليس بغيره ان يقول هذا القول في ذلك خاص به وهو لا ينما غنتم بشي كل شيء يصدق عليه
اسم الغنيمة وان كان اصحابها من الغنم من العدو ومن شئ بيان لما الموصولة وقد خصص الاجماع من
عموم الآية الاسامي فان النجزة فيها الى الامام بلا خلاف وكذلك سلب القول انما نادى به الامام
قيل وكذلك الارض المغنومة وروى بانه لا اجماع على الارض فانست اى
فحق او واجب ان لله خمسة وللرسول قد اختلف العلماء في كيفية تقسيمه خمس على اقوال ستة
الاول قالت طائفة ليقسم الخمس على ستة فيجعل ايسر للكعبة وهو الذي روي في الثاني لرسول النبي
صلى الله عليه وسلم والثالث لذوي القرى والرابع لليتامى والخامس للمساكين والسادس لابن السبيل القول الثاني
قال ابو العاليت والربع انها تقسم الغنيمة على خمسة فيجعل منها سهم واحد ويقسم اربعة على الغنائم ثم يقسم
بده في السهم الذي عزله فما قبضه من شئ جيله للكعبة ويقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة للرسول ومن الجزة
في الآية القول الثالث عن زين العابدين علي بن الحسين انه قال ان الخمس لنا فقبل له ان اسد يقول
واليتامى والمساكين وابن السبيل فقال يتامانا ومساكينا وابنا وسبيلنا القول الرابع قول الشافعي
ان الخمس تقسم على خمسة وان سهم اسد وسهم رسول واحد يصرف في مصالح المؤمنين والاربعة الاخماس على
الاضاف الاربعة المذكورة في الآية القول الخامس قول ابي حنيفة انه يقسم الخمس على ثلثة اليتامى
والمساكين وابن السبيل وقد ارفع حكم قرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ارفع حكم سهمه قال ويبدى من الخمس
باصلاح القناطير وبناء المساجد وارتراق القضاة والجندور وبكى نحو هذا عن الشافعي القول السادس
قول مالك انه موكول الى نظر الامام واجتهاده فياخذ منه بغير تقدير ويعطي ما القنطرة باجتهاد ولا يصرف الباقي
في مصالح المسلمين قال القرطبي دية قال الخلفاء الاربعة وبجملوا وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم مالي ما اقاوا اسد عليكم
الا الخمس والخمس مردود عليكم فانه لم يقسمه اثماسا ولا اثلاثا وانما ذكره في الآية متقن ذكره على وجه التبيين
عليه لا نهم من اهم من يدفع اليه قال المزاج محتجا بهذا القول قال اسد تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا
من ثمار ما اكتسبتم خيرا لوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وجائز بالاجماع ان ينفق في غير هذه الاثبات
اذا راحي ذلك والذي القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل قبل عادة اللام في ذوى القرى ورون
من بعدهم يدفع ثوبهم اشترى لهم في سهم النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى ان سهام من الخمس لا تاربى على اسد تعالى عليه
وقد اختلف العلماء فيهم على اقوال الاول نهم قرش كلهم روى ذلك عن بعض السلف واستدل بما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما صعد الصفا جعل يهتف ببطلون قرش كلهم قائلا يا بني فلان يا بني فلان قال انما
واسد وابو ثور ومجاهد وقنادة وابن جريح وسلم بن خالد هم بنو هاشم وبنو المطلب لقول صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم
وبنو المطلب شئ واحد وشبك بين اصحابه وهو في الصحيح وقيل هم بنو هاشم خاصة وبه قال مالك والثوري

والا ذراعى وغيرهم وهو مروي عن علي بن الحسين ومجاهد وكذا اختلاف العلم بل ثبت وبتى سهم الموم سقط
 بوفاته صلى الله عليه وسلم وصار الكل مصروفا الى الثلثة الباقية فذهب المجهور منهم مالك والشافعي الى الثلثين
 ويستوي الفقراء والاعنياء للذكر مثل حظ الانثيين وقال ابو حنيفة واهل الراى بسقوط ذلك وتفصيل الطلب
 من موطنه المساوئته ولا تنازعوا فتفشلوا فيه انتهى عن التنازع وهو الاختلاف في الراى فان لم
 يتسبب عنه الفشل فهو الجين في الحرب واما المنازعة بالهبة لانها راجحة فجازة كما قال وجاد ولم يأتى به
 حسن بل هي مأسور بها بشروط مقررة والقار جواب النهي والفعل منصوب باخباران ويجوز ان يكون الفعل
 معطوفا على تنازعوا محذورا بجازمه وتنزه برب يحكم قري بنصب الفعل وجرمه عطفا على تفشلوا
 على الوجهين والريح القوة والنصر كما يقال الريح لفلان اذا كان غالبا في الامر وقيل الريح الذوالة
 في نفوذ امرها بالريح في هبوبها ومنه قول الشاعر اذا هبت رياحك فاغنمها فوقبى كل فائقة
 سكون وقيل المراد بالريح ريح الصبا لان بها كان ينصر النبي صلى الله عليه وسلم المسالمة واما تخافن من قوا
 من المعادين وهم قريظة وبنو النضير خيانتهم اى غشوا ونقضوا للعهد فان بد اى فاطح اليهم
 العمد الذي بينك وبينهم على سواء اى على طريق مستوية والمعنى انه يخبرهم اخبارا ظاهرا لمكتشفا
 بالنقض ولا تناجزهم الحرب بفتنة وقيل معنى على سواء على وجه يستوى في العلم بالنقض اقصاهم ادانهم
 اى يستوى انت لئلا يتكلموك بالغدر وهم فيه قال الكسائي السوار العدل وقد يكون بمعنى الوسط ومنه
 قوله تعالى في سوار الجحيم وقيل معناه على جبر لا على سر والظاهر ان هذه الآية عامة في كل معاهد يخاف
 من وقوع النقص منه قال ابن عطية والذي يظهر من الفاظ القرآن ان امرئى قريظة النقصى عنه
 قوله فشر بهم من خلفهم ثم ابتداً تبارك وتعالى في هذه الآية بامره بما يصنع في مستقبل مع من يخاف منه
 خيانة ان الله لا يحب الخائنين لعل لما قبلها يحتمل ان يكون تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم عن المناجزة قبل
 ان ينبت اليهم على سواء ويحتمل ان يكون عائذة الى القوم الذين يخاف منهم الخيانة الشائنة واعدوا
 لهم ما استطاعوا من قوة امر الله سبحانه باعداء القوة للاعداء والقوة كل ما يتقوى به في الحرب و
 من ذلك السلاح والقتلى وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي قالها ثلاث مرات وقيل هو الحصون
 والمعاقل والمصير الى التفسير الشارح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متعين ومن رباط الخيل قال ابو حاتم
 الراباط من الخيل الخمس فما فوقها وهي الخيل التي تربط بازار الدرة ومنه قول الشاعر امر الاله بالرباط
 لعدوه في الحرب ان الله خير موفى به قال في الكشاف والرباط اسم الخيل التي ترتبط في سبيل الله
 ويجوز ان يسمى بالرباط الذي هو معنى المرابطة ويجوز ان يكون جمع رباط تفصيل وفصال انتهى ومنه
 القوة بكل ما يتقوى به في الحرب جعل عطف الخيل عليها من عطف الخاص على العام ثم الله (١) بعد (١)

وعدوكم في محل نصب على الحال والترهيب التحذير والتضمير في به عايد الى ما في مقتضى المصداق المضمون
 من واحد واحد وهو الاعداء والمراد بعد واحد واحد وهم هم المشركون من اهل مكة وغيرهم من مشركي العرب
 المتناسقة وان جنحوا للسلم فاجنح لها الجنح الميل والسلم الصلح وقد اختلف اهل العلم على هذه الآية
 منسوبة ام محكمة فقيل هي منسوبة لقوله تعالى فاقتلوا المشركين قاله ابن عباس وقيل ليست بمنسوبة
 المراد بها قبول الجزية وقد قبلها منهم الصحابة فمن بعدهم فتكون خاصة باهل الكتاب قاله مجاهد وقيل
 ان دعوا الى الصلح جازان يجابوا اليه وتكلم المانعون من مصالحة المشركين بقوله تعالى ولا تنووا دعوا
 الى السلم وانتم الاعلون واسدكم قيدا وعدم الجواز بما اذا كان المسلمون في غرة وقوة لا اذا لم يكونوا كذلك
 فهو جائز كما وقع منه صلح من مهاونة قریش ونازلت الخلفاء والصحابة على ذلك وكلام اهل العلم في هذه
 معروف مقرر في سوا هذه العاشرة الآن تحققت الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم
 مائة صابرة يغلبوا مائتين منهم وان يكن منكم الف يغلبوا الفين منهم اوجب على الواحد
 ان يثبت لاثنتين من الكفا قيل في التخصيص على غلب المائة للمائتين والالف للالفين انه بشار للمسلمين
 بان عسكرا لاسلام سيجاء بعد وبالعشرات والميات الى الالف وقد اختلف اهل العلم على هذا التخفيف
 نسخ ام لا ولا يتعلق بذلك كثير فائدة اخرج البخاري والنحاس في ناسخه وابن مردويه والبيهقي في سننه
 عن ابن عباس قال لما نزلت ان يمين منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين شق ذلك على المسلمين حين
 فرض عليهم ان لا يفر واحد من عشرة فاجابوا التخفيف بقوله الآن خفف الله عنكم الآية قال فلما خفف الله عنهم في العدة
 نقص من الطبر بقدر ما خفف عنهم الى اوتية عشرة ما كان لثبتي ان يكون الله اسرى حتى يتجن في الارض
 هذا حكم آخر من احكام الجهاد ومعنى ما كان لثبتي ما صح له وما استقام والاسرى جميع اسير ويقال في جمع اسير
 ايضا اسارى يضم الهمزة لفتحها وهو ما خذ من الاسرى هو القيد لانهم كانوا يشدون به الاسير وقال ابو عمرو
 بن العلاء الاسرى هم غير المؤمنين عند ما يؤخذون والاسارى هم المؤمنون رباطا والاشخان كشرة القتل
 والبالغة فيه يقال اخن فلان في هذا الاسرى بلغة فيه فالعنى ما كان لثبتي ان يكون له اسرى حتى يبالغ
 في قتل الكافرين ويتكثر من ذلك وقيل معنى الاشخان التحكن وقيل هو القوة اخبر الله سبحانه ان قتل
 المشركين يوم بدر كان اولى من اسيرهم فدايم ثم لما كثرت المسلمون خفف الله في ذلك فقال فاما من
 بعد واما فداير الثانية عشرة والذين امنوا من المقيمين بمكة المكرمة ولم يهاجروا منها
 متبذروا فخير ما لكم من ولا يتهموا من نصرتهم واما انتم اذن من يهاجروا من قرايتكم من
 شئ لعدم وقوع الهجرة منهم حتى يهاجروا فيكون لهم ما كان للطائفة الاولى الجامعين بين الايمان
 والهجرة وان استنصر وكم في الدين اى هؤلاء الذين امنوا ولم يهاجروا اذا طلبوا منكم النصرة
 لهم على المشركين فعليكم النصرة اى فواجب عليكم الا ان ينصروكم على قوم بينكم وبينهم

ميثاق فلا تنفروهم ولا تنقضوا العهد الذي بينكم وبين اولئك القوم حتى تنقضي مدته وهي عشرين سنين
الثالثة عشرة واو لا رحا دحضها اولي ببعض من غيرهم من لم يكن بنيه ومنهم من في البشارة
والمراد بهم القرايات فينادل كل قرابة وقيل المراد بهم هنا العصابات كقول العرب صلتك حم فانهم
لا يريدون قرابة الام ولا يخفاك انه ليس في هذا ما يمنع من طلاقه على غير العصابات وقد استدلى بهذه
الآية من كثرة الميراث لذوي الارحام وهم من ليس بعصبة ولا ذوى سهم على حسب اصطلاح اهل علم
الاية والخلاف في ذلك معروف مقر في موطنه وقيل ان هذه الآية ناسخة للميراث بالموات
والنصرة عند من فسر ما تقدم من قوله بعضهم اوليا وبعض ما بعده بالتوارث واما من فسر ما بالنصرة
والعونة فيجعل هذه الآية اخبارا لمنه سبحانه وتعالى بان القرايات بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
اسى في حكمه ونفي اللوح المحفوظ او في التفران ويدخل في هذه الاولوية الميراث وخولا اوليا لوجوده في القرعة

سورة براءة آياتها ثلثون اربع وعشرون آية

ولما اسما منها سورة التوبة لان فيها التوبة على المؤمنين وتسمى لقاضية لانها زال تيرل فيها ونهم منهم حتى
كاوت ان لا تنع احد التوبة لبحوث لانها تحت عن اسرار المنافقين الى غير ذلك وهي مدنية قال القرطبي
باتفاق اخرج ابو الشيخ عن ابن عباس قال تزلت براءة بعد فتح مكة بالمدينة الآيات الاولى براءة
من الله ورسوله اى هذه براءة يقال برئت من الشئ ابرا براءة واما منه برئي اذا ازلته عن
نفسك وقطعت سبب ما بينك وبينه الى الذين عاهدتهم من المشركين العهد العقد الموثق
باليمين والخطاب للمسلمين وقد كانوا عاهدوا مشركي مكة وغيرهم باذن من الله والرسول صلى الله عليه وسلم والمعنى
الاخبار للمسلمين بان الله ورسوله قد برءا من تلك المعاهدة بسبب ما وقع من الكفار من النقض
فصار النبذ اليهم بعدهم ولجبا على العابدين المسلمين ومعنى براءة الله سبحانه وتعالى الاذن منه بجا
بالنبذ من المسلمين لعهد المشركين بعد وقوع النقض منهم وفي ذلك من التخييم لسان البراءة
والتحويل لها والتشجيل على المشركين بالذل والموان ما لا يخفى فسيحوا ايها المشركون في الارض
اربعة اشهر نذر امر منه سبحانه بالسياسة بعد الاخبار بتلك البراءة والسياسة السير يقال سار فلان
في الارض يسير سياسة وسيجنا ومعنى الآية ان الله سبحانه بعد ان اذن بالنبذ الى المشركين
بعدهم اباح للمشركين الضرب في الارض والذباب الى حيث يريدون والاستعداد للحرب هذه الاربعة
الاشهر ليس المراد من الايام بالسياسة تكليفهم بها قال محمد بن اسحق وغيره ان المشركين صنفان صنف
كانت مدة عهده اقل من اربعة اشهر فاحمل تمام الاربعة الاشهر والاخر كانت اكثر من ذلك فقصر على اربعة
اشهر ليرتدوا لنفسه وهو حرب بعد ذلك لشدة ورسوله وللمؤمنين فيقتل حيث يوجدوا ابتداء هذا الاصل في الحج

فانقضاه الى عشرين من بيع الاخر فاما من لم يكن له عهد فاما اجله السلخ الاشهر الحرم وذلك خمسون يوما
عشرون من ذي الحجة وشهر محرم وقال الكلبي انما كانت للاربعة الاشهر من كان بينه وبين رسول الله
عهد دون لوبقة اشهر ومن كان عهده اكثر من ذلك فهو الذي اسر سدان ثم لم يمهده بقوله تعالى
فامتوا اليهم عهدهم الى مدتهم ورجع هذا ابن جرير وغيره الى قوله الا الذين عاهدوا المشركين ثم لم يمهده
بنقضه كونه شيئا اسي لم يبيع منهم اسي نقض وان كان ليسير او فية ليل على انه كان من اهل الغدير
خاسر بعده وشهر من ثبت عليه فاذا انكسجانه لنبه صلح بنقض عهد من نقض وبالفواصل لم يمهده
الى مدته ولم يظاها واعليكم المظاهرة المعروفة اسي لم يهاووا احدا من احدكم فامتوا اليهم
عهدهم اسي او واليهم عهدهم تاما غير ناقص الى مدتهم التي عاهدتموها اليها وان كانت اكثر من
اربعة اشهر ولا تعاملوهم كعامله البناكثين من القتال بعد رضي المدة المذكورة سابقا وهي اربعة اشهر
او خمسون يوما على الخلاف السابق ان الله يحب المتقين فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم السلخ اشهر تكامله جزء فجزء الى ان ينقضي السلخ الجدل عما يحوي شبه خروج
التمه من عن زبانه بانفصال المتكمن عن مكانه وقد اختلف العلماء في تعيين الاشهر الحرم المذكورة هذه
ف قيل هي الاشهر الحرم المعروفة التي هي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ووجب ثلثة سبعة وواحد فبر ومضى لا
على هذا وجوب الامساك عن قتال من لا عهد له من المشركين في هذه الاشهر الحرم وقد وقع النداء والنبه
الى المشركين بعهدهم يوم النحر فكان الباقي من الاشهر الحرم التي هي الثلثة المسروقة خمسين يوما تنقضي
بانقضاء شهر المحرم فامرهم الله بقتل المشركين حيث يوجدون من حلال وحرم ذبه قال جماعة من اهل العلم
الضحاك وروى عن ابن عباس واختاره ابن جرير وقيل المراد بها شهر العهد المشار اليها بقوله فامتوا
عدهم الى مدتهم سميت حرما لان الكسجانه حرم على المسلمين فيها واما المشركين التعرض لهم والى هذا ذهب
جماعة من اهل العلم منهم مجاهد وابن اسحق وابن زيد وعمر بن شعيب وقيل هي الاشهر المذكورة في قوله فيجاء
في الارض اربعة اشهر وقدره في ذلك عن ابن عباس جماعة ورجح ابن كثير وحكاة عن مجاهد وعمر بن شعيب
ومحمد بن اسحق وقادة والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم ومعنى خذل وهم الاشراف الاخذ بهوا
ومعنى واحصر وهم منعهم من التصرف في بلاد المسلمين الا باذن منهم واقعد والهم كل مصاد
هو الموضع الذي يربق فيه العدو وهذه الآية التضمنة للامتنع من القتال في هذه الاشهر الحرم ككل
لا يخرج عنها الا من خففت السنة المرأة والصبي والعاجز الذي لا يقاتل وكذلك يخص منها اهل الكتاب
الذين يعطون الجزية على فرض تناول المشركين لهم وهذه الآية نسخت كل آية فيها ذكر الاعراض عن المشركين
والصبر على اذاهم وقال الضحاك وعطاء والسدي هي منسوخة بقوله تعالى فاما من ابعدوا فاقعدوا وان
لا يقتل صبرا بل من عليها ويغادى وقال مجاهد وقادة بل هي منسوخة لقوله فاما من ابعدوا فاقعدوا وان لا

في الاسارى من المشركين الا يقتل مع قال ابن زيد الايتان محمستان قال القرطبي وهو الصحيح لان الحق والقتل والقدا لم تزل من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اول حرب حاربهم وهو يوم بدر فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكوة اى تابوا عن الشرك الذى هو سبب القتل وحققوا التوبة بفعل ما هو من اعظم اركان الاسلام وهو اقامته الصلوة ونهوا عن الكفر الذى هو تركها يتعلق بالابدان من العبادات فكونه راسها واكتفى بالركن الاخر المالى وهو اتيار الزكوة عن كل ما يتعلق بالاموال والعبادات لانها اعظمها فخلوا سبيلهم اى اتركوهم وشأنهم فلا تأسروهم ولا تحصرهم ولا تقتلهم الشائيتة وان احد من المشركين استجارك يقال استجرت فلانا اى طلبت ان يكون جارا اى محاميا ومخافطالى من ان يظلمنى ظالم او يتعرض لى شعرض والغنى وان استجارك احد من المشركين الذين ائتمرت بقتالهم فاجرة اى كن جارا له موينا محاميا حتى يسمح كلام الله منك ويتديره حق تدبيره وليقف على حقيقة ما تدعوا اليه فخر ابلغه ما منه اى الى الدار التى باين فيها بعد ان يسمح كلام الله ان لم يسلم ثم بعد ان تبلغه ما منه قاتله فقد خرج من جوارك ورجع الى ما كان عليه من اماقه وما وجوب قتله حيث يوجد الشائيتة كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ^{استثنى} هنا للتعبير المتضمن للاعذار الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ولم ينقضوا ولم يكتفوا فلا تقاضا فاستقاموا لكم على العهد الذى بينكم وبينهم فاستقيموا له فليلهم قيل هم بنو بكر وقيل بنو كنانة وبنو ضمرة ^{المرابطة} فان تابوا عن الشرك والتزموا احكام الاسلام واقاموا الصلوة واتوا الزكوة فاخلوا بهم في الدين اى دين الاسلام لهم ما لكم وعليهم ما عليكم عن ابن عباس قال حرمت هذه الآية قتال اهل الصلوة ودماهم انما مسته ما كان للمشركين ان يعمر وامسا جلال الله المراد بالعارة اما المعنى الحقى الظاهر او المعنى المجازى وهو ملازمته والتعبد فيه وكلاهما ليس للمشركين اما الاول فلا يستلزم التوبة على المسلمين لعجالة مساجدهم واما الثانى فلكون الكفار لالعبادة لهم مع نهيهم عن قربان المسيء المحرم فما ما كان للمشركين وما صح لهم وما استقام ان يفعلوا ذلك حال كونهم شاهدين على انفسهم بال كفر اى بالظهار ما هو كفر من نصب الاوثان والعبادة لها وجعلها الهة فان هذا شهادة منهم على انفسهم بالكفر وان ابوا ذلك بالسنتهم فكيف يجعون بين اميرين متنافيين عارة المساجد التى هى من شان المؤمنين والشهادة على انفسهم بالكفر التى ليست من شان من يتقرب الى الله بعجالة مساجده وقيل للظهور بغيره قولهم في طوافهم لبيك لا شريك لك لبيك الا شريك هو لك تملكه وما ملك وقيل شهادةهم على انفسهم بالكفر ان اليهودى يقول هو يهودى والنصرانى يقول هو نصرانى والصابى يقول هو صابى والشركى يقول هو شركى والثلث حبطت اعمالهم التى يفتخرون بها ويلعنون انها من اعمال الخيى اى بطلت ولم يبق لها اثر وفي النار هم خالدون في هذه الجملة الاسمية مع تقدم لفظ المتعلق بالخبر تاكيد لضمونا

انما يحرم مساجد الله من من بالله واليوم الآخر وفعل ما هو من لوازم الايمان واقام الصلوة واتى
الزكوة ولحقن الله فمن كان جامعاً بين هذه الاوصاف فهو تحقيق لجماعة المساجد لاس من كان غالياً
منها او من بعضها واقتصر على ذكر الصلوة والزكوة والخشعة تبييناً بما هو من اعظم سور الدين على اعداء
ما افترض الله على عباده لان كل ذلك من لوازم الايمان المساجد ستة انما المشركون نجس مسجد
لا يثنى ولا يجمع وقد استدلل بالآية من قال ان المشرك نجس الذات كما ذهب اليه بعض الظاهريين
عن الحسن البصري وهو محكي عن ابن عباس وذهب الجمهور من السلف والخلف ومنهم اهل المذهب الاربعي
الى ان الكافر ليس بنجس الذات لان الكسب جاته اهل طعامهم وشربهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من فعله قوله
ما يفيد عدم نجاسته واتهم فاكل في آيتهم وشرب فيها وتوضأ منها وانزلهم في مسجده فلا يقربوا الفلانة
فقد روي عنهم المسجد المحرق مشرع على نجاستهم والمراد بالمسجد الحرام على ما يروى عن عطاء جميع الحرم وجوب
غيره من اهل العلم الى ان المراد بالمسجد الحرام نفسه فلا يمنع المشركون من دخول سائر الحرم وقد اختلف اهل العلم
من دخول المشرك كغيره من المساجد قد ذهب اهل المدينة الى منع كل مشرك عن كل مسجد وقال الشافعي والآفة
عامة في سائر المشركين خاصة في المسجد الحرام فلا يمنعون من دخول غيره من المساجد قال ابن العربي وهذا
جمهوره على الظاهر لان قوله انما المشركون نجس تبينه على العلة بالشك والنجاسة ويجاب عنه بان هذا القيد
مراد به لطلبة صليهم لثامته بن ائمال في مسجده وانزال وقد ثبت في رواية عن ابي حنيفة شغل قول الشافعي
وزاد انه يجوز دخول الذي سائر المساجد من غير حاجة وقيد الشافعي بالحاجة وقال قتادة انه يجوز ذلك
للذمي دون المشرك وروى عن ابي حنيفة ايضا انه يجوز لهم دخول الحرم ثم هو يهني المسلمين عن ان يكونهم من
ذلك فهو من باب نولهم لا ريبك هنا بعد عامه هذه افيه قولان احدهما انه سنة تسع وهي التي
حج فيها ابو بكر على الموسم الثاني انه سنة عشر قاله قتادة قال ابن العربي وهو الصحيح الذي يعطيه يقتضي
اللفظ وان من العجب ان يقال انه سنة تسع وهو العام المذني وقع فيه الاذان ولو دخل غلام من
داره يوم ائقال له مولاه لا تدخل هذه الدار بعد يومك لم يكن المراد اليوم الذي دخل فيه انتهى ويجاب عنه
بان المذني يعطيه يقتضي اللفظ هو خلاف ما عمنه فان الاشارة بقوله بعد عامه هذا الى العام المذكور قبل
اسم الاشارة وهو عام النداء وبكذا في المقال الذي ذكره المراد النهي عن دخولها بعد يوم المذني الذي
وقع فيه الخطاب والامر ظاهر لا يخفى ولعله اراد تفسير بعد المضاف الى عامه ولا شك انه عام مشروء اما
تفسير العام المشار اليه بهذا فلا شك ولا ريب انه عام تسع وعلى هذا قيل قول قتادة وقد استدلل
قال بانه يجوز للمشركين دخول المسجد الحرام وغيره من المساجد بهذا القيد اعني قوله بعد عامه هذا قالوا
ان النهي مختص بوقت الحج والعمرة فهم ممنوعون عن الحج والعمرة فقط لا عن مطلق الدخول ويجاب
عنه بان ظاهر النهي عن القران بعد هذا العام يفيد النع من القران في كل وقت من الاوقات

الكائنة بعده تخصيص بعضها بالجواز يحتاج الى مخصص المسألة فأتوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
أو تو الكتاب فيه الامر بقتال من جمع بين هذه الاوصاف حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون الجزية وزنها فاعلم من خبري يجزي وبني في الشرع ما يعطيه المعاهد على عهده وقد ذهب
جماعة من اهل العلم منهم الشافعي واحمد وابو حنيفة واصحابه والثوري وابو ثور الى انها لا تقبل الجزية
الا من اهل الكتاب وقال الاوزاعي ومالك ان الجزية تؤخذ من جميع اجناس الكفرة كائنا من كان
ويدخل في اهل الكتاب على القول الاول الجوس قال ابن المنذر لا اعلم خلافا في ان الجزية تؤخذ منهم
واختلف اهل العلم في مقدار الجزية فقال عطاء لا مقدار لها وانما تؤخذ على ما صولحو عليه وبه قال حنفي
بن آدم وابو عبيد وابن جرير الا انه قال اقلها دينار واكثرها لاصدله وقال الشافعي دينار على الغني
والفقير من الاحرار البالغين لا ينقص منه شيء وبه قال ابو ثور قال الشافعي وان صولحو على اكثر من دينار
جازوا اذا زادوا وطابت بذلك انفسهم قبل منهم وقال مالك انها اربعة دنانير على اهل الذهب واربعة
درهما على اهل الورق الغني والفقير سواء ولو كان مجوسيا لا يزيد ولا ينقص وقال ابو حنيفة واصحابه
ومحمد بن الحسن واحمد بن حنبل اثنا عشر واربعة وعشرون وثمانية واربعون والكلام في ذلك منفرقا
سواطنة قال الشوكاني والحق من هذه الاقوال ما قرناه في شرحنا للمنتقى وغيره من سولاتنا انتهى
قد سبقه الى ذلك السيد العلامة محمد الاسير رسالة مفردة في هذه المسئلة واحكامها سماها باقادة الامتداد
اهل المذمة واجاد فيها واقاد وكلنا على ذلك في شرحنا على بلوغ المرام فليرجع اليها الشامتة والذين
يكنزون الذهب والفضة قيل هم المتقدم ذكرهم من الاحبار والرببان وانهم كانوا يصنعون
هذا الصنع وقيل هم من افعل ذلك من المسلمين والاولى محل الآية على عموم اللفظ فهو واسع من ذلك
واصل الكثرة في اللغة الضم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة قال ابن جرير الكثرة كل شيء مجموع بعضه الى
بعض في بطن الارض كان ابو علي يظهر انتهى واختلف اهل العلم في المال الذي ادبت زكوة بل سبي
كثرة الام لا فقال قوم هو كثر وقال آخرون ليس يكنزون القائلين بالقول الاول ابو ذر وقيد بهما
فضل عن الحاجة ومن القائلين بالقول الثاني عثمان بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة
وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو الحق للاول الصراحة بان ما ادبت زكوة فليس يكنزوا وانما خص الذهب
والفضة دون سائر الاموال بالذكر لانها اثمان الاشياء وغالب ما يكنزون وان كان غير جالها حكمها
في تحريم الكثرة ولا ينفقونها كناية عن عدم اداء الزكوة ونحوها في سبيل الله فبشرهم عذاب
النار السبعة ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في حكمه وقضائه و
حكمته وذلك ان الله سبحانه لما حكم في كل وقت بحكم خاص غير الكفارتك الاوقات بالنسي والكبيسة

جها كان البعض يقوم بجها والعدو ويدفعه فان كان لا يقوم بالعدو والاجل للمسلمين في قطر من الاخر
 او اقطار وجب عليهم ذلك وجوب عين الثمانية عشرة ولا يستأذنها الذين لا يومنون
 بالله واليوم الآخر ان يجاهدوا اياهم وانفسهم والله عليهم بالمتقين معناه على مقتضى
 على اللفظ انه لا يستأذنها الذين في الجهاد على اسم الله وياوروا اليه من غير توقف ولا ارتقاب منهم يوم
 الاذن منك فضلا عن ان يستأذنها في التخلف انما يستأذنها في القعود عن الجهاد والتخلف
 عنه الذين لا يومنون بالله واليوم الآخر وهم المنافقون وذكر الايمان بالاساءة والاشم باليوم الآخر
 ثانيا في الموضعين لانما الباعثان على الجهاد في سبيل الله الثلاثة عشرة انما الصدقات
 انما من صنع القصر وتحريف الصدقات للجنس اى جنس هذه الصدقات مقصورة على الاصناف الثلاثة
 لا يتجاوزها بل هي لهم لا لغيرهم وقد اختلف اهل العلم على حجب تقسيط الصدقات على هذه الاصناف الثلاثة
 او يجوز صرفها الى البعض دون البعض على حسب ما يرى الامام وصاحب الصدقة فذهب الى الاول
 الشافعي وجماعة من اهل العلم وذهب الى الثاني مالك وابو حنيفة وبه قال عمر وعذيفة وابن عباس
 وابو العالية وسعيد بن جبيرة ومكيون بن مهران قال ابن جرير وهو قول اكثر اهل العلم احتج الاولون
 بما في الآية من القصر وبحديث زياد بن الحارث الصدي عن ابي داود والدارقطني قال اتيت النبي
 صلى الله عليه وآله فابيعته فاتي رجل فقال عطني من الصدقة فقال له ان اسد لم يرض بحكمي ولا غيره في الصدقة
 حتى حكم فيها فهو فخرها ثمانية اصناف فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك واجاب الآخرون بان ما في الآية
 من القصر انما هو لبيان الصرف والمصرف لا لوجوب استيعاب الاصناف وبان في اسناد الحديث
 عبد الرحمن بن زياد بن الغم الا فريقي وهو ضعيف وما يؤيد ما ذهب اليه الآخرون قوله تعالى ان تبذروا
 الصدقات فنعما هي وان تحفقوها ولتؤتوها الفقراء فهو خير لكم والصدقة تطلق على الواجبة كما تطلق على النية
 وصح عنه صلى الله عليه وآله انه قال مرت ان اخذ الصدقة من اغنياكم وارزوا في فقر ائكم وقد ادعى مالك الاجماع
 على القول بالاخر قال ابن عبد البر يريد اجماع الصحابة فانه لا يعلم له مخالفا منهم للفقراء والمساكين
 قد هم لانهم اوجب من البقية على المشهور لشدة حاجتهم وقد اختلف اهل العلم في الفرق بين
 الفقير والمساكين على اقوال فقال يعقوب بن السكيت والقتيلي ويونس بن جبيب ان الفقير
 حاله من المسكين قالوا لان الفقير هو الذي له بعض ما يكفيه ويقويه المسكين الذي لا شيء له و
 ذهب الى هذا قوم من اهل الفقه منهم ابو حنيفة وقال آخرون بالعكس فجعلوا المسكين حسن حاله
 الفقير وجعلوا بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فاجاب ان لهم سفينة من سفن
 البحر وبما ساءت جملة من المال ويؤديه تعودوا النبي صلى الله عليه وآله مع قوله اللهم احيني مسكينا ومتني
 مسكينا والى هذا ذهب الاصمعي وغيره من اهل اللغة وحكاها الطحاوي عن الكوفيين وهو احد قولين في الشا

والسيد زهير بن القاسم وسائر أصحاب مالك وبه قال أبو يوسف وسف وقال قوم الفقير المحتاج المتعفف
والمسكين السائل قاله الأزهري واختاره ابن شعبان وهو مروى عن ابن عباس وقد قيل غير ذلك لا
من لا يأتي الاستكثار منه بقائمة يعتد بها والأولى في بيان ماهية المسكين ما ثبت عن رسول الله
عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بهذه الطوائف
التي يطوف على الناس فتروها اللقطة واللقطان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين يا رسول الله
قال الذي لا يبغى لغنيته ولا يقطن له فيصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا والعاملين عليها
أسمى السعاة الذين يتقهم الإمام تحصيل الزكاة فانهم يتحقون منها قسطا واختلاف في القدر الذي أخذوا
منها فقيل الثمن روى ذلك عن مجاهد والشافعي قيل على قدر أعمالهم من الأجرة روى ذلك عن حنيفة
وأصحابه قيل يعطون من بيت المال قدر أجرتهم روى ذلك عن مالك ولا وجه لهذا فان الله تعالى
قد أخبر بأن لهم نصيبا من الصدقة فكيف ينحون منها ويعطون من غير ما اختلفوا بل يجوز أن يكون
العامل بأشياءهم لا تمنحه قوم وأجازه آخرون قالوا ويعطى من غير الصدقة والمولفة قلوبهم قوم
كانوا في صدر الإسلام فقيل لهم الكفار الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتلهم ليسوا وكانوا لا يدخلون في الأمان
بالقرى والسيف بل بالعطاء وقيل هم قوم أسلموا في الظاهر ولم يحسن إسلامهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاتلهم
بالعطاء وقيل هم من اليهود والنصارى وقيل هم قوم من عظماء المشركين ولهم اتباع فاعطاهم
النبي صلى الله عليه وسلم ليتابعوا على الإسلام وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ممن أسلم ظاهرا كابي سفيان بن حرب
والجاثليق بن هشام وسهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى أعطى كل واحد منهم مائة من الأبل يؤلفهم
وأعطى آخرين وروى وقد اختلف العلماء بل سهم المولفة قلوبهم باق بعد ظهور الإسلام أم لا فقال عمر
والحسن والشعبى قد انقطع هذا الصنف بعقود الإسلام وظهوره وهذا مشهور عن زهير بن مالك وأصحابه
وقد روى بعض الحنفية أن الصحابة جمعت على ذلك وقال جماعة من العلماء سهمهم باق لأن الإمام ربما اقتضى
أن يتألف على الإسلام واما قطعهم لما رأى من أعزاز الدين وبه اقضى لما ورد في كتاب الأحكام السلطانية
قال بولس سالت الزهري عنهم فقال لا أعلم نسخ ذلك وعلى القول الأول يرجع سهمهم لسائر الأضلاف
وفي الرقاب أرى في كتابها أن يشترى رقبا ثم يعتقها روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وبه قال مالك
وأحمد بن حنبل وسحق وأبو عبيد وقال الحسن البصري ومقاتل بن حيان وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن
جبير والنخعي والزهري وابن زيد أنهم المكاتبون يعاونون من الصدقة على مال الكتابة وهو قول الشافعي
وأصحاب الرأي ورواية عن مالك لا يدخل في الآية على القولين جميعا الصدق الرقاب على شراء العبد
وما عتاته وعلى عانة المكاتب على مال الكتابة والخارجين هم الذين ركبهم الديون ولا وفاء عندهم بها
وبما اختلف في ذلك إلا من لزومه في سقائه فإنه لا يعطى منها ولا من غيرها إلا أن يتوب وقد اعان

المبني صلح من الصدقة من تحمل حمالة وارشد الى اعانة منها وفي سبيل الله هم القزاة والمرا بطون
يعطون من الصدقة ما يتفقون في غزوهم وسرايطهم وان كانوا اعداء وهذا قول اكثر العلماء وقال
ابن عمر بن الخطاب والعمار روى عن احمد بن حنبل انهما جلا المج سبيل الله وقال ابو عبيقة وصاحبه
لا يعطى الغارزى الا اذا كان فقيرا شق طعابه وابن السكيت هو المسافر والسبيل الطريق ونسب
اليها المسافر لما رثه اياها والمراد الذي انقطع به الاسباب في مسفره عن بلده ويستقر فانه يعطى
منها وان كان غنيا في بلده وان وجد من يسلفه وقال مالك اذا وجد من يسلفه فلا يعطى قوله فضة
من الله يعني كون الصدقات مقصورة على هذه الاصناف هو حكم لازم فخره الله على عباده ومنها
عن مجازة الراية عشرة يا ايها النبيجاهد الكفار والمنافقين الامر بهذا الجهاد امر لا
من بعده وجاهد الكفار يكون بمقاتلتهم حتى يسلموا وجاهد المنافقين يكون باقائهم عليهم حتى
يخرجوا عنه ويؤمنوا بالله قال الحسن ان جها والمنافقين باقائهم والحدود عليهم واختاره قتادة قيل
في توجيه ان المنافقين كانوا اكثر من يفعل موجبات الحدود وقال ابن العربي ان هذه دعوى لا
برهان عليها وليس العاصي بما فوق انما المنافق بما يكون في قلبه بين النفاق بما لا يلتبس بالجوارح
ظاهره واخبار الحدود بين تشهد بسياقتها انهم لم يكونوا منافقين واغلاظ عليهم الغلظ لفيض الرحمة
وهو شدة القلب وخشونة الجانب قيل وهذه الآية تسخت كل شئ من العفو والصبر والصفح وفي الترحيم
شلتها الخامسة عشرة فان رجلك الله المرجع شدة كالرد والرجوع لازم والفاء لتفريع
ما بعد ما على قبلها وانما قال الى طائفة منهم لان جميع من اقام بالمدينة لم يكونوا منافقين بل كانوا
فيهم غيرهم من المؤمنين لهم اعداء صحيحة وفيهم من المؤمنين من لا عدو له ثم عفا عنهم رسول الله صلى
وتاب الله عليهم كالثلاثة الذين خلفوا وقيل انما قال الى طائفة لان منهم من تاب عن النفاق و
ندم على الخلف فاستاذنوك للخروج معك في غزوة اخرى بعد غزوة تبوك فقل لهم لن
تخرجوا معي ابد ولن تقابلوا معي عدواي قل لهم ذلك عقوبة لهم ولما في استصحابهم
من الفاسدان كحرضيتهم بالقعود اول مرة للتخلي لاي لن تخرجوا معي ولن تقابلوا
لاكم رضيتهم بالقعود والتخلف اول مرة وهي غزوة تبوك فاقعدوا مع الخالفين جمع خالف والرجوع
بهم من تخلف عن الخروج وقيل المعنى فاقعدوا مع الفاسدين من تولم فلان خالف اهل بيتنا وانا
فاسدا فيهم الساو ستة عشرة ولا تصل على احد منهم مات صفة الاحد وايد انظر لتأبير
المنفى قال الزجاج معنى قوله ولا تقم على قبورهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دفن ا
وقف على قبره ودعاه فمنع ان يها منه وقيل معناه لا تقم بمهمات اصلاح قبورهم وجملة انهم كفوا والآية
لتخلي المنى عن صلوة الجنائز والقيام على قبورهم ولا المنافقين الساو ستة عشرة لعيسى عليه السلام

وهم ارباب الزمانه والهرم والعمى والعرج ونحو ذلك ثم ذكر العذر العارض فقال ولا على المريض والمرأى البكر
كل ما يصدق عليه اسم المريض لغة او شرعا وقيل انه يدخل في المريض الاعمى والاعمى ونحوهما ثم ذكر العذر الرابع
الى المال لا الى البدن قائلا ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون اى ليست لهم اموال ينفقونها فيها
يحتاجون اليه من التجهز لطلبها ونفقات سببها عنهم ان يكون عليهم حرج واما ان الجهاد مع هذه العذر
ساقط عنهم غير واجب عليهم تقيد بقوله اذا انفقوا اصل النسخ اخلاص العمل وقص له القول اى ان
له والنصح لله الايمان به والعمل بشريعته وترك ما يخالفها كما كانا كان ويدخل تحته وخولا اوليا النصح
عباده ومحبة المجاهدين في سبيله وبذل النصيحة لهم في امر الجهاد وترك المعاونة لاعدائهم بوجه من الوجوه
ونصيحة رسوله صلى الله عليه وسلم التصديق بنبوته وبما جاء به وطاعته في كل ما يأمر به او ينهى عنه وهو الالة من الله
ومعاونة من عباداه ومحبة وتكظيم سنته واحياء ما بقى من موته بما يبلغ اليه القدرة وقد ثبت في الحديث الصحيح ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن قال لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين عاشرهم حجة
ما على المحسنين من سبيل مقرر لمضمون سابق اى ليس على المعذورين الناجحين طريق عقاب
ومواخذة والله غفور رحيم وفي معنى هذه الآية قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله ليس
على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج واستقاط التكليف عن هؤلاء المعذورين يتلزم
عدم ثبوت ثواب المغزولهم الذي عذرهم الله عنه مع غيبته اليه لولا حبسهم العذر عنه ومنه حديث
النس عند ابى داود واحمد واسلمه في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد تركتم بعدكم قوما ما سترهم
من سبيرو ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم واويا الا وهم سكم قالوا يا رسول الله وكيف يكونون معنا ثم
بالمدنية فقال حبسهم العذر واخرجهم احمد ومن حديث جابر ثم ذكر ان الله سبحانه من حجة المعذورين من
تضمنه قوله ولا على الذين اذا ما اتواك التحاكم على ما يركبون عليه في الغزو قلت لا احد
ما احكمكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع اى حال كونهم باكين حزنا منصوبين على
او على الحالة ان لا يجدوا ما ينفقون لا عند انفسهم ولا عندك انما السبيل اى طريق العقوبة
والمواخذة على الذين يستأذونك في التحلف عن الغزو والحال انهم اغنياء اى يجدون ما
يحملهم وما يتجهزون به رضوا بان يكونوا مع الخوالف وطبع الله على قلوبهم اى سبب الاستدراك
مع الغنا امر ان احدهما الرضا بالصفقة انما سرة هي ان يكونوا مع الخوالف والثاني الطبع من الله على
قلوبهم فهو سبب هذا الطبع لا يعلمون ما فيه البرح لهم حتى يختاروه على ما فيه الخسران ثم عشرين
خذ من اموالهم صدقة قد اختلف اهل العلم في هذه الصدقة المأسورة بها فقل هي صدقة الغزاة
وقيل هي مخصوصة لهذه الطائفة العشرية بذنوبهم لا كنتم بعد التوبة عليهم رضوا اموالهم على وجه
صلى الله عليه وسلم قلت هذه الآية ومن التبعض على التفسيرين قال السيوطي فاخذ ثلث اموالهم فتصدت

ذلك للکفارة فان كل من اتى ذنبا يسر له ان تصدق والآية مطلقة مبنية بالسنة المطهرة والصدقة
 مأخوذة من الصدق اذ هي دليل على صدق مخرجها في ايمانه تطهرهم وتزكّيهم بها الضمير في الفعلين
 للبنی صلّم وقيل للصدقة اى تطهرهم بهذه الصدقة المأخوذة منهم والاول اولى ومعنى التطهير اذ لم يرب
 بالتعلق بهم من اثر الذنوب ومعنى التزكية المبالغة في التطهير وصل عليه حمادى اذ لم يرب بعد اخذك
 لتلك الصدقة من اموالهم قال النحاس وكل بل للغة جميعا فيما علمنا ان لصلوة في كلام العرب الدعا
 ان صلواتك سكن لهم اى بالسكن اليه النفس وتطمئن به التاسعة عشرة ما كان للبنی في ذلك
 آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى ذكر اهل التفسير ان ما كان في القرآن ياتى
 على وجهين الاول على النفي نحو ما كان لنفس ان تموت الا باذن الله والآخر على معنى النفي نحو ما كان
 لكم ان تؤذوا رسول الله وما كان للبنی والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين الآية فان القرابة في مثل
 هذا الحكم لا تأثير لها وهذه الآية متضمنة لقطع الموالاة للکفار وتحريم الاستغفار لهم والدعاء بما لا يجوز لمن كان
 كافرا ولا ينافى هذا ما ثبت عنه صلّم في الصحيح انه قال لم اجد من كسر شركون رابعية وشجوا وجهه اللهم اغفر
 لقومي فانهم لا يعلمون لانه يكره ان يكون ذلك قبل ان يبلغ تحريم الاستغفار للمشركين وعلى فرض انه
 قد كان بلغه كما يفيد سبب الشكول فانه قبل يوم احدى طولية فصدا وهذا الاستغفار منه لقوله تعالى
 على سبيل الحكاية عن تقدّمه من الانبياء كما في صحيح مسلم عن عبد الله قال كانى النظر الى البنی صلّم يحكى نبيا
 من الانبياء ضرب به قومه وهو يسبح الدم عن وجهه ويقول رب اغفر لقومي فانهم لا يعلمون وفي البخارى
 ان البنی صلّم ذكر نبيا قبله شجبه قومه فجعل يخبر عنه بانه قال اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون من بعد اثنين
 لهم انهم اصحاب الجحيم هذه الجملة تضمن التعليل للمنى عن الاستغفار والمعنى ان هذا التبيين موجب
 لقطع الموالاة لمن كان هكذا وعدم الاعتداد بالقرابة لانهم ما توا على الشرك وقد قال سبحانه ان الله لا يغفر
 ان يشرك به فطلب المغفرة لهم في حكم المخالفة لوعده الله ووعده العشر واما كان المومنون
 ليتضر واكافه اختلف المفسرون انى معناها قد هب جماعة الى انه من بقية احكام الجهاد لانه سبحانه لما
 بالغ في الامر بالجهاد والانتداب الى الغزو وكان المسلمون اذا بعث رسول الله صلّم سرّيه الى الكفار
 ينفرون جميعا ويتكفون المدينة خالية فاخبرهم سبحانه بانه ما كان لهم ذلك اى ما صح لهم ولا استقام ان يخرجوا
 جميعا فلو لا معنى لما قى تخصيصه على معنى الطلب نفر من كل فرقة منهم طائفة ويبقى من عدا
 هذه الطائفة النافرة ويكون الضمير في قوله ليتفقوا في الدين عايدا الى الفرقة الباقية والمعنى ان كفاية
 من هذه الفرقة تخرج الى الغزو ومن بقى من الفرقة يقفون لطلب العلم ويعلمون الغزاة اذ رجوا اليهم
 من الغزو ويذهبون في طلب الى المكان الذى يجدون فيه من تعلّم منه لياخذوا عنه الفقه في الدين و
 ليتدبروا قومه اذ رجوا اليهم عطف علة تفيد شارة الى انه ينبغي ان يكون غرض التعليم انتقا

وتبليغ الشريعة لا الترفع على العباد والتبسط في البلاد ونزهب آخرون الى ان هذه الآية ليست من بقية
 احكام الجهاد بل هي حكم مستقل بنفسه في مشروعية الخروج لطلب العلم والتفقه في الدين جلد اسد جانه متصلا
 بما دل على ايجاب الخروج الى الجهاد فيكون السفر نوعين الاول سفر الجهاد والثاني السفر لطلب العلم وشك
 ان وجوب الخروج لطلب العلم انما يكون اذا لم يجد الطالب من يتعلم منه في الحضر من غير سفر والتفقه به العلم
 بالاحكام الشرعية ونما يتوصل به الى العلم بها من لغة ونحو وصف وبيان واصول وقد جعل اسد جانه الف
 من هذا هو التفقه في الدين وانذار من لم يتفقه فخرج بين المقصدين الصالحين الطالبين الصحيحين بهما تعلم
 العلم وتعليمه فمن كان غرضه لطلب العلم غير يدين فهو طالب لغرض ديني ولا لغرض دنيي **الحج اوتيه**
والعشرون يا ايها الذين امنوا اقاموا الصلوة واتوا الزكاة واداءوا القرض وكفوا عن يديكم
 امر سبحانه المؤمنين بان يجتهدوا في مقابلة من يلزمهم من الكفار في الدار والبلاد والنسب وان ياخذوا في
 بالقلطة والشدّة والجهاد واجب لكل الكفار وان كان الابتداء بمن يلي المجاهدين منهم اهم اقدم ثم الاقرب للاقرب

سورة هود

كيت في قول الحسن وعكرته وعطا وجابر وغيرهم وقال ابن عباس وقتادة الآية وهي قوله اقم الصلوة
 طر في النهار وآياتها مائة وثلاث وعشرون آية وقال صلوات الله عليهم اجمعين يوم الجمعة اخرجوا الى داركم وادعوا
 في مساجدكم وابوا شيخ وابن مردويه وابن عباس كروا البيهقي في الشعب عن كعب **الآية الاولى** ولا
 تكونوا الى الذين ظلموا فسر الائمة من واة اللغة الركون بطلق الميل والسكون من غير تقييد بما قيده
 صاحب لكشاف حيث قال ان الركون هو الميل اليسير وهكذا فسر المفسرون بطلق الميل والسكون
 من غير تقييد الا من كان من المتقين لما ينقله صاحب لكشاف ومن المفسرين من ذكر في تفسير
 الركون فيود المنيكر يا ائمة اللغة قال القرطبي في تفسيره الركون حقيقة الاستئناس والاعتماد والسكون
 الى الشيء والرضا به ومن ائمة التابعين من فسر الركون بما هو بعض من معناه اللغوي فروى عن قتادة
 وعكرته في تفسير الآية ان معناه لا تؤدوهم ولا تطيعوهم وقال عبد الرحمن بن زيد بن اسلم في تفسير الآية
 ان الركون هنا الاوليان وذلك ان لا ينكر عليهم كفرهم وقال ابو العالية معناه لا ترضوا اعمالهم وتختلف
 ايضا الائمة من المفسرين في هذه الآية بل هي خاصة بالمشرعين وانهم المرادون بالذين ظلموا وقد روي
 ذلك عن ابن عباس فيقول نهائهم في الظلمة من غير فرق بين كافر ومسلم وهذا هو الظاهر من الآية ولو
 فرضنا ان سبب التنزيل بهم المشركون لكان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فان قلت
 قد وردت الآية الصحيحة بالغة عدد التواتر الشاذة عن رسول الله صلى الله عليه وآله لا يخفى على من له اذني
 متكب بالسنن المطهرة بوجوب طاعة الائمة والسلاطين والامراء حتى ورد في بعض الفاظ الصحيح اطيعوا

السلطان وان كان عبدا حبشيا راسه كالزبدية وورود وجوب طاعتهم باقامة الصلاة واداء الزكاة والكفر
 البواح والمأمور بما يحضيه الله وظاهر ذلك انهم وان بلغوا في الظلم الى اعلى مراتبه ففعلوا الاكبر
 مما لم يخرج جوابا الى الكفر البواح فان طاعتهم واجبة حيث لم يكن مأمورا به من محضية الله ومن جملة ما يأمرون
 به تولى الاعمال لهم والدخول في المناصب الدينية التي ليس له دخول فيها من محضية الله ومن جملة ما يأمرون
 به الجهاد واخذ الحقوق الواجبة من الرعايا واقامة الشريعة بين المتخاصمين منهم واقامة الحدود وعلى من وجبت
 عليه وبالجملة طاعتهم واجبة على كل من صار تحت امرهم ونهيم في كل ما يأمرون به عالم كين من محضية الله
 لا بد في مثل هذا من النخالة لهم والدخول عليهم ونحو ذلك مما لا بد منه ولا يحصى عن هذا الذي ذكرناه من
 وجوب طاعتهم بالقيود المذكورة لتواتر الدلالة الواردة به بل قد ورد بها الكتاب العزيز والطبيعة والشريعة والسير
 واولى الامر تكمل بل ورد انهم يعطون الذي لهم من الطاعة وان منعوا ما هو عليهم للرعايا كما في بعض الاحاديث
 الصحيحة عطاهم الذي لهم واسألوا الله الذي لكم بل ورد الامر بطاعة السلطان وبالغ في ذلك النبي صلى الله
 حتى قال وان اخذ مالك وضرب ظمرك وان اعتبرنا مطلق الميل والسكون فمجرد هذه الطاعة المأمور بها
 مع ما يستلزمه من النخالة عن ميل وسكون وان اعتبرنا الميل والسكون نظاما وباطنا فلا يتناول النهي
 في هذه الآية من بال اليهم في الظاهر بل يقتضي ذلك شرعا كالطاعة او للثبوت ونخافة الضرر منهم او لمصلحة
 عامته او خاصته او دفع مفسدة عامته او خاصة اذ لم يكن له ميل اليهم في الباطن ولا محبة ولا رضا بافعالهم فقلت
 اما الطاعة على عمومها بجميع اتسامها حيث لم تكن في محضية الله في فرض صدق سمي المكون عليها
 مختصة لعموم النهي عنه ولا شك في هذا ولا ريب في كل من امره ابتداء وان يدخل في شيء من الاعمال التي
 امر باليهم مما لم يكن من محضية الله كما لنا صلب الدينية ونحوها اذ اوثق من نفسه بالقيام الى ما وكل اليه فذلك
 واجب عليه فضلا عن ان يقال جائز له وانما ورد من النهي عن الدخول في الامارة فذلك مقيد بعد وقوع
 الامر من سبب طاعته من الائمة والسلاطين الامراء خبايا من الدولة او مع ضعف المأمور عن القيام بما امر
 كما ورد لتعليل النهي عن الدخول في الامارة بذلك في بعض الاحاديث الصحيحة وانما نخالطتهم والدخول
 عليهم لحلب مصلحة عامته او خاصة او دفع مفسدة عامته او خاصة مع كراهية ما هم عليه من الظلم وعدم ميل
 النفس اليهم ومحبة ما هم وكرهية المواصلة لهم لولا جلب تلك المصلحة او دفع تلك المفسدة فعلى من
 صدق سمي المكون على هذا بخصوص بالاولاد الدالة على مشروعية جلب المصالح ودفع المفاسد الاعمال
 بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى على احد خافية وبالجملته فمن ابتلى بنخالة من في ظلم فعليه ان
 يزن اقواله وافعاله وما ياتي وما يذريه من الشرع فان تراخى عن ذلك فعلى نفسه ما راقش نخبته
 ومن قدر على الفرار منهم قبل ان يؤمر من جهتهم بما يحجب عليه طاعته فهو الاولى والاليق به يا مالك
 يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين اجلسنا من عبادك الصالحين الاميرين بالمعروف والنهي

عن المشرك الذين لا يخافون فيك لولم يؤمنوا على ذلك ليسوا لنا واعنا عليه قال القرطبي في تفسيره وصحة النظام على التقية مستثناة من النهي بحال الا اضطرر او قال النيسابوري في تفسيره قال المحققون الركون المنهي عنه هو الرضا بما عليه الظلمة او تحسين الطريقة وتزوينها عند غيرهم مشاركتهم في شيء من تلك الابواب فاما ما دخلتم لرفع ضرر واجتلاب مصلحة عاجلة فغير اخلة في الركون قال واقول هذا من طريق العاشم الرخصة تقتضي التقوى وهو الاجتناب عنهم بالكلية ليس بسد كاف عبادة انتهى ففسرنا بسبب لركون اليهم وفيه إشارة الى ان الظلمة اهل لنا واو كالنار وصاحبة النار توجب الاحالة من النار

سورة النحل

هي بكيتها كلها في قول الحسن عكرته وعطا وجابر وروى عن ابن عباس عن ابي الزبير انها نزلت بمكة سنة ثلث آيات من آخرها فانزل من بين مكة والمدينة في نصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم من احد آياتها ثمان وعشرون آية وتسمى هذه السورة بسورة النعم بسبب ما عددوا الله فيها الآيات الاولى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا هو ما يسكر من الخمر وصادقا حسنا هو جميع ما يؤكل من باثنين الشجرتين كالتمر والزبيب الخل و كان نزول هذه الآية قبل تحريم الخمر وقيل ان السكر الخل بلفظة الحبشة والرزق الحسن الطعام من الشجرتين وقيل السكر العصير الخلو الحلال وتسمى سكر الاله قد يصير سكر اذا بقي فاذا بلغ الاسكار حرم والقول الاول اولى عليه الجمهور وقد صرح اهل اللغة بان السكر اسم للخمر ولم يخالف في ذلك الا ابو عبيدة فانه قال السكر الطعام وما يدل على ما قاله الجمهور قول الشاعر بسبب الصحاب وبسبب الشرب شرهم اذا جرى منهم البذر والسكر وما يدل على ما قاله ابو عبيدة ما انشده مع جلست عيب الاكبرين سكر اى جعلت ذمهم طعا ورجع هذا ابن جرير فقال ان السكر ما يطعم من الطعام ويحل شره من ثمار النخيل والاعناب هو الرزق الحسن اللفظ مختلف والمعنى واحد مثل انما اشكوك في وخراني الى سد قال الزجاج قول ابي عبيدة هذا لا يعرف واهل التفسير على خلافه ولا حجة له في البيت الذي انشده لان معناه عند غيره انه يصف انما تتخمر لعيوب الناس وقد حل السكر جماعة من الخنفية على ما لا يسكر من الانبذة وعلى ما ذهب ثلثاه بالطبخ قالوا وانما يمتن الله على عباده بما احل لهم لا بما حرم عليهم وهذا مردودا لما حديث الصحة المتواترة على فرض تاخره عن آية تحريم الخمر الثانية ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم وهي ايمان البيعة قال الواحدي قال المفسرون وهذا في نهي الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقض العهد على الاسلام ونصرة الدين واستدلوا على هذا التخصيص بما في قوله فتزل قدم بعد ثبوتها من المبالغة وبما في قوله وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم لانهم اذا نقضوا العهد

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتر بهم عن الدخول في الاسلام وعلى تسليم ان هذه الايمان مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هي سبب نزول هذه الآية فالاعتبار بمجموع اللفظ لا بخصوص السبب وقال جماعة من المفسرين
 ان هذا تكثير لما قبله لقصد التاكيد والتقرير اعني قوله ولا تنقضوا الايمان بعد توكيده بالي قوله تنقضون
 ايمانكم خلا بينكم الآية والمراد بالتوكيد التشديد والتخليط والتوثيق وليس المراد اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم
 بالايمان الموكدة ولا بغيرها مما لا تأكيد فيه فان تحريم النقض يتناول الجميع ولكن في نقض اليقين التوكيد
 من الاثم فوق الاثم الذي في نقض ما لم يوكد منها وهذا العموم مخصوص بما ثبت في الاحاديث الصحيحة
 من قوله صلى الله عليه وسلم من حلف على بينة فرائى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه حتى بالغ في
 ذلك فقال واسدلا حلف على بينة فرائى غير ما خيرا منها الا اتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وهذه
 الالفاظ ثابتة في الصحيح وغيره ونخص ايضا من هذا العموم يمين اللغو لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو
 في ايمانكم يمكن ان يكون التقييد بالتوكيد هنا لخراج ايمان اللغو وقد تقدم بسط الكلام على الايمان
 في البقرة وقيل توكيد اليمين هو حلف الانسان على الشيء الواحد مرارا وحكي القرطبي عن ابن عمر ان التوكيد
 هو ان يحلف مرتين فان حلف واحدة فلا كفارة عليه قال ابو عبيدة كل امرئ يمين صحيحا فمؤخر قول
 الدخول ما دخل في الشيء على خساره وقال الزجاج غشا الشاة فاذ اقراوت القرآن الفاو لترتيب
 الاستعاذة على العمل الصالح قيل هذه الآية متصلة بقوله وترنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء والتقية
 فاذا اخذت في قرأته فاستعد قال الزجاج وغيره من ائمة اللغة معناه اذا اردت ان تقرأ القرآن
 فاستعد وليس معناه استعد بعد ان تقرأ القرآن ومثله اذا اكلت فقل بسم الله قال الواحدي وهذا
 اجماع الفقهاء ان الاستعاذة قبل القراءة الامارة عن ابى هريرة وابن سيرين داود ومالك حمزة
 من القراء فانهم قالوا الاستعاذة بعد القراءة وقد ذهبوا الى نظائر الآية بمعنى فاستعد بالله اسأله سبحانه
 ان يعينك من الشيطان الرجيم اى من وساوسه وتخصيص قراءة القرآن من بين الاعمال الصالحة
 بالاستعاذة عند اداؤها للتبني على انها السالمة لاجل الصالحة عند اداؤها اهم لانها واقع الامر بها عند
 قراءة القرآن الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كانت عند اذاعة غير ما او في كذا قيل
 وكذا توجيه الخطاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم للاشعار بان غيره اولى منه بفعل الاستعاذة لانه اذا امر بها لدفع وساوس
 الشيطان مع عصمة فكيف بسائر ائمة وقد ذهب الجمهور الى ان الامر في الآية للندب روى عن عطاء الوجوب هذا الظاهر
 المراد من كفى بالله من بعد ايمانه الامن اكراهه وقلبه مطمئن بالايمان قال القرطبي اجمع اهل العلم
 على ان من اكراه على الكفر حتى خشي على نفسه القتل انه لا اثم عليه وان كفر وقلبه مطمئن بالايمان ولا يمين منه
 زوجة ولا يحكم عليه بحكم الكفر وحكي عن محمد بن الحسن انه اذا نظر الكفر كان مرتدا في الظاهر وفيما بينه وبينه
 على الاسلام وثمين منه امراته ولا يصلى عليه ان مات ولا يرثه اباه ان مات مسلما وهذا القول مردود على ما

يدفع بالكتاب السنة وذهب الحسن البصري والاذاعي والشافعي وحنون الى ان هذه الرخصة مثل
ان يكبر على السجود وغيره فوظاها الآية فانها عامة في من اكره من غير فرق بين القول والفعل ولا
دليل للقامين للآية على القول وخصوص السبب لا اعتبار به مع عموم اللفظ كما تقر في علم الاصول
ولكن من شخ باللفظ صدد الى اختاره وطابت بنفسه فخلع غضب من الله ليس بعد
هذا الوعيد العظيم وهو الجمع للمتردين من غضب الله وعظم عذابه بقوله ولا هو عذاب عظيم وعيسى
الحي مسته ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام قال الحسن
والزجاج ما هنا مصدرية وانتصاب لكذب بالاقولوا اي لا تقولوا الكذب لاجل وصف السنتكم وعناه
لا تحلوا ولا تحرموا لاجل قول تنطق بالسنتكم من غير حجة ويجوز ان تكون ما موصولة والكذب منتطباً
بتصف اي لا تقولوا الذي تصف السنتكم الكذب فيه هذا حلال وهذا حرام فحذف لفظة فيكون موصولاً
فيكون قوله هذا حلال وهذا حرام بدل من الكذب ويجوز ان يكون في الكلام حذف بتقدير القول اي
ولا تقولوا لما تصف السنتكم فتقول هذا حلال وهذا حرام او قائله هذا حرام وهذا حلال ويجوز ان ينتصب
الكذب ايضا بتصف ويكون ما مصدرية اي لا تقولوا هذا حلال هذا حرام لوصف السنتكم الكذب واللام
في قوله لتفتقروا على الله الكذب هي لام العاقبة للام العرض اي فيعقب ذلك افتقروا على الله
الكذب بالتحليل والتحريم واسناد ذلك اليه من غير ان يكون منه اخرج ابن ابي حاتم عن ابي بصير
قال قرأت هذه الآية في سورة النحل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الى
آخر الآية فلم ازل اخاف الفتيا الى يومى هذا قال في فتح القدير قلت صدق رحمه الله فان هذه الآية
تتناول عبوم لفظاً فتيماً من ائمة بخلاف ما في كتاب الله وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كثير المؤمنين
للراى المقدرين له على الرواية او اجاب بلين لعلم الكتاب السنة كالمقلدة وانهم يحققون بان يحال منهم بين
فتاوىهم وينجوا من جهالاتهم فانهم افتوا بغير علم من الله ولا بهي ولا كتاب نية فضلو واضلوا انهم
ومن يتفقه كما قال القائل كبريته عمياء قاذوا ما جاءهم على عوج الطريق الحائرة واخرج الطبراني
عن ابن مسعود قال عسى رجل يقول ان الله كذا ونبي عن كذا فيقول الله كذا كذبت او يقول ان
حرم كذا واحل كذا فيقول الله كذا كذبت انتهى وقال الحافظ ابن القيم ربح في اعلام الموقعين لا يجوز
للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بان الله كذا او حرمه او اوجبه او كرهه الا بما يعلم ان الامر فيه كذلك
مما نص الله عليه على ابا حته او تحريمه او ايجاباً او كراهية واما ما وجد في كتابه الذي يلقى عن قلدنية
فليس له ان يشهد على الله ورسوله ولغير الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله قال غير واحد من السلف
ليخبروا حكم الله يقول احل الله كذا وحرم كذا فيقول الله كذا كذبت لم احل كذا ولم احرمه ثبت في
صحاح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حاصرت حصناً فساكوك

ان تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله فانك لا تدري ان القريب حكم الله فيهم ام لا
ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك وسقط شيخ الاسلام يعني الشيخ ابن تيمية رضي الله عنه قال ان
مجلسا في القضاة وغيرهم فبحث حكم فيها احد بهم ليقول زافر فقلت لها هذه الحكومة فقال هذا حكم
فقلت له صار قول زافر حكم الله الذي حكم به والنزيم به الا انه قل هذا حكم زافر وقوله ولا تقل حكم الله
هذا من الكلام انتهى السأ واستدع الى سبيل ذلك حذف المفعول للتعميم لكونه بحث الى الناس
كافة وسبيل الله الاسلام بالحكمة اى بالمقالة المحكمة لصحة قيل من هي الحج القطعية المقيدة
لليقين والموعظة الحسنة وهي المقالة المشتملة على الموعظة الحسنة التي يستحسنها السامع ويكون
في نفسها حسنة باعتبار ارتفاع السامع بها قيل من هي الحج الظنية الاتعانية الموجبة للتصديق بمقدمات مقبولة
فيل وليس للدعوة الالهاتان الطريقتان ولكن الداعي قد يحتاج من الخصم الادلال استعمال المعاني
والمناقضة ونحو ذلك من الجدل ولهذا قال سبحانه وجادلهم بالتي هي احسن اى بالطريق التي هي
احسن طريق المجادلة وانما امر الله سبحانه بالمجادلة المحسنة لكون الداعي محقا وغرضه صحيحا وكان خصمه مبطلا و
فاسدا السابغة وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به اى بمثل ما فعل بكلم لا تجاوزوا ذلك
قال ابن جرير نزلت هذه الآية فيمن اصيب بظلمة ان لا يقال من ظالم اذا تمكن الاشغل ظلمات لا يتعدى
الى غير ما وهذا صواب لان الآية وان قيل ان لها سببا خاصا فالاعتبار بعجوم اللفظ وعمومه يووي هذا
المعنى الذي ذكره حتى سبحانه الفعل الاول الذي بفعل البادى بالشر عقوبة مع ان العقوبة ليست الا
فعل الثاني ومبالمجاوبى للمشكلة وهي باب معروف وقع في كثير من آيات الكتاب العزيز ثم حث سبحانه
على العفو فقال ولئن صبرتم لهو خيرا للصابرين اى لئن صبرتم عن المعاقبة بالمثل فالصبر خير لكم من ان
توضع الصابرين الظاهر موضع الضمير ثناء من الله عليهم بانهم صابرون على الشدايد وقد ذهب الجمهور الى ان الآية محكمة
لانها واردة في الصبر عن المعاقبة والثناء على الصابرين على العموم وقيل هي منسوخة بآيات القتال لاجل ذلك

سورة الاسراء واحدة عشرة آيات

وهي مكية قال ابن عباس ومثله عن ابن الزبير لانه استثنى الاثلاث آيات قوله عز وجل ان كادوا ليسفكوا
الارض نزلت حين جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فالت اليهود ليست هذه بارض الانبياء وقوله فاذنوا لى نزل
وقوله تعالى ان ربك احاط بالناس زاد مقال قوله ان بالذين او توالوا العلم من قبله الآية الاولى
ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط هذا النى يتناول كل مكلف من الرجال
للمنى صلح تعرضا للامه وتعليمهم والخطاب لكل من يصلح له من المكلفين من المرء والنهى للانسان ان
يسك اسما كما يصير مضيقا على نفسه على يله ولا يوسع في الانفاق توسيعا لا حاجة اليه بحيث يكون

به مسرفاً فهو منى عن جانبى الافراط والتفريط ويصل من ذلك مشروعية التوسط وهو العدل الذى ندب اليه
 الله ولا يك فيها مفرطاً او مفرطاً كالمطر في قصد الامور فيمى وقد مثل الله سبحانه في هذه الآية حال
 الشيخ بحال من كانت يده مخلولة الى عنقه بحيث لا يستطيع التصرف بها ومثل حال من يجاوز الحد في التصرف
 بحال من يبسط يده ليطال لا يتعلق بسببه فيها شئ مما تقبض الاديى عليه وفي هذا التصوير مبالغة بلغة
 ثم بين سبحانه غاية الطرفين الشئ عنهما فقال فتنقعد ملوماً عند الناس بسبب ما انت عليه من الشئ عشوا
 بسبب ما فعلته من الاسراف اى منقطعاً عن المقاصد بسبب الفقر والحسود في الاصل المنقطع عن السيرة
 وقيل معناه نادوا على ما سلف الثانية ومن قتل مظلوماً اى لا بسبب من الاسباب الميسوقة
 لقتله شرعاً فقد جعلنا لولييه سلطاناً اى لمن يلى امره من ورثته ان كانوا موجودين او من له
 سلطان ان لم يكونوا موجودين والسلطان التساط على القاتل ان شاء وقتل وان شاء عفى ان شاء
 اخذ الدية فلا يسرف في القتل اى لا يجاوز ما اباح الله له يقتل بالواحد الاثنى اى جماعة او مثل بالقاتل
 او يعينه انه اى الولي كان منصوباً اى هو يد اماناً فان الله سبحانه نصو بالاثبات القصاص له بما
 ابرزه من الحجج واوضحه من الالوية وامر اهل الولايات بعونه والقيام بحقه حتى يستوفيه وقيل هذه الآية من
 اول ما نزل من القرآن في شأن القتل لانها ملكية الثالثة ولا تقف ما ليس لك به علم اى لا تتبع
 ما لا تعلم من قولك ففوت فلاناً اذا اتبعت اثره ومنه قافية الشعر لانها تقفوكل هيت ومنه القبيلية الشبهة
 بالقافه لانهم يتبعون آثار اقدام الناس معنى الآية النبى عن ان يقول الانسان ما لا يعلم او يعمل ما لا علم له و
 هذه قضية كلية وقد جعلها جماعة من المفسرين خاصة بامور فقال لا تزم احداً باليس لك به علم وقيل هى في شأنة
 الضرر وقيل هى في العقابية وقال القيسى معنى الآية لا تتبع الحدس والظنون وبها صواب فان ما عدا ذلك هو العلم
 وقيل المراد بالعلم هنا هو الاعتقاد والبراج المستفاد من سند قطعي كان او ظنيا قال ابو السعود في تفسيره
 واستحاله بهذا المعنى لا ينكر شيعته وقال الشوكاني في فتح القدير اقول هذه الآية قد دلت على عدم جواز العمل
 بما ليس بعلم ولكنها عات مختصة بالالوية الواردة بجواز العمل بالنظر كالعمل بالعام وبخبر الواحد والعمل بالشهادة
 والاجتهاد في القبلة وفي جزاء الصيد ونحو ذلك فلما يخرج من عمومها ومن عموم ان الظن لا يغنى عن
 الحق شيئاً الا ما قام دليل جواز العمل بالرائى في مسائل الشرع ان كان بعدم وجود الدليل في الكتاب
 والسنة فقد خص النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله صلى الله عليه وسلم لما بعثه قاضياً لم يقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال
 بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رايى وهو حديث صالح للاحتجاج به كما افهمنا ذلك في
 بحث مفروء اما التوثب على الرأى مع وجود الدليل في الكتاب والسنة ولكنه قصر صاحب الرأى
 عن البحث فجارى به فهو دخل تحت هذا النهى ودخول اوليا لانه محض رايى في شرح الله للناس عنه غنى
 بكتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يشرع اليه حاجة على ان الترخيص في الرأى عند عدم جواز الدليل

انما هو رخصة للمجتهد يجوز ان يعمل به ولم يدرك ليل على انه يجوز لغيره العمل به وتزيله منزلة مسائل الشرع وبهذا تنضم
لك انتم ايضا وكذا يظهر لك اكل كل حيوان هذه الآثار والمدونة في الكتب الفردية ليست من الشرع في شيء
والعامل بها على شفا جوف بار فالجهد المستكثر من الرأي قد غفى باليس له به علم والقلد المسكين العامل بها
ذلك المجتهد قد عمل باليس له به علم ولا من قلده ظلمات بعضها فوق بعض انتهى وقد قيل ان هذه الآية خاصة
بالعقائد ولا دليل على ذلك اصلا بل على ان السجادة التي عن العمل باليس له به علم بقوله ان السمع والبصر والفؤاد
كل واحد اشارته الى الثلاثة الاعضاء واجريت مجرى العقلاء ولما كانت مسئلة عن احوالها مشاهدة على
اصحابها وقال الزجاج ان العرب تعبوا بما يعقل وعما لا يعقل بالولئك الشدايق جريست لا على عدم جواز هذا
قول الشاعر فم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعشر في بان الرواية بعد
اولئك الاقوام وتبع غيره على ذلك الخطا صاحب الكشاف والضمير في كان من قوله كان عند مسئلة
يرجع الى كل كذا الضمير في عنه ومعنى سوال هذه الجواهر ان يسأل صاحبها عما استعملها فيه لانه لا يستطيع
الروح الانساني فان استعملها في الخير استحق الثواب وان استعملها في الشر استحق العقاب وقيل ان السجادة
ينطق الاعضاء هذه عند سوالها فيخبر عما فعله صاحبها المراد به ولا تمسح في الارض مراحا المرح قيل هو شدة
الفرح وقيل التكبر في المشي وقيل تحاير الانسان قدره وقيل الخيال في المشي وقيل البطر والاشر وقيل النشاط
والظواهر المراد به الخيال والفرح قال الزجاج في تفسير الآية لا تمسح في الارض نحتا لا فحوا وذكر الارض
مع ان المشي لا يكون الاعليها او على ما هو معتبر عليها تأكيد وتقدير ولقد احسن من قال لا تمسح
فوق الارض الاقوا ضعا في فكم تحتها قوم هم منك ارفع في وان كنت في عز وحرز ومنعة في فكمات من
قوم هم منك ارفع في والرح مصدر وقع حالا في ذامج وفي وضع المصدر موضع الصفة نوع تأكيد وقوله
مرا جالفت الراوي حكى يعقوب عن جماعة كسر على انه اسم فاعل انما مسنته اقم الصلوة لدلوك الشمس
قد اجمع المفسرون على ان هذه الصلوة المراد بها الصلوة المفروضة وقد اختلف العلماء في دلوك المذكور
في هذه الآية على قولين احدهما انه زوال الشمس عن كبد السماء وقاله عمر وابنه وابو هريرة وابو برة وابن
عباس والحسن والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة والضحاك وابو جعفر واختاره ابن جرير والقول الثاني انه غروب
الشمس قاله علي وابن مسعود والي بن كعب وابو عبيد وروى عن ابن عباس وقال المفرد ولوك الشمس
من لدن زوالها الى غروبها قال اللزهرى معنى الدلوك في كلام العرب الزوال ولذلك قيل لا شمس في البيت
نصف النهار والكتة وقيل لها اذا قلت والكتة لانها في الحال التي نرايتها قال والقول عندي انه زوالها
نصف النهار لتكون الآية جامعة للصلوات الخمس والمعنى اقم الصلوة من وقت دلوك الشمس الى
غسق الليل ويخل فيها النهار والعصر وصالا تا غسق الليل بها العشاء وان وقرآن الفجر هي صلوة الصبح
فهذه خمس صلوات الى غسق الليل مواعيد الظلمة قال المفرد والزجاج يقال غسق الليل وغسق اذا

اقبل بظلم ما قال ابو عبد الله الغسقي سواء الليل من الليل يقال اغسقت اذ اسالت وقد استدلل بهذه الغاية اعني قوله الى غسق الليل من قال ان صلوة الظهر تهاوي قمتها من الزوال الى الغروب وذلك عن الاذراع والى حنيفة وجوزها مالك الشافعي في حال الضرورة وقد روت الاحاديث الصحيحة المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيد اوقات الصلوة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بنيت السنة فلا يطيل بين ذلك وقد ان الفجر قال الغسقي من امر او بصلوة الصبح قال الزجاج وفي هذه فائدة عظيمة تدل على ان الصلوة لا تكون للبقرة حتى سميت الصلوة قرآن وقد روت الاحاديث الصحيحة على ان الصلوة الابفاحية الكتاب في بعض الاحاديث الحاجة من يخرج من وقرآن جهاد وما يدل على جوب لغات في كل كقولنا خلف الامام علي بن ابي طالب العلم من الصحابة ومن بعدهم الحق وقد الشوكاني في وفاته تحرير آخره في غير ان قرآن الفجر كان مشهودا اى تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار كما ورد ذلك في الحديث الصحيح وبذلك قال جمهور المفسرين السامية ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها اى بقراءة صلاتك على حذف المضاف فلعلم لان الجهر والمخافة من نغوت الصموت لان نغوت افعال الصلوة فهي من اطلاق الكل في ارادة الجز ويقال خفت صوته خفوتا اذا انقطع كلامه وسكن خفت الزرع اذا زبل مخافت الرجل بقراءة اذ لم يرفع بها صوته قيل معناه لا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها كلها والاول اولى وابتنى بين ذلك اى الجهر والمخافة المدلول عليهما في الفعلين سبيلا الى طريقا مستويا بين الامرين فالامكن مجبورة ولا مخافة بها وعلى التفسير الثاني يكون معنى ذلك النهي عن قراءة صلوات كلها والنهي عن مخافة بقراءة الصلوات كلها والامر بحجب البعض منها مجبورا به وهو صلوة النبيل من المخافة بصلوة النهار وذهب قوم الى ان هذه الآية منسوخة بقوله ادعواكم تضرعوا وخفيت السابغة ولما امر ان لا يذكر ولا ينادى الا باسماء الحسنى فيه على كيفية الحمد فقال وقيل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا كما يقوله اليهود والنصارى ومن قال من المشركين ان الملائكة بنات الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولم يكن له شريك في الملك اى مشارك في ملكه وبعبارة اخرى التثوية ونحوهم من الفرق القائمين بتعدد الآلهة ولم يكن له ولي من الدال اى لم يحتج الى موالات احد لذل ليحقة مستغن عن الولي والنصير وقال الزجاج اى لم يحتج الى ان يتصرف غيره وفي التعرض في ابناء الحمد هذه الصفات الجلية ايدان بان استحق للحمد من له هذه الصفات لانه القادر على الابداد وافاضته النعم لكون الولد محبته منجاة ولانه ايضا يستلزم حدوث الاب لانه متولد من جنس من اجزائه والتحدث غير قادر على كمال الانعام والشكر في الملك كما يتصور لمن لا يقدر على الاستقلال به ومن لا يقدر على الاستقلال عاجز فضلا عن تمام ما هو له فضلا ان يضاع ما هو عليه ايضا الشكر موجبة للتنازع بين الشكرين وقد يمنع الشكر من افاضته النعم الى اوليائه ويؤديه الى الفساد لو كان فيما آتته الا الله ففسدنا والمحتاج الى ولي يمنع من الدل فيصير على من اراد ان لا يضيع لا يقدر على ما يقدر عليه من هو مستغن بنفسه وكبوة

تلك يوم اى عظمت عظميا ووصفه بأنه أعظم من كل شئ اخرج ابن جرير عن قتادة قال ذكر لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم
 الهمزة الآتية الحمد لله الذى اتق الصغير من الهمة والكبير واخرج عبد الرزاق فى المصنف عن عبد الكريم بن ابى نعيم
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغلام من نبى يا شمس اذا افصح سبع رات الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا الى آخر السورة
 واخرج احمد والطبرانى عن معاوية بن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آية القرآن الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا والآية كلها

سورة طه آياتها مائة وخمسة وثلاثون آية

وهى بكيتة قال القرطبي فى قول الجميع وكان ذلك سبب اسلام عمر رضى الله عنه والقصة مشهورة فى كتب التفسير
 الآتية ولا تمدن عينيكي النظر تطويله وان لا يكاد يروى استحسانا للمنطوق اليه عجبا بابه وفيه ان النظر
 غير المدود ومفعول عنه وذلك بان يبادر الشئ بالنظر ثم يفيض الطرف الى ما متعنا به الى ان تطمئن بغيرك
 الى زخارف الدنيا لمع رغبت فيها وتن بها ولا تطل نظر عينيك الى ذلك وازواجهم مفعول
 متعنا والازواج الاضاف قال ابن قتيبة وقال الجوهري الازواج القرناء قال الواحدي انما يكون باؤا
 عينيه الى الشئ اذا وادم النظر نحوه وادامته النظر اليه يدل على استحسانه وتبينه وقال بعضهم معنى الآتية ولا تمدن
 احدا على ما اوتى من الدنيا وروى ابن المحسن عن سبطا زهرة الحيوثة الدنيا انى نيتها وحبها بالنبات

سورة الحج

هى بكيتة او مدنية وهما محشدة منها بكيتة ومنها مدنية وآياتها ثمان وعشرون آية قال الجمهور ان السورة
 مختلطة منها لكى ومنها مدنية فى قال القرطبي وهذا هو الصحيح قال العزمى وهى من اعاجيب السور تزلزلت ليلا و
 نهارا سفر اوحى اليها مدنيا سليبا وحريا ناسخا ونسوخا محكما ومنشأ بها وقد ورد فى فضلها الاحاديث
 الآتية الاولى يا ايها الناس ان كنتن فى ريب من البعث اى لا عادة بعد الموت فالنظر و
 فى سبيل خلقكم فانا خلقناكم فى من خلق ابيكم آدم عليه السلام من تراب ثم من نطفة اى من نطفة لقلته لخلق
 القليل من المار وقد يقع على الكثير منه والنطفة القطرة ثم من علقته هى الدم الحار والعلق الدم العبيط اى الطيرى
 المتجر وقيل الشديد الحمر والمراو الدم الحار المتكون من المنى ثم من مضغة وهى القطعة من اللحم قد راي مضغ
 الماضع تكون من العلقه مخلقة بالجر مضغة اى ستبينة الخلق ظاهرة التصوير وغير مخلقة اى لم
 يستبين خلقها ولا ظهر تصويرها قال ابن الاعراب مخلقة يريد قد بدا خلقه وغير مخلقة لم تصوق الاكثر الى الكل
 خلقه بنفع الروح فهو المخلقة وهو الذى ولد تمامه وباسقط كان غير مخلقة اى غير حى بالمال خلقته بالروح
 قال الفرار مخلقة تام الخلق وغير مخلقة السقط ومنه قول الشاعر
 الحزم ويك والحياء والمغنى انا خلقناكم على هذا النمط البديع لبنين ككم كمال قدرنا على ما اردنا

كاحياء الاموات وبعثهم فآمنوا على ذلك فتبينوا والآية من شواهد البعث بعد الموت الشاينة
هذان خصمان احدهما النجس لفرق اليهود والنصارى والصابون والمجوس والذين اشكوا وخصم
الاخر المسلمون فمما فرقتان خصمان قاله الفراء وغيره وقيل المراد بالخصمين الجنة والنار قالت الجنة خلقت
لرحمة وقالت النار خلقت لعقوبة وقيل المراد بالخصمين هم الذين برزوا يوم بدر فمن المؤمنين حمزة وعلي
وعبيدة ومن الكافرين عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة وقد كان ابو ذر يقسم ان هذه الآية نزلت
في هؤلاء المتبازرين وقال مثل هذا جماعة من الصحابة وهم اعرف من غيرهم باسباب التنزل وقد ثبت في
الصحيح ايضا عن علي عليه السلام انه قال فينا نزلت هذه الآية وقال سبحانه اخصموا ولم يقل اخصموا قال
الفراء لانهم جمع ولو قال اخصموا لجاز وعنى في ربه امي في شان ربه امي في دينه او في ذاته او في صفاته
او في شريعته لعباده او في جميع ذلك **الثالثة** ان الذين كفروا ويصدون المراد بالصد من الكفر
لا مجرد الاستقبال فصحب ذلك عطفه على الماضي ويجوز ان يكون الواو في ويصدون واو الحال اى كفروا
واحال انهم يصيدون والمراد بالصد المنع عن سبيل الله اى دينه فالمعنى يمنعون من اراد الدخول في
دين الله والمسجد الحرام معطوف على سبيل الله وقيل المراد بالمسيب نفسه كما هو الظاهر من هذا التظم
القرآنى وقيل الحرم كله لان المشركين عدوا رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه عنه يوم القيامة وقيل المراد به مكة بليل
قوله الذى جعلناه للناس سواء اى جعلناه للناس على العموم يصلون فيه ويلطوفون به يستوفوا فيه
الخالف هو المقيم فيه الملازمة له والباء اى الواصل من اليازية والمراد به الطارى عليه من غير فرق
بين كونه من اهل البيازية او من غيرهم قال القرطبي واجمع الناس على الاستواء في المسجد الحرام نفسه وتختلفوا
في مكة فذهب مجاهد وملك الى ان دوركة ومنازلهما يستوي في المقيم والطارى وذهب عمر بن الخطاب
وابن عباس وجماعة الى ان للمقام ان ينزل حيث وجدوا على رب المنزل ان يؤويه شاء ام ابي حبيب
الجمهور الى ان دوركة ومنازلهما ليست كالسجد الحرام ولا لها منع الطارى من التنزل فيها والحاصل
ان الكلام في هذا راجع الى الصلوات الاولى فاني هذه الآية بل المراد بالمسجد الحرام نفسه وجميع الحرم ومكة على
الخصوص والثاني بل كان فتح مكة صلحا او عنوة وعلى فرض ان فتحها كان عنوة بل اقر البني صلحا في ايدي
اهلها على الخصوص او جعلها لمن نزل بها على العموم وقد اوضح الشوكاني رح هذا في شرحه نيل الاوطار على
منتقى الاخبار بما لا يحتاج المناظر فيه الى زيادة **الرابعة** والبدن قرأ ابن ابي اسحق بضم الباء والدال و
قرأ الياقون باسكان الدال وهما لغتان وهذا الاسم خاص بالابل سميت بدنة لانها تبطن والبدانة اسم
وقال ابو حنيفة وما لك انه يخلق على غير الابل والاولى لما وصاف التي هي طابرة في الابل ولما يفيد
كتب اللغة من اختصاص هذا الاسم بالابل وقال ابن كثير في تفسيره واختلفوا في صحة اطلاق البدن
على ابقرة على قولين صحما انه يطلق عليها ذلك شرعا كما صح الحديث جعلناها لكم من شعائر الله

اي اعلام دينه لكون فيها خير اى منافع دينية و دنيوية فاذا ذكر و اسواله عليها اى على تحريم و معنى
صوائف انها قائمة قد صفت قوائمها لانها تنحرف قائمة معقولة و اصل هذا الوصف في الغيل يقال صفى القرب
فهو صافى اذا قام على ثلاث قوائم ثنى الرابعة و قرر الحسن و الاعرج و مجاهد و زيد بن اسلم و ابو موسى على الشجر
صوائف اى خواص تلك الاشياء على التسمية على نحر با احدا و واحد صوائف صافى و هى قسوة الجوه و واحد
صوائف صافى و قرر ابن مسعود و ابن عمرو بن عباس و ابو جعفر محمد بن علي صوائف بالنون جمع صافى و هى
التي قد رفعت احدى يديها بالعقل لئلا تضطرب ومنه قوله تعالى و الصافات الجيا و فاذا وجبت الوجوه
السقوط اى فاذا سقطت بعد نحر با جنوبها و ذلك عند خروج روحها فكلوا منها ذهب الجوه و الى
ان هذا الامر للندب و كذا قوله اطعموا القانع و المعتر و به قال مجاهد و الشنقى و ابن جرير و ابن شريح و قال
الشافعى و جماعة هو للوجوب و اختلف في القانع من هو فقيل هو السائل و قيل هو المتعفف عن السؤل
المتعفف بلفظه ذكره عنه الخليل و الاول قال زيد بن اسلم و ابنه و سعيد بن جبير و الحسن و روى عن ابن عباس
و بالثاني قال حكيم بن قتيبة و اما المعتر فقال محمد بن كعب القرظى و مجاهد و ابراهيم و الطائى الحسن الذى ترضى
من غير سوال و قيل هو الذى يعشرك و ياك و قال مالك الحسن ما سمعت ان القانع الفقير و المعتر الزائر
و روى عن ابن عباس ان كلاهما الذى لا يسأل و لكن القانع الذى يرضى بما عنده و لا يسأل و المعتر الذى
يتعرض لك و لا يسالك كذا لك اى مثل ذلك لتشيخ البريع سنخونا كما لكم فصارت تنقاد لكم الى موضع نحر با قتيبة
و متفقون بها بعد ان كانت نحر با على ظهرها و الركوب على ظهرها و الحلب لما نحر ذلك لعلكم تشكرون هذه التسمية التى انتم ائبى عليكم

سورة النور يا نهار يا نهار و سوائف

واخرج ابن مردويه عن ابن عباس بن الزبير قال انزلت سورة النور بالمدينة الآية الاولى الزانية الزنا
هو و طى الرجل للمرأة فى فرجها من غير نكاح و لا شبهة نكاح و قيل هو ايلج فى فرج شتى طبعا محرم شرعا و الزانية
هى المرأة المطاوعة للزنا المملكت منه كما تبني عنه الصيغة لا المكسرة و كذلك الزانى فاجلد و اكلوا مندهما
الجلد الضرب يقال جلده اذا ضرب جلده مثل بطنه اذا ضرب بطنه و راسه اذا ضرب راسه ماية جلدة
و هو حد الزانى المحرم البالغ البكر و كذلك الزانية و ثبت بالسنة زيادة على هذا الجلد و هو تعريب عام و قيل
الشافعى و اختصه مالك بالرجل و ن للمرأة و جلد و جلدته الى راسى الامام و اما المملوك و المملوكه فجلده
كلوا مندهما خمسون جلدة لقوله سبحانه فان لنتين بغاشية فخلين نصف ما على الحصنات من العذاب هذه
نص فى الامام و الحق بين العبيد لعدم الفارق و اما من كان محصنا من الامور فعليه الرجم بالسنة اى
المتواترة و باجماع اهل العلم و بالقرآن المنسوخ لفظه الباقي بكمه و متوشح رنة : ياء يجرها بالقبلة و ا
جماعة من اهل العلم مع الرجم جلدة ماية و قد اضم الشوك و ما هو الحق و ذلك و شرعه للمنتهية هذه الآية

الآية المحيية آية الاذى اللتين في سورة النساء ووجه تقديم الزانية على الزاني بانها ان الزنا في ذلك الزمان
 كان في النساء اكثر حتى كان من آيات تنصب على ابوابهن ليحترمن من اراد الفاحشة منهن وقيل وجعلت
 ان المرأة هي الاصل في الفعل وقيل لان الشهوة فيها اكثر وعليها اغلب وقيل لان العاقرين اكثر او منعت
 الحجة والصيانة فقدم ذكرها تغليظا واتهاما والخطاب في هذه الآية للآية ومن قام مقامهم قيل للمسلمين
 لان اقامته الحمد وواجبة عليهم جميعا والامام ينوب عنهم اولا ولا يكتمهم الاجتماع على اقامتها ولا تاخذ كدبهما
 راحة هي لركة والرحمة وقيل هي رقة الرحمة ومعنى في دين الله في طاعته وحكمه كما في قوله تعالى ما كان
 لياخذاه في دين الملك ثم قال شبتا للمؤمنين وميها لهم ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر
 كما يقول الرجل احصنه على امر ان كنت رجلا فاضل كذا هي ان كنتم تصدقون بالتوحيد والبعث الذي فيه
 جزاء الاعمال فلا تعطوا الحمد وولي شهد عن ابهاما طائفة من المؤمنين اى لحضرة زيادة في التكامل
 بهما وشيوع العار عليهما واشتهر فضيحتهما والطائفة الفرقة التي تكون حادثة حول الشيء من الطواف واقل الطائفة
 ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد وقيل اربعة وقيل عشرة الشائنة والذين يؤمنون المحصنات استعار
 الرمي لثمة بفاحشة الزنا لكونه جنات بالقول لسمي هذا الشتم بهذه الفاحشة فزنا والمراد بالمحصنات النساء
 وخصهن بالذكر لان قذفهن شنع والعارفين عظم ويلحق الرجال بالنساء في هذا الحكم باختلاف بين علماء
 نه بالامة وقد جمع شيخ شيخنا الشوكاني في ذلك رسالة رد بها على بعض المتأخرين من علماء القرن الحادى عشر
 لما نزع في ذلك وقيل ان الآية تعم الرجال والنساء والتقدير النفس المحصنات وبويره قوله تعالى في آية
 اخرى والمحصنات من النساء فان البيان يكون من في النساء ويشعر بان لفظ المحصنات يشمل عني
 النساء والالمكين للبيان كيشر معنى قيل ارادوا بالمحصنات الفروج كما قال والتي احصنت فرجها فتناول
 الآية الرجال والنساء تغليظا وفيه ان تغليب النساء على الرجال غير معروف في لغة العرب المراد بالمحصنات
 هنا العفاف وقد مضى في سورة النساء ذكر الاحصان وما يحتمله من المعاني وللعلماء في الشروط المعتبرة
 في العقد وف والقاذف ابحاث سطوة في كتب الفقه منها ما هو مأخوذ من ليل ومنها ما هو مجرد رأي بحيث
 ذهب الجمهور من العلماء الى انه لا حد على من قذف كافرا او كافرة وقال الزهري وسعيد بن المسيب ابن
 ابي ليلى انه يجب عليه الحد وكذا ذهبوا الى ان العبد يجلد اربعين جلدة وقال ابن مسعود وعمر بن الخطاب
 وقبيصة يجلد ثمانين جلدة قال القرطبي واجمع العلماء على ان الحر لا يجلد للعبد اذا افترى عليه لقبان
 مرتبنا وقد ثبت في الصحيح عنه صلعم ان من قذف مملوكه بالزنا يقيم عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون
 كما قال ثم ذكر سبحانه شروط الاقامة الحد على من قذف المحصنات فقال ثم احزابا بربعة شهداء
 يشهدون عليهم بوقوع الزنا منهن ولفظ ثم يدل على انه يجوز ان تكون شهادة الشهود في غير
 مجلس القذف وبه قال الجمهور وخالف في ذلك مالك ونظاهر الآية انه يجوز ان يكون الشهود مجتمعين

ومعترفين وخالف في ذلك الحسن بن مالك واذا لم يكمل الشهود اربعة والبواقد في يدون حد القذف قال
الحسن بن الشيخ لاحد على الشهود ولا على الشهود عليه وبه قال احمد وابوصيفة ومحمد بن الحسن بن سير وذلك ما وقع
في خلافة عمر رضي الله عنه من جلدته لثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بالنزاع ولم يخالف في ذلك احد من
الصحابه فاجلدوا وهم ثمانين جلدة المجلد الغريب كما تقدم والمخالفة المضاربة في الجلود او بالجلود ثم
استعير للضرب بالعصا والسيوف وغيرهما ولا تقبلوا لهم شهادة ابدًا اى فاجمعوهم من الامر من اجل
ترك قبول الشهادة لانهم قصابوا بالقذف غير عدل بل فسقوا كما حكم الله عليهم بقوله واولئك
هم الفاسقون ونهية جلدة ستانقة مقررة لما قبلها والفسق هو الخروج عن الطاعة ومجاوزة الحد ما فيه
الثالثة والذين يرمون اذولهم ولم يكن لهم شهود يشهدون بما يرمون من الزنا الا
انفسهم فشهادة احدهم التي تنزل عنه حد القذف اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
في بار ما بين الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين في ذلك ويدر عنهما
العذاب الذي هو وهو الحد ان تشهد اربع شهادات بالله انه اى الزوج لعن الكاذبين
والخامسة ان غضب الله عليها ان كان الزوج من الصادقين في بار ما بين الزنا وتخفيف الغضب
بالرأة للتغليظ عليها لكونها اصل العجور وماوته ولان النساء يكثرن اللعنة في العادة ومع استكثران من
لا يكون له في قلوبهم كبير موقع بخلاف الغضب وفي الملاعنة احاديث كثيرة راجع عبد الرزاق عن عمر
بن الخطاب وعلى ابن مسعود قالوا لا يجمع المتلاعنان ابدًا وقربنا الكلام على ذلك في شرحنا
لبلوغ المرام فليس جرح اليه الرأية يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم زجر الله سبحانه
عن دخول البيوت بغير استئذان لما في ذلك من مخالطة الرجال للنساء فرجا يودي الى الزنا والحد
فان الانسان يكون في بيته وبمكان خلوته على حالة قد لا يحب ان يراه عليها غيره فتنبى الله سبحانه عن
دخول بيوت الغير الى غاية اى قوله حتى تستأمنوا الاستئناس الاستعلام والاختبار اى حتى تستعلموا
من في البيت والغنى حتى تعلموا ان صاحب البيت قد علمكم وتعلموا انه قد اذن بدخولكم فاذا علمتم
ذلك دخلتم وقيل الاستئناس الاستئذان وتسلموا على أهلها قرينة صلح بان يقول السلام عليكم
ادخلوا وتسلموا واختلفوا هل يقدم الاستئذان على السلام او العكس فقيل يقدم الاستئذان فيقول
ادخل سلام عليكم لتقديم الاستئناس في الآية على السلام وقال الاكثرون انه يقدم السلام على الاستئذان
فيقول السلام عليكم ادخل وهو الحق لان البيان فيه السلام للآية كان هكذا وقيل ان رفع بصره على النساء
قدم السلام والاقدم الاستئذان ذلكم اى الاستئناس والتسليم اى ودخولكم معهما خيولكم
من الدخول لغتة لعلمكم تذكرون ان الاستئذان خير لكم والمراد بالذكرا لا تعاطوا والعمل بما
امر به الخافصة قل للمؤمنين حصن المؤمنون مع تحريمه على غيرهم لكون قطع ذرائع الزنا التي منها النظر

الحق بها من غيرهم واولى بذلك من سواهم قيل ان في الآية دليلا على ان الكفار غير خالطين بالشرعيات
 كما يشق لبعض اهل العلم يقضوا معنى غرض البصر لطباق الغرض على العين بحيث ينزع الرؤية من ابصارهم
 في التعجيزية واليه ذهب الاكثرون وبينوه بان المعنى غرض البصر عما يحرم والاقتصارية على ما يحل وقيل للتخفيف
 انه يعني للنظر اول نظرة تقع من غير قصد وقيل غير ذلك في هذه الآية دليل على تحريم النظر الى غير ما يحل
 اليه ومعنى يحفظوا قد وجهوا انه يجب عليهم حفظها عما يحرم عليهم وقيل المراد شرف وجههم عن ان يراها من لا
 يحل له رؤيتها ولما منع من ازاره المعنيين فاكلل بفضل تحت حفظ الفرج وقيل وجه المحرمين الى الابصار دون
 الفرج انه موسع في النظر فانه لا يحرم منه الا ما استثنى بخلاف حفظ الفرج فانه مضيق فيه فانه لا يحل منه الا
 ما استثنى وقيل الوجهان غرض البصر كله كالتعذر بخلاف حفظ الفرج فانه ممكن على الاطلاق والاشارة بقوله ذلك
 الى ما ذكر من الغرض والحفظ وهو مبتدأ وخبره انك لا تعلم اى الظاهر من دنس الزينة والطيب والتلبس
 بهذه الذنوب ان الله خير بما يصنعون لا يخفى عليه شئ من جميعه وفي ذلك وعيد لمن لم يغض بصره ويحفظ فرجه
 الساوسته وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن خص النساء بانهن اللوات
 بهذا الخطاب على طريق التاكيد لانهن تحت خطاب المؤمنين تغلبا كما في سائر الخطابات القرآنية
 ونظر التضعيف في يغضضن ولم يظهر في اغضوا لان لا الفعل من الاول شحرك ومن الثاني ساكنة وبها في نحو
 جزم جوابا للامر وبسبب اجماله بالغض في الموضوعين قبل حفظ الفرج لان النظر وسيلة الى عدم حفظ الفرج والوسيلة
 مقدمة على التوسل اليه معنى يغضضن كمن يغضوا فيستدل به على تحريم نظر النساء الى ما يحرم عليهن وكذلك
 عليهن حفظ فروجهن على الوجه الذي تقدم في حفظ الرجال لفروجهن ولا يبعد ان زينتتهن اى ما يتزينن
 به من الحلية وغيره وفي النهى عن ابداء الزينة تنهي عن ابداء مواضعها من ابدانهم بالاولى فهم استثنى سجاها من
 هذا النهى فقال الا ما ظهر منها واختلف الناس في ظاهر الزينة ما هو فقال ابن مسعود وسعيد بن جبيرة
 هو الغياب وزاد سعيد الوجه وقال عطاء والاذاعي الوجه والكفان وقال ابن عباس فتادة والمسجون مخففة
 ظاهر الزينة هو الكحل والنسوك والخضاب الى نصف الساق ونحو ذلك فانه يجوز للمرأة ان تشد به وقال ابن
 عطية ان المرأة لا تبدى شيئا من الزينة ويخفى كل شئ من زينتها ووقع الاستثناء فيما يظهر منها بحكم الضرورة
 ولا يخفى عليك ان ظاهر النظم القرآني النهى عن ابداء الزينة الا ما ظهر منها كالجلباب والخمار ونحوهما على الكف
 والقديمين من الحلية ونحوها وان كان المراد بالزينة سواهما كان الاستثناء راجعا الى ما يشق على المرأة تنزه
 كاللقين القديمين ونحو ذلك وهذا اذا كان النهى عن اظهار الزينة يستلزم النهى عن اظهار مواضعها لعموم
 الخطاب فانه يحل الاستثناء على ما ذكرناه في الموضوعين واما اذا كانت الزينة تشمل مواضع الزينة وامتنعت
 بالنسار فالامر واضح والاستثناء يكون من اجمع قال القرطبي في تفسيره الزينة على قسمين خلقية وكنسية
 فالخلقية وهما فانه هو الزينة والكنسية ما اجماله الله في قوله لا يبدى شيئا من زينتهن فكل ما ابدى من زينتهن

ومن ثم قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقول الشاعره ياخذن زينتهن حسن ما ترى به وادام محطون
فمن خير عواطل به وليضربن بالبخمهن على جيوبهن الخمر جمع خمار وهو ما تغطي به المرأة راسها والجيوب
جمع جيب وهو موضع القطع من الدرع والقميص ما خوذ من الجيوب وهو القطع قال المفسرون ان
نساء الجاهلية كن يسدن خمرهن من خلفهن وكانت جيوبهن من قدام واسقة فكان تنكشف نحوهن
وقلا يدريمن فامر ان يضربن متقافهن على الجيوب ليسترن بذلك ما كان يبدون وفي لفظ الضرب
مبالغة في الالتقاء الذي هو الالتصاق وقد فسر الجمهور الجيوب بما ذكرنا وهو المعنى الحقيقي وقال
مقاتل ان معنى على جيوبهن على صدورهن فيكون في الآية مضاف محذوف اي على مواضع جيوبهن
ولا يبدون زينتهن الا لبعولتهن البعل هو الزوج والسيد في كلام العرب وقدم البعولة لانهم
المقصودون بالزينة ولان كل بدن الزوجية والسنة خلال لهم ومثله قوله سبحانه والذين هم لفروجهم
حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكن ايمانهم فانهن يملكن او اباتهن او اباؤهن لبعولتهن او ابناءهن
او ابناء لبعولتهن او اخوانهم او بنى اخوانهم او بنى اخواتهن فحوز للنساء ان يبدون الزينة
لهؤلاء لكثرة المخالطة وعدم خشية الفتنة لما في الطباع من النفرة عن القرايب وقدر روى عن الحسن
والحسين رضي الله عنهما انهما كانا لا ينظران الى امهات المؤمنين ذبا بامتنها الى ان ابناء البعولة لم يذكروا
في الآية التي في ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي قوله لا جناح عليهن في آبايهم واما ابناء
بعولتهن ذكورا واولاد الازواج ويدخل في قوله او ابناء لهن او لاولاد او ان سفلوا او اولاد بناتهن
وان سفلوا وكذلك آباء البعولة وآباء الآباء وآباء الامهات وان علوا وكذلك ابناء البعولة
ان سفلوا وكذلك الاخوة والاخوات وذهب الجمهور الى ان العم والنخال كسائر المحارم في جواز النظر
الى ما يجوز لهم وليس في الآية ذكر الرضاع وهو كالنسب وقال الشعبي وعكرمة ليس العم والنخال من المحارم
لهو نسائهن بل المختصات بهن الملايسات لهن بالخديته والصحبة ويدخل في ذلك الاماء ويخرج من
ذلك نساء الكفار من اهل الذمة وغيرهم فلا يحل لهن ان يبدن زينتهن لهن لانهن لا يتحرجن من صغفهن
رجال في هذه المسئلة خلاف بين اهل العلم وازدواج النساء اليهن بدل على اختصاص ذلك بالمومنات
وما ملكت ايمانهم ظاهر الآية يشمل الجيود والاماء من غير فرق بين ان يكونوا مسلمين او كافرين
به قال جماعة من اهل العلم واليه ذهب عايشة وام سلمة وابن عباس ومالك وقال سعيد بن المسيب
لا تغزكم هذه الآية او ما ملكت ايمانهم انما عني بها الاماء ولم يعن بها العبيد وكان الشعبي يكره ان ينظر
نملوك الى شعر مولاته وهو قول عطاء ومجاهد والحسن وابن سيرين وروى عن ابن مسعود وقال
يخيفه وابن جريح او التاجين غير اولى الا ذمة من الرجال المراد هم الذين يتبعون القوم فيصيبوا
من طعامهم لاهته لهم الا ذلك ولا حاجة لهم في النساء قاله مجاهد وعكرمة والشعبي واصل الاربعة والارب

والمرأة الحاجة والجمع ما رتب قيل المراد بغير اولى الثابتة المحققا الذين لا حاجة لهم في النساء وقيل البتة وقيل العتق وقيل المحصى وقيل الخنث وقيل الشيخ الكبير ولا وجه لهذا التخصيص بل المراد بالآية ظاهرا وبهم من يتبع اهل البيت ولا حاجة له في النساء ولا يحصل منه ذلك في حال من الاحوال فيدخل في هو لا من هو بهذه الصفة ويخرج من عداه او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء الطفل يطلق على المفرد والمثنى والجمع او المراد به هنا الجنس الموضوع موضع الجمع بدلالة وصفه بوجع الجمع وفي مصحف ابى او الاطفال على الجمع يقال للانسان طفل لم يراه حق الحلم ومعنى لم يظهروا المظهرين من الطلوع بمعنى الاطلاع كذا قال ابن قتيبة وقيل معناه لم يبلغوا حد الشهوة قالوا الفراء والزجاج واختلف العلماء في وجوب ستر عدى الوجه والكفين من الاطفال فقيل لا يلزم لانه لا تكليف عليه وهو الصحيح وقيل يلزم لانه قد شتيت المرأة وبهذا اختلف في عورة الشيخ الكبير الذي قد سقطت شهوته والاولى بقا والحرمته كما كانت قد يحل النظر الى عورته ولا يحل له ان يكشفها وقد اختلف العلماء في حد العورة قال القرطبي اجمع المسلمون على ان السورتين عورة من الرجال والمرأة وان المرأة كلها عورة الا وجهها ويديها على خلاف في ذلك وقال الاكثر ان عورة الرجل من سترته الى كبرتيه ولا يضر من بارجلهن ليعلموا يخفين من زينتهن اى لا تضرب المرأة برجلها اذا شئت لسمع صوت خلعها من يسوع من الرجال فيعلمون انها ذات خلخال قال الزجاج وسمع هذه الزنية اشد تحريكا للشهوة من ابدائها ثم ارشد عباده الى التوبة من المعاصي فقال سبحانه وتوبوا الى الله جميعا ايها المومنون فيدفع الله بالتوبة والاعمال بين المسلمين في وجوبها وانها فرض من فرائض الدين لعلمكم تفعلون اى تفوزون بسعادة الدنيا والآخرة وقيل ان المراد بالتوبة هنا هي عما كانوا يعملونه في الجاهلية والاول اولى لما تقر في السنتان الاسلام حبيب قبله السابعة والكلح الايات منكم الايام التي لا زوج لها كبر كانت او ثيبا والجمع ايامي والايام تشديد الياء ويشمل الرجل والمرأة قال ابو عبيد يقال رجل ايم وامرأة ايم واكثر ما يكون في النساء وهو كما استعار في الرجال والخطاب في الآية للماوليا وقيل للمازواج والاول ابرج وفيدليل على ان المرأة لا تنكح نفسها وقد اختلف في ذلك ابو حنيفة واختلف اهل العلم في النكاح هل هو مباح او مستحب وواجب فذهب الى ما لا الشافعي وغيره والى الثاني مالك وابو حنيفة والى الثالث بعض اهل العلم على تفصيل لهم في ذلك فقالوا ان خشى على نفسه الوقوع في العصية وجب عليه الافلا والظاهر ان القائلين بالاباحت والاختباب لا يخالفون في الوجوب مع تلك الخشية وبالجملة فهو مع عدمها سنة من السنن المؤكدة لقوله صلعم في الحديث الصحيح بعد ترغيبه في النكاح ومن رغب عن سنتي فليس مني ولكن مع القدرة عليه وعلى سكوته والمراد بالايامى هنا الاحرار والحرير واما المماليك فمقربين ذلك قوله

والصالحين من عبادك وأما نكحهم والصلح هو الايمان وذكر سبحانه الصالح في المالكين من
الاحرار لان الغالب في الاحرار الصالح بخلاف المالكين وفيه دليل على ان المملوك لا يزوج نفسه
وانما يزوجه مالكه وقد ذهب الجمهور الى انه يجوز لسيده ان يكبره عبده وامته على النكاح وقال مالك لا يجوز
ثم رجع سبحانه الى الكلام في الاحرار فقال ان يكونوا فقراء يعنيهم الله من فضله اى لا
يتنحوا من تزويج الاحرار بسبب فقر الرجل او المرأة او احدهما فانهم ان يكونوا فقراء يعنيهم الله
تفصل عليهم بذلك قال الزجاج حدثنا اسد على النكاح واعلم انه سبب لنفي الفقه ولا يلزم ان هذا
يكون حاصلا لكل فقير او تزويج فان ذلك مقيد بالمشيئة وقد يوجد في الخارج كثير من الفقراء
لا يحصل لهم الغنا اذ تزوجوا وقيل المعنى انه يعنيهم الله بالنفس وقيل المعنى ان يكونوا فقراء الى النكاح
يعنيهم الله من فضله بالجمال ليتعففوا عن الزنا والوجوه الاول اولى ويدل عليه قوله سبحانه وان
عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان شارف قيل المطلق هنا على المقيد هناك وجبته والله واسع
موكدة لما قبلها مقررة لها والمراد انه سبحانه ذو وسعة لا ينقص من سعة ملكه غنا من يعنيهم الله من عبادهم علم
بصالح خلقه يعني من يشاء ويفقر من يشاء الشا منته والذين يتنحون الكتاب مما ملكنا
ايما نكح الكاتبة في الشرع ان يكاتب الرجل عبده على مال يؤديه بنحو ما اذا اذاه فهو حر وظاهر قوله فكانت
ان العبد اذا اطلب الكاتبة من سيده وجب عليه ان يكاتبه بالشروط المذكورة لغيره وهو ان علمه تفهم
خيرا والخير هو القدرة على دار ما كوتب عليه وان لم يكن له مال وقيل هو المال فقط كما ذهب اليه
مجاهد والحسن وعطاء والضحاك وطائفة من يقاتل وذهب الى الاول ابن عمر وابن زيد واختاره
مالك والشافعي والفرج والنزاج قال الفرج يقول ان رجولهم عندهم وفار ومادية كمال وقال النزاج
لما قال فهم كان الاظهر الاكتساب والوفاء وادار الامانة وقال النخعي ان اخي للدين والامانة وروى
مثل هذا عن الحسن وقال عبدة السلمي انما الصلوة قال الطحاوي وقول من قال انه مال
لا يصح عندنا لان العبد مال لمولاه فكيف يكون له مال قال والمعنى عندنا ان علمه تفهم خيرا الى كماله
والصدق قال ابو عمرو بن عبد البر من القيل ان الخير هنا المال انكر ان يقال ان علمه تفهم بالادب
يقال علمت فيه الخير والصلح والامانة ولا يقال علمت فيه المال هذا اصل ما وقع من الاختلاف
بين اهل العلم في الخير المذكور في الآية واذا تقررت لك هذا فاعلم انه قد ذهب الى ظاهره بالتخصيص الا للضرورة
من الوجوب عكسه وعطاء وسرق وعمر بن دينار والضحاك واهل الظاهر فقالوا يجب على السيد ان
يكاتب مملوكه اذا اطلب منه ذلك وعلم فيه خيرا وقال الجمهور من اهل العلم لا يجب لك ومنسكوا بالابحاث
على انه لو سأل العبد سيده ان يبيعه من غيره لم يجب عليه لك ولم يجب عليه فكذا الكاتبة لانها ماعونة
ولا يخفاك ان هذه حجة واهية وشبهة وحشة والحق ما قاله الاولون وبه قال عمر بن الخطاب وعنه

واختاره ابن جرير ثم اسجانه المولى بالاحسان الى المكاتبين فقال وآتوه من مال الله الذي اتاكم
ففي هذا الامر لما فكين باعته المكاتبين على مال المكتات ابا بان يعطوهم شيئا من المال ابا بان يحطوا عنهم ما كتبوا عليه
ونظرا للملكية عدم تقرير ذلك بمقدار قيل الثلث وقيل الربع وقيل العشر لعل وجه تخصيص المولى بهذا الامر هو
كون الكلام فيه من سياق الكلام معهم فانهم لما سؤروا بالكتاتبة وقال الحسن والتضي وبريده ان الخطاب
يقول وآتوهم الجميع الناس وقال ابن ابي بن اسلم ان الخطاب للولاء بان يعطوا المكاتبين من مال الصدقة
خطم كما في قوله سبحانه وفي الرقاب وللمكاتب احكامهم معرفة اذا وقي ببعض مال المكتاتبة ثم انه سبحانه
لما ارشد المولى الى نكاح الصالحين من المالكين نهي المسلمين عما كان يفعل اهل الجاهلية من اكرامهم
على الزنا فقال ولا تذكروا قتيانكم على البغاء والمراد بالفتيات هنا الاماء وان كان الفتى قتيلا
قد يطلقان على الاحرار في سواضع اخر والبغاء الزنا مصدر لغت المرأة تبغي بغاء اذا زنت وهذا مختص بنساء
النساء فلا يقال للرجل اذا زنى انه بغى وشرطا لسجانه هذا النهي لقوله ان اودن تحصنا لان الاكرام
لا تارة حورا لا عند ارادة من للتحصن فان لم ترد التحصن لا يصح ان يقال لها مكرهته على الزنا والمراد بالتحصن
هنا التعفف والتزويج وقيل ان هذا التقدير راجع الى اليا مدي وفي الكلام تقديره وتأخير وقيل هذا الشرط ملغى وقيل
هذا الشرط باعتبار ما كانوا عليه فانهم كانوا يكرهون من وهن يردون التعفف وليس تخصيص النهي بصوة ارتون
التعفف وقيل ان هذا الشرط خرج مخرج الغالب لان الغالب ان الاكرام لا يكون الا عند ارادة التحصن فلا
يلزم منه جواز الاكرام عند عدم ارادة التحصن وهذا الوجه اقوى بهذه الوجوه فان الالة قد تكون غير مريدة للحال
بالاكرام كما فيمن لا رغبة له في النكاح والصغيرة فتوصف بانها مكرهته على الزنا مع عدم ارادتها للتحصن فلا يتم
ما قيل من انه لا يتصور الاكرام الا عند ارادة التحصن الا ان يقال ان المراد بالتحصن هنا مجرد التعفف اذ لا يرد
على من كانت تريد الزولج انها مريدة للتحصن هو بعيد فقد قال الجبري عجب اس ان المراد بالتحصن التعفف التزويج
وتابعه عافى لك غيره ثم علم سبحانه هذا النهي لقوله لئلا تفتنوا عرض الحياة الدنيا وهو لا يتسبب الالة بفرجها و
هذا التعليل خارج مخرج الغالب والمعنى ان هذا الغرض هو الذي كان يحلهم على اكرام الاماء على البغاء في
الغالب لان اكرام الرجل لالة على البغاء لا فائدة له اصلا لا يصدر مثله عن القلاء فلا يدل هذا التعليل
على انه لا يجوز له ان يكرهها اذ لم يكن مبتغيا باكرامها عرض الحياة الدنيا وقيل ان هذا التعليل للاكرام
من اعتبار ان حادتهم كانت كذلك لانه ما رنهي عن الاكرام لمن هذا يلحق المعنى الاول ولا يخفى الفه
ومن يكره من فان الله من بعد كوا ههون غفود رحيم هذا مقرر لما قبله وهو كونه والمعنى ان حقبة
الاكرام راجعة الى المكربين لا الى المكربات كما تدل عليه قرأة ابن مسعود وجابر بن عبد الله وعبيد بن جبر
فان الله غفور رحيم لمن قيل في هذا التفسير لئلا لان المكربة على الزنا غير آتية واجيب بانها وان كانت
مكرهته فزنا لا تخلوا في تضاعيف الزنا عن شايبة مطاوعة اما بحكم الجبلية البشرية او يكون الاكرام صرا

عن حداد الحارثي عن قتيل ان المعنى فان ارد من بعد الكون من غفور رحيم لهم اما مطلقا او بشرط التوبة التي سعة يلايها الذين آمنوا الخطاب للمؤمنين ويدخل المؤمنات فيه تغليبا كما في غيره من الخطابات قال العلماء هذه الآية خاصة ببعض الاوقات واختلغوا في المراءى ليقولوا ليستأنكم على اقوال الاول انها منسوخة قاله سعيد بن المسيب وقال سعيد بن جبير ان الامر فيها للذكر لا للمؤنث وقيل كان ذلك واجبا حيث كانوا الا ابواب لهم ولو عاد الحال لعاد الوجوب حكماء المهدوي عن ابن عباس وقيل ان الامر بها للوجوب وان الآية محكمة غير منسوخة وان حكمها ثابت على الرجال والنساء وكما سئل الشعبي عنها منسوخة هي قال لا والله يقال السائل ان الناس لا يعلمون بها قال نعم المستعان وقال القنطري وهو قول اكثر العلماء وقال ابو عبد الرحمن السلمي انها خاصة بالنساء وقال ابن عمر هي خاصة بالرجال ودين النساء والمراد بقوله الذين ملكت ايما تكلم العبيد والامراء والذين لهم يبلغوا الحكم منكم اي من الاحرار يعني ثلاث مرات ثلثة اوقات في اليوم والليالي وعشر مرات عن الاوقات لان اصل وجوب الاستئذان هو بسبب مقارنة تلك الاوقات لمرور المستأذنين بالجاهلين لانفس الاوقات وانتصاب ثلاث على الطريقة الزمانية اي في ثلاث اوقات او منصوب على المصدرية اي ثلث استئذانات ورجح هذا ابو حيان فقال والظاهر من قوله ثلاث مرات ثلاث استئذانات لانك اذا قلت ضرتك ثلاث مرات لا يغفر من الاثلاث ضربات ويرد بان الظاهر هنا مشروك لمقرنية التفسير بالثلاثة الاوقات فقال من قبل صلوة الفجر وذلك لانه وقت القيام عن المضاجع وطلع شمس النجوم ولبس ثياب اليقظة وربما يبيت عريان او على حالة لا يجب ان يراه غيره فيها وحين تضعون ثيابكم ومن قوله من الظهيرة للبيان او بمعنى في او بمعنى اللام والمعنى حين وضعكم ثيابكم التي تلبسونها في النهار من شدة حر الظهيرة وذلك عند انتصاف النهار فانتم قد تخرجون عن الثياب لاجل القيام له ثم ذكر سجادة الوقت الثالث فقال ومن بعد صلوة العشاء وذلك لانه وقت الخروج عن الثياب والخروج بالليل ثم جعل سجادة هذه الاوقات بعد التفصيل فقال ثلث عودات كانت لكم والجملة مستأنفة مسوقة لبيان علته وجوب الاستئذان ليس عليكم يا اهل البيوت ولا عليهم اي المالك والصبيان جناح اي اثم في الدخول بغير استئذان لعدم ما يوجب من مخالفة الامر والاطلاع على العورات ومعنى بعد هن بعد كل واحدة من هذه العورات الثلاث وهي الاوقات الثلاثة بين كل اثنين منها وهذه الجملة مستأنفة مقرنة للامر بالاستئذان في تلك الاحوال خاصة طوافون عليكم الجملة مستأنفة مبنية للعدول الرخص في ترك الاستئذان قال القارئ القولي في الكلام هم خدكم وطوافون عليكم اي بجم خدكم فلا باس ان يدخلوا عليكم بجمكم على بعض ائمتكم يطوف او طأفت على بعض والمعنى ان كلامكم لطيف على صاحب العبيد على الموالي والموالي على العبيد

وانما اباح سبحانه الدخول في غير تلك السبل اوقات الناشئة بغير استئذان لانها كانت العاقبة انهم لا يكشغون
عوراتهم في غير ثياب والاشارة بقوله كذلك الى مصدر الفعل الذي يعود مكان في سائر المواضع في اللفظ
الغريزي اى مثل ذلك البتة بين الله لكم آيات الدالة على شيعه لكم من الاحكام والله عليم
كثير العلم بالمعلومات حكيم كثير الحكمة في افعاله العاشرة والقواعد من النساء اللائي لا يوجن
نكاحا اى العجائز اللائي قدن من الحيض والولد من الكبر واحدتها قاعد بلها وليدل حذرها على انه
قعود الكبر فليس عليها جناح ان يضعن ثيابهن التي تكون على ظاهرين كالجلباب ونحوه
لا الثياب التي على العورة الخاصة وانما جاز لمن ذلك لانصرف الانفس عنهم اذ لا غيبة للرجال
فاباح الله سبحانه لمن لم يجد غير من ثم استثنى حالة من حالتهن فقال غير متبرجات بزيينة
اي غير منطلعات للزينة التي اسرت باخفاءها في قوله ولا يدين زنيتهن والعنى من غير ان يرون بانها روض
الجلابيب انما زنيتهن ولا تعرضات بالتميز لينظر اليهن الرجال والتبرج التكشف والظهور
للعيون وان يستعففن اى وان يتكرن وضع الثياب مطلقا فهو خير لمن وضعها والله
سميع عليم اى كثير السماع والعلم او يبلغها الحادية عشرة ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج
حرج ولا على المريض حرج اختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي محكمة او منسوخة قال بالاول جماعة من
العلماء والثاني جماعة قيل ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلقوا زناهم وكانوا يدعيون اليهم فاحتجوا بهم
ويقولون لم قد احلنا لكم ان تاكلوا مما في بيوتنا وكانوا يخرجون من ذلك وقالوا لا ندخلها وهم غيب
فمنزلت هذه الآية نخصه لم تمنعني الآية نفى الجرح عن الزنا وفي اكلهم من بيوت اقاربهم وبيوت من
يدفع اليهم المفتاح اذ اخرج للغزو وقال النحاس وهذا القول من اجل ما روى في الآية لما فيه عن الصحابة
والتابعين من التوقيف وقيل ان هؤلاء المذكورين كانوا يخرجون عن موافقة الاصحاب حذرا
من اعتقادهم اياهم خوفا من تاثيرهم بافعالهم فمنزلت وقيل ان صدر رفع الحرج عن الاعمى فيما
يتعلق بالتكليف الذي يشترط فيه البصر عن الاعرج فيما يشترط في التكليف به القدرة الكاملة
على المشي على وجه يتعدى الايتان به مع العرج وعن المريض فيما يؤثر المرض في اسقاطه وقيل المراد بهذا
الحرج المرفوع عن هؤلاء هو الحرج في الغزو اى لا حرج على هؤلاء في تاخيرهم عن الغزو وقيل كان الرجل
اذا دخل احد من هؤلاء الزمنا الى بيته فله ان يشرب فيه شربا يطعمه اياه ذهب بهم الى بيوت قرايته
فيتخرج الزمنا من ذلك فمنزلت الآية ولا على انفسكم اى ولا حرج عليكم وعلى من ياتكم
من المؤمنين ان تاكلوا انتم ومن معكم والحاصل ان رفع الحرج عن الاعمى والاعرج والمريض ان
كان باختيار موافقة الاصحاب ودخول بيوتهم فيكون ولا على انفسكم متصلا بما قبله وان كان رفع
الحرج عن اولئك باعتبار التكليف التي يشترط فيها وجود البصر وعدم العرج وعدم المرض

فقول ولا على انفسكم ابتداء كلام غير متصل بما قبله ومعنى من بيوتكم البيوت التي فيها مشايخهم والهم
فبيوتهم بيوت الاولاد وكذا قال المفسرون لانها داخله في بيوتهم لكون بيت ابن الرجل بيته
ولذا لم ينكر سبحانه بيوت الاولاد وذكر غير بافعال او بيوت آباءكم او بيوت امهاتكم او بيوت

اخوانكم او بيوت اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت اخواتكم او بيوت خالاتكم
قال النجاشي عارض بعضهم هذا فقال هذا حكم على كتاب الله سبحانه بل الاول في الظاهر ان يكون بل
خالفه المولود وجاب عن هذه المعارضة بان زكاة الاولاد والنسبة الى الاباء لا تنقص من رتبة الاباء
بالنسبة الى الاولاد بل للمآبار في خصوصية في احوال الاولاد والحديث انت وما لك لا بيك وحديث
ولد الرجل من كسبه ثم قد ذكر الله سبحانه بهنا بيوت الاخوة والاخوات بل لا عامر والعمات بل
الاخوال والخالوات فكيف ينبغي سبحانه الحرج عن الاكل من بيوت هؤلاء ولا ينبغي عن بيوت
الاولاد وقيد بعضهم جواز الاكل من بيوتهم كلهم بالاذن منهم وقال آخرون لا يشترط الاذن قيل وهذا
اذا كان الطعام مباحا ولا وان كان محرزا وكنتم لم تحجز لهم اكله ثم قال سبحانه او ما مملكتكم مفاتيحه
اي البيوت التي تملكون التصرف فيها ياذن اربابها واذ لك كلكم كلكم والعبيد والخزان فانهم
يملكون التصرف في بيوت من اذن لهم بدخول بيته واعطاهم مفتاحه قيل المراد به البيوت المملوك
والمفتاح جمع مفتاح او صمد يفتحهم وان لم يكن بينكم وبينه قرابة فان الصديق في الغالب يفتح
لصديقه بذلك ولطبيب به نفسه والصديق يطلق على الواحد والجمع ليس عليكم جناح
ان تاكلوا جميعا او اثنائا تاجع شئ بمعنى التفريق يقال شئت القوم اي تفرقتهم وهذه الجملة
كلام متانف شتمل على بيان حكم آخر من جنس ما قبله اي ليس عليكم جناح ان تاكلوا مجتمعين او متفرقين
وقد كان بعض العرب يخرج ان ياكل وحده حتى يجد له اكيلا يواكله فياكل معه وبعض العرب كان
لا ياكل الا مع الضيف فتدل فاذا دخلتم بيوتا اي غير البيوت التي تقدم ذكرها وهذا بيان
اوب اخراوت به عبادوه فسلوا على انفسكم اي على اهلها الذين هم بمنزلة انفسكم وقيل المراد بالبيوت
المنكورة سابقا على القول الاول فقال الحسن والحق في المساجد والمراد سلوا على من فيها من
منفسكم فاذا المكن في المساجد فقول السلام على رسول الله وقيل يقول السلام عليكم من الله
وقيل يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال بالقول الثاني اعني انها البيوت المذكورة
سابقا جماعة من الصحابة والتابعين وقيل المراد بالبيوت هنا هي جميع البيوت المسكونة وغيرها يسلم
على اهل المسكونة وانما غير المسكونة فيسلم على نفسه قال ابن العربي القول بالعموم في البيوت هو الصحيح

تحية من عند الله مباركة طيبة اي طيب بها نفس المستمع كذلك يبين الله
لكم آيات لعلكم تعقلون تحليل لذلك البتين برحمة تعقل آيات الله سبحانه وفهم معانيها

الثانية عشرة فاذا استاذن فوك اي المؤمنون يارسول الله صلعم لبعض شأنهم اي الاموال التي
 تهم فاذن لمن شئتم منهم وامنع من تشاء على حسب مقتضية المصلحة التي تراها ثم ارشده الله
 سبحانه الى الاستغفار لهم لقوله واستغفر لهم وقيل شارة الى ان الاستئذان وان كان لغز مسوغ
 فلا يخلو عن شائبة تاثير امر الدنيا على الآخرة ان الله غفور رحيم اي كثير الرحمة والتعفة بالغ فيها
 الى الغاية التي ليس وراءها غاية قال المفسرون كان رسول الله صلعم اذا صعد المنبر يوم الجمعة واراد ان يل
 ان يخرج من المسجد لاجابة او غدر لم يخرج حتى يقوم حيال النبي صلعم حيث يراه فيعرف انه اثم اقام ليستأذن
 فياذن لمن شاء منهم قال مجاهد واذن الامام يوم الجمعة ان يكتسب بديه قال الزجاج علم الله ان المؤمنين
 اذا كانوا مع نبيه صلعم فيما يحتاج فيه الى الجاعة لم يذنبوا حتى يستأذنه وكذلك ان يكونوا مع الامام
 لا يجازفونه ولا يرجعون عنه في جمع من جموعهم الا باذنه وللامام ان ياذن ولان الاياذن على ما يرى لقوله
 فاذن لمن شئتم منهم قال العلماء وكل امر اجتمع عليه المسلمون مع الامام لا يجازفونه ولا يرجعون عنه الا باذن

سورة الفرقان سبع وسبعون آية

وهي كية كلها في قول الجمهور قال القرطبي قال ابن عباس وقادة الاثلاث آيات منها تزلت بالمدينة
 والذين لا يدعون مع الله الها اخر الآيات الآية الاولى وانزلنا من السماء ماء طهورا اي تنظي
 كما يقال وضوء للماء الذي يتوضى به قال اللذان يري الطهور في اللغة الطاهر المسطر قال ابن الانباري
 الطهور لغت الطاهر الاسم وكذلك الوصف وبالنظم المصدر هذا هو المعروف في اللغة وقد ذهب الجمهور
 الى ان الطهور هو الطاهر المسطر ويؤيد ذلك كونه بناء على اللغة وروى عن ابي حنيفة انه قال الطهور هو الطاهر
 ويستدل لذلك بقوله تعالى وسقاهم بهم شربا طهورا يعني طاهرا ومنه قول الشاعر خليلي بل في نظره
 مجد توبة او اوى بها قلبي على فجورته الى رجع الكفال غمير من الطبابة غدا تب التنايا يرقن طهوره
 فوصف الرقيق بانه طهور وليس بمطرور رج القبول الاول ثعلب وهو جرح لما تقدم من حكاية اللذان يري ذلك
 عن ابي اللغثة واما وصف الشاعر للرقيق بانه طهور فانه على طريق الببالغة وعلى كل حال فقد ورد الشرع بان
 الماء في نفسه طاهر ومطر غير قال الله تعالى ونزل على عيسى من السماء ماء فليطهركم به وقال النبي صلعم خلق
 الماء طهورا الثانية والذين يبيتون البيتوتة هي ان يبيتوا تلك الليل فمت ام لم تنم قال الزجاج
 من اور كما الليل فعديات نام اولم نيم كما يقال بات فلان قلنا والمعنى يبيتون لو لم يحط بسجدا
 على وجوههم وقياماً على قدامهم ومنه قول امر القيس فبتنا قيا ما عندنا من جوفنا نير اولنا
 عن نفسه ونزل اوله قال النسخي والنظام انه وصف لهم باجاء الليل كلمة اكثره الثالثة والذين
 اذا انفقوا الحيس فواولع رقيقنا ومن قتر رقيقنا واكثر رقيقنا ومعنى الجميع التضييق في الاتفاق

قال النحاس حسن ما قيل في معنى الآية ان من افق في غير طاعة الله فهو الاطراف ومن اسك عن طاعة الله فهو الاقمار ومن افق في طاعة الله فهو القوام وقال ابراهيم النخعي هو الذي لا يجمع ولا يعزى ولا يفتق نفقة يقول الناس قد اسرف وقال يزيد بن جبيب اولئك اصحاب محمد صلوات الله عليهم طعنا بالثمن واللثة ولا يلبسون ثوبا للجمال ولكن كانوا يريدون من الطعام ما يسد عنهم الجمع وليقوم عليهم على عبادة الله ومن اللباس ما يستعرونه ليقوم المحر والبروق قال ابو عبيدة لم يزيدوا على المعروف ولم يخلوا القلوب ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وكان اى انفاقهم بين ذلك الا فرطوا والتفريط قواما بستر القاف ما يدوم عليه الشئ ويستقر بالفتح العدل والاستقامة قال الثعلبي قيل بالفتح العدل بين الشيئين وبالكسر ما يقيم بالشئ لا يفضل عنه ولا ينقص من قيل بالكسر السداد والمبلغ المراد به جملتنا للمتقين اما ما اى قدوة يقتدى بها في الخير وانما قال اما ما ولم يقل ائمة لانه اريد به الجنس كقوله ثم يخرجكم طفلا قيل انه من الكلام المغلوب وان المعنى وجب المتقين لنا اما ما وبه قال مجاهد وقيل بان هذا الدعاء صادر عنهم بطريق الافراد وان عبارة كل واحد منهم عند الدعاء وجعلني للمتقين اما ما ولكنما هي عبارات الكل بصيغة التكلم مع الغير لقصد الایجاز وقال الخشن الامام جمع ائمة من ائمة يوم جمع على فعال كصاحب صحابة قائم وقيل انه مصدر كالقيام والصيام قيل غير ذلك قال النيسابوري قيل في الآية ولان الله على ان يرى الدينية مما يحب ان يطلب فربها والاقرب ائمة سالوا الله ان يليغهم في المطاعة المبلغ الذي يشاء اليهم ليقبضهم

سورة القصص

وهي مكية كلها في قول الحسن عكرمة وعطاهي سج او ثمان وثمانون آية الآية قال ابى اريد ان الكهنة احدثوا بنتي هاتين فبني مشروعية عرض رلى المرأة لها على الرجل وهذا سنة ثابتة في الامم كما ثبت من عرض عمر لابنته صفته على بن بكر وثمان والقصص معروفة وغير ذلك كما وقع في ايام الصحابة وايام النبوة وكذلك وقع من عرض المرأة لنفسها على رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان تاجرني ثمان حجج اى على ان يكون اجيرا لي ثمان سنين ترعى غنمي فان اتممت عشرين فم عنك اى تفضيلا منك لان الزمان مني لك جبل ملازدا على الثمانية للاعوام الى تمام العشرة اعوام موكولا الى المرأة والمريان عليك بالزناك تمام العشرة للاعوام واشتقاق المشتقة من الشوق اى شوق بطنة لتفدين فتارة يقول الطبق ثم غيب في قبول الاجارة فقال سبحانه ان شئوا الله من اصحاب في حجة الحجج والوفاء قيل ابراه الصالح على العصور فيدخل صلاح المعاملة في تلك الاجارة تحت الآية ونحو لا وليا وتلك بالثبوت فغرضنا للممر الى يوفق الله

سورة محمد صلى الله عليه وسلم

وتسمى سورة القتال وسورة الذين كفروا آياتها تسع وثلاثون وقيل ثمان وثلاثون آية وهي مدنية قال الماوردي
في قول الجميع الا بن عباس قتادة فانها قال الا آية تزلت منها بعد حجة الوداع حين خرج من مكة وجعل ينظر
الى البيت وبوبكى حزنا عليه فنزل قوله تعالى وكان من قرية بني شدقة من قرية ك قال الشعبي نهاكيت
وبوبخلط من القول فالتسوة مدنية كما لا يخفى الآية الاولى فشدق والوثاق بالفتح وتجي بالسر
اسم الشئ اندي يوثق به كالرباط والمعنى اذا بالغتم في قتلهم قاسروهم واخفظوهم بالوثاق قاما من بعد
واما قذاع امي فاما ان تمنوا عليهم بعد الاسر او تغدوا فداء والمن لا اطلاق بل غير عوض والقدي ما يفد
به الذبيحة فشره من الاسر لم يذكر القتل سببا للتفاد بما تقدم وانما قدم المن على القدي لانه من محارم الاخلاق
ولهذا كانت الحرب تفتخر به ولا قتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اقبل الاعناق حمل المعارم ثم ذكر كسبيها
الغاية لذلك فقال حتى تضع الحرب اوزارها اوزار الحرب التي لا يقوم اليها من السلاح الكرم
استند الوضع اليها وهو لا يلها على طريق الجواز والمعنى ان المسلمين يخبرون بين تلك الامور الى غاية هي لا يكون
حرب مع الكفار وقال مجاهد المعنى حتى لا يكون دين غير دين الاسلام وبه قال الحسن الطبري قال الكسبي
حتى يسلم الخلق قال الفراء حتى يوينوا وينهب الكفر وقيل المعنى حتى تضع الاعداء الحاربون اوزارهم وهو سلك
بالزينة او الموادة وروي عن الحسن عطا انها قال في الآية تقديم وتأخير والمعنى فضر الرقاب حتى تضع
الحرب اوزارها فاذا انقضت بهم فشدق والوثاق وقد اختلف العلماء في هذه الآية هل هي محكمة او منسوخة
فقيل انها منسوخة في اهل الاوثان وانه لا يجوز ان يفادوا ولا يمت عليهم والناسخ لها قوله فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم وقوله فاما تثقفنهم في الحرب فشروهم من خلفهم وقوله قاتلوا المشركين كافة وبهذا قال
قتادة والضحاك والسدي وابن جريح وكثير من الكوفيين قالوا والمائة اخوات نزل فوجب ان يقتل كل
شرك الا من قاست الدلالة على تركه كالنساء والصبيان ومن يؤخذ منه الجزية وهذا هو المشهور من سب
ابي حنيفة وقيل ان هذه الآية ناسخة لقوله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم روي ذلك عن عطاء وغيره
وقال كثير من العلماء ان الآية محكمة وان الامم مخيرة بين القتل والاسر وبعد الاسر مخيرة بين المن والفداء
قال مالك والشافعي والثوري والاوزاعي وابوعبيد وغيرهم وهذا هو الراجح لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
الراشدين من بعده فعلوا ذلك وقال سعيد بن جبيرة لا يكون فداء ولا اسر الا بعد الاشجان والقتل سيف
لقوله ما كان لبني ان يكون لاسرى حتى تخين في الارض فاذا اسر بعد ذلك فاعلاما من ان يحكم بارأه من
قتل وغيره الثانية فلا تقنوا اي لا تضعفوا عن القتال والوهن الضعف ولا تدعوا الى الكفا
الى السلم اي الصلح ابتداء منكم فان ذلك لا يكون الا عند الضعف قال الزجاج منع المسلمون
المؤمنين ان يدعوا الكفار الى الصلح وامرهم بحربهم حتى يسلموا واختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي محكمة
او منسوخة فقيل انها محكمة وناسخة لقوله وان اجنوا المسلم فاجنح لها وقيل منسوخة بهذه الآية ولا يخفاك

ان لا تقتضى للقول بالبنسخ فان السجادة نهى المسلمين في هذه الآيات ان يدعوا الى السلم ابتداء ولم ينه عن قبول السلم اذ اخرج اليه المشركون فالآيتان محكمتان ولم تتواروا على محل واحد حتى يحتاج الى عمو
البنسخ او تخصيص وبجملة وانتهم اذ علون بمقررة لما قبلها من النهى اى وانتم الغالبون بالسيف
والجته قال الطبرى اى اخر الامر لكم وان غلبوكم فى بعض الاوقات وكذا قوله والله معكم اى بالنظر المعنوية

سورة الفتح تسع وعشرون آية

كلها مدنية بالاجماع قال القرطبي وقال مروان وسور بن مخزومه تزلت بين مكة والمدن في شأن المدينة
وهذا لا ينافي الاجماع لان المراد بالسور المدنية النازلة بغير الهجرة من مكة الآية ولو كان رجال مومنين
ونساء مومنات يعنى استضعفين ممن آمن بكلمة ومعنى لم تعلموهوهم لم تعرفوا بهم وقيل لم تعلموا
انهم مومنون ان قتلوا وهو بالقتل والاياع بهم تعالى وطئت القوم اى اوقعت بهم وذلك انهم
لواخذوا مكة عنوة بالسيف لم يثنيهم المومنون الذين بهم فيها من الكفار وعند ذلك لا يامنون ان يقتلوا
المومنين فتلزم الكفارة ويقيم سببه وهو معنى قوله فتصيبكم منهم اى من جنتهم معركة اى شقة
بما يلزمكم فى قتلهم من كفارة وعيب واصل المعركة العيب مأخوذة من العز هو الحرب وذلك ان المسلمين
سيقولون ان المسلمين قد قتلوا اهل دينهم قال الزجاج معركة اى شقة وكذا قال الجوهري وبه قال ابن زيد
وقال الطبرى ومقاتل وغيرهما المعركة كفارة قتل الخطا وقال ابن اسحق المعركة غزو المدينة وقال قطر بن المعركة الشدة
وقيل الغم بغير علم متعلق بان قتلوا بهم اى غير عالمين وجواب لولا محذوف اى لاذن اسد جرح لكم والمالك

سورة المجملات ثمان عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي بالاجماع الآية الاولى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا من البتتين وقر حمزة والكسائي من التثبت فتبينوا والمراد من البتتين التعرف فتبينوا
ومن التثبت الانارة وعدم العجالة والتبصر فى الامر الواقع والخبر الوارد حتى تضح ويظهر قال المغيرة
ان هذه الآية تزلت فى الوليد بن عتبة بن ابي معيط كرايته ان تصيبوا قوما بجهالة او لا تصيبوا
لان الخطا ممن لم يتبين الامر ولم يثبت فيه هو الغالب بجهالة لانه لم يصدر عن علم والمعنى يتبين
بجهالة بما لهم فتصيحوا على ما فعلتم بهم من اصابهم بالخطا نادى مدين على ذلك متعين له كنهين
الثانية وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا ابا عتار كل فرد من افراد الطائفتين
بينهما اى اذا قاتل فريقان من المسلمين فعلى المسلمين ان يسعوا فى الصلح بينهم ويدعواهم الى حكم الله
فان بغت احدا على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تغنى الى امر الله فان قاعت فاصحوا

بينهما بالعدل اى فان حصل بعد ذلك للتعدى من احدى بطائفتين على الاخرى ولم تقبل الصلح ولا واثقت
فيه كان على المسلمين ان يقابلوا هذه الطائفة الباغية حتى ترجع الى امر الله وحكمه فان حوت تلك الطائفة
الباغية عن بغيا واجابت الدعوة الى كتاب الله وحكمه فعلى المسلمين ان يعدلوا بين الطائفتين فى الحكم
وتجروا فى الصواب لمطابق حكم الله ويأخذوا على يد الطائفة الظالمة حتى يخرج من الظلم وتودى على ما يجب
عليها من الاخرى ثم امر الله سبحانه المسلمين ان يعدلوا فى كل امورهم بعد امرهم بهذا العدل كالتى صارت لبطائفتين
المقتلتين فقال واقتطوا ان الله يحب المقتسطين اى يعدلوا ان الله يحب المتعادلين ومحبته
لهم يستلزم مجازاتهم باحسن الجزاء وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق فى هذا المرام فى شرحه نبيل الاطراف
للمنشى وبسطنا الكلام على احكام البغى والبقاة فى شرحنا مسك الختام لبلوغ المرام فليرجع اليها

سورة النجم حك ستون قبل ثنتان شواية

لكية جميعها فى قول الجمهور وروى عن ابن عباس الآية منها وهى قوله الذين يحثبنون كبائر الاثم والقوا
الا لائم الآية الآية وان ليس للانسان الا ما سعى اى ليس له الا اجره سعيه وجزاء عمله ولا ينفع
احدا عمل احد هذه العموم مخصوص بمثل قوله سبحانه والحقنا بهم ذريتهم وبمثل ما ورد فى شفاعته الانبياء
والملائكة للعباد ومشرعيه وعار الاحياء والاموات وتصديقهم عنهم ونحو ذلك ولم يصيب من قال
ان هذه الآية منسوخة بمثل هذه الاسوة فان الخاص لا يمتنع العام بل يخصه فكما قام الدليل
على ان الانسان ينتفع به وهو من غير سعيه كان مخصوصا لما فى هذه الآية من العموم

سورة الواقعة سبع اوستعون آية

وهى كلها لكية فى قول جماعة من العلماء كالحسين عكرته وجابر وعطاء وقال ابن عباس وقتادة الآية
منها تزلت بالمدينة وهى قوله تعالى وتجلبون رزقكم انكم تكذبون الآية لا يستدركها المطهر
قال الواحدي اكثر المشبهين على ان الضمير عايد الى الملكات المسكنون والمطهرون هم الملكات وقيل
هم الملكات والرسول من بنى آدم وحتى لا يمتنع المسكنون فى معنى لا ينزل بالالمطهرون فى معنى
لا يقرؤن وعلى كون المراد بالملكات المسكنون هو القرآن فقول لا يمتنع الا المطهرون من الاحداث
والاشجاس كذا قال قتادة وغيره وقال الطبري المطهرون من الشرك وقال الربيع بن النضر
المطهرون من الذنوب والخطايا وقال محمد بن الفضل وغيره معنى الآية لا يقرؤن الا الموحدون و
قال بعض "يجد نفعه وبركته الا المطهرون اى المتقون وقال الحسين بن الفضل لا يعرف تعنيه وتلاوه
الا من طهر الله من الشرك النفاق وقد ذهب الجمهور الى منع الحديث من هذا المصحف وقال على ابن مسعود

وسعد بن أبي وقاص سعيد بن زيد وعطاء بن الزهري والنخعي والحكم ومجاهد وجماعة من الفقهاء منهم مالك الشافعي وروى عن ابن عباس الشاذلي وجماعة منهم أبو حنيفة أبي حنيفة والشافعي وروى عنه في شرحه للشافعي فليرجع إليه

سورة الحديد تسع وعشرون آية

كلها مكية قال القرطبي في قول الجميع الآية وجعلنا في قلوب الذين أتبعوه رافة الذين أتبعوه هم الموحدين جعل الله في قلوبهم مودة لبعضهم البعض ورجة تيرحمون بها بخلاف اليهود فإنهم ليسوا كذلك أصل المرأة اللين والرحمة الشفقة وقيل الرافة أشد الرحمة وربةانية ابتدعوها أي ابتدعوا ربهانية ورجعوا إلى الفارسي على العطف على ما قبلها والربيهانية تفتح المراء وضمها وهي تفتح الخوف من الرب والضم منسوبة إلى الربيهان وذلك لأنهم غلوا في العبادة وحملوا على أنفسهم المشقات في الامتناع عن المطعم المشرب والمنكح وتعلقوا بالكفوف والصوامع لأن ملوكهم غير داوود ولوا ويقبى منهم نفر قليل فشرهوا وتبتلوا وذكر سبحانه قتادة والضحاك وغيرهما ما التبتاها أي ما فرضنا لها عليه حد إلا ابتغاء استثناء منقطع أي ما التبتاها عليهم رأسا ولكن ابتدعوا ما ابتغوا رضوان الله فابتدعوا أي هذه الربيهانية التي ابتدعوا بها من جهة أنفسهم حتى رعایتها بل ضيعوها وكفروا بدين عيسى ودخلوا في دين الملوك الذين غير داوود وتركوا التبرع بدينهم على دين عيسى لا قائل منهم وهم المراءون لقبوله فأتينا الذين آمنوا منهم أجوبهم الذي يستحقونه بالأيان في ذلك لأنهم لم يعبوا وتبتلوا على دينه حتى آمنوا بحججه صلى الله عليه وآله وسلم ابتداء فكثير منهم فاستقوا خارجون عن الإيمان كما أمر الله أن يكونوا

سورة المجادلة ثنتان عشرون آية

وهي مكية قال القرطبي في قول الجميع الآية عن عطاء بن العشر الأول منها مكية الآية والذين يظاهرون من نسائهم بأن يقول الزوج لا أثر انت علي كظلامي كذا قال ابن عباس والمعنى والذين يقولون ذلك القول المنكر الزور ثم يعودون لما قالوا بالتدراك والتلافي كما في قوله ان تعودوا المشكاه أي إلى مثله قال الانخس لما قالوا إلى ما قالوا يتعاقبان قال محمد بن زيد هذا ما قاله أبوهم إلى صراط الجحيم وقال بان ربك حي لها وقال أوحى إلى نوح وقال الفراء اللام بمعنى عن والمعنى ثم يرجعون عما قالوا ويريدون الوطى وقال الزجاج المعنى ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا قال الانخس أيضا الآية فيها تقييد وتأخير والمعنى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما كانوا عليه من الجماع فتخرجون رقة لما قالوا أي فعلهم تخبر رقة من أجل ما قالوا واختلف أهل العلم في تفسير العود المذكور على أقوال الأول أنه العزم على الوطى وبه قال العراقيون أبو حنيفة وصحابة روى عن مالك وقيل هو الوطى نفسه وبه قال الحسن بن سعيد الأضاح عن مالك وقيل هو ان يسكما زوجه بعد الظهار مع القدرة على الطلاق وبه قال الشافعي

وقيل هو الكفارة والمعنى انه لا يستبح وطئها الا بكفارة وبه قال الليث بن سعد وروى عن ابي حنيفة وقيل هو تكبير
النظائر بلفظه وبه قال اهل الظاهر والظاهر انها تجزى اى رقبته كانت وقيل يشترط ان تكون مؤنثة كانت
فى كفارة القتل بالاول قال ابو حنيفة وصحابه وبالثانى قال مالك والشافعى واشترطوا سلامتها من عيب
من قبل ان يتامسا المراد بالتماس هنا الجماع وبه قال الجمهور فلا يجوز للنظر الى وطئ حتى يكفر وقيل المراد به
الاكتمت بالجماع او اللبس او النظر الى الفرج بشهوة وبه قال مالك وهو احد قولى الشافعى والاشارة
بقوله ذلك الى الحكم المذكور وهو مبتدء وخبره تو عطفون اى قومرون بدا وتزجرون به عن ارتكاب
النظر وقيل بيان لما هو المقصود من شرع الكفارة قال الزجاج المعنى ذلكم التغليب فى الكفارة تو عطفون
به اى ان غلبت الكفارة وعطف لكم حتى تركوا النظر والله بما تعملون خبير لا يخفى عليه شئ من اعمالكم
فهو مجاز يكلم عليها ثم ذكر سبحانه حكم العاجز عن الكفارة فقال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يتامسا اى فمن لم يجد الرقبة فى ملكه ولا تمكن من قيمتها فعليه صيام شهرين متتابعين لا يقطر
فيهما فان اقطر استأنف ان كان الاقطار غير عذروا ان كان لعذر من سفر او مرض فقال سعيد بن
المسيب والحسن وعطاء بن ابى رباح وعمرو بن دينار والشعبي والشافعى ومالك يبنى ولا يستأنف
وقال ابو حنيفة انه يستأنف وهو مروي عن الشافعى فلو وطئ ليلا او نهارا عذرا او خطاء استأنف وبه قال
ابو حنيفة ومالك وقال الشافعى لا يستأنف اذا وطئ ليلا لانه ليس محلا للصوم والاولى ومن لم
يستطع فاطعام سنتين مسكينا لكل مسكين مدان وبها نصف صاع وبه قال ابو حنيفة وصحابه
وقال الشافعى وغيره لكل مسكين مد واحد والنظائر من الآية ان يطعمهم حتى يشبعوا مرة واحدة او يدفع اليهم
مال يشبعهم ولا يلزم ان جميعهم مرة واحدة بل يجوز له ان يطعم بعض السنتين فى يوم بعضهم فى يوم آخر والاشارة
بقوله فذلك الى ما تقدم من الاحكام وهو مبتدء وخبره مقدر اى ذلك واقع لتو منوا باالله ورسوله
اى لتصديقهم وان اسد اسره وشرعه والتطيعوا اسد ورسوله فى الاوامر والنواهي وتقفوا عند حدوده وشرعه
ولا تتعدوها ولا تعودوا الى النظر الذى هو نكس من القول زور والاشارة بقوله تلك الى الاحكام المذكورة
وهو مبتدء وخبره حد ود الله فلا تجاوزوا حدوده التى حد بها لكم فانه قد بين لكم ان النظر مصيبة
وان كفارته المذكورة توجب العفو والمغفرة ولكافرين الذين لا يقفون عند حدود
اسد ولا يعملون بما حذر الله لعباده وسماه كفرا تغليظا وتشديدا عند اب اليم هو عذابهم

سورة الحشر اربع وعشرون آية

وهي مدنية قال القرطبي فى قول الجميع الآية الاولى ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة
على اصولها فباذن الله وليجزي الفاسقين قال مجاهد ان بعض المهاجرين وقوا فى قطع الخيل

فنهاهم بعضهم وقالوا انها هي مغنايم للمسلمين وقال الذين قطعوا بل هو عيظ للعدو فتزل القرآن بتصديق من نكح عن قطع النخل وتحليل من قطعه من الاثم واختلف المفسرون في تفسير الآية فقال الزهري والاك وسعيد بن جبيرة عكرته والتحليل انها النخلة كلمة الا العجوة وقال الثوري هي كرام النخل وقال ابو عبيدة انها جميع الوان التمر سوى العجوة والبسر في وقال جعفر بن محمد انها العجوة خاصة وقيل هي ضرب من النخل قال الاصمعي هي الدقل من اصل اللينة لونه فقلبت الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها وجمع اللينة لبنين قيل ليان وقد استدل بالآية على ان حصول الكفار ويارهم للباس بها تدم وتحرق وترمي بالجانيق وكذلك قطع اشجارهم ونحوها وكذا استدل بها على جواز الاجتهاد وعلى تصويب المجتهدين والبحث مستوفى في كتب الاصول **الثانية** وما افاء الله على رسوله منهم اى ما رده عليه من اسوال الكفار والضمير عايد الى بنى النضير فما اوجفتهم عليه من خيل ولا ركاب يقال وجف البعير بجف وجفا وهو سرقة السير واوجفه صاحبه اذا حمله على السيل السريع والركاب كيب من الابل خاصة والمعنى لم تركبوا لتحصيل خيل ولا ابل ولا تشبهتم لها مشقة ولا قيمت بها حربا وانما كانت من المدينة على سبلين فجعل الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وآله وبارك وسلم خاصة فانه افنتهما صلحا واخذ اسوالها وقد كان يسال المسلمون ان لقيتم لم فتزلت الآية ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء من اعدائه وفي هذا بيان ان تلك الاسوال كانت خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله ومن صحابه لكونهم لم يوجفوا عليها بخيل ولا ركاب بل مشوا اليها مشيا ولم يقاسوا فيها شيئا من شدائد الحرب والله على كل شئ قدير لسلطه من يشاء على من اراد ويعطى من يشاء ومنع من يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون **الثالثة** ما افاء الله على رسوله من هذا بيان لمصاف القبي بعد بيان انه لرسول الله صلى الله عليه وآله ولتكرير بقصد التقدير والتاكيد ووضع من اهل القرى موضع قوله منهم بلاشعار بان هذا الحكم خاص ببنى النضير وحدهم بل هو حكم على كل قرية لقيتها رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل المشرك بنو النضير قرية نبطية وفدك وخيبر وقد حكم اهل العلم في هذه الآية والتي قبلها بل معناها متفق اختلف فقيل معناها فرق كما ذكرنا وقيل مختلف وفي ذلك كلام اهل العلم طولي قال ابن العربي لا اشكال انها ثلاثية معان في ثلاث آيات اما الآية الاولى وهي قوله وما افاء الله على رسوله منهم فهي خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وهي اسوال بنى النضير ما كان مشلها واما الآية الثانية وهي ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فهذا كلام مبتدئ لا يدل على الاستحقاق غير الاول ان اشتركت هي والاولى في ان كل واحدة منهما تضمنت شيئا افاء الله على رسوله واقتضت الآية الاولى ان يحصل غير فقال واقتضت آية الانفال هي الآية الثالثة انه حصل بقتال معزبت الآية الثانية وهي ما افاء الله على رسوله من اهل القرى في كسب حصول بقتال وبغير قتال فنشاء الخلاف من ما هنا فطائفة قالت هي ملحقة بالاولى هي التي لم وطائفة قالت هي ملحقة بالثالثة وهي التي لانفال الذي قالوا انها ملحقة بآية الانفال اختلفوا هل هي حصة او حكمه هذا كلام

وقال مالك بن النكاح الآتي الاولي من هذه السورة خاصة برسول الله صلى الله عليه وآله والآتي الثانية هي في بني قريظة يعني
ان معناها يعود الى آية الانفال ونذهب الشافعي ان سبيل خمس النبي سبيل خمس الغنيمة وان بقية
اخماسه كانت للبني صلعم وهي بعده لمصالح المسلمين فله وللرسول ولذي القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل المراء بقوله يشانه يحكم فيه بما يشاء وللرسول يكون ملكا له ولذي القربى
وهم بنو هاشم وبنو المطلب لانهم قد منعوا من الصدقة ففعل لهم حقا في الغني قيل تكون القسمة في هذا
المال على ان تكون اربعة اخماسه للرسول صلعم خمسة تقسم اخماسا للرسول خمس ولكل صنف من
الاصناف الاربعة المذكورة خمس قيل تقسم اسداسا السادس سهم الله سبحانه وليصرف الى وجوه القربى
كعمارة المساجد ونحو ذلك كيلا يكون اسي الغني دولة بين الاغنياء مستكمرون الفقراء والارامل
اسم للشئ يتداوله القوم بينهم يكون لثلاثة مرة ولثلاثة مرة قال مقاتل المعنى انه يغلب الاغنياء الفقراء
فيقسمونه بينهم ثم لما بين لهم سبحانه مصارف هذا المال امرهم بالاعتدال برسول الله صلى الله عليه وآله وما اتاه
الرسول اسي ما اعطاكم من مال الغنيمة فخذوه وما نهاكم عنه اسي عن اخذه فانهوا عنه ولا تأخذوا
قال الحسن السدي ما اعطاكم من مال الغني فاقبلوه وما منعكم منه فلا تطلبوه وقال ابن جريح ما اتاكم من
طاعتي فافعلوا وما نهاكم عنه من عصيتي فاجتنبوه واتحق ان هذه الآية عاتية في كل شئ يأتي برسول
صلعم من امر او نه او قول او فعل ان كان السبب خاصا فالاعتدال بهجوم اللفظ لا بخصوص السبب
وكل شئ اتاه به من الشرع فقد اعطانا اياه واوصله اليها وما انفع هذه الآية واكثر فائدة ما امرهم
باخذ ما امرهم باخذه الرسول وترك ما نهاهم عنه امرهم بتقبواه وخوفهم شدة عقوبته فقال واتقوا الله
ان الله شديد العقاب فهو ما قبل من لم ياخذ ما اتاه الرسول ولم ترك ما نهاه عنه

سورة الممتحنة ثلث عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول الجميع الآتي الاولي لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبوءوهم بدل من الموصول بدل اشمال وتقسطوا
اليهم يقال اقسطت الى الرجل اذا عاملته بالعدل قال الزجاج المعنى وتعدوا فيما بينكم وبينهم من الجأ
بالعهد ان الله يحب المقسطين اسي العادلين ومعنى الآية ان الله سبحانه لا ينهى عن ابرار
العهد من الكفار الذين عاهدوا المؤمنين على ترك القتال وعلى ان لا يظهر والى الكفار عليهم ولا ي
عن معاملتهم بالعدل قال ابن زيد هذا في اول الاسلام عند المواقعة وترك الامر بالقتال ثم نسخ
قال قتادة نسختها فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل هذا الحكم كان ثابتا في الصلح بين النبي
صلعم وبين قريش فلما زال الصلح نسخ الحكم وقيل هي خاصة في خلفاء النبي صلعم ومن بعده

وتبينه عنه قاله الحسن قال الكلبي هم خراطة وبنو الحارث بن عبد مناة وقال مجاهد هي خاصة في الذين آمنوا
 ولم يهاجروا وقيل هي خاصة بالنساء والصبيان وعلى القرطبي عن الكثر اهل التبادل انما حكمة ثم بين سبحانه
 من لا يحل بجره ولا العدل في معاملته فقال انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين
 واخرجوكم من دياركم وهم صناديد الكفر من قرش وظلمة اهل اخرجكم اى عاونوا
 الذين قاتلوكم واخرجوكم على ذلك وهم سايرا اهل مكة ومن دخل معهم في عهدهم ان تولوهم ومن
 يتولهم فاولئك هم الظالمون اهل الكمالون في الظلم لا تم قولوا السن يتجوز العداوة لكونه عدوا لله
 ولرسوله ولكتابه وجعلوهم اوليا ثم الثمانية يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المومنات
 مهاجرات من بين الكفار وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح قريشا يوم الحديبية على ان يرد عليهم من
 جاورهم من المسلمين فلما باجرا اليه النساء ابى الله ان يرذن الى المشركين وامر بان يتحانهن فقال
 فامتنوهن اى فاختبروهن وقد اختلف فيما كان يتحين به فقيل كان سيتخلصن بالله ما خرجن من بعض
 زوج ولا رغبة من ارض الى ارض ولا التماس دنيا بل جئنا بشدة لرسوله صلى الله عليه وسلم ورغبة في دينه
 فاذا حلفت كذلك اعطى النبي صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها وما افق عليها ولم يرد اليه قيل الامتحان هو ان تشهدن
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيل ما كان الامتحان الا بان يتلو عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية وهي
 يا ايها النبي اذا جاءك المومنات الى آخرها واختلف اهل العلم هل فخل النساء في عهد المدينة ام لا على قولين
 فعلى القول بالدخول تكون هذه الآية مخصصة لذلك العهد وبه قال الاكثر وعلى القول بعدمه لا نسخ
 ولا تخصيص الله اعلم بايما فهن هذه الجملة معتزلة لبيان ان حقيقة حالهن لا يعلمها الا الله سبحانه
 ولم يتعبدن لذلك وانما تعبدنكم بامتنانهن حتى يظهر لكم ما يدل على صدق دعواهن في الغيوب في الاسلام
 فان علمتهن مومنات اى علمتم ذلك بحسب النظام بعد الامتحان الذي امرتم به فلا
 ترجوهن الى الكفار اى الى بازو جبن الكافرين لا هن حل لهنم ولا هم يحلون لهن فاعل
 عن ارجاعهن فيه دليل على ان المومنات لا تحل للكافرين اسلام المرأة يوجب فرقتها من زوجها لا مجر
 اجهتها والتكثير لتأكيد المحرمات والاول لبيان وال النكاح القديم والثاني لامتناع النكاح الجديد وانما
 اى واعطوا الزوج هو لا واللاتى باجرن ولسن مثل ما انفقوا عليهن من المهور قال الشافعي او عليها
 غير الزوج من قراباتها منع منها بلا عوض ولا جناح عليهن ان تنكحنهن لانهن قد صرن من اهل بيتكم
 اذا اتيموهن اجودهن اى مهورهن وذلك بعد انقضاء عدتهن كما تدل عليه دلالة وجوب العدة
 ولا تنكحوا بعضكم بعضا الكوافر فراقهم بالجهل بالتحفيف من الامساك اختار هذه القراءة ابو عبيد لقوله فاسكنوه
 بمعروف وقر الحسن ابو الواليتة ابو عمر وبالتشديد من التمسك العصم جمع عصمة وهي ما يقتضيه والمراد بهنا
 عصمة عقد النكاح والمعنى ان من كانت له امرأة كافرة فليست لها امرأة لانقطاع عصمتها باختلاف الدين

قال النخعي في المسئلة تلحق بدار الحرب فتكفر وكان الكفار يزوجون المسلمين المسلمين تيزوجون المشركات ثم نسخ ذلك لهذه الآية وهذا خاص بالكوافر المشركات ودون الكوافر من اهل الكتاب وقيل عامته في جميع الكوافر مخصصة باخراج الكتابيات منها وقد ذهب جمهور اهل العلم الى انه اذا اسلم وشني او كتابي لا يفرق بينهما الا بعد القضاء والغدة وقال بعض اهل العلم يفرق بينهما بحد اسلام الزوج وهذا انما هو اذا كانت المرأة مدخولا بها واما اذا كانت غير مدخول بها فلا خلاف بين اهل العلم في انقطاع العصمة بينهما بالاسلام اذ لا عدة عليها واستلوا ما انفقت اى اطلبوا مهر نسائكم اللاحقات بالكفار قال المفسرون كان من ذهب من السلمات مرتدة الى الكفار من اهل العهد يقال للكفار ما توامروا به يقال للمسلمين ايجاب امرأة من الكفار الى المسلمين اسلمت روادها على زوجها الكافر فذكر اى المذكور من ارجاع المهر للمسلمين حكم الله ورسوله يحكم بينكم والله عليه حكيم قال القرطبي وكان هذا مخصوصا بذلك لما في تلك النازلة خاصة باجماع المسلمين ولما نزلت الآية المتقدمة قال المسلمون حينئذ يا حكم الله وكتبوا الى الشركيين فامتنعوا فتمتل قولهم وان فاتكم شيء اى مما وقعتم من اذوا حكم اى من مهور نسائكم وقيل المعنى وان انفلت منكم احدين نسائكم الى الكفار فارتدت المسئلة فعاقبتهم قال الواحدى قال المفسرون اى غفتم وقال الزجاج تاويله وكانت العقبى لكم اى كانت الغنيمت لكم حتى غفتم فاقوا الذين ذهبوا من اوجههم مثل ما انفقوا من مهر المهاجرة التي تزوجوها ووقعوه الى الكفار ولا تولوهن زوجها الكافر قال قتادة ومجايدنا امرءان يعطوا الذين ذهبوا من اوجههم مثل ما انفقوا من القبي والغنيمت وهذه الآية منسوخة قد انقطع حكمها بغير الفتح وقال قوم بل محكمة واتقوا الله الذى انتقم به مسلمون اى احذروا ان تتعرضوا لشيء مما يوجب العقوبة عليكم فان الايمان الذى انتم متصفون به يوجب على صاحبه لك الثالثة يا ايها النبى اذا جاءك المؤمنات يبائعنك اى قاصداً مبايعتك على الاسلام وعلى ان لا يشركن بالله شيئاً من الاشياء كما انما كان هذا كان يوم فتح مكة فان نساء اهل مكة اتين رسول الله صلى الله عليه وسلم يبائعهن فامر الله ان ياخذ عليهن ان لا يشركن ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن اولادهن وهو ما كانت تفعله الجاهلية من اوال النبات ولا يابيهن بهتان يقتريه بين ايديهن وارجلهن اى لا يلحقن بازواجهن ولد ليس منهم قال الفراء انه اذا لم تقط المولود فيقول لزوجها هذا ولدى منك فذلك البهتان المفسرى بين ايديهن ارجلهن وذلك ان الولد اذا وضعت الام سقط بين يديها ورجليها وليس المهر وهذا انما ثبت ولد لمن الزنا الى زوجها لان ذلك قد دخل تحت النهى عن الزنا ولا يعصيك فى معروف اى فى كل امر هو طاعة يشد قال عطاء بن كلبر وتقومى وقال مقاتل عنى بالمعروف النهى عن التوج وتزني البهتان وجه الشرح وشق الجيب شمش الوجه والدعا بالويل وكذا قال قتادة وسعيد بن المسيب محمد بن السائب

سورة الجمعة أحد عشر آية

سورة المنافقين احد عشر آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول الجميع الآية اذا جاءك المنافقون اى اذا وصلوا اليك فحضروا
محاسنك قالوا نشهد انك لرسول الله اكذوا وشهادتهم بان واللام للاشعار بانها صادرة عن
صميم قلوبهم مع خلوص اعتقادهم والمراد بالمنافقين عبد الله بن ابي وهجابه ومعنى نشهد خلف فهو
مخرجي القسم ولذلك يتلقى بما يتلقى به القسم والله يعلم انك لرسوله معتزته مقررة لمضمون ما قبلها
وهو ما اظهره من الشهادة وان كانت بواطنهم على خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اى في الشهادة التي زعموا انها من صميم القلب خلوص الاعتقاد والى انطواء كلامهم بالشهادة بالرسالة فانه حق واما
والله يشهد انهم لكاذبون فيما تضمنه كلامهم من التاكيد الدال على ان دينهم لك صادرة عن خلوص اعتقاد وطمانينة قلب افطن

سورة الطلاق احد اثنتا عشرة آية

وهي نية قال القرطبي قول المجمع الآية الاولى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء نادى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا
 نشر لقاله ثم خاطب مع امته والخطاب له خاصة وبالجمع للتعظيم امتا سوته في ذلك المعنى اذ امر وتم تعليم من غير تم عليه
 فطلقوهن بعد ثمن اى مستقبلات الثمن وفي قبل عدتهن او قبل عدتهن او لزمان عدتهن بهو الطهر والمراد ان يطلقوهن
 في ليل لم يقع فيه جامع ثم تكرر حتى تنقضي عدتهن فاذا طلقتموهن هكذا فقد طلقتموهن بعد ثمن واحصوا العدة اى اخطو بها
 واحفظوا الوقت الذي وقع فيه الطلاق حتى تمت العدة وهي ثلاثة قروء والخطاب للزواج وقيل للزوجات وقيل للمسلمين على
 العموم والاولى والى لان الضماير كلها لهم وانفقوا الله من كبرهم فلا تقصوه فيما اكرم ولا تضاربوهن ولا تخرجوهن من
 بيوتهن سبل التي كن فيها عند الطلاق ما دمن في العدة واذن بالبيوت اليهن مع كونها لازما
 لتأكيد النبي وبيان كمال استحقاقهن للسكنى في مدة العدة ومثله قوله واذا كن ما يتلى في بيوتكن وقوله
 وقرن في بيوتكن ثم لما نهى الزواج عن اخراجهن من البيوت التي وقع الطلاق وهن فيها نهى الزوجا
 عن الخروج ايضا فقال ولا يخرجن اى من تلك البيوت ما دمن في العدة الا الا مضرورى وقيل المراد
 لا يخرجن من انفسهن الا اذا اذن الزواج لمن فلا باس والاولى والى الا ان يأتين بفاحشة
 صبيحة فمذا الاستثنا وهو من الجملة الاولى اى لا تخرجوهن من بيوتكن لاسن الجملة الثانية قال
 الواحدى اكثر المفسرين على ان المراد بالفاحشة هنا الزنا وذلك ان تزنى فتخرج لا قاتلة الى عليا
 وقال الشافعى وغيره هى البذاء فى اللسان والاستطالة بها على من هو ساكن معها فى ذلك البيت
 ويؤيد هذا ما قاله عكرمة ان فى صحف ابي الا ان يغش عليكم وقيل المعنى الا ان يخرجن بعدا فان خرجن
 على هذا الوجه فاحشته وهو بعيد تلك حد ودالله يعنى ان هذه الاحكام التي بينها العباد وهى حدود
 التي حد بها لهم لئلا يلزم ان يتجاوزوا الى غير ما ومن يتعد حد ودالله اى يتجاوزها الى غير ما او يحل شيئا
 منها فقد ظلم نفسه بايراد ما مورد الملاك واقوعها فى سواق الضرر بعقوبة الله على تجاوزته
 بحدوده وتعدية لمرسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال القرطبي قال جميع المفسرين
 ارادوا بالامر هنا الرغبة فى الرجعة والمعنى التحريض على الطلاق الواحدة والنهى عن الثلاث فانه اذا طلق
 ثلاثا اضر بنفسه عند الندم على الفراق والرغبة فى الارتجاع فلا يجزى الى المراجعة سبيلا وقال مقاتل بعد
 ذلك اى بعد طلاقه او طلقتهن امرا بالمراجعة قال الواحدى الامر الذى يحدث ان يوقع فى قلب الرجل
 المحبة لرجعتها بعد الطلاق والطلقتهن قال التراجاج واذا طلقها ثلاثا فى وقت واحد فلا معنى لقوله
 لعل الله يحدث بعد ذلك امرا اى اى ما يأتى من انفسهم اى قاربين انقضاء اصل العدة
 فامسكوهن بغير وقت اى اى ما يأتى من نفسهم مباشرة ورغبة من غير قصد من فمداقة من

او فارقه من بمعرفه اى اتركوه من حتى تنقضى عدتهن فليملكن نفوسهن مع اليافين بما هو من
عليكم من الحقوق وترك المضارة لمن واشهدوا وذوى عدل مستكبر على الرجعة وقيل على
الطلاق وقيل عليهما قطعا للمتنانزع وحسما لماودة الخصومة والامر للندب كما فى قوله واشهدوا اذا
تبايعتم وقيل انه للوجوب واليه ذهب الشافعى قال الاشهاد واجب للرجعة مندوب اليه فى الفرقة
واليه ذهب احمد بن حنبل وفى قول للشافعى ان الرجعة لا تقتضى الى الاشهاد وكسائر الحقوق وروى
نحوه عن ابى حنيفة واحمد واقيموا الشهادة لله هذا امر للشهود بان ياتوا بما شهدوا به تقربا الى الله
وقيل الامر للمازواج بان يقيموا الشهادة عند الرجعة فيكون قوله واشهدوا وذوى عدل منكم امر بفعل الشهاد
ويكون قوله واقيموا الشهادة امر بان تكون خالصة بشد ذلك اى ما تقدم من الامر بالشهاد وواقاته
الشهادة بوعظيده من كان يوم من نص المؤمن بالله واليوم الآخر لانه المنتفع بذلك ودون
غيره ومن يتق الله يجعل له مخرجا مما وقع فيه من الشدايد والمحن ويؤذقه من حيث لا يحتسب
اى من وجه لا يخطر بباله ولا يكون فى حسابه قال الشعبي والضحاك هذا فى الطلاق خاصة اى من يطلق
كما امر سدكين لم يخرج فى الرجعة فى العدة وانه يكون كاحد الخطاب بعد العدة وقال الكلبى ومن يتق
الله بالصبر عند المصيبة يجعل له مخرجا من النار الى الجنة وقال الحسن مخرجا مما نهى الله عنه وقال ابو العاتية
مخرجا من كل شئ ضاق على الناس وقال الحسين بن الفضل ومن يتق الله فى اوار الفرائض يجعل له مخرجا
من العقوبة ويرزقه الثواب من حيث لا يحتسب اى يبارك له فيما اتاه وقال سهل بن عبد الله
يتق الله فى اتباع السنة يجعل له مخرجا من عقوبة اهل البدع ويرزقه الجنة من حيث لا يحتسب وقيل غير
ذلك وظاهر الآية العموم ولا وجه لتخصيص بنوع خاص ويدخل فيه السياق ودخولا اوليا ومن يتوكل
على الله فهو حسبه اى ومن يتق بالله فيما نابه كفاه ما به ان الله بالغ امره اى بالغ ما يريد
من الامر لا يغترة شئ ولا يعجزه مطلب او نافراده لا يروى شئ قد جعل الله لكل شئ قدرا اى
تقديرا وتوقفا او مقدارا فقد جعل الله سبحانه للشدة اجلات انتهى اليه وللرخا اجلات انتهى اليه وقال السد
هو قدر الحيض والعدة الثالثة واللائي يئسن من المحيض من نسائكم هن اللاتي لا يطعن
حيضهن اليهن من ان ارتبتهن اى شكلتهن وجاهلتهن كيف عدتهن فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي
لم يحضن لضعفهن وعدم بلوغهن من الحيض اى لعدتهن ثلاثة اشهر ايضا وضوف هذا الدلالة ما قبله عليه
واوكلات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن اى بائتهن عدتهن ونص المحامى فى الآية ان عدة
المحوامل بالوضع سواء كن مطلقا تامتوفى عنهن وقد تقدم الكلام فى هذا فى سورة البقرة مستوفى
وحققنا البحث فى هذه الآية وفى الآية الاخرى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بفنفسهن
اربعة اشهر عشر وقيل معنى ان ارتبتهن ان تبتنهم ويرجع ابن جرير انه بمعنى الشك وهو الظاهر قال الزجا

ان ارتبتم في حيفها وقد انقطع عنها الحيض وكانت من تحيض مثلها وقال مجاهد ان ارتبتم اي لم تعلموا
 عدة الآيت والتي لم تحيض فالحدة هذه وقيل المعنى ان ارتبتم في الدم الذي يظهر منها بل هو حيض ام لا
 بل استخاضة فالحدة ثلثة اشهر ومن يتق الله يجعل له من امره يسرا اي من يتقيه في امثاله وامره واجتنب
 نواهيه يسر عليه امره في الدنيا والآخرة وقال الضحاك من يتق الله يطلق للسنة يجعل له من امره يسرا في الرجعة وقال
 مقاتل بن حيان اسد في جناب حاصية جعل له من امره يسرا في توفيقه للطاعة المراجعة اسكنوه من حيث سكنتم
 بيان ما يجب للنساء السكنى وللتنقيض اي اجب مكان سكنكم قبل ان تدعوه من وجدكم اي من سعتكم وطلقتكم
 والوجد القدرة قال الفرغ يقول على من يجد فان كان موسعا وسع عليها في السكنى والنفقة وان كان
 فقيرا فعلى قدر ذلك قال قتادة ان لم تجد الا حاجة بيتك فاسكنها فيه وقد اختلف اهل العلم في
 المطلقة ثلثا بل لسكنى ونفقة ام لا فذهب مالك والشافعي الى ان لها السكنى والنفقة لها بنصيب
 ابو حنيفة وصحابان لها النفقة والسكنى وذهب احمد واهل الحق والجمهور انه لا نفقة لها ولا سكنى وهذا الحق
 وقد قرره الشوكاني في شرحه المنتقى بما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره ولا تضاد وهن لتضييقوا عليهن
 في السكنى والنفقة وقال مجاهد في السكنى وقال مقاتل في النفقة وقال ابو اسحق هو ان يطلقها فاذا
 بقي يوان من عدتها راجعها ثم طلقها وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن
 اي الى غاية هي منهن الحمل ولا خلاف بين العلماء في وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة فاما الحامل
 المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عمر وابن مسعود وشريح والنخعي والشافعي وحامد وابن ابي ليلى وسفيان
 وصحابة ينفق عليها من جميع المال حتى تضع وقال ابن عباس وابن الزبير وجابر بن عبد الله ومالك
 والشافعي وابو حنيفة وصحابة لا ينفق عليها الا من يضييها وهذا هو الحق للمادة الواردة في ذلك من
 السنة فان ارضعن لكم اولادكم بعد ذلك فانوهن اجورهن اي اجور ارضاعهن من المعنى ان
 المطلقات اذا ارضعن اولادهن لزوج المطلقين من من فلهن اجورهن على ذلك واعتبروا بينكم
 بمعروف هو خطاب للزوج والنزوات اي تشاوروا بينكم بمعروف غير منكر وليقبل بعضكم من
 بعض من المعروف والجميل وهل معناه ليام بعضكم بعضا بما هو متعارف بين الناس غير منكر عندهم قال
 مقاتل المعنى لتراض الاب والام على امر سمى قيل فالعرف والجميل من الزوج ان يوفر لها الاجر والعرف
 الجميل منها ان لا تطلب ما يتعاسر الزوج من الاب وان تعاسر تعاسر اي في اجراء الرضاع فابى الزوج
 ان يعطي الام الاجر وايت الام ان يرزعا لاجل ما تريد من الاجر فستوضع له اخوي اي يستاجر
 مربعة اخرى ترضع ولده ولا يجب عليه ان يسلم بالتطلب الزوجية ولا يجوز له ان يكرها على الرضاع
 بما يريد من الاجر قال الضحاك ان ايت الام ان ترزعه يستاجر لولده اخرى فان لم تقبل اجبرت
 انته على الرضاع بالاجر لينفق ذو وسعة من سعة فيه الامر لاهل السعة بان يوسعوا على الرضا

من فاسم على قدر سعتهم ومن قبح عليه رزقه اى كان رزقه بمقدار القوت ومضيقات النفس مع فليفت
ما اتاه الله اى ما اعطاه من الرزق ليس عليه غير ذلك لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها
اى ما اعطاه من الرزق فلا يكلف الفقير ان يفتق ما ليس في وسعه بل عليه ما يقدر عليه وتبلغ اليه
طاقتة ما اعطاه الله بعد عسرهما اى بعد ضيق وشدة سعة وغنى

سورة التحريم اثنا عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول المجمع وتسمى سورة البني صلى الله عليه وآله وسلم الآية يا ايها النبي احرم
مخدوم ما احل الله لك اختلف في سبب نزول الآية على قول الاول قول اكثر المفسرين قال
الواحدى قال المفسرون كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة فزارت ابانها فلما رجعت البت
مارية في بيتها مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم تدخل حتى خرجت مارية ثم دخلت فلما رأت النبي صلى الله عليه وسلم في وجه حفصة
الغيرة والكآبة قال لها لا تخبري عايشة ولك على ان لا اقربها ابدا فاختبرت حفصة عايشة وكآبتها
متصافيتين فغضبت عايشة ولم تنزل بالنبي صلى الله عليه وسلم حتى حلف ان لا يقرب مارية فانزل الله هذه السورة
قال القرطبي اكثر المفسرين على ان الآية نزلت في حفصة وذكر القصة وقيل السبب انه كان النبي صلى الله عليه وسلم
يشرب مع سلا عند زينب بنت جحش فتواطأت عايشة وحفصة ان يقولوا لاذ دخل عليهما انما تجد منك
ريح معافير وقيل السبب المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم منه ضعيف والمجمع ممكن بوقوع القصتين قصة
العسل وقصة مارية وان القرآن نزل فيما بينهما بتبني مرضات اذ واجعت ومرضاة اسم مصدر
هو الرضا والله غفور رحيم لما فرط منك من تحريم ما احل الله لك قيل وكان ذلك ونبا من اصناف
فلذا عاتبه الله عليه وقيل انها سابتة على ترك الاولى قد فرض الله لكم تحله ايمانكم اى شرع لكم
تحليلها وبين لكم ذلك فكان اليمين عقد والكفارة حل لانها نخل للمحالف ما حرمه على نفسه قال قتادة
المعنى قد بين الله كفارة ايمانكم في سورة المائدة فامر الله بيمينه ان يكفر بيمينه ويراجع وليدته فاعتق رقبة
قال الزجاج وليس لاحد ان يحرم ما احل الله قلت وهذا هو الحق ان تحريم ما احل الله لا يعتد ولا يلزم
صاحبه فالتحليل والتحريم هو الى الله سبحانه لا الى غيره ومما ثبته نبوة صلى الله عليه وسلم في هذه السورة ما لم يرد في غيره
والبحث طويل والنزاع هب فيه كثيرة والمقالات فيه طويلة وقد حققه الشوكاني رحمه الله تعالى في مولفاته
بما يشفي واختلف العلماء في مجزئ التحريم بين توجب الكفارة ام لا وفي ذلك خلاف وليس في الآية
ما يدل على انه يمين لان الله سبحانه عاتبه على تحريم ما احل الله ثم قال قد فرض الله لكم تحله ايمانكم وقد
ورد في القصة التي ذهب اكثر المفسرين الى نهاي سبب نزول الآية انه حرمه ولا ثم حلف ثانيا كما ان
والله موكل اى وليكم فامروكم بالتولى لا موكم وهو العليم بما فيه صلاحكم فلا علم الحكيم في اقواله وافعاله

سورة نوح تسع وعشرون اوتمان عشرين آية

بكتيه قاله عبدا سدين النبي خرم عتة بن النضير والنحاس وابن مرويه الآية فقلت استغفروا
ربكم انه كان غفارا اي سئلوه المغفرة من ذنوبكم الساكنة بانتم الاصل النية انه كثير المغفرة للمؤمنين
وقيل معنى استغفروا توبوا عن الكفر انه كان غفارا للتائبين عنه يدس الساء عليكم من ساء المراد
بالسواء المظفر والمدرا الدؤور وهو الخشب بالمرط اي اسال المدرا دني هذه الآية وليس على ان الاستغفار
من اعظم اسباب المطر وحصول انواع الارزاق ولهذا قال سيدكم يا مولاي ليعجل لكم خيرات ويجعل لكم نهجا حباة

سورة المزمل تسع عشرة اوتمان عشرين آية

وهي بكتيه قال الما وري كلها في قول الحسن عكرمة وجابر قال قال ابن عباس فتاة الآيتين منها وصيه
على ما يقولون والتي تليها الآية الاولى في قول الليل اي تم للصلوة في الليل مع اختلاف بل كان هذا الآية
الذي امر في فرضها عليه ونظرا وقوله اقليل استثناء من الليل اي صل الى ليلة كلها الا ليسي منه وقليل
من الشيء هو ما دون النصف وقيل ما دون العشر وقال مقاتل م الكلي المراد بالقليل
هنا الثلث وقد اغتنانا عن هذا الاختلاف قوله نصفه او انقص منه اي من النصف قليلا الى الثلث
او زد عليه قليلا الى الثلثين فكانه قال تم ثلثي الليل ونصفه وثلثه وقيل ان نصفه بدل من قوله
قليل فيكون المعنى ثم الليل الا نصفه او اقل من نصفه او اكثر من نصفه قال الاخفش نصفه اي نصف
كما يقال اعطه درهما ورحمين ثلاثين يريد اودرحمين او ثلثا قال الواحدى قال المفسرون او انقص من نصف
قليل الى الثلث او زد على النصف الى الثلثين جعل له سعة في مدة قياسه في الليل وخيره في هذه الساعات ليعيا
فكان النبي صلعم وطائفة معه ليقومون على هذه المقادير وشق ذلك عليهم فكان الرجل لا يدرى كم صلى
او كم بقي من الليل وكان يقوم الليل كله حتى خفف احد عنقه وقيل الضمير في منه وعليه اجاب الى الاكل
من النصف كانه قال ثم اقل من نصفه او تم انقص من ذلك الاقل او ازيد منه قليلا وهو بعيد جدا
والظاهر ان نصفه بدل من قليلا والضمير ان اجاب الى النصف المبدل من قليلا واختلف
في الناسخ لهذا الامر فقليل هو قوله ان ركب يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل مع نصفه وثلثه الى آخر السورة
وقيل هو قوله علم ان لمن تحصوه وقيل هو قوله علم ان سيكون منكم منى وقيل هو نسخ بالصلوات
الحسن بهذا قال مقاتل والشافعي وابن كيسان وقيل هو فاقروا ما تيسر منه وهو ب الحسن وابن سيرين
الى ان صلوة الليل فرضت على كل مسلم ولو قد جلب شاة ودخل القرآن تو قليلا اي اقراه على من
مع تدبر قال الضحاك اقروه حرفا قال الزجاج هو ان تبين جميع الحروف وتوفي حقوقها من الاشباع

واصل الترثيل والتنقيذ والتنسيق وحسن النظام وتأكيذ الفعل بالمصدر يدل على المباالقة على وجه التبيين
فيه بعض الحروف بعض ولا ينقص من النطق بالحرف من مخرجه المعلوم مع استيفاء حركته المعبرة الشارة
ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل معنى ادنى اقل استغيره الاوئى لان الساقطة
بين الشئيين اذا دومت قل ما بينهما ونصفه معطوف على ادنى وثلثه معطوف على نصفه والمعنى
ان الله يعلم ان رسولك صلى الله عليه وسلم يقوم اقل من ثلثي الليل ويقوم نصفه ويقوم ثلثه وبان نصب قرأتها بين
والكوفيين وقرو الجمهور ونصفه وثلثه بالجرح عطفاً على ثلثي الليل والمعنى ان الله يعلم ان رسولك يقوم
اقل من ثلثي الليل واقل من نصفه واقل من ثلثه واختار قراءة الجمهور ابو عبيد وابو حاتم نشوز علم ان
لن تحصى فكيف يقومون نصفه وثلثه وبهم لا يحصى وقال الفراء القراءة الاولى شبه بالصواب لانه
قال اقل من ثلثي الليل ثم فسر نفس القلة وطائفة من الذين معك معطوف على بعضهم في تقوم
اى ويقوم ذلك القدر معك طائفة من اصحابك والله يفيد الليل والنها اى يعلم مقاديرها
على حقايقها يختص بذلك دون غيره وانتم لا تعلمون ذلك على الحقيقة وقال عطاء يريد لا يفوت علمه انما
اى انه يعلم مقادير الليل والنهار فيعلم قدر الذي يقوم منه من الليل علم ان لن تحصى اى لن تطيقوا
علم مقادير الليل والنهار على الحقيقة وقيل المعنى لن تطيقوا قيام الليل قال القرطبي والاول مع فان قيام
الليل ما فرض كله قط قال مقاتل وغيره لما نزل ثم الليل الا قليلا نصفه انما انقص منه قليلا او يز عليه
شق ذلك عليهم وكان الرجل لا يدري متى نصف الليل من ثلثه فيقيم حتى يصبح مخافة ان يخطئ في
اقدامه وانتهت من الانتفاع لفته في الانتفاع باليوم بمعنى تغير اللون من شدة او حزن او نحو ذلك
كذا في الصالح انما انهم فرحهم الله ونفخت عنهم فقال علم ان لن تحصى لانكم ان زوتم ثقل عليكم وابتغتم الى
بخطا ما ليس فرضا وان نفخت شق ذلك عليكم فتاب عليكم اى فاعفوا عنكم بالعمو وخص لكم في كل
القيام وقيل فتاب عليكم من فرض القيام اذا عجزتم وهل التوبة المرجوع فالمعنى رجع لكم من التشقيل الى
التخفيف ومن العسر الى اليسر فاقروا بها تيسر من القرآن في الصلوة بالليل ما نعت عليكم وتيسر
لكم منه من غير ان ترقبوا وتنادوا قال الحسن هو ما يقر في صلوة المغرب والعشاء قال السدي ما تيسر هو
ما تيسر آية قال الحسن ايضا من قرأ آية كتب من القانتين وقال سعيد بن مسروق آية وقيل المعنى فصول
ما تيسر لكم من صلوة الليل والصلوة تسمى قرأتا لقوله وقرآن العجز قيل ان هذه الآية نسخت قيام الليل
ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه فيتم ان يكون ما تضمنته هذه الآية فرضاً نياً وتخيلاً
ان يكون منسوخاً بقوله من الليل فتجوز به ما ظن ذلك عسى ان جيشك ربك مقاماً محموداً قال الشافعي
الواجب طلب الاستدلال بالسنة على ما لم يتبين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على ان لا واجب
من الصلوة الا الخمس وقد وجب قوم الى ان قيام الليل نسخ في حق صلوة وفي حق امته وقيل نسخ نسخاً

بمقدار ما يلحق اصل الوجوب وقيل انه لنسخ في حق الامة وبقى فرضا في حق صلواته والاولى القول بنسخ قيام الليل على العموم في حق صلواته عليه وآله وسلم وفي حق امته وليس في قوله فاقروا ما تيسر ما يدل على بقائه شيء من الوجوب لانسان كلان المراد بالقرأة من القرآن فقد وجدت في صلوة المغرب والعشاء وما يتبعها من النفل الموكدة وان كان المراد بالصلوة من الليل فقد وجدت صلوة الليل بصلوة المغرب والعشاء وما يتبعها من التطوع وايضا الاحاديث الصحيحة المصرحة بقول المسائل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غير ما يعنى الصلوات الخمس فقال لا الا ان تطوع تدل على عدم وجوب غير ما فارتفع بهذا وجوب قيام الليل وصلوته على الامة كما ارتفع وجوب ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ومن الليل فتحي بنافلة لك

سورة المدثر ست وخمسون آية

وهي مكية بلا خلاف الآية وسبك فكبراى واختص سيدك وما لك لمصلح اسوك بالتكبير وهو سبانه بالكبرياء والعظمة وانه اكبر من ان يكون له شريك كما يعتقد الكفار وعظم من ان تكون صاحبه اولد قال بن العبري المراد بتكبير التقديس التنزيه لخلق الازداد والانداد والاصنام ولا يتخذ لها غيورا ولا يعبد سواه ولا يرى لغيره نوال الاله والائمة الاشياء وشيا بك فظهر المراد بها الشيا الملبسة على ما هو المعنى اللغوي امره الله سبحانه بتطهير شيا به وحفظها عن النجاسات وازالة ما وقع فيها منها وقيل المراد بالشيا القلب وقال قتادة النفس قيل الجسم وقيل الابلح قيل الدين وقال الحسن الطري الاطلاق لان خلق الانسان شتمل على حواله احتمال شيا به على نفسه وقال مجاهد وابن زيد اي عملك فاصلم وقال الزجاج المعنى وشيا بك فقص لان تقصير الثوب ابعين النجاسات اذا انجر على الارض وبه قال طائوس والاول اولى لانه المعنى الحقيقي وليس في استعمال الشيا مجازا عن غير ما لعلاقة مع قرنية ما يدل على انه المراد عند الاطلاق وليس في مثل هذا الاصل اعنى المحل على الحقيقة عند الاطلاق خلاف وفي الآية دليل على وجوب طهارة الشيا في الصلوة والرجز فايجز الرجز معناه في الغضب وفيه لغتان كسر الراء وضمتها ويحلى لشرك وعبادة الاوثان رجزا لانها سبب الرجز وقال مجاهد وعكرمة الرجز الاوثان كما في قوله فاحتبوا الرص من الاوثان وبه قال ابن زيد وقال ابراهيم النخعي للثام والجر الشرك وقال قتادة الرجز اساف ونيلية وبها صثمان كانا عند البيت وقل ابو العالية والربيع والنكسائي الرجز بالضم الوثن وبالكسر العذاب وقال السدي الرجز بالضم الوثن والاول اولى

سورة ارايت

ويقال سورة الماعون سورة البقرة وسورة الدين سبع آيات هي مكية في قول عطاف وجابر واحد قول ابن عباس

ومذنبه في قول قتادة وآخرين الآية ويمنعون الماعون قال أكثر المفسرين هو أنهم لما يتقارون الكنا
بينهم من الدلو والفاص والقدر ولا يمنع عادة كالماء والماعون وقيل هو الزكوة أي ينعون زكوة أموالهم
قال الزجاج والبغوي والماعون في الجاهلية كل ما فيه منفعة من قليل أو كثير والشدة قول الأشي
س باجود منه باعونه إذا ما ساء بهم لم تغرم وقالوا أيضا هو في الإسلام الطاعة والزكوة والشدة و
قول الساعى س أخليفه الرحمن الماعون خفا ونسي بكثرة وأصيلة عرك نرى شد في أحوالنا
من الزكوة من لا تستر ليل قوم على الإسلام لما ينعون ما عاونهم ويضعوا التهنيلك وقال الفقهاء
بعض العرب يقول الماعون الماء وقيل هو الحق على العبد على العيوم وقيل هو المستقل من
منافع الأسوال ما خوذ من العن وهو القليل قال قطرب أصل الماعون من العلة والعن الشيء
القليل فسمى المال صدقة والزكوة ونحو ذلك من المعروف ما عونا لأنه قليل من كبر شير

سورة الكواثر

هي ثلاث آيات وهي ملكية في قول ابن عباس والكلبي ومقاتل مذكورة في قول الحسن عكرته ومجاهد
وقتادة الآية فصل لربك المدا والملا صلى الله عليه وآله وسلم بالمد وامر على أقامت الصلوات
المفروضة وأتجر البدن التي هي خيار أسوال العرب قال محمد بن كعب أن ناسا كانوا يصدون
غير الله ويخرون لغير الله فامر الله سبحانه بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون صلواته ونحوه وقال قتادة عطا عكرته
صلوة العيد ونحو الأضحية وقال سعيد بن جبير لربك صلوة الصبح المفروضة بجميع وأتجر البدن في منا وقيل أن وضع
اليمنى على اليسرى في الصلوة هذا النحر قاله محمد بن كعب وقيل هو أن يرفع يديه في الصلوة عن التكبير إلى خذ النحر
وقيل هو أن يتقبل القبلة نحوه قاله الفراء والكلبي وابن الأحول قال الفراء سمعت بعض العرب يقول تنأحرأي تتقابل
هذا إلى نحر هذا أي قبالة وقال ابن الأعرابي هو انتصاب الرجل في الصلوة بإزار المحراب من قوله منأحرأي تنأحرأي
تقابل ورؤي في طائفة قال أمروا أن يستوي بين السجدين بالساحتين بيد ونحوه قال سليمان التيمي العن مرفع يديك
بالدعالي نحر كخطا الآية المدا صلى الله عليه وآله وسلم يطلق الصلوة ويطلق النحر وأن يجعل الله من لا غيره وأورد
في السنة من بيان هذا المطلق بنوع خاص فهو في حكم التقييد وقد أخرج ابن أبي حاتم والبيهقي في
والحاكم وابن مردويه عن علي بن أبي طالب قال لما تزلت هذه السنوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما هذه النحر التي أرى في بهاربي فقال أنها ليست بخيرة ولكن يا مكر إذا نحرمت بصلوة
أن ترفع يديك إذا كبترت وإذا ركعت راسك من الركوع فانها صلواتنا وصلوة
الملائكة الذين هم في السموات السبع وأن كل شيء زينة وإن زينة الصلوة رفع اليدين عند كل تكبيرة
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع اليدين من الاستكالة التي قال الله تعالى استكأنوا الرنهم ولا تبصرون

وهو من طريق مقاتل بن حبان عن الاصمغ بن بناته عن علي واخرج ابن مردويه عن ابن عباس في الآية
يقال ان السراة هي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارفع يديك هذا أخرجه ابن ابي شيبة والبخاري في تاريخه وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والدارقطني
واخرج ابن ابي شيبة والبخاري في تاريخه وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والدارقطني
في الافراد والشيخ والحاكم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن علي بن ابي طالب في قوله
فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم وضعها على صدره في الصلاة
واخرج ابو الشيخ والبيهقي في سننه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابن ابي حاتم وابن
شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس فصل لربك وانحر قال اذا صليت
فرفعت رأسك قائما من الركوع فاستوقفا ثم واخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم
في الآية قال الصلاة المكتوبة والذبح يوم الاضحية واخرجه البيهقي في سننه وابن ابي حاتم
واخرج يوم النحر الى غير ذلك مما نقله المفسرون واللفظ وان كان اسعيجي في كل الاا
المتعين هو ما ثبت بالانخبار والآثار كما هو المقرر عند اكابرنا والاخبار وبالله التوفيق ومنه
الوصول الى التحقيق

آخر الآيات . الشرعية

وجملتها مائتان وست وثلاثون آية

والحمد لله الذي نعمت به تم الصالحات

خاتمة طبع هذا الكتاب من نتائج طبع العالم الأولاب عنوان للسياسة والفنون
البيضاء عظيم الخلق شريف الخلق مطر الخلق من انظار راسم الملوكة والفناني احمد اسد علي

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي ارسل رسوله بالهدى من الحق وبين له في الكتاب كل ما حل من الشرائع ووق
ارسله على فطرة من الرسل ايشد الامتة الامتة الى ايشد اسبل هذا هم الى الحق ودم في ضلال بين
بحيث نهق دجى الباطل سطح نوال اليقين صلى الله عليه وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر
الميامين وبعده فان الغاية انصوى من تحرير نسخة العالم والحكمة العظمى في تخمير طينته آدم ليست
الامعرفة الصانع المجيد وعبادة البارئ المبدئ المعبد ولا سبيل اليه ولا ليل عليه سوى التوفيق
على مواءمة التمثيل ومقاصد التاويل فانه سبحانه وان سطر آيات قدرته في صحائف الاكوان
واقرب رايات وحدته على صفائح الاعراض والاعيان وجعل كل ذرة من ذرات العالم وكل قطعة
من قطرات العليم مرآة لمشاهدة جماله وتبجلا لمطالعة صفاته كما انه لكن لا تهتمى اليه معقول البش
الا بتوفيق خالق المقوى والقدير قبان والتضح ان مدار المراد ليس الا كلام رب العباد اذ البين
لتفاصيل الاحكام الملوية الدينية والمفسر لشكطات الحمل والحرمة اليقينية وقدا تصدى عصا بين
اهل العالم لمجمع آيات الاحكام وتفسيرها وتكشف عن جليلها وحقيقها والعمدة المعول عليها والقوة
المرجع اليها هذا التفسير المبارك المدعو بتبيل المراه من تفسير آيات الاحكام
فانه على ما فيه من الاجازة والاختصار منطوق على قواعد شريفة تكا والعيون تاكلها والقلوب تشربها
وحتو على عوائد لطيفة تحاكي الدرر في اللوحان ويقر بها اليقن وصفائح مرآيا الزايا الحسان سطوة
عقود الجمان وقلائد العقيان حياضه انزعجت للشاربين ورايته اذ هرت للناظرين فنشط
باصفاء آذان العصاة الموحدين وقطرب لاستماعه سماع الجماعة العالمين كلا بل روضه تلاء
من رياض الفاظها الفنون وخته تجرى من تحتها العيون هي نزهة الابصار لابل جنة
الافراح من يظف بها فليغزبه اذ بارها غر شجارتها ونها درر لعمري بالجواهر تزدري بكيف وجام
من ورث السيادة كابر اعن كابر وجوى اشرف الفخار وباليه من فاخر كريم ختفي ليد في الكرم
المدرار رحيم تكرج في مناهل رحمة الصافية العبيد والاحرار رؤوف ومنت الاخلاق التي لم يلف
من كساحم لا سحر عطف يوافي الحسنة بالحسنة والجور بالعدل المعطار قبله البهاء والخطا روت
كعبة الطالبيين لتفصيل الماروف افضل من افاد وبقائس القوائد في تشييد مهابي السنة الغراء

تو کمال من اجا و کجاسر تحقیقات فی علوم الشریعة البیضاء و تامل السمن و المسلمین تصباح
اهل الحق و الیقین تاجی البیوع و قانع اساس المبتدعین کتم من بدعة قد خوت بیدیه بیوتها و کتم
سنته اساس بنیاد علم شریعتها فتوفی هذا الدور الآخر محیی سنته البنی المختار و ماله من فخار

هو کوب بیدی القوی بنوره	نحو الرشاد و نهج طه المستذر	اکرم به من فاضل شہدت له
الاضداد بالفضل الجلیل المسفر	جمع المکارم و الفضائل فلیفوق	اقرانه بفضائل لم تحصر

و بالنسب الوضی الدری و المحسب السنی البدری رب التالیف المحشوة بنفائس العلوم علی
التصانیف المتضمنة بفرائد النطوق و المفهوم العلی اسما و جلالا الیهی فضلا و کمالا البلیغ النبیه
الحاصل ذو المراتب العلیا و انفضائل البحر الطوطم التلیث الضرع غام الذی غرق فی المشرق من
یحاریه و قتل فی المغرب من یباریکه کیف لا و قد جرد المهند المنصور السنته السنیه و آخا و نواثر البدعة
الذمیه نمل یقابل السیف بالعصی ام الدرب المحصی ام المشهور بالخامل ام العالم بالباقل اعنی بتلك
اللاوصاف الرضیه و الحماد المرضیه و المنزایا البهیة و المناصب العلیة سلاله المفسرین عکالة المشرین
نواب و الاحاجه امیر الملك سید محمد صدیق حسن خان بہادر لا زال بالغز
و العلی و المناصر ما نعنی السبحیح بالطرفاء و آثم الربیع بالشجر ابرہا و قد اهتم بطبع هذا السیف الطوبی
بامرہ العالی و حکمہ العالی و المروءة الرضیه و الاخلاق المرضیه صاحب لغز و الاشان محمد علی شجاع
فی المطبع الواقع بکنکو و کان انباع اثر الطبع و الوضع فی شهر الصفر المنظر من شہور سنته الف
و یائتین و اثنین و تسعین من ہجرة البنی الامین صلی سد علیہ و علی آلہ و صحبہ اجمعین الی یوم الدین
و یصحیح مستوعب الفضائل الجلیلیہ و تصحب الکمالات الجزلیہ ذوالمجد الجلی المولود
سید محمد معشوق علی البقاہم سد تعالی ما فسر القرآن و تلی و انا العبد الداجی رحمۃ اللہ
العالی الضعیف الخامل ذو الفقار احمد النقوی لسان النور ربی البوقالی خیر اسدہ و ولادہ حسن بہا

یا ختم الختم بالیف کتاب سب طابیل المرام من تفسیر آیات الاحکام از مخنونا عالیقدر انمنشی
احمد علی صاحب احمد بہو پای سلمہ سد تعالی

وحید عصر ستناہی دوران	ایلی ملک صدیق الحسن خان	سرتالیف و اسد و شب و روز
نقسط فیض باطن بہر و اندوز	جبینش مطلع انوار ایمان	علی و فاطمہ راحت جان
فرشتہ طلعت قدسی جمالی	زیوسف مستیوان گفتن شالی	تقی و طیب و دانش حصا
شریف و سید عالی مناقب	سر طور سخن مجسر نمائی	قلم اندر کفش گویا عصائی

اگر از هر وجه بالفرض خواهی باین اسباب عیش و کامرانی نمیدانم که اذن باریابد گواهی میدهد لوح جنبش بگویم که کسی پرسد ز من نام ز خویشتن نخل و جنت نشاء	بیایم هر دورا بهر گواهی سخنهای زند و در هر ترانه برای رقص گرزهر و بیاید درین سن نامه نامی رقصند یکی تفسیر از آیات احکام مراسعوم شد از روی الهام	که این نوباد باغ جوائی نیاید پیش او چنگ و چانه بسی فضل و هنر و استغنیش مفسر کرد فرمانهای اینده بدل بگذشت تا بخشش چند تفسیر از آیات احکام
---	--	---

قصیده یارخ طبع کتابیل المرام نخبه قلم بلاغت قلم لوسی محمد عابد علی صاحب مظهر
سید عابد فرزند مولوی سید محمد مشتعلی صاحب سلمه الله تعالی

بر نشان ای خامه بسم الله نقش گزین ذات پاکش خالق و هر شی بود مخلوق او قادر و قهار و غفار و دود و دهم احد از عطایش جمله موجودات باشکل چنان بسکه حمش ناتمام و جادان مصروف حمد مور و انا فتحتنا مطلع شمس الضحی هست و انش باد می مهدی بابل عرشش ماه اوج اصداف خورشید برج و انجمن باد از عابد صلوة و هم درود و هم سلام بعد ازین من می نگارم آنچه مقصود است ای خرد بکشا در گنج معانی راز لفظ ای قلم مصروف تحریر مقاصد گشتنیست محبت آن افصح سر دفتر اهل زمین عالم جمله علوم و صاحب فضل و کمال ماهر بر اصل و فرع و مفتی احکام شرع صرفیان را صرف عمر از فیض و در علم صرف خفتش و هم پیبویه و هم کسائی و هم خلیل سینه اش گنج اگر گیرند از فضل و هنر	تا شود ذی بال امر محمد رب العالمین مالک ملک او بود از عرش تا فرش زمین هم کریم و هم رحیم و هم غفور و مدد بین وز بقایش جمله مخلوقات با و قیوم بین خامه را جولان کنم در نعت ختم المرسلین مقطع فرمان الامام حجت للعالمین مقتدای دو جهان و حامی دین متین لیس شلک و رنایش گفت جبریل امین بر رسول و آل و اصحاب جنایش جمیعین تا بود روشن سواد دید بای ناظرین لولوی شهوار کن بر خاتم کاغذین کن نقش بر سر قرطاس نقش عنبرین محبت آن ابلغ سر حلقه اهل زمین عالمان و جالان را فزات او جلیلین واقف معقول و منقول است شیخ باکین نخویانش نیز گشته محو تقریر متین بوده اند از رشک فضاش سینه لسان خرب خامه اش مفتاح گنج شایگان گرد و تقین
--	--

نام او نواب صدیق الحسنی ان است
 نیز چرخ امارت ماه و چرخ عسند و جا ه
 چشمش فیض و عطا به بحر بیوان کرم
 در عوالم بی پایل و در سخاوت بی نظیر
 گذشت روز و غا صمد صام خون آشام
 از طراز وصف ذالتش غامه شد انجمشان
 رشک حجابان در بلاغت افصح شیبایان
 نابود و در برج جوزا تیر سرد و ن سببیم
 حلقه و رگوش چنانیش را با د اقبال چشم
 نه شیک شریقی آیات احکامی ثبوت
 عالمی را آنچنان مست مے ارشاد کرد
 از همه نوری شرح او بهسان عالمان
 چون مرتعبا شد بجدش این گرامی نشود
 صفهایش براض حورش نمی زید مثل
 حیرت لب بسته میدارد برین تحریر لغز
 چون دلمان یار میباش لام زلف اعدیان
 عابد را بودم بفکر سال طبعش ناگهان
 از سر آغاز بسم اعدان سالش رقم

انظر و امین بعالم صورت ماه و بین
 قهرمان آسمان صولت امیر المومنین
 وصف ذاتی و صفاتی جمله با ذاتش قرین
 آرزوی اولین و آبروی آخرین
 هیتیش میخ را ساز و زدن پرده نشین
 صفیه قرطاس شد نجابت ده چرخ برین
 خلق لحنش احسن داودی شمار و با یقین
 تا معین بدر باشد لمحه شمس بین
 فتح و نصرت یا ورش از فضل رب العالمین
 روح قاضی بهر این تفسیر گوید آفرین
 شد مضامین با و ده صاف و کتابش سنگین
 جا بلان را نیز زرنانی ست چشم خرویه بین
 دست او بود سید از فرط ادب روح الامین
 حرفهایش باله و مه هم نباشد این چنین
 سلب تحریر ست یا عقد شریاست این
 نقطه اش آشفته بنا بر آهوان نشین
 خورد و رگوش من این آواز از چرخ برین
 زابل سودای گزست و مغیب المسلمین
 ۱۳۹۰ ۱۲ ۹۲

صحیح نایل المرامن تفسیر آیات الاحکام

صواب	خطا	سطر	صفحه	صواب	خطا	سطر	صفحه	صواب	خطا	سطر	صفحه
فخلفوا	فخلفوا	۵	۱۳	میتة	میتة	۲۰	۹	للا	لا	۹	۲
الساكبر	الساكبر	۱۳	۱۳	میتة	میتة	۲۶	۱۰	سمیتة	سمیتة	۴	۳
والساكبر	والساكبر	۴	۱۵	الاثر	الاثر	۲۵	۱۱	قال	قال	۲	۴
البتیین	البتیین	۱	۱۵	بابینما	بابینما	۲۴	۱۱	الذانی	الذانی	۱۰	۴
کان	کان	۴	۱۵	بنیتة	بنیتة	۸	۱۱	بجاء	بجاء	۱۳	۴
لما	لما	۲	۱۴	القاتل	القاتل	۲۱	۱۱	حیان	حیان	۱	۱۰
اسماو	اسماو	۱۰	۱۰	والشئ	والشئ	۵	۱۰	ربکیتة	ربکیتة	۱	۱۰

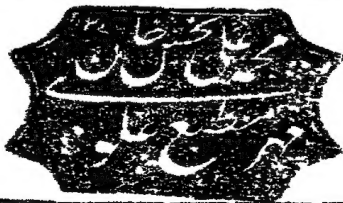
صوفي	سطر	خطا	صواب	صوفي	سطر	خطا	صواب	صوفي	سطر	خطا	صواب
١٤	٢٥	ضمها	فتحا	٢٤	٢١	استنق	استنقر	٢٤	٢٢	الى مالها	الى مالها
١٤	٨	لرفتة	نفتة	٢٤	٢٤	سرد	سرد	٢٨	١٣	فيكون	فلكون
٢٠	١٥	اشهر	مودة اشهر	٢١	٢١	نما	نما	٢٩	١٣	تاج	تاج
٢٠	٢٠	او	او	٢٥	٢٥	ليس	الميسر	٥١	١٤	لاقصو	لاقصوا
٢١	٢١	القرطبي	القرطبي	٢٨	١	شير	شير	٥٢	١٢	علمتم	علمتم
١٨	٢	جريح	جريح	٣١	١٨	اجنات	اجنات	١٤	١٤	مدانية	مدانية
٢١	٢١	لعموم	لعموم	٣٢	٢	القرآن	القرآن	٥٣	٤	النقص	النقص
٢٣	٢٣	ردوا	ردوا	٢٤	٢٤	شتم	شتم	١٢	١٢	لما فيه	لما فيه
١٩	١٣	بعضنا	بعضنا	٣٣	٢	النصبة	النصبة	٥٢	١٥	ما يشاء	ما يشاء
٢٠	٢٢	اوضى	اوضى	٤	٤	فما هم	فما هم	٥٥	١٩	التقاض	التقاض
٢٠	٢٠	اسروا	والسروا	٢٢	٢٢	وست	وست	١٠	٢١	التابع	التابع
٢١	٣	العدد	العدد	٢٣	٢٣	الغرائم	الغرائم	٥٤	٢	ملتبس	ملتبس
١٤	١٤	قاهل	قاهر	٢٥	٢٥	يلطن	يلطن	٥٤	١٤	امنت	امنت
٢٢	١١	سنة	سنة	٣٢	٤	الابلاء	الابلاء	١٠	٢	حل	حال
٢٤	٢٤	المغية	المغية	٨	٨	والمساع	والمساع	١٠	١٠	تقضيها	تقضيها
٢٣	١٢	القدكة	القدكة	٢٤	٢٤	والسما	والسما	٥٨	٩	يقط	يقط
٢٤	٢٤	لم	قال لم	٣٤	٢	القرود	القرود	٥٩	٢٤	هشيت	هشيت
٢٣	١٢	بيان	بيان	٥	٥	تيربص	تيربص	٦٠	١٣	الاختبار	الاختبار
٢٢	٢٢	اسباب	اسباب	١٢	١٢	قررت	قررت	١٤	١٤	الانبات	الانبات
٢٥	١٣	الاضارة	الاضارة	٣٠	١٣	العصية	العصية	٦١	١	بجنس	بجنس
١٤	١٤	لفت	لفت	٢٢	١	لاقتار	لاقتار	٥	٥	تنفق	تنفق
٢١	٢١	لمنفس	لمنفس	٢٢	٢٤	تيربص	تيربص	١٥	١٥	اليتهم	اليتهم
٢٤	٢٢	امى	امى	٢٢	١١	الحرة	الحرة	١٢	١٢	المتبغم	المتبغم
٢٤	٢٤	رفغ	رفغ	٢٥	١٨	اضمر	اضمر	٢١	٢١	فيرغ	فيرغ
٢٠	٢٠	جريح	جريح	٢٤	٩	المتبعة	المتبعة	٢٢	٢٢	المرغ	المرغ

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٩٨	٢١	اور	او	٤٩	٢٣	اثبت	اثبت	٦٢	٢٢	الثلاث	الثلاث
١٠٠	٢	فرصة	فرصة	٨٠	١٢	نشرت	نشرت	٦١٠	٩	خطا	خطا
١٠١	٤	شرعي	شرعي	٨١	٨	ويما	وما	٦١٣	١١	الاتفاق	الاتفاق
١٠٢	١٠	انفراخ	انفراخ	٨٢	١٤	بثيت	بثيت	٦١٤	١٣	من الاخوة	من الاخوة
١٠٣	١٤	متعددة	متعددة	٨٣	٢٤	اقعد	اقعد	٦١٥	١٨	خط	خط
١٠٤	١٢	تضمنت	تضمنت	٨٤	٨	ابوعمر	ابوعمر	٦١٦	٢١	مطمئنة	مطمئنة
١٠٥	٢١	ودوا	ودوا	٨٥	٢٤	يسروا	يسروا	٦١٧	١٤	البذر	البذر
١٠٦	٤	تفصون	تفصون	٨٦	١٢	تتصيح	تتصيح	٦١٨	١١	المتلعة	المتلعة
١٠٧	١١	المعاداة	المعاداة	٨٧	٢٤	ستينا	ستينا	٦١٩	١٤	قبل	قبل
١٠٨	٢٢	بنية	بنية	٨٨	١٤	رشيد	رشيد	٦٢٠	١٤	="	="
١٠٩	٩	التوخيخ	التوخيخ	٨٩	٢٤	الاقام	الاقام	٦٢١	١٣	الجمع	الجمع
١١٠	١٢	فيما	فيما	٩٠	٢٤	الاسما	الاسما	٦٢٢	٩	شتم	شتم
١١١	٢٨	فلاستش	فلاستش	٩١	١٤	وروه	وروه	٦٢٣	١٢	عطا	عطا
١١٢	٢٢	اي	اي	٩٢	١٩	رو	رو	٦٢٤	١٩	التمتع	التمتع
١١٣	٣	يتلى	يتلى	٩٣	٢	رو	رو	٦٢٥	="	ليتمتعكم	ليتمتعكم
١١٤	١٠	اسلم	اسلم	٩٤	٢٢	يرو	يرو	٦٢٦	٢٥	قلابة	قلابة
١١٥	٢٤	اور	اور	٩٥	٢٣	بايس	بايس	٦٢٧	١٤	التنبية	التنبية
١١٦	١٤	فيعيد	فيعيد	٩٦	٢٠	خطا	خطا	٦٢٨	٢٢	اسواهم	اسواهم
١١٧	١٩	المهدري	المهدري	٩٧	٢١	خطا	خطا	٦٢٩	١١	بنولادم	بنولادم
١١٨	١٣	خمر	خمر	٩٨	١٨	قضاء	قضاء	٦٣٠	١٢	سن و	ثيبا
١١٩	١٩	السبب	السبب	٩٩	١	لهذه	لهذه	٦٣١	١٤	بظفر	بظفر
١٢٠	٢٥	تنيب	تنيب	١٠٠	٢	تادلوا	تادلوا	٦٣٢	٢٣	خطا	خطا
١٢١	٢	و	و	١٠١	="	دفع	دفع	٦٣٣	٢٥	يتبعض	يتبعض
١٢٢	٢٤	حكم	حكم	١٠٢	٣	دني بكية	دني بكية	٦٣٤	="	="	="
١٢٣	٢٢	بجيلة	بجيلة	١٠٣	١٤	="	="	٦٣٥	٢٤	تجب	تجب
١٢٤	٢	فاصلية	فاصلية	١٠٤	٢٤	منشيا	منشيا	٦٣٦	١١	امرقة	امرقة

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١٢١	٨	من خلا	من خلا	١٣٦	١٢	الى	ربى	١٢١	٨	من خلا	من خلا
٢٢	٢٢	العينة	المعينة	١٨	١٨	نشركا	نشركا	٢٢	٢٢	العينة	المعينة
١٢٢	١١	المرج	المرج	٢٣	٢٣	قروة	قروة	١٢٢	١١	المرج	المرج
٢٤	٢٤	انه	وانه	٥	٥	منادى	لنادى	٢٤	٢٤	انه	وانه
١٢٣	١	كفر	يل كفر	٢٥	٢٥	فترع	فترع	١٢٣	١	كفر	يل كفر
٢٣	٢٣	شذارة	شذارة	٢٦	٢٦	ليقتسا	ليقتسا	٢٣	٢٣	شذارة	شذارة
١٢٣	٥	يتبع	يتبع	١٢	١٢	نضرة	نضرة	١٢٣	٥	يتبع	يتبع
١٥	١٥	لامت	لامت	٣	٣	يضر	يضر	١٥	١٥	لامت	لامت
١٦	١٦	اثر	آثر	٢٦	٢٦	بنو بنو	بنو	١٦	١٦	اثر	آثر
١٤	١٤			١٤	١٤	فشرد	فشرد	١٤	١٤		
١٢٥	١	خشتم	خشتم	١٨	١٨	تحذيرا	تحذيرا	١٢٥	١	خشتم	خشتم
٦	٦	الستير	الستير	٨	٨	مهاونة	مهاونة	٦	٦	الستير	الستير
٤	٤	نقطيه	نقطيه	١١	١١	دهنهم	دهنهم	٤	٤	نقطيه	نقطيه
١٢٦	٣	جس	جس	٢٣	٢٣	برقب	برقب	١٢٦	٣	جس	جس
١٢٤	١	صياد	صياد			شرك	شرك	١٢٤	١	صياد	صياد
١٠	١٠	قتل	قتل	٤	٤	الشك	الشك	١٠	١٠	قتل	قتل
١١	١١	جند	جزار	١٨	١٨	تحقوبا	تحقوبا	١١	١١	جند	جزار
١٢٩	١٢	الشكل	الشكل	١٩	١٩	اخذ	اخذ	١٢٩	١٢	الشكل	الشكل
١٤	١٤	الى الدين	الى الدين	٢٤	٢٤	سفاهة	سفاهة	١٤	١٤	الى الدين	الى الدين
١٨	١٨	فخذت	فخذت	١١	١١	توجيه	توجيه	١٨	١٨	فخذت	فخذت
١٣١	١	الترز	الترز	٨	٨	البنى	البنى	١٣١	١	الترز	الترز
		او تيمره	او تيمره	١٣	١٣	و	و			او تيمره	او تيمره
		اخذ	اخذ	١	١	وو	و			اخذ	اخذ
١٣٢	١	يضع	يضع	١٠	١٠	عدو	عدو	١٣٢	١	يضع	يضع
	١٥	خافا	خافا	٢	٢	نصوص	نصوص		١٥	خافا	خافا
	٢٢	عدوانا	عدوانا	٢٠	٢٠	للتبنيه	للتبنيه		٢٢	عدوانا	عدوانا
١٣٣	١٨	دواؤد	دواؤد	١٤	١٤	القيتي	القيتي	١٣٣	١٨	دواؤد	دواؤد
	٢٤	ان ان	ان ان	٢٣	٢٣	سجلا	سجلا		٢٤	ان ان	ان ان
١٣٥	٥	الى ان	الى ان	١٠	١٠	الاصناف	الاصناف	١٣٥	٥	الى ان	الى ان
	١٤	اد	اد	١١	١١	واوهم	واوهم		١٤	اد	اد

فہرست السور المشتملة على آيات الاحكام المذكورة في نيل المرام

اسماء السور	اسماء السور	اسماء السور
سورة البقرة ۳	سورة آل عمران ۵۴	سورة النساء ۵۸
سورة المائدة ۱۰۵	سورة الأنعام ۱۳۲	سورة الأعراف ۱۳۵
سورة الأنفال ۱۳۷	سورةبراءة ۱۲۳	سورة طه ۱۵۲
سورة النحل ۱۵۹	سورة الاسرار ۱۵۹	سورة طه ۱۶۳
سورة الحج ۱۶۳	سورة النور ۱۶۵	سورة الفرقان ۱۷۵
سورة القصص ۱۷۷	سورة محمد صلی علیہ وسلم ۱۷۷	سورة الفتح ۱۷۹
سورة الحجرات ۱۷۹	سورة النجم ۱۸۰	سورة الواقعة ۱۸۰
سورة الحديد ۱۸۱	سورة المجادلة ۱۸۱	سورة الحشر ۱۸۲
سورة الممتحنة ۱۸۲	سورة الجمعة ۱۸۷	سورة المنافقين ۱۸۷
سورة الطلاق ۱۸۸	سورة التحريم ۱۹۱	سورة نوح علیہ السلام ۱۹۲
سورة المزمل ۱۹۲	سورة المدثر ۱۹۲	سورة ارايت ۱۹۲
سورة الكوثر ۱۹۵	تمت	تم بفضل الله عز وجل



واسطے سندس مراکے کہ یہ کتاب چھپی ہوئی ناقص ہے
علوی کی سہ سے مرطوب ہے بیعت کی گئی فقط